المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة



جهود علماء المالكية في الحثّ على لُزوم الجماعة والتحذير من الفرقة

(جمعًا ودراسة)

رسالة علميّة مقدّمة للحصول على درجة العالِمية (الماجستير)

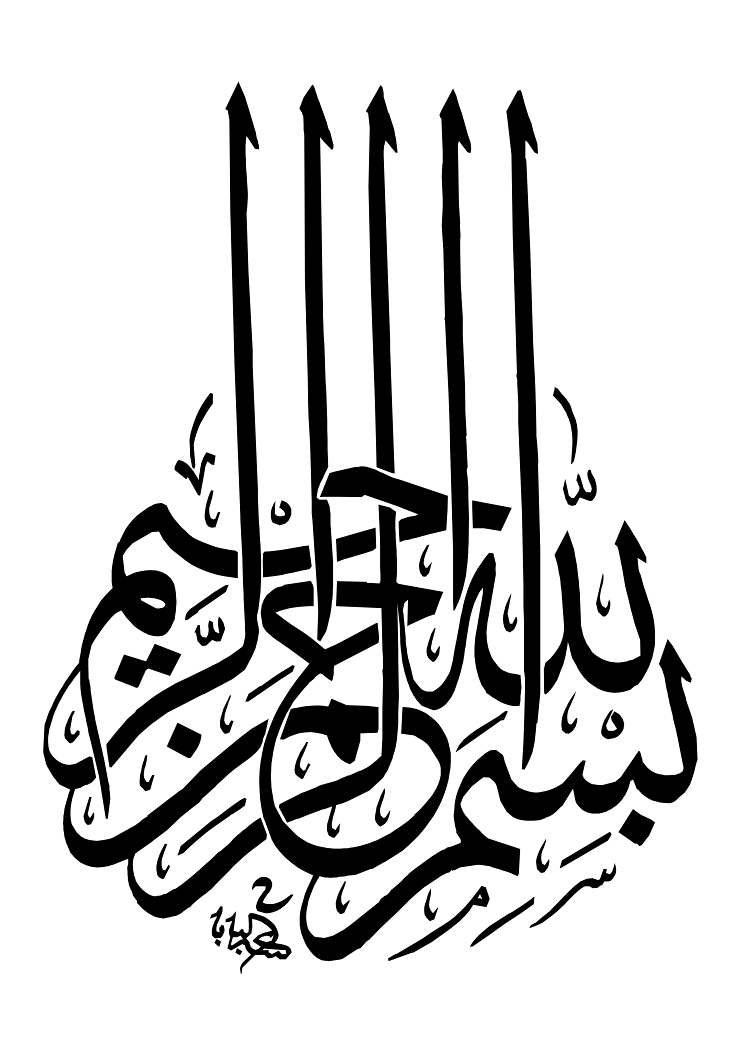
إعداد الطالب:

إبراهيم بن أحمد الشحي

إشراف الدكتور:

فهد بن عبد الهادي العرجاني

العام الجامعي: ١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

«إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[(١)].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءًۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴾[(٢)].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلًا سَدِيدًا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[(٣)(٤)].

أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[(٥)].

فمن رحمة الله بعباده المؤمنين، أن بعث إليهم نبينا محمدًا ﷺ، فأنزل عليه الكتاب، وعلّمه الحكمة فأخرج الله به الناس من ظلمات الجهل إلى نور العلم والبصيرة، ومن ظُلماتِ الشرك والكفر إلى نور التوحيد والإيمان، ومن ضيقِ الصدر إلى انشراح

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٢.

(٢) سورة النساء: ١.

(٣) سورة الأحزاب: ٧٠ – ٧١.

(٤) هذه خطبة الحاجة، وكان رسول الله ﷺ يعلّمها أصحابه، فقد رواها الأئمة في مصنفاتهم، رواها: الدارمي في سننه (١٤١٣/٣) رقم (٢٢٤٨)، والترمذي في سننه (٤٠٦/٣) رقم (١١٠٥)، وقال: صحيح، ورواها ابن ماجه في سننه (٦٠٩/١) رقم (١٨٩٢)، وقال الألباني: صحيح. ينظر: صحيح ابن ماجه (٣١٩/١). وقد أفردها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني برسالة جمع الأحاديث الواردة فيها، وسماها: «خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يُعلّمها أصحابه».

(٥) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧).

الصدر والاستقرار.

ومن المعلوم أنَّ من أسس الاستقرار والأمن لزوم الجماعة، والبعد عن الفرقة والاختلاف، وشريعتنا الغراء قد بينت هذا الأمر بياناً واضحاً شاملاً كاملاً، وانبرى العلماء سلفاً وخلفاً للكتابة حول هذا الموضوع، وكلامهم مبثوث في كتب العلم، بل هو أصلٌ من أصول العقيدة العظيمة، لذا فإنَّ تجلية هذا الأمر في هذا العصر -عصر الفتن والقلاقل والمحن الذي كثرت فيه المظاهرات وُسلبت فيه هيبة الحكام والحث على الخروج عليهم- مهمٌّ ومهم جداً، وكما لا يخفى على أحد أن الجماعة رحمة والفرقة عذاب.

وقد كان لعلماء المذاهب الفقهية المتبوعة دور بارز في تقرير هذا الموضوع في مؤلفاتهم وكتبهم، وقد استخرت رب العالمين واستشرت أهل الاختصاص أن تكون هذه الدراسة -مرحلة الماجستير- عن جهود علماء المالكية، واخترت له عنوان:

«**جهود علماء المالكية في الحث على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة**».

❁ أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع واضحة من خلال الأمور الآتية:

١. كون هذا الموضوع إحدى الضرورات الخمسة التي جاءت الشريعة بحفظها، وهي ضرورة حفظ النفس فمن الأهمية أن تعطى العناية بالدراسة والبحث فيها.

٢. حاجة الأمة إلى الجماعة والائتلاف ونبذ الفرقة والاختلاف، إذ أن تفرق الأمة واقع نعيشه وهو داء من أدوائها وليس له علاج إلا الرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح من منهج الاجتماع على الكتاب والسنة.

٣. فشو ظاهرة الخروج على الأئمة والولاة ومواجهتهم بالسلاح وما نتج عن ذلك من المفاسد على الأمة الإسلامية، وانتشار ظاهرة القتل والتدمير والترويع في هذه الأزمان من قِبل بعض من اشتبه عليهم الحق بالباطل مع الغلو والجهل بأهمية الجماعة والطاعة والإصلاح الذي دعا إليه هذا الدين وأكده في الكتاب والسنة.

٤. حاجة الأمة الإسلامية إلى مثل هذا الموضوع الذي يُعدُّ أُسُسًا من أساسيات

هذا الدين وأصلًا من أصوله.

٥. حاجة الأمة للرجوع إلى ما كان عليه سلفهم الصالح من منهجٍ صافٍ بعيدٍ عن الغلو والتطرف؛ لتثبيت كيانها واستعادة عزتها ومجدها باجتماعها وائتلافها على العقيدة الصحيحة.

❁ أسباب اختيار الموضوع:

كان من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

١. أن علماء المالكية لهم جهود متميزة في هذا الباب وهي متفرقة في كتبهم، فأحببتُ أن أجمعها في مكان واحدٍ ليسهل عليَّ وعلى طلبة العلم وغيرهم الرجوع إليها والاستفادة من غزارة علمهم.

٢. أن علماء المالكية كما أنهم أئمة في الفقه، كذلك هم أئمة في سائر العلوم الشرعية، وعلى رأسها: علوم العقيدة وأصول الديانة.

٣. كثرة المادة العلمية وغزارتها في كتب علماء المالكية ولم أجد أحداً -حسب اطلاعي- كتَب فيه بهذا العنوان مقيداً بعلماء المالكية.

٤. أن في إخراج مثل هذا الموضوع، إقامةُ حجةٍ على من انحرف من المالكية، وإفحاماً لبعض متأخريهم الذين يدعون إلى التفرق والبدع.

٥. رغبتي في إفادة دولتي -دولة الإمارات العربية المتحدة- خصوصاً وسائر الدول عموماً.

٦. ما رأيته من تشجيعٍ للمضي فيه من قِبَل مشايخي.

هذه مجمل الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع.

❁ حدود البحث:

الاقتصار على كلام المالكية وذلك بنماذج من عصر الإمام حتى هذا العصر.

❁ خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة وفهارس تفصيلية.

المقدمة، وفيها: الافتتاحية، وأهمية الموضوع، وأسباب الاختيار، وحدود البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

التمهيد: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعقيدته إجمالاً.

المبحث الثاني: الدراسات المتعلقة بجهود علماء المالكية في العقيدة.

المبحث الثالث: تعريف الجماعة والائتلاف لغة واصطلاحاً.

المبحث الرابع: جهود علماء المالكية في بيان المراد بالجماعة.

الباب الأول: جهود علماء المالكية في الحث على لزوم الجماعة والائتلاف، وفيه تمهيد وفصلان:

التمهيد: جهود علماء المالكية في بيان أهمية الجماعة وبيان حاجة كل أمة للاجتماع، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: جهود علماء المالكية في بيان أهمية الجماعة.

المبحث الثاني: جهود علماء المالكية في بيان حاجة كل أمة للاجتماع.

الفصل الأول: جهود علماء المالكية في بيان النصوص وأقوال السلف الواردة في وجوب لزوم الجماعة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بيان الأدلة من الكتاب والسنة في الحث على لزوم الجماعة والائتلاف. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان الأدلة من الكتاب في الأمر بالجماعة.

المطلب الثاني: الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والائتلاف.

المبحث الثاني: بيان الآثار عن السلف الصالح في الحث على الجماعة،

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: آثار الصحابة رضوان الله عليهم في الحث على الجماعة.

المطلب الثاني: الآثار عن التابعين ومن بعدهم من الأئمة في الحث على الجماعة.

الفصل الثاني: جهود علماء المالكية في بيان أسباب تحقيق الجماعة وأثر ذلك، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: بيان أن تحقيق توحيد الله من أعظم أسباب الجماعة والألفة.

المبحث الثاني: الاعتصام بالكتاب والسنة وأهميته في تحقيق الجماعة.

المبحث الثالث: التمسك بهدي سلف هذه الأمة وأثره في تحقيق الجماعة.

المبحث الرابع: السمع والطاعة لولي الأمر وأثره في الجماعة.

الباب الثاني: جهود علماء المالكية في بيان الاختلاف والتفرق والتحذير منه، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: جهود علماء المالكية في بيان مفهوم التفرق والاختلاف وأنواعه وخطورته ونتيجته. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الفرقة والاختلاف.

المبحث الثاني: بيان أنواع الاختلاف. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان الاختلاف الجائز.

المطلب الثاني: بيان الاختلاف المذموم.

المبحث الثالث: بيان آداب الخلاف.

المبحث الرابع: تحقيقهم لمعاني بعض النصوص التي يظن أنها تسوغ التفرق

والاختلاف. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ من خلال أقوال علماء المالكية.

المطلب الثاني: قول بعض العلماء: «**اختلاف العلماء رحمة**» والمقصود منه.

المبحث الخامس: خطورة الاختلاف ونتيجته.

الفصل الثاني: جهود علماء المالكية في بيان النصوص الدالة على وقوع الفرقة في الأمة وابتداء ظهور الفرق. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: جهودهم في بيان حديث تفرق هذه الأمة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جهود علماء المالكية في دراسة حديث الافتراق رواية ودراية.

المطلب الثاني: جهود علماء المالكية في بيان الفرقة الناجية وصفاتها.

المطلب الثالث: جهود علماء المالكية في بيان أحق الناس بهذا الوصف بعد الصحابة رضوان الله عليهم.

المبحث الثاني: جهود علماء المالكية في بيان ابتداء تفرق هذه الأمة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جهود علماء المالكية في بيان أول ظهور للتفرق بين المسلمين.

المطلب الثاني: جهود علماء المالكية في بيان أسباب نشأة الفرق.

المطلب الثالث: منهج علماء المالكية في عدّ الفرق.

المبحث الثالث: جهود علماء المالكية في بيان شعار أهل البدع والتفرق.

المطلب الأول: اتباع المتشابه.

المطلب الثاني: ترك السمع والطاعة لولي الأمر.

المطلب الثالث: إحداث البدع.

المطلب الرابع: التلون والمداهنة.

المطلب الخامس: التساهل في الفتيا.

المبحث الرابع: جهود علماء المالكية في بيان حكم هذه الفرق.

الفصل الثالث: جهود علماء المالكية في بيان النصوص وأقوال السلف الواردة في تحذير هذه الأمة من التفرق والاختلاف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بيان نصوص الكتاب والسنة في تحذير هذه الأمة من التفرق والاختلاف. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان نصوص الكتاب في تحذير هذه الأمة من التفرق.

المطلب الثاني: بيان نصوص السنة الواردة في نهي الأمة عن التفرق والاختلاف.

المبحث الثاني: بيان أقوال لسلف في التحذير من الفرقة والاختلاف. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: آثار الصحابة رضوان الله عليهم في التحذير من الفرقة والاختلاف.

المطلب الثاني: الآثار عن التابعين ومن بعدهم من الأئمة في التحذير من الفرقة والاختلاف.

الباب الثالث: جهود علماء المالكية في بيان أسباب تفرق هذه الأمة وآثار ذلك. وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: جهود علماء المالكية في بيان أسباب الفرقة بين الأمة وآثارها. وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: التمسك ببعض النصوص دون بعض وأثره في الفرقة والاختلاف.

المبحث الثاني: الانحراف عن التوحيد وأثره في الفرقة.

المبحث الثالث: تقديم الآراء وتحكيم العقول على الكتاب والسنة وأثره في تفريق الأمة.

المبحث الرابع: المقاييس الفاسدة وآثارها السيئة في تفريق الأمة.

المبحث الخامس: الاعتماد على الكشف والمنامات وأثره في تفريق الأمة.

المبحث السادس: في بيان الإفتاء أو التكلم بغير علم أو التصدي والتسرع للإفتاء في قضايا الأمة المصيرية من غير أهلها وأثره في تمزيق شمل الأمة.

الفصل الثاني: جهود علماء المالكية في بيان أن من أسباب التفرق الابتداع في الدين وآثار ذلك. وفيه تمهيد ومبحثان:

التمهيد: في تعريف البدعة والابتداع وخطورتها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف البدعة والابتداع.

المطلب الثاني: بيان خطورة البدعة.

المبحث الأول: الأدلة في بيان كمال الدين وتمامه والنهي عن الابتداع.

المبحث الثاني: أنواع الابتداع التي تسبب الفرقة والاختلاف. وتحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: استعمال الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة وأثارها في تفريق الأمة.

المطلب الثاني: إلزام الناس بطريقة أو مقالة معينة أو شعار معين.

المطلب الثالث: التعصب الطائفي أو المذهبي أو الحزبي وأثره في تفريق الأمة.

المطلب الرابع: ترجيح بعض الأئمة والمشايخ على بعض تعصباً.

المطلب الخامس: القدح في السابقين الأولين والعلماء الربانيين من السلف وآثاره في تفريق الأمة.

الفصل الثالث: جهود علماء المالكية في بيان أن من أسباب الفرقة اتباع الهوى وحظوظ النفس وآثار ذلك. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الظلم وبغي البعض على أخيه وأثره في الفرقة.

المبحث الثاني: طلب الرئاسة والانتصار للنفس وحب الشهرة وأثره في الفرقة.

المبحث الثالث: الجدال بغير حق وأثره في التفرق والاختلاف.

الفصل الرابع: جهود علماء المالكية في بيان الأسباب الخارجية في الفرقة والاختلاف. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تأثير اليهود والنصارى في تفريق الأمة.

المبحث الثاني: تأثير علم الكلام والفلسفة في تفريق الأمة.

المبحث الثالث: تأثيرات كيد أعداء الأمة(بعض الفرق المنحرفة المنتسبة للإسلام.

الخاتمة: وفيها ذكرتُ أهم نتائج البحث والتوصيات العلمية.

الفهارس التفصيلية:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

❁ منهجي في البحث:

سلكت -بعون الله وتوفيقه- المنهج الموضوعي الاستقرائي وفق الخطوات الآتية:

١. اجتهدت في تتبع وجمع ما يدخل في الحث على لزوم الجماعة واجتناب الاختلاف والفرقة من خلال مؤلفات علماء المالكية وجمع كلامهم المتفرق في هذا الباب وترتيبه على حسب موضوعات البحث.

٢. عزوت الآيات إلى سورها مع ذكر أرقامها.

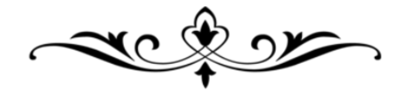
٣. إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بهما أو بأحدهما، وإذا لم يكن الحديث في الصحيحين أخرجته من مظانه مع نقل الحكم عليه من أقوال العلماء الأثبات.

٤. ترجمت للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة.

٥. شرحت بعض الألفاظ الغريبة الواردة في ثنايا البحث.

٦. التعريف بالفرق والأديان والمذاهب والبلدان والأماكن.

٧. ذيلت البحث بالفهارس العلمية التفصيلية.





التمهيد

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: ترجمة عن الإمام مالك وعقيدته إجمالاً
- المبحث الثاني: الدراسات المتعلقة بجهود علماء المالكية في العقيدة
- المبحث الثالث: تعريف الجماعة والائتلاف لغة واصطلاحاً
- المبحث الرابع: جهود علماء المالكية في بيان المراد بالجماعة

المبحث الأول

ترجمة الإمام مالك وعقيدته إجمالاً

❁ أولاً: اسمه ونسبه وكنيته:

هو شيخ الإسلام، حجة الأمة، إمام دار الهجرة أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأَصْبَحِي الحِمْيَرِي(١)، حليف بني تيّم من قريشْ(٢).

وأمه: هي العالية بنت شريك بن عبدالرحمن الأزدية(٣).

❁ ثانيًا: ولادته ونشأته:

ولد الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المدينة النبوية، واختلف العلماء في سنة والدته اختلافا كثيراً، ولكن الأكثرين على أنه ولد سنة ٩٣هـ(٤)، وأخرج الغافقي: عن يحيى بن بكير، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «ولدت سنة ثلاث وتسعين»(٥).

❁ ثالثًا: اجتهاد مالك في طلب العلم:

طلب مالك بن أنس العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد إلى أن مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٦).

---

(١) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤٤/١).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٩/٨).

(٣) المصدر السابق (٤٨/٨-٤٩).

(٤) ينظر: ترتيب المدارك (٤٩/١)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص: ١٠).

(٥) ينظر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص: ١٠-١٢)، وتزيين الممالك بمناقب الإمام مالك لجلال الدين السيوطي (ص: ٢٤).

(٦) سير أعلام النبلاء (٥٥/٨).

قال الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنت آتي نافعًا -مولى عبدالله بن عمر- وأنا غلام حديث السن، مع غلامٍ لي، فينزل من درجه، فيقف معي، ويحدثني، وكان يجلس بعد الصبح في المسجد، فلا يكاد يأتيه أحد»[١].

وكان مالك بن أنسٍ يجلس إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وعنه أخذ مالك بن أنسٍ العلم، ثم اعتزله فجلس إليه أكثر من كان يجلس إلى ربيعة، فكانت حلقة مالكٍ في زمن ربيعة مثل حلقة ربيعة أو أكثر.[٢]

❁ رابعًا: شيوخ مالك بن أنس:

أخذ مالك بن أنس العلم عن:

١- نافع مولى عبدالله بن عمر[٣].

٢- سعيد المقبُري[٤].

٣- عامر بن عبدالله بن الزبير[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠٧/٨).

(٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٣٧).

(٣) هو أبو عبد الله المدني الفقيه، ثقة ثبت، وكان كثير الحديث، أخذ عن ابن عمر وأبي هريرة، وعائشة، لازمه مالك كثيرًا، وقد قال: ((كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عُمَر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره)). وقال البخاري: أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر. مات سنة١١٧هـ. ينظر: الكاشف (٢/ ٣١٥)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٩)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٠٣).

(٤) هو سعيد بن أبي سعيد المقبري مولى بني لَيْثِ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كنانة روى عن سعد بن أبي وقاص، وجبير بن مطعم، وأبي شريح الكعبي وغيرهم، وروى عنه الإمام مالك والأئمة، وكان سعيد بن أبي سعيد ثقة كثير الحديث. ولكنه كبر وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين. الطبقات الكبرى (٥/ ٣٤٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٥٧).

(٥) هو عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أبو الحارث سمع أباه وأنس بن مالك وعمرو بن سليم وعنه يحي بن سعيد الأنصاري وسعيد المقبري ومالك بن أنس وغيرهم =

٤- عبدالله بن دينار[١].

٥- أيوب السَّخْتِياني عالم البصرة[٢].

٦- ربيعة الرأي[٣].

٧- سلمة بن دينارٍ أبو حازمٍ[٤].

=

ثقة عابد حديثه عند الستة مات بالشام سنة أربع وعشرين، وقيل: سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومائة. (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ٣٢٥، أسماء شيوخ مالك لابن خلفون (ص: ٣٣٤).

(١) هو عبدالله بن دينارٍ مولى عبد الله بن عمر مديني روى عن ابن عمر وأنس بن مالك وأبي صالح، وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وسهيل بن أبي صالح ومالك بن أنس، وغيرهم، قال الإمام أحمد: عبد الله بن دينار ثقة مستقيم الحديث. قال ابن الأثير: مات سنة ست وثلاثين ومائة، ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٤٦)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٣١).

(٢) هو أَيُّوب بن أَبِي تميمة، واسمه كيسان، السختياني، أَبُو بكر البَصْرِيّ، مولى عنزة، ويُقال: مولى جهينة، رأى أنس بن مالك، وروى عن: إبراهيم بن مرة، وإبراهيم بن ميسرة الطائفي، والحسن البصري، وروى عنه: إسماعيل بن علية، والأعمش، ومالك بن أنس وغيرهم، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. طبقات الفقهاء (ص: ٨٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٤٥٧)، وما بعدها.

(٣) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي أبو عثمان المدني فقيه المدينة، المعروف بربيعة الرأي، لقب بذلك لكثرة آرائه الفقهية، روى عن أنس والسائب بن يزيد وابن المسيب، وأخذ عنه مالك والليث والداروردي. توفي بالأنبار سنة ١٣٦هـ. ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٢٠٧)، و الكاشف (١/ ٣٩٣).

(٤) سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج التمار الزاهد القاضي مولى الأسود بن سفيان القرشي المخزومي المدني وقال الواقدي وهو مولى بني ليث سمع سهل بن سعد وعبد الله بن أبي قتادة ويزيد بن رومان روى عنه مالك والثوري وابن عيينة وسليمان بن بلال وجماعة، قال عمرو بن علي مات سنة ١٣٣هـ. التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٤/ ٧٨)، رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (١/ ٣٢١).

٨- أبي الزناد عبدالله بن ذكوان[١] وغيرهم كثير[٢].

❁ خامسًا: مذهب الإمام مالك في تلقِّي العلم:

قال ابن أبي أويسٍ: سمعت خالي مالك بن أنسٍ يقول: «إن هذا العلم دِينٌ؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركتُ سبعين ممن يقول: قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال، لكان أمينًا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهابٍ فكنا نزدحم على بابه»[٣].

قال مَعْنُ بن عيسى ومحمد بن صدقة: «كان مالك بن أنسٍ يقول: لا يأخذ العلم من أربعةٍ، ويؤخذ ممن سواهم؛ لا يؤخذ من سفيهٍ، ولا يؤخذ من صاحب هوًى يدعو إلى بدعتِه، ولا من كذابٍ يكذِب في أحاديث الناس، وإن كان لا يُتَّهم على حديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخٍ له فضلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ إذا كان لا يعرِف ما يحمِل وما يحدِّث به»[٤].

❁ سادساً: عقيدة الإمام مالك بن أنس:

لقد كان الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى من بعدهم، المبنيَّةِ على كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله ﷺ، ومع ذلك كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ شديدًا على أهل البدع والأهواء، ويدل على ذلك ما يأتي من النقولات عنه:

---

(١) أبو الزناد عبد الله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمن مولى رملة بنت شيبة بن ربيعة وكان ذكوان أخا أبي لؤلؤة قاتل عمر بن الخطاب وكان أبو الزناد من فقهاء المدينة وعبادهم وكان صاحب كتاب لا يحفظ حدث عن: أنس بن مالك، وأبي أمامة بن سهل، وأبان بن عثمان، وجماعة، وأخذ عنه: صالح بن كيسان، وهشام بن عروة، ومالك، وجماعة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وقد قيل سنة ثلاثين ومائة. مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢١٥)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٥/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/٤٩-٥٢)، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٣٧).

(٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٦).

(٤) المصدر نفسه.

- **عقيدته في القرآن:**

قال مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القرآن كلام الله، وكلام الله من الله، وليس مِن الله شيء مخلوق»(١).

وعن عبد الله بن نافع رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «كان مالك يقول: كلّم الله موسى ﷺ، ويقول: القرآن كلام الله ويستفظع قول من يقول: القرآن مخلوق، وقال: ويوجع ضربا ويحبس حتى يتوب»(٢).

- **عقيدته في الإيمان:**

يقول الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان قول وعمل، يَزيد وينقص»(٣).

- **عقيدته في استواء الله–جل وعلا–:**

يقول جعفر بن عبدالله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنا عند مالك بن أنسٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله! ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾(٤) كيف استوى؟! فما وجد مالكٌ من شيءٍ ما وجَد من مسألته، فنظر إلى الأرض وجعل ينكت بعودٍ في يده حتى علاه الرُّحَضاء –يعني العَرَق– ثم رفع رأسه ورمى بالعود، وقال: الكيف منه غير معقولٍ، والاستواء منه غير مجهولٍ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنُّك صاحبَ بدعةٍ، وأمَر به فأُخرج(٥).

- **عقيدته في علو الله –تعالى–:**

جاء عن الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الله في السماء، وعلمُه في كل مكانٍ، لا

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (٦/٣٢٥).

(٢) ينظر: سيرة الإمام أحمد بن حنبل (ص: ٦٦)، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٣٥).

(٣) ينظر: ترتيب المدارك (٢/٤٣)، والشريعة للآجري (ص: ١١٧)، وسير أعلام النبلاء (٨/١٠٢).

(٤) سورة طه: ٥.

(٥) حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (٦/٣٢٥– ٣٢٦).

يخلو منه شيء، وتلا هذه الآية: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[١]»[٢].

❑ عقيدته في رؤية الله –تعالى– في الآخرة:

قال ابن القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سأل أبو السمح مالكًا فقال: يا أبا عبدالله، أيُرى اللهُ يوم القيامة؟ فقال: نَعم؛ يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٣]، وقال لقومٍ آخرين ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾»[٤].

❑ موقفه فيمن سبَّ الصحابة:

عن مَعْنُ بن عيسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعت مالكًا يقول: ليس لِمَن سبَّ أصحاب رسول الله ﷺ في الفيء حقٌّ، قد قسم الله الفيء على ثلاثة أصنافٍ، فقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾ الآية[٥]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ الآية[٦]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ الآية[٧]، وإنما الفيء لهؤلاء الثلاثة الأصناف[٨].

هذه لمحة يسيرة فيما يتعلق بعقيدة الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسيأتي –إن شاء الله– تقرير بعض مواقفه وأقواله في المسائل العقدية مما لم يذكر هنا في مواضعها.

❁ سابعاً: ثناء العلماء على مالك:

تواترت أقوال أهل العلم والأئمة ممن عاصر الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومن بعدهم في

---

(١) سورة المجادلة: ٧.

(٢) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٣/٢١١).

(٣) سورة القيامة: ٢٢-٢٣.

(٤) سورة المطففين: ١٥.

(٥) سورة الحشر: ٨.

(٦) سورة الحشر: ٩.

(٧) سورة الحشر: ١٠.

(٨) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٨- ٣٦).

الثناء على الإمام مالك، من ذلك:

قول سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما نحن عند مالك بن أنسٍ؟! إنما كنا نتَّبع آثار مالكٍ وننظر الشيخ، إذا كان كتب عنه مالك كتبنا عنه»[١].

وعن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لولا مالكٌ وابن عيينة، لذهب علم الحجاز»، وعنه أيضًا: «مالك بن أنسٍ معلِّمي، وعنه أخذتُ العلم».

وقال الربيع بن سليمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت الشافعي يقول: إذا جاءك الحديث عن مالكٍ، فشُدَّ به يديك، وسمعتُ الشافعي يقول: إذا جاءك الخبرُ، فمالكٌ النجمُ، وجاء عن عبيد الله بن عمر القواريري: كنا عند حماد بن زيدٍ، فجاءه نعيُ مالك بن أنسٍ، فسالَتْ دموعه، وقال: يرحم اللهُ أبا عبدالله، لقد كان من الدِّين بمكانٍ، ثم قال حماد: سمعتُ أيوب يقول: لقد كانت له حلقةٌ في حياة نافعٍ (مولى عبدالله بن عمر)، وقال البخاري: مالك بن أنسٍ، كنيته أبو عبدالله، كان إمامًا، روى عنه يحيى بن سعيدٍ الأنصاري[٢].

وقال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعٍ آخر: «أصحُّ الأسانيد كلها: مالك، عن نافعٍ، عن ابن عمر»[٣].

❁ ثامناً: وفاة الإمام مالك بن أنس:

توفي الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: صبيحة أربع عشرة من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، في خلافة هارون الرشيد، وصلى عليه أميرُ المدينة يومئذ، عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس، في موضع الجنائز، ودُفن بالبقيع، وكان الإمام مالك يوم مات ابنَ خمس وثمانين سنة[٤].

---

(١) المصدر السابق (ص: ٢١).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢١-٣١).

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح(١/١٥).

(٤) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٤٥).

المبحث الثاني

الدراسات المتعلقة بجهود علماء المالكية في العقيدة

كان لعلماء المالكية جهود في شتى المجالات ومنها العقيدة، حيث كان لهم اهتمام واضح بالعقيدة، وقد وقفت على رسائل تجمع جهود علماء المالكية في العقيدة، منها:

١- مسألة خلق القرآن وموقف علماء القيروان منه ودورهم في الذبّ عن مذهب السلف فيها. تأليف: أ. د. فهد بن عبدالرحمن بن سليمان الرومي، طبعة: دار النشر: مكتبة التوبة، الرياض، سنة النشر: ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

٢- عقيدة الإمام ابن عبد البر في التوحيد والإيمان، عرضا ودراسة / سليمان صالح الغصن، رسالة ماجستير، طبعة دار العاصمة الرياض ١٤١٦ هـ /١٩٩٦م.

٣- جهود ابن عبد البر في مباحث العقيدة/ إبراهيم محمد طه بويداين/ جامعة الأمير عبد القادر/ الجزائر.

٤- ابن أبي زيد القيرواني، عقيدته وموقفه من الفرق ومقاومته للبدع، محي الدين سليمان إمام مديلي رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥- جهود المالكية في تقرير توحيد العبادة. المؤلف: عبد الله بن فهد بن عبد الرحمن العرفج، رسالة جامعية.

٦- الفتوى المالكية في الأفعال الصوفية. لأبي فارس عبد العزيز بن محمد القيرواني/ جمع وتحقيق أبي أحمد علي الكندري المرر/ مؤسسة بينونة ١٤٣٠ هـ.

٧- الإمام مالك وموقفه من الرافضة. تأليف: محمد كاوا أبو عبد البر.

٨- مسائل العقيدة التي قررها أئمة المالكية. المؤلف: محمد بن عبد الله الحمادي أبو عبد الله.

٩- عقيدة الإمام مالك للمغراوي. تأليف الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي، طبع في مكتبة التراث الإسلامي القاهرة.

١٠- عقيدة الإمام مالك. تأليف: مصطفى باحو أبو سفيان، طبع في دار الضياء طنطا / الطبعة الاولى ١٤٢٤هـ.

١١- جهود علماء المالكية في تقرير مسألة الإمامة وموقفهم من المخالفين فيها. أحمد مبارك المزروعي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية،١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

١٢- جهود علماء المالكية في تقرير توحيد الأسماء والصفات، راضي بن عياد الحربي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٣- جهود علماء المالكية في تقرير فضائل آل البيت وحقوقهم والدفاع عنهم، عرضا ودراسة، ألفا مامادو، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٤- جهود المالكية في الرد على الصوفية، مريم بنت عبد الله باقازي، رسالة دكتوراه، الجامعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٥- جهود علماء المالكية في الرد على عقائد الرافضة، غشي يحي، رسالة الدكتوراه، الجامعة الإسلامية.

١٦- تقرير توحيد العبادة من خلال أقوال المالكية، عبد الله بن فهد عبد الرحمن العرفج، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ .



المبحث الثالث

تعريف الجماعة والائتلاف لغةً واصطلاحًا

❁ تعريف الجماعة لغة:

قال ابن فارس المالكي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الجيم والميم والعين أصلٌ يدل على تضامّ الشيء، يُقال: جمعت الشيء جمعًا، ويقال جَمعَ الشيء عن تفرقه يجمعه جمعًا. ويقال للمرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد: ماتت بجمع.

وتسمى مكة جمع، لاجتماع الناس بها وكذلك يوم الجمعة، وأجمعت على الأمر إجماعا وأجمعته.

ويقال فلاة مجمعة: يجتمع الناس فيها ولا يتفرقون خوف الضلال[٢].

إذًا، فالجماعة بناءً على ما سبق من التعريف اللغوي هي من الجمع الذي يدل على اجتماع الشيء أو الأشياء في مكان واحدٍ، وهو خلاف التفرق والتشتت.

❁ تعريف الجماعة في الاصطلاح الشرعي:

ورد لفظ: «**الجماعة**» في الشرع في قول النبي ﷺ: «**تلزم جماعة المسلمين**»[٣].

وعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، أنه قال: «**من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة جاهلية**» الحديث[٤].

---

(١) هو أحمد بن زكريا بن فارس بن محمد بن حبيب، الرازي، وقيل: القزويني، المالكي اللغوي أبو الحسين، ولد بقزوين سنة: ٣٢٩هـ، ونشأ بهمذان، كان من رؤساء أهل السنة، من مصنفاته: المجمل في اللغة، ومقاييس اللغة. توفي: ٣٩٥ هـ، وقيل: ٣٩٠ هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ الإسلام (٧٤٦/٨)، الديباج المذهب (١٦٣/١).

(٢) ينظر: مقاييس اللغة (٤٧٩/١)، وما بعدها.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، رقم (٣٦٠٦).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، رقم (١٨٤٨).

وذكر العلماء في المعنى الجماعة عدة معان تدور في الجملة على أحد الأمرين[١]:

الأمر الأول: الجماعة في أمر الدين، ومن ذلك قولهم:

١- الجماعة: هم الصحابة رضوان الله عليهم.

٢- الجماعة: أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق، والناس تبع لهم في أمر الدين.

الأمر الثاني: الجماعة في أمر الإمامة العظمى، وهي أمور الخلافة والولاية. ومن ذلك قولهم:

١- الجماعة: الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره.

٢- الجماعة: السواد الأعظم.

ولعلَّ السبب في هذا التنوع في تعريف الجماعة هو أن الناس تبع لأمرائهم وعلمائهم، فهم يتبعون أمراءهم فيما لهم سلطة فيهم، وهم كذلك تبع لعلمائهم في أمر الدين، فنجد أن هذه الأقوال كلها متقاربة، وهي من باب اختلاف تنوع[٢]، ويأتي الحديث عن هذا بالتفصيل في المبحث الآتي إن شاء الله.

تعريف الائتلاف لغة واصطلاحًا:

❁ أما الائتلاف في اللغة:

يقول ابن فارس تحت مادة: (ألف): الهمزة واللام والفاء أصل واحد، يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، والأشياء الكثيرة أيضا.

قال الخليل[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الألف معروف، والجمع الآلاف. وقد آلفت الإبل، أي:

---

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/٣٣)، والاعتصام للشاطبي (٢/٧٧٠).

(٢) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٢٠)، وهي رسالة علمية «دكتوراه» بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/لمؤلفه: أبو بكر صار.

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، البصري، أحد الأعلام. ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرا صابرا. =

صارت ألفا. قال ابن الأعرابي: آلفت القوم: صيرتهم ألفا، وآلفتهم.

وهذا قياس صحيح، لأن الألف اجتماع المئين، قال الخليل: ألفت الشيء آلفه.

والألفة مصدر الائتلاف، وإلفك وأليفك: الذي تألفه، وكل شيء ضممت بعضه إلى بعض فقد ألفته تأليفا[١].

❁ تعريف الائتلاف في الاصطلاح الشرعي:

ورد هذا اللفظ ومشتقاته في الشرع في عدة مواضع منها:

قوله تعالى: ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ﴾[٢].

قال الإمام القرطبي[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي جمع بين قلوبهم»[٤]، فاجتمعوا وائتلفوا، وازدادت قوتهم بسبب اجتماعهم[٥].

=

حدث عن: أيوب السختياني، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان. أخذ عنه: سيبويه النحو، والنضر بن شميل، والأصمعي، وآخرون، وكان رأسا في لسان العرب، دينا، ورعا، قانعا، متواضعا، كبير الشأن. له كتاب العين في اللغة، ومعاني الحروف، وكتاب العروض. توفي سنة: ١٧٠هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٣١٤/٢) سير أعلام النبلاء (٤٢٩/٧).

(١) مقاييس اللغة (١٣١/١).

(٢) سورة الأنفال: ٦٣.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري الخزرجي المالكي القرطبي، أبو عبدالله، ولد في مدينة قرطبة سنة: ٦٠٠هـ، سمع من أبي العباس القرطبي، والحسن بن محمد البكري وغيرهما، وروى عنه ولده شهاب الدين أحمد، وجماعة، من تواليفه: جامع أحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعاً، والكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، وكتاب التذكار في أفضل الأذكار. توفي سنة: ٦٧١هـ. ينظر: الديباج المذهب (٣٠٩/٢).

(٤) تفسيره القرطبي (٤٢/٨).

(٥) تفسير السعدي (ص: ٣٧٠).

وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾[1].

وقال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[2]، أي «زالت العداوة والفرقة وكانت المحبة والألفة»[3].

أي صاروا إخوانا متعاونين بجلال الله متواصلين في ذات الله، متعاونين على البر والتقوى[4].

يلاحظ مما سبق أن لفظ (الائتلاف) هو ما يجب أن تكون عليه الأمة في جملة سلوكها وتصرفاتها من التعاون على البر والتقوى؛ بالتأليف بين القلوب وتقريب بعضها إلى بعض، وإزالة الضغائن والحقد منها، وجمع الكلمة على الحق كالجسد الواحد[5].



---

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٣) تفسير القرطبي (٤/٦١٤).

(٤) تفسير ابن كثير (١/٣٦٨).

(٥) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة (ص:٢٣).

المبحث الرابع

جهود علماء المالكية في بيان المراد بالجماعة

ورد في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أن الفرقة الناجية هي: «الجماعة»، وقد أمر الرسول ﷺ في أحاديث كثيرة بوجوب لزوم هذه الجماعة، وقد ذكر علماء السلف ومن بعدهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في المراد بالجماعة أقوالاً نقلها جمع من أئمة المالكية منهم ابن بطال وابن عطية والقرطبي والإمام الشاطبي وغيرهم من أهل العلم رحمهم الله، وفيما يأتي بسط ذلك:

يقول الإمام الشاطبي[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اختلف الناس في معنى الجماعة المرادة في هذه الأحاديث على خمسة أقوال:

أحدها: أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام، وممن قال بهذا أبو مسعود الأنصاري وابن مسعود»[(٢)].

قال ابن بطال[(٣)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ **نقلًا عن الإمام الطبري ومقراً له:** «هو أمر إيجاب وفرض، والجماعة التي أمرهم بلزومها: السواد الأعظم، وقالوا: كل ما كان عليه السواد الأعظم من أهل الإسلام من أمر دينهم فهو الحق الواجب والفرض الثابت الذى لا يجوز لأحد من المسلمين خلافه، وسواء خالفهم في حكم من الأحكام أو خالفهم في

---

(١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللَّخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق، أصولي حافظ كان من أئمة المالكية، له مصنفات منها: الموافقات في أصول الفقه، والمجالس شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، والاعتصام. توفي سنة: ٧٩٠ هـ. ينظر: شجرة النور (٣٣٢/١)، وما بعدها، والأعلام للزركلي (٧٥/١).

(٢) الاعتصام للشاطبي (٧٧٠/٢).

(٣) هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي المالكي، أبو الحسن، عالم بالحديث، من أهل قرطبة، من مؤلفاته: شرح صحيح البخاري، الزهد والرقائق، باب زيادة الايمان ونقصانه.توفي: ٤٩٤هـ. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣٦٥/٢). والديباج المذهب لابن فرحون (٨٣/٢). الأعلام للزركلي (٤/ ٢٨٥).

إمامهم القيم بأمرهم وسلطانهم، فهو للحق مخالف»[١].

فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة وعلماؤها وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم، لأنهم تابعون لهم ومقتدون بهم، فكل من خرج عن جماعتهم فهم الذين شذوا وهم نهبة الشيطان ويدخل في هؤلاء جميع أهل البدع لأنهم مخالفون لمن تقدم من الأمة، لم يدخلوا في سوادهم بحال[٢].

القول الثاني: أن الجماعة التي أمر النبي ﷺ بلزومها هي جماعة أئمة العلماء، وممن قال بهذا عبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وجماعة من السلف وهو رأي الأصوليين، وذلك أن الله جعلهم حجة على خلقه، وإليهم تفزع العامة في دينها، وهي تبع لها، وهم المعنيون بقوله ﷺ: «**إن الله لن يجمع أمتي على ضلالة**»[٣][٤].

القول الثالث: وقال الآخرون: الجماعة التي أمر رسول الله بلزومها: جماعة أهل الإسلام ما كانوا مجتمعين على أمر واجب على أهل الملل اتباعها، فإذا كان فيهم مخالف منهم فليسوا بمجتمعين، ووجب تعرف وجه الصواب فيما اختلفوا فيه[٥].

القول الرابع: أن الجماعة: هي الصحابة على الخصوص، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلا، وقد يمكن فيمن سواهم ذلك.

وقد أخبر عَلَيْهِ السَّلَامُ أن من الأزمان أزمانا يجتمعون فيها على ضلالة وكفر.

وممن قال بهذا القول عمر بن عبد العزيز، فروى ابن وهب عن مالك قال: كان

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣٣/١٠)، وينظر: الاعتصام للشاطبي (٧٧٠/٢).

(٢) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٧٧١/٢).

(٣) رواه الترمذي (٢١٦٦)، والحاكم في المستدرك (٢٠١/١)، جامع بيان العلم وفضله (٧٦٠/١)، قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحاكم: لا أدعي صحته ولا أحكم بتوهينه بل يلزمني ذكره. وقال ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٢٧/٥): وإن لم يكن لفظه صحيح فإن معناه صحيح.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣٤/١٠)، والاعتصام للشاطبي (٧٧١/٢).

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣٥/١٠)، والاعتصام للشاطبي (٧٧٣/٢).

عمر بن عبد العزيز يقول: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر فيها! من اهتدى بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خافها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرا.

فقال مالك: فأعجبني عزم عمر على ذلك.

فعلى هذا القول لفظ «**الجماعة**» مطابق للرواية الأخرى في قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**ما أنا عليه وأصحابي**» فكأنه راجع إلى ما قالوه وما سنوه، وما اجتهدوا فيه حجة على الإطلاق، وبشهادة رسول الله ﷺ لهم بذلك خصوصا في قوله: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»[١] وأشباهه، أو لأنهم المتقلدون لكلام النبوة، المهتدون للشريعة، الذين فهموا أمر دين الله بالتلقي من نبيه مشافهة، على علم وبصيرة بمواطن التشريع وقرائن الأحوال، بخلاف غيرهم: فإذا كل ما سنوه فهو سنة من غير نظير فيه، بخلاف غيرهم، فإن فيه لأهل الاجتهاد مجالا للنظر ردا وقبولا.. إلخ[٢].

القول الخامس: ما اختاره الطبري، من أن الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، فأمر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بلزومه ونهى عن فراق الأمة فيما اجتمعوا عليه من تقديمه عليهم، لأن فراقهم لا يعدو إحدى حالتين، إما للنكير عليهم في طاعة أميرهم والطعن عليه في سيرته المرضية لغير موجب، بل بالتأويل في إحداث بدعة في الدين، كالحرورية التي أمرت الأمة بقتالها وسماها النبي ﷺ مارقة من الدين، وإما لطلب إمارة من انعقاد البيعة لأمير الجماعة، فإنه نكث عهد ونقض عهد بعد وجوبه[٣].

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ كما نقل عنه ابن بطال المالكي: «والصَّوَاب في ذلك أنه أمر منه ﷺ بلزوم إمام جماعة المسلمين ونهى عن فراقهم فيما هم عليه مجتمعون من

---

(١) رواه الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٤٣/٥) رقم:)٢٦٧٦)، وابن ماجه في سننه، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (٣٠/١) رقم (٤٢)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٩٣٧).

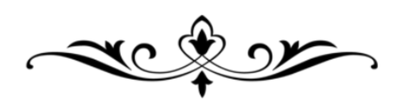
(٢) الاعتصام للشاطبي (٧٧٢/٢).

(٣) المصدر السابق (٧٧٤/٢).

تأميرهم إياه فمن خرج من ذلك فقد نكث بيعته ونقض عهده بعد وجوبه، -وقد قال ﷺ-: **"من جاء إلى أمتى ليفرق جماعتهم فاضربوا عنقه كائنا من كان"**»[(١)][(٢)].

❁ الخلاصة:

هذه خمسة أقوال ذكرها أهل العلم في المراد بالجماعة التي أمر الله تعالى ورسوله ﷺ بلزومها، وَمَن حاول استقراءَ دلالاتِ اللفظِ بان له أن الجماعة المأمور باتباعها هي السواد الأعظم مع الإمام الجامع لهم، فإذا لم يكن لهم إمام فافترق أهل الإسلام أحزابا فواجب اعتزال تلك الفرق كلها على ما أمر به النبي ﷺ أبا ذر ولو أن يعض بأصل شجرة حتى يدركه الموت، فذلك خير له من الدخول بين طائفة لا إمام لها خشية ما يؤول من عاقبة ذلك من فساد الأحوال باختلاف الأهواء وتشتت الآراء[(٣)].



---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع، رقم (١٨٥٢).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/٣٣).

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

الباب الأول
جهود علماء المالكية في الحث على لزوم الجماعة والائتلاف

وفيه تمهيد، وفصلان:

۞ الفصل الأول: جهود علماء المالكية في بيان النصوص وأقوال السلف الواردة في وجوب لزوم الجماعة.

۞ الفصل الثاني: جهود علماء المالكية في بيان أسباب تحقيق الجماعة وأثر ذلك.

التمهيد

جهود علماء المالكية في بيان أهمية الجماعة

وبيان حاجة كل أمة للاجتماع

وفيه مبحثان:

۞ المبحث الأول: جهود علماء المالكية في بيان أهمية الجماعة.

۞ المبحث الثاني: جهود علماء المالكية في بيان حاجة كل أمة للاجتماع.

المبحث الأول

جهود علماء المالكية في بيان أهمية الجماعة

أمر الله -سبحانه وتعالى- ورسولُه ﷺ هذه الأمة بلزوم الجماعة، والاعتصام بحبل الله المتين، في عدة نصوص من الكتاب والسنة، ومن المعلوم أن الله-جل وعلا- لا يأمر إلا بشيء ذي أهمية عظمى، تترتب عليه المصالح والعواقب الحميدة في الدين والدنيا، سواء فيما يتعلق بعبادة الله وحده لا شريك له، أو ما يتعلق بالتعامل بين الخلق بعضهم ببعض.

ومما لا شك أن الاعتصام بحبل الله -سبحانه- من أكبر أسباب الهداية وحصول التوفيق، والنعمة الظاهرة والباطنة في الدين والدنيا، وهو أيضًا سبب النجاة من مكاره الدنيا والآخرة، وكذلك المحافظة على الإيمان الذي هو أساس كل نعمة.

ولا يمكن أن تتحقق هذه النعم؛ من الحقائق الإيمانية، والراحة النفسية، والسعادة البشرية الدينية والدنيوية إلا بلزوم الجماعة المتمسكة بحبل الله المتين المتمثل في كتابه العزيز وسنة رسوله ﷺ الطاهرة.

قال الله تعالى مخاطبا الأوس والخزرج، مذكرهم وممتنا عليهم بنعمته الكبرى، من اجتماع كلمتهم برسول الله ﷺ وإن كانوا قبل بعثته على شفا حفرة من النار فأنقذهم به -بأبي هو وأمي ﷺ-: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[١].

والخطاب في هذه الآية يعم جميع المؤمنين، والمقصود به وقت نزولها الأوس والخزرج الذين شجر بينهم بسعاية شاس بن قيس ما شجر[٢].

وعنون ابن العربي[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في كتاب «العواصم من القواصم» عنوانا سماه:

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (٤٨٢/١)، تفسير القرطبي (١٦٤/٤).

(٣) هو محمد بن عبدالله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي أبو بكر، الشهير بابن العربيّ، قاض، من حفاظ الحديث، ولد في إشبيلية، ورحل إلى المشرق، وبرع في الأدب، وبلغ رتبة الاجتهاد =

«اجتماع العرب بالإسلام»، لبيان أهمية الجماعة والتمسك بحبل الله.

فقال: «كانت الجاهلية مبنية على العصبية، متعاملة بينها بالحمية فلما جاء الإسلام بالحق، وأظهر الله منته على الخلق، قال سبحانه: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾[(١)]، وقال لنبيه ﷺ: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾[(٢)]، فكانت بركة النبي ﷺ تجمعهم، وتجمع شملهم، وتصلح قلوبهم، وتمحو ضغائنهم»[(٣)]، يعني: جمعهم الله ببركة بعثة محمدٍ ﷺ وما جاء به من الحقِّ والهدى.

وهذا ظاهر في أن الإسلام يدعو إلى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف، فكل رأي أدى إلى خلاف ذلك، فخارج عن الدين[(٤)].

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله تعالى-:** ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾الآية: «أمر تعالى بتذكر نعمه وأعظمها الإسلام واتباع نبيه محمد عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فإن به زالت العداوة والفرقة وكانت المحبة والألفة، وصرتم بنعمة الإسلام إخوانا في الدين[(٥)].

وأورد القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير هذه الآية الكريمة أثر ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال لسماك الحنفي: يا حنفي، الجماعة الجماعة!! فإنما هلكت الأمم الخالية لتفرقها، أما سمعت الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾.

=

في علوم الدين، وصنف كتبا في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ، من كتبه: العواصم من القواصم، وعارضة الأحوذي في شرح الترمذي، وأحكام القرآن، والقبس في شرح موطأ ابن أنس، توفي: ٥٤٩هـ. ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون (٣٣١/١)، والسير للذهبي (١٩٧/٢٠). الأعلام للزركلي (٢٣٠/٦).

(١) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٢) سورة الأنفال: ٦٣.

(٣) (ص: ٢٥٧).

(٤) الموافقات (١٦٤/٥).

(٥) ينظر: تفسير القرطبي (١٦٤/٤).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: -قال رسول الله ﷺ-: «**إن الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا**» الحديث[(١)][(٢)].

وقال تعالى أيضًا في بيان التمسك بحبل الله المؤدي إلى لزوم الجماعة: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[(٣)].

فالتمسك بالدين يعصم من التفرقة والتمزق، ولذا أمر الله عَزَّوَجَلَّ بالاعتصام بحبله المتين، وهذا الاعتصام واق من التفرقة والتمزق.

كما نهى الله سبحانه وتعالى عن التفرق الذي هو من أسباب ضعف الاجتماع والقوة فقال سبحانه بعد الأمر بالاعتصام: ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾.

وقال تعالى في آية أخرى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾[(٥)].

قال ابن عاشور[(٦)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأعقب الأمر بإقامة الدين بالنهي عن التفرق في

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (١٧١٥).

(٢) تفسير القرطبي (١٦٤/٤)، وينظر: تفسير ابن أبي حاتم (٧٢٤/٣)..

(٣) سورة النساء: ١٧٥.

(٤) سورة آل عمران: ١٠٥.

(٥) سورة الشورى: ١٣.

(٦) هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد بن عاشور المالكي، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، عين شيخا للإسلام مالكيا، وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة. له مؤلفات من أشهرها: مقاصد الشريعة الإسلامية، وأصول النظام الاجتماعي في الإسلام، والتحرير والتنوير في تفسير القرآن، توفي سنة: ١٣٩٣هـ.
ينظر: الأعلام للزركلي (١٧٤/٦)، ومعجم المؤلفين المعاصرين (٦٢٨/٢).

الدين، والتفرق: ضد التجمع، وأصله: تباعد الذوات؛ أي: اتساع المسافة بينها، ويستعار كثيراً لقوة الاختلاف في الأحوال والآراء كما هنا، وهو يشمل التفرق بين الأمة بالإيمان بالرسول والكفر به، أي: لا تختلفوا على أنبيائكم، ويشمل التفرق بين الذين آمنوا بأن يكونوا نحلاً وأحزاباً، وذلك اختلاف الأمة في أمور دينها، أي: في أصوله وقواعده ومقاصده، فإن الاختلاف في الأصول، يفضي إلى تعطيل بعضها، فينخرم بعض أساس الدين.

والمراد: ولا تتفرقوا في إقامته، بأن ينشط بعضهم لإقامته، ويتخاذل البعض، إذ بدون الاتفاق على إقامة الدين يضطرب أمره.

ووجه ذلك: أن تأثير النفوس إذا اتفقت يتوارد على قصد واحد، فيقوى ذلك التأثير، ويسرع في حصول الأثر، إذ يصير كل فرد من الأمة معيناً للآخر، فيسهل مقصدهم من إقامة دينهم، أما إذا حصل التفرق والاختلاف، فذلك مفضٍ إلى ضياعِ أمور الدِّين في خلال ذلك الاختلاف، ثم هو لا يلبث أن يُلقي بالأمة إلى العداوة بينها، وقد يجرهم إلى أن يتربص بعضهم ببعض الدوائر، ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[1][2].

وهذا واضحٌ في أن الأنبياء والرسل عليهم -الصلاة والسلام- بعثهم سبحانه وتعالى لإقامة الدين الذي هو سبب لاجتماع الكلمة ونبذ الفرقة.

ومن الآيات التي تدل على أهمية الجماعة أيضًا قول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[3].

وهذه حالة ذميمة من أحوال أهل الشرك، يراد تحذير المسلمين من الوقوع في

---

(١) سورة الأنفال: ٤٦.

(٢) التحرير والتنوير: (١/١٧٧٤).

(٣) سورة الروم: ٣١-٣٢.

مثلها؛ فإذا اختلفوا في أمور الدين، الاختلاف الذي يقتضيه الاجتهاد، واختلفوا في الآراء والسياسات لاختلاف العوائد؛ فليحذروا أن يجرهم ذلك الاختلاف إلى أن يكونوا شيعاً متعادين متفرقين، يلعن بعضهم بعضاً، ويذيق بعضهم بأس بعض[(١)].

ومما يدلُّ على أهمية الجماعة أيضًا، أنه قد جاء التحذير من الفرقة والاختلاف على لسان النبي ﷺ في كثير من الأحاديث، وهذا واضحٌ في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: قال النبي ﷺ: «**ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل: تفرق بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين ملة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين تزيد عليهم كلها في النار إلا ملة واحدة فقالوا: من هذه الملة الواحدة؟ قال** ﷺ: **ما أنا عليه وأصحابي**»[(٢)]. فرضوان الله تعالى على الصحابة أجمعين.

فالله تعالى يأمر بالألفة وينهى عن الفرقة في غير ما آية، وكذلك رسوله ﷺ في غير ما حديث، لأن الفرقة هلكةٌ، والجماعة نجاةٌ، ورحم الله ابن المبارك قال:

إن الجماعة حبلُ الله فاعتصموا   منه بعروته الوثقى لمن دانا»[(٣)].

۞ الخلاصة:

يتضح مما سبق أن الإسلام اهتم كثيرًا بأمر الجماعة فقد حث الأمة عليها ووصى بها في أقل الجماعات ووصى بها في مواطن كثيرة.

وستأتي مباحث مستقلة في دراسة الآيات والأحاديث وكذلك الآثار عن السلف المقررة لأصول أهل السنة والجماعة في الحث على الجماعة ونبذ الفرقة وبيان مدى أهمية الجماعة.

---

(١) التحرير والتنوير: (٤٤/٣٢).

(٢) سيأتي تخريج حديث افتراق الأمة في مبحث مستقل.

(٣) تفسير القرطبي (١٥٩/٤).

المبحث الثاني
جهود علماء المالكية في بيان حاجة الأمة للاجتماع

من الأمور التي أرادها الله تعالى شرعًا من جميع عباده اجتماع كلمتهم على الحق، ونبذ الفرقة فيما بينهم، من أجل ذلك بعث في كل أمة من الأمم رسولًا ليدعوهم إلى ما يجمعهم جميعًا في صفٍ واحدٍ، وهو عبادة الله -تعالى- وحده لا شريك له، قال -تعالى-: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾[١]، **قال القرطبي عند تفسيره لهذه الآية**: «أي: بأن اعبدوا الله ووحدوه، واتركوا كل معبود دون الله كالشيطان والكاهن والصنم، وكل من دعا إلى الضلال[٢].

وقال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمعنى: أن الله بين للأمم على ألسنة الرسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ أنه يأمرهم بعبادته واجتناب عبادة الأصنام، فمن كل أمة أقوام هداهم الله فصدقوا وآمنوا، ومنهم أقوام تمكنت منهم الضلالة فهلكوا، ومن سار في الأرض رأى دلائل استئصالهم»[٣].

والغرض من بعثة كل نبي هو توحيد الخلق على توحيد الخالق وإقامة دينه[٤]، فعبادة الله -تعالى- وحده لا شريك هي التي تجمع الأمة في صف واحد، وتقضي على ما بينهم من الفرقة والاختلاف، ولذا قال تعالى على لسان رسوله ﷺ: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾[٥].

وقد دلّت كثير من الأدلة في الكتاب والسنة على أن الله -تعالى- يدعوا كل أمة إلى اجتماع الكلمة على الحق، وأن ذلك أمرٌ واجبٌ عليهم شرعًا، لأن به تتم سعادتهم في الدنيا

---

(١) سورة النحل: ٣٦.
(٢) تفسير القرطبي (١٠/١٠٣).
(٣) التحرير والتنوير (١٤/١٤٩).
(٤) رسالة الشرك ومظاهره للميلي (ص: ٨١).
(٥) سورة آل عمران: ٦٤.

والآخرة، وبفقدانه يأتيهم ما يُوعدون به من الفشل والخسارة والهزيمة في دينهم ودنياهم.

ومما جاء من النصوص في ذلك قول الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾[1] إلى قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾[2].

وقوله: ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُواْ﴾ نهيٌ عن المهلك من تفرق الأنحاء والمذاهب، والخير كله في الإلفة واجتماع الكلمة، والنهي في الآية عبارة يجمع خطابها كفار العرب واليهود والنصارى وكل مدعو إلى الإسلام[3].

ومن أوضح الآيات على ما نحن بصدده من حاجة كل أمة إلى الاجتماع على الحق قول هارون عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ **لأخيه موسى** عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ **في شئن بني إسرائيل لما قال له:** ﴿يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقۡتَ بَيۡنَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَمۡ تَرۡقُبۡ قَوۡلِي﴾[4]، قال ابن جريج في معنى قول هارون عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ السابق ذكره في الآية: أي: «خشيت أن نقتتل، فيقتل بعضنا بعضا»[5].

وقال ابن عطية[6] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويحتمل قوله ألا تتبعن أي بني إسرائيل نحو جبل الطور فيجيء اعتذار هارون أي لو فعلت ذلك مشت معي طائفة وأقامت طائفة على عبادة العجل فيتفرق الجمع فخفت لومك على التفرق، ويحتمل قوله ألا تتبعن أي لا تسير بسيري وعلى طريقتي في الإصلاح والتسديد ويجيء اعتذار هارون بمعنى أن الأمر

---

(١) سورة الشورى: ١٣.

(٢) سورة الشورى: ١٤.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية (٥/٢٩)، تفسير الثعالبي (٥/١٥٢).

(٤) سورة طه: ٩٢ — ٩٤.

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن ابي طالب (٧/٤٦٨).

(٦) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب ابن عطية الغرناطي المالكي أبو محمد، مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة، عارف بالأحكام والحديث.من مؤلفاته: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. توفي سنة: ٥٤١هـ وقيل: ٥٤٦هـ. ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٧/٧٧)، الديباج المذهب لابن فرحون: (٢/٤٥)، الأعلام للزركلي (٣/٢٨٢).

كان متفاقما فلو تقويت عليه وقع القتال واختلاف الكلمة فكان تفريقًا بين بني إسرائيل وإنما لا ينت جهدي[١].

وقال القرطبي موجهًا لقول هارون عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أي: خشيت أن أخرج وأتركهم وقد أمرتني أن أخرج معهم فلو خرجت لاتَّبَعَنِي قومٌ ويتخلف مع العجل قومٌ، وربما أدى الأمر إلى سفك الدماء، وخشيت إن زجرتهم أن يقع قتالٌ فتلومني على ذلك.

وهذا جواب هرون لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عن قوله: ﴿**أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي**﴾ وفي الأعراف: ﴿**إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ**﴾[٢]، لأنك أمرتني أن أكون معهم»[٣].

فهارون عَلَيْهِ السَّلَامُ ليس موافقًا ولا مؤيدًا لبني إسرائيل على عبادتهم العجل - وحاشاه ﷺ- وإنما خشي إن زجرهم حصل القتال بينهم فأدّى ذلك إلى سفك دماء بعضهم البعض، فيحصل بذلك مفسدة عظيمة، فلذلك حرص على جماعتهم إلى أن يرجع إليهم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، اجتهادً منه ﷺ.

وليست هذه الآية دليلًا على السكوت على معصية، وإنما القول الفصل في ذلك مراعة التوازن بين المصالح والمفاسد، فالشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد.

هذه بعض الآيات الدالة على حاجة كل أمة إلى الوحدة والاجتماع، والآيات في ذم الاختلاف والأمر بالرجوع إلى الشريعة كثيرٌ كله قاطع في أنها لا اختلاف فيها، وإنما هي على مأخذ واحد وقول واحد، قال المزني صاحب الشافعي: «ذم الله الاختلاف وأمر عنده بالرجوع إلى الكتاب والسنة»، فلو كان الاختلاف من دينه ما ذمه، ولو كان التنازع من حكمه ما أمرهم بالرجوع عنده إلى الكتاب والسنة»[٤].

وقد سبق ذكر بعض النصوص في ذم الأمم قبلنا نتيجة تفرقهم في دينهم، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ**﴾[٥]، ﴿**مِنَ ٱلَّذِينَ**

---

(١) تفسير ابن عطية (٦٠/٤).

(٢) سورة الأعراف: ١٥٠.

(٣) تفسير القرطبي (٢٣٩/١١).

(٤) ينظر: الموافقات (٦١/٥).

(٥) سورة الأنعام: ١٥٩.

فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[١].

وقوله ﷺ كما في الحديث: «**ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل: تفرق بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين ملة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين تزيد عليهم كلها في النار إلا ملة واحدة» الحديث**[٢].

فدلّت هذه النصوص على أن الله -سبحانه وتعالى- قد ذمّ بعض الأمم قبلنا كاليهود والنصارى على تفرقهم أحزابًا وشيعًا، وعدم اجتماعهم على الاعتصام بحبل الله جميعًا.

وهذا الذم يعمّ اليهودية[٣]، والنصرانية[٤]، والمجوسية[٥]، وسائر أهل الملل، وأهل البدع والضلالات من أهل الأهواء والشذوذ في الفروع، وغير ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلام، هذه كلها عرضة للزلل، ومظنة لسوء المعتقد[٦]. والله تعالى أعلم.

كما دلّ الحديث السابق ذكره على ذمّ الرسول ﷺ التفرق في الدين، ولذا، فقد

---

(١) سورة الروم: ٣١-٣٢.

(٢) سيأتي تخريجه في مبحث مستقل.

(٣) **اليهودية**: نسبة إلى اليهود، وهي ديانة اليهود الذين يزعمون الانتساب إلى بني إسرائيل، وقد زعموا زورا وبهتاناً أن ديانتهم هي ديانة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، والحق أن رسالة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ رسالة سماوية هي الإسلام، واليهود بعد حرفوا تلك الديانة، وعبثوا فيها وفق أهوائهم وأغراضهم، مما جعلها بدل أن تهدي إلى الحق والرشاد وما فيه الفلاح والنجاح أصبحت تدعو إلى الباطل من الاعتقاد وتنكب طريق الرشاد، بل أصبح من العسير التعرف على الحق الصريح من خلالها. دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، للدكتور سعود بن عبد العزيز الخلف (ص: ٤١).

(٤) **النصرانية**: نسبة إلى النصارى وهي دين من ينتمون في الأصل إلى عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وكانت رسالته من ضمن الرسالات السماوية الخاصة ببني إسرائيل إلا أن النصارى غيَّروا ديانته وبدلوها حتى صار من العسير جداً إمكانية عزو شيء منها إلى المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ بل إنها تحولت من ديانة توحيدية إلى ديانة شركية تدعى التوحيد وتتستر به. دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (ص: ١٥٩).

(٥) **المجوسية**: هم عبدة النيران، القائلون: إن للعالم أصلين: نورًا وظلمةً. وقيل: المجوس في الأصل النّجوس؛ لتدينهم باستعمال النجاسات. تفسير القرطبي (١٢/٢٣)، وينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٢٣٢).

(٦) ينظر: تفسير ابن عطية (٢/٣٦٤).

أمر الله -تعالى- ورسوله ﷺ الأمةَ بالتمسك بما فيه صلاح أنفسهم لأخراهم، بأمرهم بما فيه صلاح حالهم في دنياهم، وذلك بالاجتماع على هذا الدّين وعدم التَّفرّق ليكتسبوا باتّحادهم قوّة ونماء[1].

وسأختم المبحث بذكر شيء من فوائد الاجتماع لتكون خلاصة للمبحث:

١- أن الاجتماع يساعد المجتمع على مواجهة التحديات، فنحن إذا اجتمعنا نستطيع أن نصمد أمام التحديات العصرية، ولن تستطيع الأمة أن تواجه هذه التحديات إلا بالاجتماع.

٢- أنه يساعد على إظهار عظمة الإسلام، من القوة والاتحاد.

٣- تحقيق الألفة والعدالة والمحبة والتآخي، فالاجتماع سيحقق كل هذه المعاني عندما نصلي في مسجد واحد، ونقف في صف واحد، نركع جميعا، نسجد جميعا، نحج جميعا، كل هذا فيه معنى الترابط والتلاحم والألفة، وعدم التفريق بين المسلمين.

٤- القضاء على العصبية القبلية، فإننا إذا اجتمعنا في المسجد صلى فيه الجميع الكبير والصغير، والشريف والوضيع، والغني والفقير، كلهم يخضعون، يسجدون لله -سبحانه وتعالى.

٥- القضاء على ما يحاول أن يفعله المحاربون من المشركين من تفريق كلمة المسلمين، وجعلهم فرقا وأحزابا، فنحن إخوة وإن كان هذا من مصر وهذا من الشام، أو العراق، أو الباكستان، أو اليمن، أو السودان، أو من أي مكان طالما أنه مسلم، فالذي يجمعنا هو الإسلام، لا الأماكن، ولا القبائل، ولا العصبيات، ولا غير ذلك.

٦- تحقيق البركة، فالاجتماع فيه بركة في أمور الخير كلها، حتى في الطعام، ونحن كمسلمين نجتمع على الطعام بخلاف غيرنا من الغربيين والشرقيين، حيث تجد كل واحد منهم يأكل وحده، وهذا صنيع البهائم، حيث تحاول كل بهيمة أن تنفرد بالطعام وحدها، حتى لا يشاركها غيرها، أما نحن فإن الإسلام أمرنا أن نجتمع حتى على الطعام، وذلك لحصول البركة.

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير (٣١/٤).

٧- **أنه يخيف الأعداء ويلقي الرعب في قلوبهم**، فاليهود لو تحقق لديهم أننا مجتمعون لما تجاوزوا شبرا واحدا من أرض المسلمين، لكن لما نظروا في أحوال المسلمين فرأوا هذا التفرق فعلوا ما فعلوا، إذن فالاجتماع يخيف الأعداء، ويلقي الرعب في قلوبهم، وهذا يذكرنا بقصة الأوس والخزرج لما كانوا متفرقين متناحرين كانوا في ضعف، فلما جاء النبي ﷺ إلى المدينة النبوية وجمعهم أصبحوا قوة ضاربة في الجزيرة العربية، ومن هنا شع نور الهدى، وانتشر الإسلام، وهاب الناس هذه الأمة المتآلفة المتحدة.

٨- **تنشيط الإنسان**، وإحياء روح المنافسة، وإبعاده عن الرذائل والمحرمات، فالشخص يكسل عن العمل إذا كان وحده، أما إذا كان مع الجماعة نشط، كما أنه قد يقع في بعض المحرمات في حال كونه منعزلا عن الجماعة، أما إذا كان وسط إخوانه فإن هذا مدعاة لإبعاده عن ذلك، فالاجتماع دواء ناجح لكثير من الأمراض النفسية المنتشرة اليوم، مثل الاكتئاب والقلق، وغير ذلك، كل هذا سببه العزلة، والبعد عن الصلوات في المساجد، والبعد عن حضور الخير والندوات، وما شابه ذلك[١].



(١) ينظر: محاضرة للدكتور عزام بن محمد الشويعر عن فضل الاجتماع والتحذير من الفرقة والاختلاف، وهي موجودة على موقع «السَّكينة».

الفصل الأول

جهود علماء المالكية في بيان النصوص وأقوال السلف الواردة في وجوب لزوم الجماعة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: بيان الأدلة من الكتاب والسنة في الحث على لزوم الجماعة والائتلاف.
- المبحث الثاني: بيان الآثار عن السلف الصالح في الحث على الجماعة.

المبحث الأول
بيان الأدلة من الكتاب والسنة في الحث على لزوم الجماعة والائتلاف

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: بيان الأدلة من الكتاب في الأمر بالجماعة.
- المطلب الثاني: الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والائتلاف.

توطئة:

لقد بَيَّنَ الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز، ورسولُهُ ﷺ في سنته الكريمة أن من الواجبات المتحتمة على كل مسلم؛ التمسك بكتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة نبيه محمد ﷺ.

وكتاب الله -وهو القرآن العظيم الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾[(١)]- فيه تبيان لكل شيء يحتاجه المرء في حياته ومعاده.

وسنة النبي ﷺ -وهي المصدر الثاني للإسلام بعد القرآن العظيم- هي المبينة لكتاب الله تعالى، والشارحة لآياته، وهي تشمل كل ما صح عنه ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير.

وقد وردت في كتاب الله العظيم، وسنة رسوله الكريم ﷺ نصوصٌ كثيرة تأمر المؤمنين، وتحثهم على لزوم الجماعة، وتنهاهم عن الفرقة، وتبين لهم أن الأمة الإسلامية أمة واحدة، وهي حقيقة جاء تأكيدها في أكثر من موضع في الكتاب والسنة.

ولأهمية هذا الأصل الجليل، كان للعلماء جهد عظيم في بيانه، ومن هؤلاء العلماء، **علماء المالكية**، فقد كان لهم دورٌ بارزٌ في تقرير هذا الأصل، وتوضيحه، والتأكيد عليه، وذلك من خلال تفاسيرهم للآيات الكريمة الدالة على ذلك، أو من خلال شروحهم للأحاديث النبوية، كما سأوضحه -بإذن الله تعالى- في المطلبين الآتيين.

---

(١) سورة فصلت: ٤٢.

المطلب الأول
بيان الأدلة من الكتاب في الأمر بالجماعة

استدلّ علماء المالكية بأدلة كثيرة من القرآن تدل على وجوب الالتزام بالجماعة، والاعتصام بالدين، والتمسك بحبل الله المتين، وبطاعة الله ورسوله الأمين، وطاعة أولي الأمر في المعروف.

وتتضح جهودهم في هذا الباب بعرض الآيات القرآنية الدالة على الأمر بالجماعة، وتحليلها تحليلا علميا دقيقًا، وفق فهم السلف الصالح، ومن تبعهم بإحسان.

وقد حذر الإمام مالك أصحابه من التعلق برأي، أو بأي قول يخالف النص الشرعي فقال: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[(١)].

ومن أهم الأدلة التي استدلوا بها في هذا الباب ما يلي:

أولا- قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[(٢)].

استدل علماء المالكية بهذه الآية على وجوب الاعتصام بالجماعة، وبينوا أن الله أراد من عباده الاعتصام بحبله، وجعل الرحمة مقرونة بالاعتصام بالجماعة، وجعل الخذلان في الاختلاف[(٣)].

قال أبو عبد الله القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **موضّحًا معنى هذه الآية:** «أوجب تعالى علينا التمسك بكتابه وسنة نبيه، والرجوع إليهما عند الاختلاف، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقاداً وعملاً، وذلك سبب اتفاق الكلمة، وانتظام الشتات

---

(١) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٨٦٢/٢)، مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة (ص: ٦١).

(٢) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٥٨/٤).

الذي يتم به مصالح الدنيا والدين، والسلامة من الاختلاف، وأمر بالاجتماع ونهى عن الافتراق الذي حصل لأهل الكتابين»[١].

كما ذكر بعض علماء المالكية أن في هذه الآية توجيها للناس للنجاة من الغرق، والنجاة تكون بالحبل الذي يلقى للغريق لينجو من الموت، فقوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾: فيها أمر لهم بما فيه صلاح حالهم في دنياهم، وذلك بالاجتماع على هذا الدّين وعدم التَّفرّق ليكتسبوا باتّحادهم قوّة ونماء، كالحَبْل الذي يشدّ به للارتقاء، أو التدلّي، أو للنَّجاة من غَرق، أو نحوه.

وبينوا أن معنى قوله تعالى: ﴿ جَمِيعًا ﴾؛ أي بلا استثناء؛ إذ ليس المقصود الأمر باعتصام كُلّ مسلم في حال انفراده اعتصاماً بهذا الدّين؛ بل المقصود الأمر باعتصام الأمَّة كُلّها[٢].

ثانيا- قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾[٣].

لقد أوصى الله الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ أن يقيموا الدين؛ أي يجعلوه قائما دائما مستمرا محفوظا مستقرا من غير خلاف ولا اضطراب، فمن الخلق من وفّ بذلك، ومنهم من نكث، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه[٤].لذلك أكد علماء المالكية أن على الناس أن يحافظوا على وصايا الرسل، ولا يختلفوا في الدين، فالجماعة رحمة، والفرقة عذاب[٥].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾ نَهْيٌ عن المهلك من تفرق الأنحاء والمذاهب، والخير كله في الألفة واجتماع الكلمة، كما بين علماء المالكية أن الفرقة هي منشأ نبذ الدين والإضاعة، وهي الداء العضال الذي وقع الاستيصال بالأمم السابقة، ثم بعدهم دب في

---

(١) تفسير القرطبي (٤/١٦٤).

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (١/٤٨٢)، العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين لابن غنام (١٩٠).

(٣) سورة الشورى: ١٣.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي (١٨/٤٥٣)، والعقد الثمين (١٩٥).

(٥) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٥/٢٠٢).

الأمم الخالفة، فصارت به خاوية تالفة[١].

ثالثا– قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾[٢].

بَيَّنَ أحد علماء المالكية –وهو ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه الآية؛ جمعت أصلا كليا جامعا لجميع الهدى؛ وهو اتباع طريق الإسلام والجماعة، والتحرز من الخروج عنهما إلى سبيل الضلال[٣].

ولذلك جعل الله لنا طريقا واحدة صراطا مستقيما، ألا وهو طريق محمد ﷺ وشرعه، ونهايته الجنة، ويتشعب منه طرق فمن سلك الجادة نجا، ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار[٤].

رابعا– قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[٥].

استنبط علماء المالكية من هذه الآية الكريمة الأمور الآتية:

(١) – وجوب مداومة طاعة الله ورسوله، وأولي الأمر؛ لتتحقق مصلحة الدين والدنيا، وتتحقق الجماعة والرحمة، وتُصانُ بها الدماء والأعراض[٦].

قال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **معلقا على الآية:** «حقيقة الطاعة؛ هي امتثال الأمر، كما أن المعصية ضدها؛ وهي مخالفة الأمر، فمعنى ذلك: امتثلوا أمر الله تعالى، وأمر

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٢٩/٥)، والعقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين لابن غنام (١٩٢).

(٢) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١٥٦/٨).

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية (١٨٢/٦).

(٥) سورة النساء: ٥٩.

(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (١٣٦٩/٢)، وتفسير ابن عطية (٣١٨/٣)، وتفسير القرطبي (٣١٢/٥)، والرسالة الوافية للداني (ص: ١٤٢).

رسوله ﷺ»[(١)].

(٢)- وجوب الرجوع إلى الله ورسوله ﷺ عند المنازعات.

بَيَّنَ الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ صراحة هذه الآية في وجوب رد الخلاف للكتاب والسنة فقال: «وهذه الآية صريحة في رفع التنازع والاختلاف؛ فإنه رد المتنازعين إلى الشريعة، وليس ذلك إلا ليرتفع الاختلاف، ولا يرتفع الاختلاف إلا بالرجوع إلى شيء واحد؛ إذ لو كان فيه ما يقتضي الاختلاف لم يكن في الرجوع إليه رفع تنازع، وهذا باطل»[(٢)].

خامسا- قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ۝٥٢ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴾[(٣)].

أصل الأمة هو الجماعة التي حالها واحد، فأطلقت على ما تكون عليه الجماعة من الدين بقرينة أن الأمم ليست واحدة[(٤)].

والله سبحانه **بيّن** في هاتين الآيتين الكريمتين، أن شريعتكم شريعة واحدة، ودينكم دين واحد، وربكم رب واحد، فلا تتفرقوا في الدين، ولا داعي للخلاف الذي يفضي إلى التفريق والتخاذل بين الأمة الواحدة، وهو خلاف مراد الله.

والتحزب شر عظيم، سبب لسقوط الأديان والأمم، وهو من دعوة الشيطان التي يلبس فيها الباطل في صورة الحق[(٥)].

سادسا- قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[(٦)]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي (١/٥٩٧).

(٢) الموافقات (٥/٦٠).

(٣) سورة المؤمنون: ٥٢ – ٥٣.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير (١٧/١٤٠).

(٥) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/٦١)، تفسير ابن عطية (١٨/٧).

(٦) سورة المائدة: ٥٤-٥٦.

بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾[(٤)].

استنبط علماء المالكية من هذه الآيات الكريمة الأمور الآتية:

١- وجوب موالاة جميع المؤمنين.

قال أبو عبدالله القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾: أي قلوبهم متحدة في التواد والتحاب والتعاطف[(٥)].

٢- أن الإسلام يدعو للألفة وينظر إلى المصلحة العامة ويراعيها، وفي مقدمتها الأخوة الإيمانية.

٣- أن هذه الأخوة الإيمانية لا تفرق بين جنس وآخر، ولا بين لون ولون، بل كل المؤمنين إخوة، شرقا وغربا جنوبا وشمالا، والتقوى هو الميزان الحقيقي كما صرح به الكتاب العزيز في آيات سورة الحجرات.

قال العلامة الشِّنقيطي[(٦)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن هدْي القرآن للتي هي أقوم: هدْيه إلى أنَّ الرابطة التي يجب أن يعتقد أنها هي التي تربط بين أفراد المجتمع، وأن يُنادى بالارتباط بها دون غيرها - إنما هي دينُ الإسلام؛ لأنه هو الذي يربط بين أفراد المجتمع حتى يصير بقوة

(١) سورة التوبة: ٧١.

(٢) سورة الحجرات: ٩- ١٠.

(٣) سورة الحجرات: ١٣.

(٤) سورة الأنفال: ١.

(٥) تفسير القرطبي (٢٠٣/٨).

(٦) هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبدالقادر الجكني الشنقيطي المالكي: كان مفسرًا ومدرّسا من علماء شنقيط (موريتانيا).حج سنة ١٣٦٧هـ، واستقر مدرسا في المدينة المنورة ثم الرياض، وأخيرا في الجامعة الإسلامية بالمدينة١٣٨١هـ. له كتب، منها: أضواء البيان في تفسير القرآن، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، توفي بمكة سنة: ١٣٩٣هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٤٥/٦).

تلك الرابطة جميع المجتمع الإسلامي، كأنه جسَدٌ واحدٌ، إذا اشتكى منه عُضو، تداعَى له سائرُ الجسَد بالسهَر والحُمَّى»(١).

ومما استنبطه أيضا علماء المالكية من آية سورة الأنفال المتقدمة أن من قواعد الدين العظيم الحث على إصلاح ذات البين.

فقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: فيه أمر بالتقوى والإصلاح؛ أي كونوا مجتمعين على أمر الله، واتفقوا وائتلفوا، ولا تنازعوا.

والذي يفهم من قوله تعالى: ﴿بَيْنِكُمْ﴾؛ هو معنى يعم جميع الوصل، والالتحامات، والمودات(٢).

والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة.

❁ الخلاصة:

تبين مما سبق من خلال توضيح علماء المالكية للنصوص السابقة:

- أنه يجب على جميع الأمة الاستجابة لنداء الله؛ بالتمسك بكتابه، واتباع أوامره واتخاذه مصدراً، يُرد إليه جميع النزاعات، فإنه حبل الله المتين ومنهاجه القويم.
- أن مصالح الأمة لا تتحقق إلا بالجماعة، ولا تتم الجماعة إلا بتسليم الأمر كله لله، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾(٣).
- أن الإسلام يدعو للألفة ويحث على الأخوة الإيمانية، ولايفرق بين جنس وآخر.

وكما استدل علماء المالكية بالنصوص القرآنية في تقرير هذا الأصل الجليل، استدلوا أيضا بالنصوص النبوية، وهذا ما سيتبين في المطلب الأتي.

---

(١) أضواء البيان (٤٠١/٣).

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (٥٠٠/٢)، وتفسير ابن جزي (ص: ٣٢٠).

(٣) سورة لقمان: ٢٢.

المطلب الثاني

الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والائتلاف

ذكر علماء المالكية في عدة مواضع من كتبهم أدلة كثيرة من السنة النبوية الشريفة؛ تأمر بلزوم الجماعة والائتلاف، وتحث عليه، وتنهى عن الفرقة والخلاف.

ومن أهم الأحاديث التي استدل بها علماء المالكية في هذا الباب ما يلي:

الحديث الأول: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**إن الله يرضى لكم ثلاثا؛ أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاّه الله أمركم**»(١).

استدل علماء المالكية بهذا الحديث على وجوب التمسك بالجماعة ونبذ الفرقة، وشاهدهم من هذا الحديث في قول النبي ﷺ: «**وأن تعتصموا بحبل الله جميعا**».

قال ابن عبد البر(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فيه الحض على الاعتصام، والتمسك بحبل الله في حال اجتماع وائتلاف، وحبل الله في هذا الموضع فيه قولان: أحدهما: كتاب الله، والآخر: الجماعة، ولا جماعة إلا بإمام، وهو عندي معنى متداخل متقارب؛ لأن كتاب الله يأمر بالألفة، وينهى عن الفرقة... قال تعالى: ﴿ **وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ** ﴾»(٣).

وقد جاء في تعليق أبي العباس القرطبي(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ **على قول الله تعالى: ﴿وَلَا**

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النّمَري الحافظ، أبو عمر، شيخ علماء الأندلس وكبير محدّثيها في وقته، وأحفظ من كان بها، ولد ٣٦٨هـ. يقول الباجي: لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث، من كتبه: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد والاستذكار. توفي بشاطبة سنة: ٤٦٣هـ.

ينظر: ترتيب المدارك (١٢٧/٨)، والديباج المذهب (٣٦٧/٢)، الأعلام للزركلي (٤٥/٦).

(٣) التمهيد (٢٧٢/٢١).

(٤) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي أبو العباس، فقيه مالكي، من رجال الحديث، =

تَفَرَّقُواْ﴾ الحثُّ على الاجتماع، وذلك في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: اجتمعوا على الاعتصام بالكتاب والسنة، اعتقادًا وعملًا، فتتَّفق كلمتكم، وينتظم شتاتكم، فتَتَمَّ لكم مصالح الدنيا والدين، وتسلموا من الاختلاف والافتراق الذي حصل لأهل الكتابين»[(١)].

وقال الزرقاني[(٢)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾، أي لا تختلفوا في ذلك الاعتصام، كما اختلف أهل الكتاب، فهو نفي عطف على ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ﴾ أو هو نهي على أن الخبر قبله بمعنى الأمر؛ أي اعتصموا، ولا تفرقوا»[(٣)].

ونصيحة ولي الأمر مطلب شرعي كما دل عليه الحديث، وهو ما قرره علماء المالكية.

قال الزرقاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضحا قوله ﷺ: «**وأن تناصحوا من ولاّه الله أمركم**»: «هو الإمام، ونوابه بمعاونتهم على الحق، وطاعته فيه، وأمرهم به، وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، والدعاء عليهم، وبتألف قلوب الناس لطاعتهم، والصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات لهم، وأن يدعى لهم بالصلاح»[(٤)].

والنصيحة تكون سرًا بين الناصح وولي الأمر، وبكل رفق ولطف، كما دل عليه حديث: «**من كان عنده نصيحة لولي الأمر فليأخذ بيده ولينصحه سرا، فإن قبل**

=

يعرف بابن المزين. كان مدرسا بالإسكندرية وتوفي بها. ومولده بقرطبة. من كتبه: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، وكشف القناع عن الوجد والسماع. توفي: ٦٥٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١/١٨٦).

(١) المفهم للقرطبي (٥/١٦٣).

(٢) هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزُّرقاني الأزهري المالكي، أبو عبدالله المصري، خاتمة المحدثين بالديار المصرية. مولده ووفاته بالقاهرة، من كتبه: تلخيص المقاصد الحسنة في الحديث، وشرح البيقونية في المصطلح، وشرح المواهب اللدنية. توفي سنة: ١١٢٢هـ. ينظر: فهرس الفهارس (١/٤٥٦)، الأعلام للزركلي (٦/١٨٤).

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ (٤/٦٥١).

(٤) المصدر السابق (٤/٦٥٢).

وإلا فقد أدى ما عليه»[(١)].

الحديث الثاني: عن حذيفة بن اليمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ، عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**». قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم وفيه دخن**»، قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر**»، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**»، قلت: يا رسول الله صفهم لنا، قال: «**هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**»، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**»، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**»[(٢)].

قرر علماء المالكية من خلال هذا الحديث أصلا عظيما؛ وهو لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته وإن فسق، وعمل المعاصي، وكذلك وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة، ومفارقة الجماعة.

يقول ابن بطال رَحِمَهُٱللَّهُ مبينا معنى هذا الحديث الجليل: «فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين، وترك القيام على أئمة الجور، ألا ترى أنه ﷺ وصف أئمة زمان الشر فقال: «**دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**»، فوصفهم بالجور والباطل والخلاف لسنته؛ لأنهم لا يكونون دُعاةً على أبواب جهنم إلا وهم على ضلال، ولم يقل فيهم تعرف منهم وتنكر كما قال في الأولين، وأمر مع ذلك بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ولم يأمر بتفريق كلمتهم، وشق عصاهم»[(٣)].

---

(١) رواه أحمد في المسند برقم (١٥٣٣٣). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد ورجاله ثقات (٥/٢٣٣)، وصححه الألباني في ظلال الجنة رقم (١٠٩٦).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، رقم (١٨٤٧).

(٣) شرح صحيح البخاري ابن بطال (١٩/٣٩).

ويقول أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**» يعني: إذا اجتمع المسلمون على إمام، فلا يخرج عليه، وإن جار»[(١)].

فهذان العالمان الجليلان من كبار علماء المالكية، بَيَّنَا حكم الله في الاجتماع والائتلاف، وهو وجوب لزوم جماعة المسلمين، وعدم الخروج عن جماعتهم، وشق عصا الطاعة؛ لما يترتب على ذلك من الشر العظيم، والفساد الجسيم، **والمفاسد والأضرار والشرور والفتن المترتبة على ذلك؛ لا تخفى على أي عاقل.**

الحديث الثالث: عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلّغه إلى من لم يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه غير فقيه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم**»[(٢)].

يقول ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينا أهمية هذا الحديث: «ألا ترى أنه ﷺ دعا لمن حفظ مقالته هذه فوعاها، ثم أداها، تأكيدا منه في حفظها وتبليغها، وهي قوله: «**ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم**» **الحديث**.

ثم شرع في بيان معنى الحديث فقال: «فأما قوله: «**ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن**»؛ فمعناه لا يكون القلب عليهن ومعهن غليلا أبدا؛ يعني لا يقوى فيه مرض ولا نفاق إذا أخلص العمل لله، ولزم الجماعة، وناصح أولي الأمر.

وأما قوله: «**فإن دعوتهم تحيط من ورائهم**»، فمعناه عند أهل العلم أن أهل الجماعة في مصر من أمصار المسلمين، إذا مات إمامهم، ولم يكن لهم إمام، فأقام أهل ذلك المصر الذي هو حضرة الإمام وموضعه إماما لأنفسهم، اجتمعوا عليه ورضوه، فإن

---

(١) المفهم للقرطبي (٣٧/٤).

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فضل نصر العلم (٦٨/٤) رقم (٣٦٦٠)، وابن ماجه في سننه (٤٨٧/٣) رقم (٣٠٥٦)، وابن حبان في صحيحه (٢٧٠/١)، والحاكم في المستدرك، وقال: صحيح على شرط الشيخين. وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٣٦١٢).

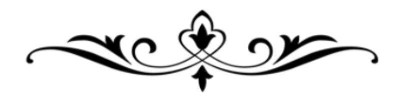
كل من خلفهم وأمامهم من المسلمين في الآفاق يلزمهم الدخول في طاعة ذلك الإمام إذا لم يكن معلنا بالفسق والفساد، معروفا بذلك؛ لأنها دعوة محيطة بهم، يجب إجابتها، ولا يسع أحدا التخلف عنها، لما في إقامة إمامين من اختلاف الكلمة وفساد ذات البين»(١).

وفي كلام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكفاية في بيان المقصود من الحديث.

والأحاديث الدالة على ما تقدم كثيرة، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

❁ الخلاصة:

أن علماء المالكية جعلوا من لزوم جماعة المسلمين وتآلف المسلمين فيما بينهم؛ إحدى قواعد الإسلام، وهذه القاعدة التي يؤصل لها علماء المالكية، كلها مبنيةٌ على ما جاء في الآيات الكريمة، والأحاديث الصحيحة، وهي قول علماء السلف قاطبة، وسيأتي ذكر بعض النقولات عنهم في ذلك في المبحث الآتي -بإذن الله-.



---

(١) التمهيد (٢١/٢٧٦-٢٧٨).

المبحث الثاني
بيان الآثار عن السلف الصالح في الحث على الجماعة

وفيه مطلبان:

۞ المطلب الأول: آثار الصحابة رضوان الله عليهم في الحث على الجماعة.

۞ المطلب الثاني: آثار التابعين ومن بعدهم من الأئمة في الحث على الجماعة.

❁ تمهيد:

تقدّم في المبحث السابق ذكر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي استدل بها علماء المالكية على لزوم الجماعة، وثَمَّ آثار للسلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ تحث على لزوم الجماعة والألفة، اعتمد عليها أيضا علماء المالكية في تقرير هذا الأصل.

وقبل الدخول في بيان ذلك، فإنه يحسن أن أوضح المقصود بالسلف الصالح.

❁ تعريف السلف لغة واصطلاحًا:

أولًا: المراد بالسلف لغة:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «السين واللام والفاء»: أصلٌ يدل على تقدمٍ وسبقٍ، من ذلك السلف الذين مضوا، والقوم السلاف: المتقدمين، والسلف: الجماعة المتقدمون(١).

والسَّلف -أيضًا- مَن تقدَّمك من آبائك وذوي قرابتك، الذين هم فوقك في السبق والفضل(٢).

وقيل: سلف الإنسان من **تقدّمه بالموت** من آبائه وذوي قرابته، ولهذا سمي الصدر الأول من التابعين السلف الصالح(٣).

ثانيًا: المراد بالسلف الصالح اصطلاحاً:

لم تختلف كلمة أهل العلم في أن الصحابة رضوان الله عليهم هم أصل السلف الصالح وخيرهم وأتقاهم، ولكنهم اختلفوا في إطلاق هذا المصطلح على غيرهم على عدة أقوال.

وأشهر تلك الأقوال التي حُكِيَتْ في ذلك -إجمالا- ما يلي:

١- السلف الصالح هم الصحابة -رضوان الله عليهم- فقط.

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس، مادة: سلف.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لسان العرب (٦/٣٣١).

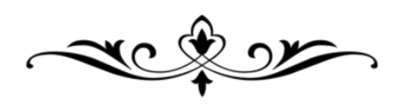
٢- هم الصحابة والتابعون.

٣- هم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين[١].

والقول المشهور الذي عليه جمهور أهل السنة هو أن المقصود بالسلف الصالح هم القرون الثلاثة المفضلة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية، حيث قال: «**إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[٢].

فالسلف الصالح هم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين، وكل من سلك سبيلهم، وسار على نهجهم، واقتفى هديهم.

إذًا تبين ذلك، فإلى بيان المقصود من هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين.



---

(١) ينظر: وسطية أهل السنة بين الفرق د. محمد باكريم (ص: ٩٢-٩٤)، وكتاب لزوم الجماعة لجمال بادي. (ص: ٢٧٦-٢٧٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا، رقم (٦٤٢٨).

المطلب الأول

آثار الصحابة رضوان الله عليهم في الحث على الجماعة

ذكر علماء المالكية أنه وردت عن السلف الصالح من الصحابة -رضوان الله عليهم- آثار كثيرة تدل على وجوب التمسك بالجماعة، ولزوم أمرها في الأقوال والأفعال، والمحافظة عليها.

ومن تتبع حياتهم وسيرهم يجد ما يصدق ذلك من فعلهم -رضي الله عنهم أجمعين- كما تبين ذلك أكثر في رواياتهم لأحاديث النبي ﷺ الكثيرة في هذا الباب، فهم أهل علم وفضل وخير وجماعة.

أما الأثر الأول: فهو ما رواه الإمام أحمد في مسند الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لما كان في أمر السقيفة، وفيه أن الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «ولقد علمتَ يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، فبَرُّ الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم**»، فقال له سعد: صدقت، نحن الوزراء، وأنتم الأمراء»[(١)].

فقد حرص الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الحرص الشديد على جمع الكلمة، وتوحيد الصف، وترك منازعة ولاة الأمر، فسارعوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بتولية أبي بكر الصديق الخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه، واجتمعوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على بيعة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يقضوا شيئا من أمر تجهيز رسول الله ﷺ ودفنه حتى أحكموا أمر البيعة.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا هو منهج العالِمين بأمر الله تعالى، المدركين أهمية الجماعة، وخطر الفرقة، وأنه أصل من أصول الدين، وقاعدة من قواعده الكلية، لا

---

(١) مسند أحمد، رقم (١٣٣٢١)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢/٢٠٤). ومنهاج السنة (١/٥٣٣).
قال ابن تيمية في منهاج السنة (١/٥٣٦): مرسل حسن، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/١٩٤): رواه أحمد - وفي الصحيح طرف من أوله - ورجاله ثقات إلا أن حميد بن عبد الرحمن لم يدرك أبا بكر، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: رجاله ثقات إلا أن حميد بن عبد الرحمن لم يدرك أبا بكر وللحديث شاهد.

يقدمون عليه أمر جزئي أو فرعي من أمور الدين»[١].

الأثر الثاني: قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **عن بيعة يزيد بن معاوية:** «إنا قد بايعنا هذا الرجل على بيعة الله ورسوله، وإني لا أعلم غدرا أعظم من أن يبايع رجل على بيعة الله ورسوله، ثم ينصب له القتال، وإني لا أعلم أحدا منكم خلعه، ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفصل بيني وبينه»[٢].

قرر علماء المالكية من هذا الأثر وجوبَ الوفاء بالعهد في طاعة الولاة، وعدم غشهم، والغدر بهم، والتحذير من الخروج عليهم، ومخالفة أمرهم في المعروف بوجه من الوجوه، وأنه لا يجوز أن يتخلف عن بيعة من بايعه الجماعة ساعة من الدهر؛ لأنها ساعة جاهليّة، ولا جاهليّة في الإسلام، وقد قال تعالى: ﴿ **وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ** ﴾، فالتفرق محرّم في الإسلام، وهو الخروج عن طاعة الأئمة[٣].

الأثر الثالث: قول حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي ﷺ، كانوا يومئذ يسرون، واليوم يجهرون»[٤].

ذكر ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ سبب كونهم في زمن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أشر من زمن النبي ﷺ فقال: «لأنهم كانوا يسرون قولهم فلا يتعدّى شرهم إلى غيرهم، وأما اليوم فإنهم يجهرون بالنفاق ويعلنون بالخروج على الجماعة ويورثون بينهم ويحزبونهم أحزابًا، فهم اليوم شر منهم حين لا يضرون بما يسرونه»[٥].

الأثر الرابع: قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يا أيها الناس عليكم

---

(١) الموافقات للشاطبي (٤/٥٣٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بخلافه، رقم (٧١١١)، وكتاب السنن الواردة في الفتن لأبي عمر عثمان الداني (٢/٣٩٧).

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/٥٧).

(٤) المصدر السابق (٩/٥٨).

(٥) المصدر نفسه.

بالطاعة والجماعة، فإنهما حبل الله الذي أمر به، وإن مما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة»[١].

في هذا الأثر توجيه من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لعامة المسلمين بالجماعة، ونهيهم عن الفرقة، وتحذيرهم من مغبة عواقبها؛ وذلك أنّ كل من خرج عن الجماعة فقد شذّ، وصار نهبةً للشيطان، ويدخل في ذلك جميع أهل البدع؛ لأنهم مخالفون لمن تقدم من الأمة[٢].

الأثر الخامس: قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لسِماك الحنفي: «يا حنفي! الجماعة الجماعة؛ فإنما هلكت الأمم الخالية لتفرقها، أما سمعت الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿ **وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ** ﴾»[٣].

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره بعد إيراده هذا الأثر: «فأوجب تعالى علينا التمسك بكتابه، وسنة نبيه، والرجوع إليهما عند الاختلاف، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقاداً وعملاً، وذلك سبب اتفاق الكلمة، وانتظام الشتات الذي يتم به مصالح الدنيا والدين، والسلامة من الاختلاف، وأمر بالاجتماع، ونهى عن الافتراق الذي حصل لأهل الكتابين»[٤].

الأثر السادس: عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «حبل الله الجماعة»[٥].

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره لعدة آثار عن الصحابة وغيرهم تبين معنى هذه

---

(١) ينظر: المعجم الكبير للطبراني (٩/١٩٨)، وحلية الأولياء (٩/٢٤٩) ، والفتاوى الكبرى (٣/٤٤٦) ، والسنة للالكائي (١/١٢١)، الاستذكار (٨/٥٧٧).

(٢) الاعتصام (١/٣٥٢).

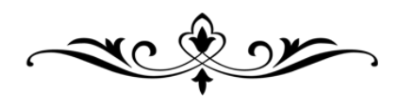
(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تفسير القرطبي (٥/٢٥١).

(٥) تقدم تخريجه.

الآية: «روي عنه وعن غيره من وجوه، والمعنى كله متقارب متداخل؛ فإن الله تعالى يأمر بالألفة، وينهى عن الفرقة، فإن الفرقة هلكة، والجماعة نجاة»[1].

فهذه كما ترى أخي الكريم أقوال للصحابة رضوان الله عليهم، **بَيَّن** من خلالها علماء المالكية أهمية وجوب طاعة الإمام بالمعروف، والتمسك بالجماعة، والبعد عن الخلاف والفرقة، لما ينبني على ذلك من الشر والفتنة والفساد وضياع الدين والدنيا ما الله به عليم.



(١) تفسير القرطبي (٥/٢٤٠).

المطلب الثاني

آثار التابعين ومن بعدهم من الأئمة في الحث على الجماعة

قد دلت آثارٌ عن التابعين وغيرهم من الأئمة على لزوم الجماعة، ويظهر ذلك جليًّا في الآثار الآتية:

نقل الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدة آثار عن التابعين مقررا ما فيها من دلالة على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة، ومن تلك الآثار ما يلي:

الأثر الأول: قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال قتادة: «إن الله قد كره إليكم الفرقة، وقدم إليكم فيها وحذركموها، ونهاكم عنها، ورضي لكم بالسمع والطاعة، والألفة والجماعة، فارضوا لأنفسكم بما رضي الله لكم، فقد ذُكر لنا أن نبي الله ﷺ كان يقول: «**من فارق جماعة المسلمين قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**»[(١)]»[(٢)].

الأثر الثاني: قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **قال الأوزاعي**: «كان يقال: خمس كان عليها أصحاب محمد ﷺ، والتابعون لهم بإحسان؛ لزوم الجماعة، واتباع السنة، وعمارة المساجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله»[(٣)].

الأثر الثالث: قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال نعيم بن حماد: قلت لسفيان بن عيينة: أرأيت قوله ﷺ: «**من ترك الجماعة؛ فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه؟**»

فقال: «من فارق الجماعة خلع طاعة الله، والاستسلام لأمره، وللرسول، ولأولي الأمر، قال: ولا أعلم أحدًا عوقب بأشد من عقوبتهم، ثمّ قال: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا ﴾[(٤)]، هذا في أهل الإسلام»[(٥)].

---

(١) رواه أحمد في المسند برقم (٢١٥٦) وأبو داود برقم (٤٧٥٨)، والترمذي برقم (٢٨٦٣)، وصححه الألباني في سنن أبي داود برقم (٤٧٥٨).

(٢) التمهيد (٢١/٢٧٢).

(٣) المصدر السابق (٢١/٢٨٢).

(٤) سورة المائدة: ٣٣.

(٥) التمهيد (٢١/٢٨٣).

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد نقله لكثير من الأحاديث والآثار الواردة في هذا الباب: «هذه الآثار المرفوعة في هذا الباب كلها تدل على أن مفارقة الجماعة، وشق عصا المسلمين، والخلاف على السلطان المجتمع عليه؛ يريق الدم ويبيحه، ويوجب قتال من فعل ذلك، فإن قيل: قد قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله**»[(١)]، فمن قال: لا إله إلا الله حرم دمه، قيل لقائل ذلك: لو تدبرت قوله في هذا الحديث «**إلا بحقها**»؛ لعلمت أنه خلاف ما ظننت، ألا ترى أن أبا بكر الصديق قد رد على عمر ما نزع به من هذا الحديث، وقال: (من حقها الزكاة)، ففهم عمر ذلك من قوله، وانصرف إليه، وأجمع الصحابة عليه، فقاتلوا مانعي الزكاة كما قاتلوا أهل الردة، وسماهم بعضهم أهل ردة على الاتساع؛ لأنهم ارتدوا عن أداء الزكاة، ومعلوم مشهور عنهم أنهم قالوا: (ما تركنا ديننا، ولكن شححنا على أموالنا)، فكما جاز قتالهم عند جميع الصحابة على منعهم الزكاة، وكان ذلك عندهم في معنى قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**إلا بحقها**»؛ فكذلك من شق عصا المسلمين، وخالف إمام جماعتهم، وفرق كلمتهم؛ لأن الفرض الواجب اجتماع كلمة أهل دين الله المسلمين على من خالف دينهم من الكافرين حتى تكون كلمتهم واحدة وجماعتهم غير مفترقة»[(٢)].

الأثر الرابع: عن مطرف بن عبد الله[(٣)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: سمعت مالك بن أنس إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: «قال عمر بن عبد العزيز: سنَّ رسول الله، وولاة الأمر بعده سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد من خلق الله تعالى تغييرها، ولا النظر في شيء خالفها من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل

---

(١) صحيح البخاري، كتاب دعاء الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ، رقم (٢٩٤٦).

(٢) التمهيد (٢١/٢٨٣).

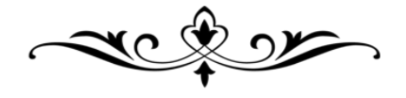
(٣) هو مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، وكان أصم.توفي: ٢٢٠هـ، وقال غيره توفي: ٢١٤هـ. ينظر: الانتقاء لابن عبد البر (ص: ٥٨).

المؤمنين، ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم، وساءت مصيرا»[(١)].

فهذا الأثر الذي نقله الإمام مالك عن عمر بن عبد العزيز، فيه الحث على الجماعة، وذلك بلزوم طاعة ولاة أمور المسلمين فيما سَنُّوه للمسلمين، وتتحقق بها مصالح الدين والدنيا، فهذا يجب الأخذ بها، وطاعتهم فيها.

وَنقلُ الإمام مالك لهذا الأثر، والاحتجاج به على من رد أحاديث الصفات؛ إنما هو إقرار منه لما فيه من المسائل، فقول عمر بن العزيز في هذه المسائل هو قول أيضا للإمام مالك، وبذلك يتبين وجه الاستشهاد بهذا الأثر على المقصود.

فهذه جملة من آثار التابعين، التي نقلها علماء المالكية، ودونوها في بطون مصنفاتهم، واستدلوا بها، واحتجوا بها على ضرورة التمسك بالجماعة عقيدةً، ومنهجًا وسلوكًا؛ ليرجع إليها كل مسلم يريد الحق والدعوة إليه، وجمع كلمة الأمة عليها.



(١) ينظر: حلية الأولياء (٦/٣٢٤)، السنة لعبد الله بن إمام أحمد (ص: ٣٥٧)، مجموع الفتاوى (٤/١٠٨)، (٥/٤٠).

الفصل الثاني

جهود علماء المالكية في بيان أسباب تحقيق الجماعة وأثر ذلك

وفيه أربعة مباحث:

- ۞ المبحث الأول: بيان أن تحقيق توحيد الله من أعظم أسباب الجماعة والألفة.
- ۞ المبحث الثاني: الاعتصام بالكتاب والسنة وأهميته في تحقيق الجماعة.
- ۞ المبحث الثالث: التمسك بهدي سلف هذه الأمة وأثره في تحقيق الجماعة.
- ۞ المبحث الرابع: السمع والطاعة لولي الأمر وأثره في الجماعة.

المبحث الأول

بيان أن تحقيق توحيد الله من أعظم أسباب الجماعة والألفة

ذكر علماء المالكية في أكثر من موضع أن من موجبات الجماعة تحقيق التوحيد، بل أكّدوا أن تحقيق توحيد الله تعالى من أعظم الأسباب المؤدية للجماعة والائتلاف، وأنه إذا تحقق هذا الأصل في النفوس؛ ظهرت آثاره على الجوارح، وتحابتْ القلوب، وتراحمت، وتآلفت، وتماسكت في الله تعالى.

وبيّنوا أنَّ هذه الأمة لا تجتمع إلا على الحق، وهو إخلاص العبادة لله وحده، وصرف جميع العبادات كلها لله تعالى.

وقد قرّر علماء المالكية هذا الأصل الجليل بالأمور الآتية:

١- أن تحقيق التوحيد هو أول دعوة الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لأقوامهم، واتفقت عليها أصولهم.

قرر سلف الأمة أن أول واجب على المكلف هما الشهادتان: شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمدا رسول الله.

والأمر بعبادة الله وحده لا شريك له؛ أمر دعت إليه جميع الرسل، وافتتحوا دعوتهم به، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[١]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[٢].

ومن السنة حديث معاذ المشهور، لما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، وقال له: «**إنك تأتي قوما أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة إن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله**»[٣].

---

(١) سورة النحل: ٣٦.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩).

وكذلك إجماع السلف، وأئمة الدين، وعلماء المسلمين، أن كل كافر يدعى إلى الشهادتين، وينطق بها، يصير بذلك مسلمًا.

قال ابن المنذر[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم، أن الكافر إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأن كل ما جاء به محمد ﷺ حق، وأبرأ إلى الله من كل دين يخالف دين الإسلام، - وهو بالغ صحيح يعقل- أنه مسلم»[2].

وهكذا كان علماء المالكية، فإنهم قرروا، وبينوا، ووضحوا أن أول واجب على المكلف هو الشهادتان.

قال ابن العربي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد قال مالك في الكافر يوجد عند الدرب[3] فيقول: جئت مستأمنا أطلب الأمان: هذه أمور مشكلة، وأرى أن يرد إلى مأمنه، ولا يحكم له بحكم الإسلام؛ لأن الكفر قد ثبت له، فلا بد أن يظهر منه ما يدل على أن الاعتقاد الفاسد الذي كان يدل عليه قوله الفاسد قد تبدل باعتقاد صحيح يدل عليه قوله الصحيح، ولا يكفي فيه أن يقول: أنا مسلم، ولا أنا مؤمن، ولا أن يصلي حتى يتكلم بالكلمة العاصمة التي علق النبي ﷺ الحكم بها عليه في قوله: "**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**"»[4][5].

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوريّ، الإمام الحافظ العلامة، فقيه مجتهد، من الحفاظ. كان شيخ الحرم بمكة، قال عنه الذهبي: ابن المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها. من مؤلفاته: المبسوط في الفقه، والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. توفي: ٣١٩هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٥/٢٩٤)، سير أعلام النبلاء (١١/٣٠٠).

(٢) الإجماع (١٥٤).

(٣) **الدَّرْبُ**: هو المَضِيقُ في الجبال، وقيل: المدخَل الضَّيِّق، وقيل: كلُّ مدخل إلى بلاد الروم، وقيل: كلُ طريق يُؤَدِّي إلى ظاهر البلد. ينظر: تهذيب اللغة (١٤/٧٣).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أحكام القرآن (١/٦٣٦).

فمالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يحكم للكافر بالإسلام حتى يبدل اعتقاده الفاسد باعتقاد صحيح حتى ينطق بكلمة التوحيد العاصمة: لا إله إلا الله.

وذكر محمد بن رشد(١) **أن ابن القاسم**(٢) **سُئل**: عن امرأة نصرانية قال لها ختنها(٣): أسلمي يا فلانة! حتى نغسلك، ونصلي عليك.

فقالت: نعم، وأمرت غسل ثيابها، وقالت: كيف أقول؟ قال: قلت لها قولي: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى ابن مريم روح الله وكلمته؛ فقالت كل هذا، ثم ماتت، فدفنت في قبور النصارى؟

فقال ابن القاسم: اذهب فانبشها، ثم اغسلوها، وصلوا عليها، إلا أن تكون قد تغيرت(٤).

فحكم ابن القاسم بإسلامها بمجرد نطقها بالشهادتين، وذلك مما يدل على أن ابن القاسم يرى أنّها أول واجب على المكلف.

٢- أن معنى تحقيق التوحيد عندهم هو تصحيح العقائد، وهو تحقيق معنى الشهادتين.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد، شيخ المالكية، قاضي الجماعة بقرطبة. قال ابن بشكوال: كان فقيها عالما، حافظا للفقه، مقدما فيه على جميع أهل عصره، عارفا بالفتوى، بصيرا بأقوال أئمة المالكية، نافذا في علم الفرائض والأصول، من أهل الرياسة في العلم، والبراعة والفهم، مع الدين والفضل، والوقار والحلم، والسمت الحسن، والهدي الصالح، ومن تصانيفه: البيان والتحصيل، والمقدمات الممهدات . توفي سنة ٥٢٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٩/٥٠١).

(٢) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة مولى زبيد بن الحارث العتقي، أبو عبد الله المصري، ولد ابن القاسم سنة: ١٢٨هـ، روى عن مالك والليث وعبدالعزيز بن الماجشون وغيرهم، وعنه أصبغ وسحنون وعيسى بن دينار وجماعة. سئل مالك عنه وعن بن وهب فقال: بن وهب عالم وابن القاسم فقيه. توفي بمصر سنة: ١٩١هـ. ينظر: الانتقاء (ص: ٥٠)، والديباج المذهب (١/٤٦٥).

(٣) **الختَن**: الصهر، زوج فتاة القوم. تهذيب اللغة (٧/١٣٣).

(٤) البيان والتحصيل (٢/٢٥٦).

قال البشير الإبراهيمي[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمَّا رأس المال في الدين فهو تصحيح العقائد، وتصحيح العبادات، وتصحيح الأخلاق الصالحة، واتِّباع سنَّة نبيِّنا ﷺ في كلِّ ما فعل وترك، والمحافظة عليها والانتصار لها، ونبذ البدع المخالفة لها، ثمَّ صرفُ الوقت الزائد على ذلك في الأعمال النافعة في الدنيا، فإنَّ الله لا يرضى لعبده المؤمن أن يكون ذليلًا حقيرًا، وإنما يرضى له بعد الإيمان الصحيح أن يكون عزيزًا شريفًا عاملًا لدينه ودنياه، معينًا لإخوانه على الخير، ناصحًا لهم، آخذًا بيد ضعيفهم، محسنًا لهم بيده ولسانه وبجاهه وماله.

فصحِّحوا عقائدكم في الله، واعلموا أنه واحدٌ أحدٌ، فردٌ صمدٌ، لا شريك له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، هو المتفرد بالخلق، والرزق، والإعطاء، والمنع، والضرِّ، والنفع.

فأخلِصوا له الدعاء والعبادة، ولا تدعوا معه أحدًا، ولا من دونه أحدًا، وطهِّروا أنفسكم وعقولكم من هذه العقائد الباطلة الرائجة بين المسلمين اليوم، فإنها أهلكتهم وأضلَّتهم عن سواء السبيل، وإيَّاكم والبِدعَ في الدين فإنها مُفسدةٌ له، وكلُّ ما خالف السنَّةَ الثابتة عن نبيِّنا ﷺ فهو بدعةٌ.

وصحِّحوا عباداتِكم بمعرفة أحكامها وشروطها، ومعرفة ما هو مشروعٌ، وما هو غير مشروعٍ، فإنَّ الله تعالى لا يقبل منكم إلَّا ما شرعه لكم على لسان نبيِّه ﷺ»[(٢)].

فقد بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال كلامه؛ أن تصحيح العقائد هو رأس المال، ونبه أن من أعظم المخاطر التي يقع فيها الكثير من الدعوات والدعاة؛ هو إهمال جانب التوحيد، أو ضعف الاهتمام به، علمًا واعتقادًا وعملًا، وبخاصة توحيد الألوهية والعبادة، وهذا الجانب من التوحيد -كما لا يخفى- له أهمية عظيمة في الكتاب والسنة.

---

(١) هو محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي، الشيخ الرائد، من كبار العلماء الجزائر، انتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. من مؤلفاته: شعب الإيمان في الأخلاق والفضائل، والتسمية بالمصدر، وأسرار الضمائر العربية. توفي سنة: ١٣٨٥هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٥٤/٦).

(٢) آثار البشير الإبراهيمي (٤٠٦/١)

٣- أن اجتماع الصحابة رضوان الله عليهم قام على التوحيد الخالص.

لقد أدرك الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أن من أعظم أسباب تثبيت الأمن وحفظه؛ هو تحقيق التوحيد، ونبذ الشرك، وأن التوحيد مصدر لأمن النفس، وأساس للإخاء، فصار مجتمع الصحابة مجتمعا متماسكا، ومتآلفا متراحما، بعد أن كان مشتتا ومتفرقا، فألف الله بين قلوبهم بتحقيق التوحيد.

٤- أن من آثار تحقيق التوحيد؛ التوكل عليه والرجاء له، والخوف منه، فهذا يخلص به العبد من الشرك، وإعطاء الناس حقوقهم، وترك العدوان عليهم؛ يخلص به العبد من ظلمهم، ومن الشرك بهم، وبطاعة ربه واجتناب معصيته، يخلص العبد من ظلم نفسه.

قال الطرطوشي(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلموا أرشدكم الله؛ أن لا إله إلا الله هي العروة الوثقى، ومركب النجاة، وسفينة نوح، من عدل عنها هلك، ومن ركبها خلص ونجا، وهي قطب الإسلام، وقاعدة الأديان، وما خلق الجن والأنس إلا لعبدوه بها»(٢).

❁ الخلاصة:

قرر علماء المالكية أن التوحيد إذا سكن النفوس أثمر التآلف والاجتماع، وأبعد عنها البغضاء والشتات؛ لأن بوحدة المعتقد تتحقق وحدة الجماعة، ومتى ما كان المعتقد خالصا صافيا صائبا كانت الجماعة مجتمعة ملتئمة، أما إن دب الخلاف في العقيدة؛ تلاه اختلاف في الجماعة وتفرق.

---

(١) هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف الطرطوشي القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر، أديب، من فقهاء المالكية، الحفاظ. من أهل طرطوشة بشرقي الاندلس. تفقه ببلاده، ورحل إلى المشرق سنة: ٤٧٦هـ، فحج وزار العراق ومصر وفلسطين ولبنان، وأقام مدة في الشام. وسكن الإسكندرية، فتولى التدريس واستمر فيها إلى أن توفي. وكان زاهدا لم يتشبث من الدنيا بشئ. من كتبه سراج الملوك، والفتن، والحوادث والبدع. توفي: ٥٢٠هـ.
ينظر: الأعلام للزركلي (١٣٣/٧)، السير للذهبي: (٤٩٠/١٩)، الديباج المذهب لابن فرحون (١٩٢/٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٣/١).

المبحث الثاني
الاعتصام بالكتاب والسنة وأهميته في تحقيق الجماعة

أمرنا الله تعالى في محكم التنزيل الالتزام بطاعته، والتمسك بكتابه، وطاعة رسوله ﷺ، واتباعه، وحذرنا من مخالفته، ومخالفة رسوله ﷺ، فقال جل جلاله: ﴿ **وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾[1]، وقال جل ذكره: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** ﴾[2]، وقال جل جلاله: ﴿ **قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ** ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ **وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟** ﴾[4]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا** ﴾[5]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾[6]، إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تأمر باتباع الكتاب والسنة والاعتصام بهما.

كما وردت أحاديث كثيرة تدور حول هذا المعنى، منها: ما جاء عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، قال قائل: يا رسول الله! كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال ﷺ: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبد حبشي، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات**

---

(١) سورة آل عمران: ١٣٢.

(٢) سورة النساء: ٥٩.

(٣) سورة النور: ٥٤.

(٤) سورة الحشر: ٧.

(٥) سورة النساء: ٦٥.

(٦) سورة آل عمران: ٣١.

الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[(١)].

فقد أخبر ﷺ في هذا الحديث عن حصول الاختلاف قريبًا من زمنه ﷺ، وأنه سيكون كثيرا، وأن من عاش من أصحابه سيرى ذلك، ثم أرشد إلى ما فيه العصمة والسلامة، وهو اتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين، وترك البدع، ومحدثات الأمور.

وقال النبي ﷺ: «**يا أيها الناس! إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ**»[(٢)].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**»[(٣)].

وقال ﷺ: «**فمن رغب عن سنتي فليس مني**»[(٤)].

وكما وردت نصوص في الكتاب والسنة مرغِّبةً في اتباع السنن ومحذِّرة من البدع؛ كذلك جاءت آثار كثيرة عن سلف هذه الأمة، فيها الحث على اتباع السنة، والتحذير من البدع، وبيان خطرها، ومن ذلك:

ما ثبت عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه جاء إلى الحجر الأسود وقبّله، وقال: «إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك»[(٥)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/١٧١)، قال الحاكم: وهذا الحديث متفق على إخراجه في الصحيح: «**يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله**»، وذكر الاعتصام بالسنة في هذه الخطبة غريب، وقد وجدت له شاهدا من حديث أبي هريرة. قال الذهبي في تلخيصه: (٣١٨): «وله أصل في الصحيح». قال ابن عبد البر عن الحديث المذكور: «وهذا أيضا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرةً يكاد يستغنى بها عن الإسناد وروي في ذلك من أخبار الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوف» التمهيد (٢٤/٣٣١).

(٣) صحيح مسلم، باب توقيره ﷺ وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، رقم (١٣٣٧).

(٤) رواه البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (٥٠٦٣).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الحج باب ما ذكر في الحجر الأسود، رقم (١٥٩٧).

وقال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم»[(١)].

وكتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر، فكتب: «أما بعد، أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به سنته، وكُفُوا مُؤنَتَه، فعليك بلزوم السنة؛ فإنها لك بإذن الله عصمة...»[(٢)].

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع»[(٣)].

فالسلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ كانوا يحثون على الاعتصام بالسنة، ويعضون عليها بالنواجذ، ويتمسكون بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، ويقتدون بهديهم، وإن لم يوافقهم على ذلك أحد.

وهكذا كان علماء المالكية يسيرون، فقد تضافرت عنهم نقولات وتقريرات في أن الاعتصام بالكتاب والسنة هو سبيل السلامة، والألفة، والنجاة من الضلالة والفرقة، وأنه الواجب على المسلم اتباعه، مع الأخذ بما سنه الخلفاء الراشدون من بعد النبي ﷺ، وإليك بعض ما جاء عنهم في هذا الباب:

قال مصعب بن عبد الله الزبيري رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت مالك بن أنس يقول: «أدركت أهل هذا البلد وما عندهم علم غير الكتاب والسنة، فإذا نزلت نازلة جمع لها الأمير من حضر من العلماء، فما اتفقوا عليه من شيء، أنفذه، وأنتم تكثرون من المسائل، وقد كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها»[(٤)].

وقال بشر بن عمر الزهراني[(٥)] رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت مالك بن انس يقول: «من أراد

---

(١) رواه الدارمي في السنن برقم (٢١١). شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٨٦/١).

(٢) رواه أبو داود برقم (٤٦١٢).وحكم عليه الألباني بالصحة.

(٣) أصول السنة للإمام أحمد (ص: ٢٥-٢٨).

(٤) الاستذكار (٥٨١/٨).

(٥) هو بشر بن عمر الزهراني، أبو محمد البصري، الإمام، الحافظ، الثبت سمع من: عكرمة بن عمار، وشعبة بن الحجاج، وأبان بن يزيد، وجماعة. حدث عنه: إسحاق بن راهويه، وبشر بن =

النجاة فعليه بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ»[(١)].

وقال ابن وهب[(٢)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت مالك بن أنس يقول: «الزم ما قاله رسول الله ﷺ في حجة الوداع: "**أمران تركتهما لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه**"»[(٣)][(٤)].

وقال أيضا: كنا عند مالك فذكرت السنة، فقال مالك: «السنة سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[(٥)].

وقال إسحاق بن إبراهيم الحنيني[(٦)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال مالك: «قُبض رسول الله ﷺ، وقد تم هذا الأمر واستكمل، فإنما ينبغي أن نتبع آثار رسول الله ﷺ وأصحابه، ولا نتبع الرأي، وإنه من اتبع الرأي جاء رجل أقوى منك في الرأي فاتبعته، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته، أرى هذا الأمر لا يتم»[(٧)].

=

آدم، وإسحاق الكوسج، والذهلي، وآخرون. توفي بالبصرة، سنة: ٢٠٧هـ. ينظر: السير للذهبي (٩/٤١٧).

(١) ذم الكلام وأهله للهروي (٤/١١٨).

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري المصري القرشي مولاهم، مُتفقٌ على تقديمه في أصحاب مالك بن أنس، فليس أحدٌ من أصحاب مالك أقدم سماعًا من مالك منه ولا أجل منه. يقول ابن وهب عن نفسه: صحبت مالكًا عشرين سنة، ، وروى عنه: الليث بن سعد، ويحيى بن بكير، وغيرهم، توفي بمصر سنة: ١٩٧هـ. ينظر: الانتقاء (ص: ٥٠). الديباج المذهب (١/٤١٣).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) إعلام الموقعين (١/٢٥٦).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٤/٩)، وتاريخ بغداد (٧/٣٣٦)، وذم الكلام وأهله للهروي (٤/١٢٤).

(٦) إسحاق بن إبراهيم الحنينى، أبو يعقوب المدنى، نزيل طرسوس، كان مالك يعظمه ويكرمه، روى عن: أسامة بن زيد بن أسلم، وسفيان الثورى، وشريك بن عبد الله النخعي، وروى عنه: أحمد بن إسحاق الخشاب، والحسن بن الصباح البزار. وفاته: ٢١٦هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (١/٢٢٢).

(٧) المعرفة والتاريخ (٢/٧٨٩)، تاريخ بغداد (١٣/٤١٥-٤١٦)، الاعتصام للشاطبي (١/١٠٥).

فهذه الآثار التي نقلها أصحاب مالك عنه؛ تحث وتحض بكل صراحة ووضوح على التمسك بالكتاب والسنة، والاعتصام بهما، والرجوع إليهما عند الاختلاف، وعدم مصادمتهما بالآراء الفاسدة، والأخذ بفهم الصحابة في كل ما ينقل عنهم.

وكما نقل أصحاب مالك عنه مثل هذه النقولات الذهبية؛ فقد جاء أيضا مثلها عن ثلة من علماء المالكية، وإليك شيئا من كلامهم في هذا الباب:

يقول أبو حفص الفاكهاني(١) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **موضحا معنى قول النبي** ﷺ «**عليكم بسنتي**» أي: «اتباع ما أصلّه ﷺ من أمر ونهي، وجوبا، وندبًا، وإباحة بعد تصحيح العقائد الإيمانية التي عليها تبنى الأحكام الشرعية»(٢).

وقال ابن أبي زيد القيرواني(٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في رسالته:** «واللجوء إلى كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة نبيه، واتباع سبيل المؤمنين، وخير القرون من خير أمة أخرجت للناس نجاة، ففي المفزع إلى ذلك العصمة، وفي اتباع السلف الصالح النجاة»(٤).

وقال أبو عمرو الداني(٥) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا قضى الله أمراً، أو قاله، أو أمر به قلنا:

---

(١) هو عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني: عالم بالنحو، من أهل الإسكندرية، له كتب، منها الإشارة في النحو، و المنهج المبين في شرح الأربعين النووية، والتحرير والتحبير في شرح رسالة ابن أَبي زَيْد القيرواني، في فقه المالكية،.توفي: ٧٤٣هـ. ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون (٦٣/٢)، الأعلام للزركلي (٥٦/٥).

(٢) المنهج المبين (ص: ٤٤١).

(٣) هو عبدالله بن أبي زيد عبدالرحمن القيرواني المالكي أبو محمد، الإمام، العلامة، القدوة، الفقيه، عالم أهل المغرب، ويقال له: مالك الصغير. قال القاضي عياض: حاز رئاسة الدين والدنيا، ورحل إليه من الأقطار ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب، وملأ البلاد من تواليفه، تفقه بفقهاء القيروان، وعول على أبي بكر بن اللباد. صنف كتاب النوادر والزيادات في نحو المائة جزء، واختصر المدونة، وعلى هذين الكتابين المعول في الفتيا بالمغرب، وكتاب الرسالة، وغيرها. توفي: ٣٨٩هـ. ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون (٣٧١/١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/١٧).

(٤) الرسالة (١٦٩/١).

(٥) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأموي المقرئ الداني أبو عمرو المعروف بابن =

سمعنا وأطعنا، وإذا قال الرسول ﷺ شيئاً، أو أمر به، أو نهى عنه؛ وجب أمره ونهيه؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ قلنا: آمنا، واتبعنا الرسول»(١).

ومن جميل ما نقله العلامة الشاطبي عن أبي إسحاق الرقي قوله: «علامة محبة الله؛ إيثار طاعته، ومتابعة نبيه، ودليله قوله تعالى(قل إن كنتم تحبون الله.... الاية) »(٢).

ويقول العلامة ابن باديس(٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن على المسلم أن يتمسك بالإيمان والعمل الصالح، والاتباع للنبي ﷺ، ولو كان في قوم انفرد بينهم بذلك وحده، ولا يستوحش من انفراده بينهم؛ فحسبه رضى الله ومحبته، وكفى بهما أنسًا، وليثق بأنه إن صدق وأمد الله في عمره؛ يكون له ود وقبول في عباد الله، وأنس بمن يحبهم ويحبونه لله، وتلك المحبة النافعة الدائمة، والصلة المتينة الجامعة، التي تجمع بين أهلها في الدنيا والآخرة»(٤).

=

الصيرفي من أهل قرطبة؛ مالكي المذهب، ولد سنة: ٣٧١هـ، ورحل إلى المشرق، فسمع بمصر ومكة، وكان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته. ومن مؤلفاته: الرسالة الوافية، والأرجوزة المنبهة، والوقف والابتداء.توفي سنة: ٤٤٤هـ. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣٤١/٢)، وتذكرة الحفاظ (٢٩٨/٣)، والديباج المذهب (١٨٨).

(١) الرسالة الوافية (ص: ١٤٢).

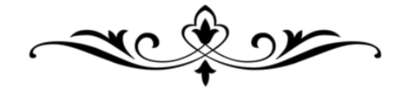
(٢) الاعتصام للشاطبي (١٦٨/١).

(٣) هو عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي ابن باديس: رئيس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر، من بدء قيامها سنة ١٩٣١ م، إلى وفاته. ولد في قسنطينة، وأتم دراسته في الزيتونة بتونس. وأصدر مجلة (الشهاب) علمية دينية أدبية، صدر منها في حياته نحو ١٥ مجلدا. وأنشأت جمعية العلماء في عهد رياسته كثيرا من المدارس. وتوفي بقسنطينة في حياة والده. له تفسير القرآن الكريم اشتغل به تدريسا زهاء ١٤ عاما، ونشرت نبذ منه ثم جمع تفسيره لآيات من القرآن، باسم مجلس التذكير ونشر في الجزائر. توفي سنة: ١٣٥٩ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢٨٩/٣).

(٤) تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير (٣٤٣/١).

❁ الخلاصة:

هذه بعض النقولات التي قررها علماء المالكية في الاعتصام بالكتاب والسنة، وعلى المسلم أن يحذو حذوهم فيما قرروه من وجوب التمسك بكتاب الله تعالى، وبهدي رسول الله ﷺ، وبما كان عليه أصحابه رضوان الله عليهم، وعليه ألا يغتر بكثرة أهل الباطل، بل عليه أن يُصبِّرَ نفسه، ويسأل الله تعالى في خلواته وجلواته أن يعينه على الثبات على هذا المبدأ حتى يلقى الله بقلب سليم، والحمد لله رب العالمين.



المبحث الثالث

التمسك بهدي سلف هذه الأمة وأثره في تحقيق الجماعة

يقرر علماء المالكية في هذا المبحث الحاجة الماسة، والضرورة الملحة للرجوع إلى هدي السلف الصالح؛ وذلك لخيريته وصفائه وسلامته من الأهواء والبدع المضلة التي تفرق بين الأمة؛ ولأنه الهدي الذي أسَّس بُنيانه، ووضع أساسه، وقواعدَه النبي ﷺ، وقد رضي به الله تعالى، وعمن تمسك به في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، وهو هدي الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والتابعين لهم بإحسان من الأئمة الأربعة وغيرهم في الاعتقاد، والعمل، وخاصة ما يتعلق بالتعامل مع الحكّام والولاة، وفسّاق الملّة والمخالفين وغيرهم من أهل البدع، كما أن أساسه يقوم على الوسطية والاعتدال والرحمة، وعلى الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة بعيدا عن الهوى والتخمين والتخبط والتخيل الفاسد، فالتمسك الصحيح بهديهم؛ له أثر كبير في تحقيق الجماعة والائتلاف.

ولقد تضافرت الآيات الكريمة، وتكاثرت الأحاديث الشريفة على تقرير لزوم اتباع السلف، بصيغ متعددة، وصور متنوعة؛ فتارة بوجوب لزوم اتباع السلف، وسلوك طريقهم؛ وتارة بالثناء عليهم؛ وتارة بالتحذير من الخروج عن طريقتهم؛ وكل تلك الصيغ والصور تحث بالمنطوق والمفهوم على التمسك بهدي السلف الصالح، وإليك بيان ذلك.

❁ أولا- الأدلة من القرآن:

قد أوجب الله تعالى علينا في القرآن الكريم اتباع الصحابة رضوان الله عليهم، ولزوم طريقتهم، وتوعد من يخالف سبيلهم بالعذاب الأليم، فيقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[(1)].

والشاهد من هذه الآية في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾؛ أي غير

---

(١) سورة النساء: ١١٥.

دينهم، وطريقهم، ومنهجهم، كما ذكر ذلك علماء المالكية[١]؛ فقد توعد الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أن من اتبع غير سبيل المؤمنين أن يوليَه ما تولى، وأن يصليَه جهنم، فدل ذلك على وجوب اتباع سبيلهم رضي الله عنهم[٢].

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٣].

في هذه الآية الكريمة دليل صريح على أن الذي كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم هو الهدى والحق، فمن اهتدى به؛ فإنه على هدى، وعلى صراط مستقيم.

فالصحابة هم المعنيون أولًا بما في هذه الآية، ثم من سار على دربهم، واقتدى بهم من بعدهم ثانيًا.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[٤].

والصحابة رضي الله عنهم هم أول من اتبع النبي ﷺ، فهم على سبيل النبي ﷺ يدعون إلى الله على بصيرة.

وهناك آيات أخرى تتضمن الثّناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا مِنْ بعدهم؛ لاستغفارهم لإخوانهم الذين يأتون من بعدهم، ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلا لهم، وأنَّ الله رضي عنهم ورضوا عنه.

فقال تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ

---

(١) ينظر: تفسير ابن أبي زمنين (١/١٧٦)، وتفسير ابن عطية (٤/٢٢٧).

(٢) ينظر: المقدمات لابن رشد (١/٢٧).

(٣) سورة البقرة: ١٣٧.

(٤) سورة يوسف: ١٠٨.

(٥) سورة الفتح: ٢٦.

وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[1].

قال ابن خويزمنداد[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تضمنت هذه الآية تفضيل السابقين إلى كل منقبة من مناقب الشريعة، في علم أو دين أو شجاعة أو غير ذلك، من العطاء في المال والرتبة في الإكرام»[3].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[4].

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ يعني: التابعين ومن دخل في الإسلام إلى يوم القيامة[5].

ثم نقل القرطبي عن ابن أبي ليلى[6] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الناس ثلاثة منازل: المهاجرون، والذين تبوءوا الدار والإيمان، والذين جاءوا من بعدهم؛ فاجهد ألا تخرج من هذه المنازل»[7].

إلى غير ذلك من الآيات مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ

---

(١) سورة التوبة: ١٠٠.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن خُويز منداد ويقال خوين منداد، أيضاً تفقه بالأبهري، يروي عن أبي داسة، وأبي الحسن التمار، وأبي الحسن المصيصي، وأبي إسحاق التجيبي، وأبي العباس الأصم. وله كتاب كبير في الخلاف، وكتاب في أصول الفقه، وفي أحكام القرآن، وعنده شواذ عن مالك. وله اختيارات وتأويلات على المذهب في الفقه، والأصول. ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٧/٧٧)، والميزان للذهبي (٥/٢٦١).

(٣) تفسير القرطبي (١٠/٣٤٧).

(٤) سورة الحشر: ١٠.

(٥) تفسير القرطبي (١٨/٣١).

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، الكوفي أبو عبد الرحمن العلامة، الإمام، مفتي الكوفة، وقاضيها أخذ عن: الشعبي، ونافع العمري، وعطاء بن أبي رباح، حدث عنه: شعبة، وسفيان بن عيينة، والثوري. توفي سنة: ١٤٨هـ.
ينظر: السير للذهبي (٦/٣١٠).

(٧) تفسير القرطبي (٢٠/٣٧٢).

وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[2].

ثانيا- الأدلة من السنة:

منها: ما جاء في تزكية النبي ﷺ لهم، حيث قال: «**خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون من بعدهم قوم يشهدون، ولا يُستشهدون، ويخونون، ولا يُؤتمنون، وينذرون، ولا يُوفون، ويَظهر فيهم السِّمَنُ**»[3].

قال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنى قوله: "**خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**"؛ لأنه يُفتح لهم لفضلهم، ثم يفتح للتابعين لفضلهم، ثم يفتح لتابعيهم لفضلهم، وأوجب الفضل لثلاثة القرون، ولم يذكر الرابع، ولم يذكر فضلا، فالنصر فيهم أقل، والله أعلم»[4].

وقد أرشدنا النبي ﷺ عند وقوع الاختلاف والتفرق بين المسلمين -بعد عهد السلف الصالح رضوان الله عليهم-؛ الرجوع إلى سنته، وإلى سنة الخلفاء الراشدين، ومن ذلك قوله ﷺ: «**فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء المهديين الراشدين**» **الحديث**[5].

وكذلك قوله ﷺ في حديث الافتراق: «**وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة**»، قالوا: من هي يا رسول الله ؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[6].

---

(١) سورة الحديد: ١.

(٢) سورة الفتح: ١٨

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) شرح البخاري لابن بطال (٥/٩١).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) سيأتي تخريجه كاملا في مبحث مستقل.

وقوله ﷺ: «**اقتدوا بالذين من بعدي؛ أبي بكر وعمر**»[(١)].

وإن في اتباع السلف الصالح النجاة من كل سوء، وفيه الفوز بكل كمال؛ لأنهم أشد محافظة على طريقة نبينا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

ولحصول النجاة لنا، والفوز باتباعهم؛ يجب علينا معاشر المكلفين طلب المغفرة من الله تعالى لهم، لكن لا بقيد الصحابة؛ بل الأعم لما يستوجبه المتقدم من المتأخر من حسن الثناء عليه، والدعاء له[(٢)].

فهذه أدلة صريحة على أن الحق هو اتباع منهج وفهم الصحابة رضوان الله عليهم للنصوص الشرعية.

وهناك آثار عن الصحابة والسلف الصالح والأئمة فيها الدعوة إلى لزوم ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ، وما كان عليه عامة السلف الصالح:

ومن ذلك قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات؛ فإنَّ الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب رسول الله، أبرّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلّها تكلفًا، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيّه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على صراط مستقيم»[(٣)].

وقال الأوزاعي[(٤)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم»[(٥)].

---

(١) رواه الحميدي في مسنده، رقم (٤٥٤)، وحسنه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٦٥/٢)، وصححه الألباني في تحقيقه لصفة الفتوى (ص: ٤٥).

(٢) الفواكه الدواني (١٠٧/١).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٧/٢).

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي أبو عمرو، من قبيلة الأوزاع، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وأحد الكتاب المترسلين. ولد في بعلبكّ، ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها. وعرض عليه القضاء فامتنع. له كتاب السنن في الفقه، والمسائل ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها. وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه. توفي: ١٥٧هـ. ينظر: السير للذهبي: (١٠٧/٧)، الأعلام للزركلي (٣٢٠/٣).

(٥) الشريعة للآجري (ص: ١٢٤)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١٥٤/١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عليك بآثار السلف، وإن رفضك الناس، وإياك ورأي الرجال، وإن زخرفوه لك بالقول، فإن الأمر ينجلي، وأنت منه على طريقٍ مستقيم»(١).

وهكذا كان علماء المالكية -وعلى رأسهم الإمام مالك-؛ يحثون الناس على لزوم ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ، وما كان عليه عامة السلف الصالح.

قال مطرف بن عبد الله، سمعت مالكا رَحِمَهُ ٱللَّهُ **يقول:** «سن رسول الله ﷺ، وولاة الأمر بعده سننا، الأخذ بها اتباع لكتاب الله، واستكمال بطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها، فهو مهتد، ومن استنصر بها، فهو منصور، ومن تركها، اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرا»(٢).

وقال ابن وهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ**سمعت مالكا** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **يقول:** «حق على من طلب العلم أن يكون عليه وقار وسكينة، ويكون متبعا لآثار من مضى»(٣).

ويقول ابن ابي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في رسالته:** «باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات:

الطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم، وعلمائهم، واتباع السلف الصالح، واقتفاء أثرهم، والاستغفار لهم، وترك المراء والجدل في الدين، وترك كل ما أحدثه المحدثون»(٤).

وقال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حمل هذا الدين رجال صادقون مخلصون، رجال هم خير هذه الأمة، بعد نبينا محمد ﷺ، كانوا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قدوات لمن بعدهم، وأسوة لمن تبعهم، ومهما حاول الناس في زمننا الاقتداء بغيرهم؛ فإنما يبحثون وراء سراب يحسبه

---

(١) الشريعة للآجري (ص: ١٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢٠/٧).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩٩/٨).

(٣) ينظر: الحلية (٣٢٠/٦)، والإلماع للقاضي عياض (٥٢/١)، والجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (١٥٦/١).

(٤) الرسالة (ص: ٢٢).



الظمآن ماءً، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً»[١].

وقال ابن جُزي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن خير الاستدلال ما كان على طريقة السلف الصالح والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين»[٣].

وقال ابن الحاج المالكي[٤] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال بعض العلماء رحمة الله عليهم: يا هذا، عليك باتباع السنة، وآكد من اتباع السنة اتباع السلف؛ فإنهم أعرف بالسنة منا، هكذا ينبغي أن يكون الإنسان مع خير القرون المشهود لهم بذلك»[٥].

وقال أيضا: «إن السلف – رضوان الله عليهم – أفقه بالحال، وأعرف بالمقال، فما يسعنا إلا اتباعهم فيما فعلوه، وهذا على قاعدة مذهب مالك»[٦].

قال أحمد بن غانم[٧] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مما يجب على المكلف أيضا اتباع السلف

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩١/٥).

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن جزي الكلبي أبو القاسم فقيه من العلماء بالأصول واللغة. من أهل غرناطة. من كتبه القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، وتقريب الوصول إلى علم الأصول، والأنوار السنية في الألفاظ السنية. توفي سنة: ٧٤١هـ. ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون (٢١٥/٢)، الأعلام للزركلي (٣٢٥/٥).

(٣) القوانين الفقهية (ص: ٤٣).

(٤) هو محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي أبو عبدالله المشهور بابن الحاج، نزيل مصر: فاضل، تفقه في بلاده، وقدم مصر، وحج، وكف بصره في آخر عمره وأقعد. وتوفي بالقاهرة، عن نحو ٨٠ عاما. من كتبه: مدخل الشرع الشريف، قال فيه ابن حجر: كثير الفوائد، كشف فيه عن معايب وبدع يفعلها الناس ويتساهلون فيها، وأكثرها مما ينكر، وبعضها مما يحتمل، وله شموس الأنوار وكنوز الأسرار. توفي: ٧٣٧هـ.

ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون (٢٥٥/٢)، الأعلام للزركلي (٣٥/٧).

(٥) المدخل لابن الحاج (١٠١/١).

(٦) الصدر السابق (٢٣٩/٢).

(٧) هو أحمد بن غانم، أو غنيم، بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي فقيه من بلدة نفرى، بمصر، نشأ بها وتفقه وتأدب، ولد سنة: ١٠٤٤هـ، له كتب، منها الفواكه الدواني على رسالة ابن أَبي زَيْد القيرواني في فقه المالكية. ورسالة في التعليق على البسملة. توفي بالقاهرة سنة: ١١٢٦هـ.

=

الصالح وهم الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - في أقوالهم وأفعالهم وفيما تأولوه واستنبطوه»[١].

فهذه جملة طيبة من أقوال علماء المالكية، تحثنا على التمسك بهدي السلف الصالح في الاعتقادات، والأقوال، والأعمال، وذلك لما فيه من تحقيق الجماعة والائتلاف، ونبذ الفرقة والاختلاف.



=

ينظر: الأعلام للزركلي (١/١٩٢).

(١) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/١٠٧).

المبحث الرابع

السمع والطاعة لولي الأمر وأثره في الجماعة

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾(١).

قرّر علماء المالكية من خلال هذه الآية وغيرها من الآيات؛ وجوب طاعة العلماء والأمراء، حيث فسروا قوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾؛ بأنهم أولو العلم والأمراء، فيقولون إن في هذه الآية أمر بطاعة ولاة الأمر، وأن الواجب على جميع الخلق طاعتهم في أمور الدنيا والدين(٢).

قال ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم»(٣).

وكذلك قرر علماء المالكية من خلال الأحاديث النبوية أهمية السمع والطاعة لولي الأمر، ومن تلك الأحاديث قول النبي ﷺ: «**السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، مالم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»(٤).

وعن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**اسمعوا وأطيعوا، وإن اسْتُعْمِلَ عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**»(٥).

---

(١) سورة النساء: ٥٩.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٦/٤٢٨)، وشرح القاضي عبدالوهاب لمقدمة الرسالة (ص: ٤١٥)، تفسير ابن عطية (٤/١١٠).

(٣) الرسالة (ص: ٨٠).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم (٧١٤٤)، وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، رقم (١٨٣٩).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم (٧١٤٢).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني**»(١).

قال المهلب(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ **موضحا وجه الدلالة من هذا الحديث**: «هذا يدل على وجوب طاعة السلطان وجوبا مجملا؛ لأن في ذلك طاعة الله وطاعة رسوله، فمن ائتمر لطاعة أولي الأمر لأمر الله ورسوله بذلك فطاعتهم واجبة فيما رأوه من وجوه الصلاح»(٣).

وعن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، وفيه أن النبي ﷺ قال له: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**»(٤) الحديث.

وفي لفظ لمسلم: «**تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع**»(٥).

فهذا الحديث يدل على وجوب طاعة ولاة الأمور حتى وإن جاروا؛ لما في ذلك من المصالح الكثيرة، ومن أَجَلِّها؛ تحقيق الجماعة والائتلاف.

وقد نقل الإجماع غير واحد من العلماء على وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم (١٨٣٥).

(٢) هو المهلَّب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة أبو القاسم التميمي المالكي، من أهل العلم الراسخين المتفننين في الفقه والحديث والعبادة والنظر، قال أبو الأصبغ بن سهل: كان أبو القاسم من كبار أصحاب الأصيلي وبه حيي كتاب البخاري بالأندلس لأنه قرأه تفقهاً أيام قراءته وشرحه واختصره اختصاراً مشهوراً سماه: النصيح في اختصار الصحيح وعلق عليه تعليق حسن على البخاري. توفي سنة ٤٣٣هـ. ينظر: ترتيب المدارك (٣٥/٨)، والديباج المذهب (٣٤٦/٢).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٠٩/٨).

(٤) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦٠٦).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، رقم (١٨٤٧).

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في رسالته إلى أهل الثغر:** «وأجمعوا -أي العلماء- على السمع والطاعة لأئمة المسلمين»[١].

وقال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب، والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن للدماء، وتسكين الدهماء»[٢].

وقال النووي[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع العلماء على وجوب طاعة الأمراء في غير معصية»[٤].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما أهل العلم والدين والفضل؛ فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاة الأمور، وغشهم، والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً ومن سيرة غيرهم»[٥].

غيرهم»[٥].

وهكذا كان علماء المالكية فقد كانوا يحثون على السمع والطاعة لولي الأمر، ويجمعون الناس عليهم، وإليك بعضا من أقوالهم.

قال ابن أبي زمنين[٦] رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتابه أصول السنة:** «فالسمع والطاعة لولاة

---

(١) (ص: ٢٩٦).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/١٣).

(٣) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام ابن محمد بن جمعة النووي أبو زكرياء، ولد سنة: ٦٣١هـ. بنوى، من كتبه: المجموع، والتقريب والتيسير، وشرح مسلم، توفي النووي سنة: ٦٧٦هـ.

ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٨/٣٩٥)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص: ٩١٠).

(٤) شرح مسلم (١٢/٢٢٢).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٥/١٢).

(٦) هو محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد بن إبراهيم المري، أبو عبدالله المعروف: بابن أبي زمنين، المالكي، من أهل إلبيرة، ولد سنة ٣٢٤هـ. كان عابدًا، وله كتب كثيرة منها: تفسير القرآن العظيم، وأصول السنة، وكتاب إحياء القلوب، توفي سنة٣٩٩هـ.

=

الأمور أمر واجب ومهما قصروا في ذاتهم فلم يبلغوا الواجب عليهم، غير أنهم يدعون إلى الحق ويؤمرون به ويدلون عليه فعليهم ما حملوا وعلى رعاياهم ما حملوا من السمع والطاعة»(١).

وقال في موضع آخر: «ومن قول أهل السنة أن السلطان ظل الله في الأرض، وأنه من لم ير على نفسه سلطان براً كان أو فاجراً فهو على خلاف السنة»(٢).

وقال أبو عمرو الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: «واجب الانقياد للأئمة، والسمع والطاعة لهم في العسر واليسر، والمنشط والمكره»(٣).

وقال ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «السلطان نائب رسول الله يجب له ما يجب لرسول الله ﷺ من التعظيم والحرمة والطاعة»(٤).

وقال الطرطوشي رَحِمَهُ اللَّهُ: «طاعة الأئمة عصمة لمن لجأ إليها، وحرز لمن دخل فيها؛ ليس للرعية أن تعترض على الأئمة في تدبيرها، وإن سولت لها أنفسها؛ بل عليها الانقياد، وعلى الأئمة الاجتهاد...، طاعة الأئمة هدى لمن استضاء بنورها، وموئل لمن حافظ عليها...، طاعة الأئمة حبل الله المتين، ودينه القويم، وجنته الواقية، وكفايته العالية»(٥).

وقال أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الطاعة للأمراء واجبة، وإن استأثروا بالأموال دون الناس»(٦).

=

ينظر: الصلة لابن بشكوال (ص: ٤٥٨) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٨٩/٧).

(١) أصول السنة (ص: ٢٧٦).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٧٥).

(٣) الرسالة الوافية (ص: ١٣٤).

(٤) المعيار المعرب للونشريسي (٥٣/٥)

(٥) سراج الملوك للطرطوشي (١٨٠).

(٦) المفهم للقرطبي (٣٧/٤).

وقال القرافي[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يجب طاعة الأئمة وإجلالهم وكذلك نوابهم»[(٢)].

واعلم أن في السمع والطاعة لولاة الأمر؛ تحقيقا لمصالح العباد والبلاد، من إقامة الصلاة، وإقامة الحج، وتحقيق وسائل التقدم والازدهار بما يرضي الله عَزَّوَجَلَّ، وحصول الأمن والطمأنينة لدى الناس على أعراضهم، وأموالهم، وبيوتهم، وحصول التوجه لكسب المعاش؛ لأن الناس إذا أمنوا على بيوتهم، وعلى أسرهم، توجهوا لكسب معاشهم، فهذا يعمل في وظيفته، وذاك يعمل في متجره، وذاك يعمل في مزرعته، وذاك في مصنعه، وهكذا.

يقول الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بالطاعة تقوم الحدود، وتؤدى الفرائض، وتحقن الدماء وتأمن السبل، الإمامة عصمة للعباد، وحياة للبلاد»[(٣)].

ومن ثمرات الطاعة أيضا؛ تقوية شوكة المسلمين، واجتماعهم، فتصبح كلمتهم سواء، وقلوبهم متحدة، فهذا يعطي هيبة لهم في نظر العدو، فإذا اتحدوا واتفقوا وائتلفوا مع ولاتهم وأئمتهم، صاروا شوكة في حلوق أعدائهم، وأرهبوهم، ولم يستطيعوا التجرؤ عليهم، أو الحط من كرامتهم، أو نحو ذلك من الأمور، فهذا كله من أظهر ثمرات الطاعة لولاة الأمور.

۞ الخلاصة:

أن علماء المالكية مثل غيرهم من علماء أهل الإسلام، حيث أكدوا في كتبهم ورسائلهم على أهمية هذا الأصل؛ وهو وجوب السمع والطاعة لأولي الأمر فيما ليس فيه معصية، لما في ذلك من اتحاد كلمة المسلمين، واجتماعهم على الخير، فبه يتحقق مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية، ألا وهو تحقيق الجماعة والائتلاف.

---

(١) هو أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها: أنوار البروق في أنواء الفروق، والذخيرة في فقه المالكية، وغيرها. توفي سنة: ٦٨٤هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٩٤/١).

(٢) الذخيرة (٢٣٤/١٣).

(٣) سراج الملوك للطرطوشي (١٨٠).

الباب الثاني
جهود علماء المالكية في بيان الاختلاف والتفرق والتحذير منه

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: جهود علماء المالكية في بيان مفهوم التفرق والاختلاف وأنواعه وخطورته ونتيجته.
- الفصل الثاني: جهود علماء المالكية في بيان النصوص الدالة على وقوع الفرقة في الأمة وابتداء ظهور الفرق.
- الفصل الثالث: جهود علماء المالكية في بيان النصوص وأقوال السلف الواردة في تحذير هذه الأمة من التفرق والاختلاف.

الفصل الأول

جهود علماء المالكية في بيان مفهوم التفرق والاختلاف وأنواعه وخطورته ونتيجته

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الفرقة والاختلاف.
- المبحث الثاني: بيان أنواع الاختلاف.
- المبحث الثالث: بيان آداب الاختلاف.
- المبحث الرابع: تحقيقهم لمعاني بعض النصوص التي يظن أنها تسوغ التفرق والاختلاف.
- المبحث الخامس: خطورة الاختلاف ونتيجته.

المبحث الأول

تعريف الفرقة والاختلاف

❁ الفرقة لغة:

قال ابن فارس: «الفاء والراء والقاف» أُصَيلٌ صحيحٌ يدلُّ على تمييزٍ وتزييلٍ بين شيئين[(١)].

والفُرقة بالضم: مصدر الافتراق: وهو اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي من الافتراق.

والاسم: الفرقة، خلاف الجمع.[(٢)]

والفِرقة: الطائفة من الناس[(٣)]، **والفريق**: الجماعة المتفرقة عن آخرين.[(٤)]

وللفرقة معان أخرى، فمنها:

١- الانشقاق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾[(٥)]، معناه: شققناه.[(٦)]

٢- بمعنى التشعب والانقسام، ومَفْرق الطريق: متشعبه الذي يتشعب منه طريق آخر[(٧)].

٣- البيان والوضوح والظهور، يقال: فَرَق لي هذا الأمر يَفْرُق فرْقاً إذا تبين

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٤/٤٩٣) مادة (فرق).

(٢) ينظر: اللسان (١٠/٢٤٣)، ومختار الصحاح ص (٥١٧)، وتاج العروس مادة (فرق)، والتحرير والتنوير (٢٥/٥٣).

(٣) قاموس المحيط (ص: ٩١٨) مادة (فرق).

(٤) مفردات ألفاظ القرآن مادة (فرق).

(٥) سورة البقرة: ٥٠.

(٦) لسان العرب (١٠/٢٤٣) مادة (فرق).

(٧) المصدر السابق (١٠/٣٠١).

ووضح، وفرق لي رأي، أي: بدا وظهر[١].

٤- الانفراد والشذوذ، يقال: الفريقة للقطعة من الغنم تشذ عن معظمها، وقيل: هي الغنم الضالة[٢].

٥- التباعد[٣].

٦- الفصل بين الشيئين، تقول: فَرَقتُ بين الشيئين: فصلت بينهما[٤].

ويلاحظ مما تقدم أن معاني كلمة «الفُرقة» في اللغة كلها تدور حول: المفارقة، والانقطاع، والمفاصلة، والانفصال، والمباينة، والانقسام، والضياع، والضلال، والمقاطعة، والشذوذ، والتشعب، والخروج عن الجادة وعن الأصل وعن الأكثر وعن الجماعة[٥].

❁ الاختلاف لغة:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ «الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة»:

الأصل الأول: أن يجيء بعد شيء يقوم مقامه، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً ﴾[٦]، فالليل يجيء بعد النهار ويقوم مقامه، والنهار يجيء بعد الليل ويقوم مقامه.

والأصل الثاني: عكس قُدَّام، ومنه قوله تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ ﴾[٧].

---

(١) لسان العرب (٣٠٦/١٠).

(٢) لسان العرب (٣٠٤/١٠).

(٣) القاموس المحيط (٢٨٢/٣).

(٤) لسان العرب (٣٠٠/١٠)، المفردات للراغب الأصفهاني (ص: ٣٧٧).

(٥) ينظر: لسان العرب لابن منظور، والصحاح للجوهري. مادة: فرق، الافتراق، مفهومه وأسبابه لناصر العقل (ص: ٣)، جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٢٥٤).

(٦) سورة الفرقان: ٦٢.

(٧) سورة الفرقان: ٢٥٥.

الأصل الثالث: التغير، ومنه قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك**»[١]؛ أي لتغير رائحة فم الصائم بسبب خلو المعدة عند الله أطيب من ريح المسك.

والأصل الأول هو المقصود هنا، يقال: اختلف الناس في كذا والناس خِلْفةٌ أي: مختلفون لأن كل واحد منهم ينحّي قول صاحبه ويقيم نفسه مُقام الذي نحَّاه[٢].

وللاختلاف معان أخرى:

١- ضد الاتفاق ومنه الحديث: «**سووا صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم**»[٣] أي: إذا تقدم بعضهم على بعض في الصفوف تأثرت قلوبهم ونشأ بينهم اختلاف في الألفة والمودّة[٤].

٢- المضادّة، وفي المثل: «إنما أنت خلاف الضبع» أي تخالف خلاف الضبع؛ لأن الضبع إذا رأت الراكب هربت منه[٥].

٣- أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعم من الضد، لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بَيِّنٌ في القول قد يُفضي إلى التنازع استُعير ذلك للمنازعة والمجادلة قال تعالى: ﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ ﴾[٦][٧].

الخلاصة: أن الاختلاف يدور في اللغة حول معاني متقاربة كلها تدل على

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، رقم (١١٥١).

(٢) مقاييس اللغة (٢/٢١١، ٢١٣)، وينظر: تناقض أهل الأهواء والبدع (١/١٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٣٢).

(٤) تاج العروس (١/٥٨٣٦) مادة (خلف). وينظر أيضا: قاموس المحيط مادة (خلف).

(٥) اللسان (١/١٨٧) مادة (خلف) وتاج العروس (١/٥٨٣٥) مادة (خلف).

(٦) سورة مريم: ٣٧.

(٧) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ص: ٢٩٤) مادة (خلف).

المخالفة والمضادة وعدم الاتفاق والمنازعة والمجانبة والمهاربة وعدم المقابلة والموافقة[١].

۞ معنى الفرقة أو التفرق في الشرع:

للتفرق في الشرع معنيان:

١- التفرق في الدين والاختلاف فيه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾[٣].

وقوله ﷺ: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو ثنتين وسبعين فرقة**»[٤]، فالتفرق بهذا المعنى هو إقامة الدين وعدم التفرقة فيه، هو عين عبادة الله وحده، ولا يكون تفريق الدين إلا بتفريق أصوله بعد اجتماعها وهو الدين الذي أُمرنا بإقامته الذي لا يقبل الله سواه[٥].

٢- التفرق عن جماعة المسلمين، ويدل عليه قوله ﷺ: «**من فارق الجماعة وخرج من الطاعة فمات فميتته جاهلية، ومن خرج على أمتي بسيفه يضرب برها وفاجرها، لا يتحاشى مؤمنا لإيمانه، ولا يفي لذي عهد بعهده فليس من أمتي، ومن قتل تحت راية عِمية**[٦] **يغضب للعصبية، أو يدعو إلى عصبية فقتلته جاهلية**»[٧].

وقوله ﷺ: «**من فارق الجماعة شبرا فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**»[٨].

وقد ذكر الحديث أصنافا من المفارقين الخارجين عن الجماعة وهم:

---

(١) ينظر: الافتراق، مفهومه، أسبابه للشيخ ناصر العقل (ص: ٣)، جهود شيخ الإسلام في الحث الحث على الجماعة والتحذير من الفرقة: (٢٥٤).

(٢) سورة آل عمران: ١٠٣

(٣) سورة الشورى: ١٣.

(٤) سيأتي تخريجه والكلام فيه بالتفصيل إن شاء الله.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير (١٩٣/٨).، أضواء البيان (٤٧/٩)، المقدمات الممهدات (١١/١).

(٦) بضم العين وكسره لغتان مشهورتان وهي: الأمر الأعمى الذى لا يستبين وجهه. شرح صحيح مسلم للنووي (٢٣٨/١٢).

(٧) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، رقم (١٨٤٨).

(٨) تقدم تخريجه.

١- المفارقون البغاة الخارجون عن طاعة السلطان.

٢- المفارقون الخارجون عن جماعة المسلمين.

٣- المفارقون المقاتلون للعصبية العمياء لقومه أو قبيلته أو أهل بلده أو حزبه.

٤- المفارقون المقاتلون لعداوة أو الرئاسة أو عرض الدنيا، وإما من الخارجين عن السنة، الذين يستحلون دماء أهل القبلة مطلقا كالخوارج[١] الحرورية[٢] ونحوهم[٣].

ويمكن أن يقال في تعريف الافتراق: هو الخروج عن السنة والجماعة في أصل أو أكثر من أصول الدين القطعية، سواءً كانت الأصول الاعتقادية، أو الأصول العملية المتعلقة بالقطعيات، أو المتعلقة بمصالح الأمة العظمى، أو بهما معًا.[٤]

❁ تعريف الاختلاف في الاصطلاح:

هو أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله.

والخلاف أعم من الضد لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة.[٥]

---

(١) **الخوارج** هم الذين خرجوا على علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ممن كان معه في حرف صفين، وأصول فرقهم أربعة: الأزارقة، الصفرية، النجدات، الإباضية، وما عداها تفرع عنها. ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ويكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبا، إلى غير ذلك. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/١١٤)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ٥٤) وما بعدها.

(٢) فرقة من الخوارج.

(٣) ينظر: الاعتصام (٢/٥٦)، مجموع الفتاوى (٢٧/٤٨٧)، وكتاب دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل (ص: ٢١-٢٢).

(٤) ينظر: موقف الصحابة من الفرقة والفرق أسماء السويلم (ص: ١٠٤)، الافتراق مفهومه، أسبابه للشيخ ناصر العقل (ص: ٣)، جهود شيخ الإسلام في الحث على الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٢٥٤).

(٥) مفردات ألفاظ القرآن للراغب (ص: ٢٩٤).

❁ بعض الفُروق بين الاختلاف والافتراق:

الفرق الأول: أن الافتراق أشد أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الخلاف، إذ قد يصل الخلاف إلى حد الافتراق، وقد لا يصل، فالافتراق اختلاف وزيادة، لكن ليس كل اختلاف افتراقًا، وينبني على هذا الفرق الثاني.

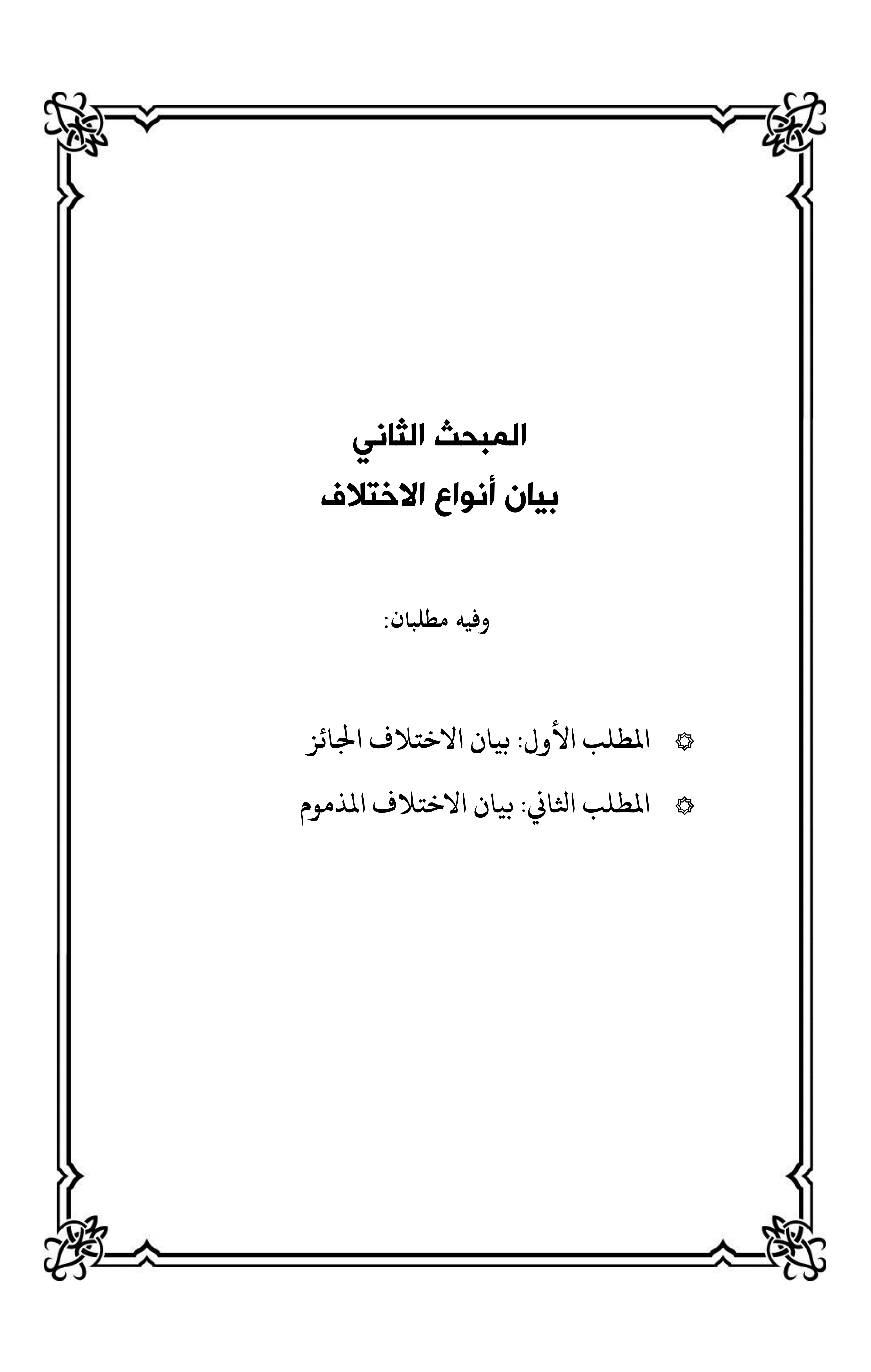
الفرق الثاني: وهو أنه ليس كل اختلاف افتراقًا، بل كل افتراق اختلاف، فكثير من المسائل التي يتنازع فيها المسلمون هي من المسائل الخلافية، ولا يجوز الحكم على المخالفة فيها بالكفر ولا المفارقة ولا الخروج من السنة.

الفرق الثالث: أن الاختلاف قد يكون عن اجتهاد وعن حسن نية ويؤجر عليه المخطئ ما دام متحرّيًا للحق، والمصيب أكثر أجرًا، وقد يحمد المخطئ على الاجتهاد أيضًا، أما إذا وصل إلى حد الافتراق فهو مذموم كله، بينما الافتراق لا يكون عن اجتهاد، ولا عن حسن نية وصاحبه لا يؤجر عليه، بل هو مذموم وآثم على كل حال، ومن هنا فهو لا يكون إلا عن ابتداع أو عن اتباع هوى، أو تقليد مذموم، أو جهل مطبق.

الفرق الرابع: أن الافتراق يتعلق به الوعيد، وكله شذوذ وهلكة، أما الاختلاف فليس كذلك، مهما بلغ الخلاف بين المسلمين في أمور يسع فيها الاجتهاد، أو يكون صاحب الرأي المخالف له مسوغ أو يحتمل أن يكون قال الرأي المخالف عن جهل بالدليل ولم تقم عليه الحجة، أو عن إكراه يعذر به قد لا يطلع عليه أحد، أو عن تأول ولا يتبين ذلك إلا بعد إقامة الحجة.[1].

---

(١) الافتراق مفهومه، أسبابه للشيخ ناصر العقل (ص: ٥).



المبحث الثاني
بيان أنواع الاختلاف

وفيه مطلبان:

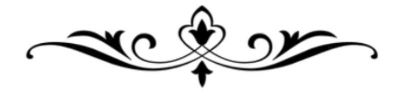
- المطلب الأول: بيان الاختلاف الجائز
- المطلب الثاني: بيان الاختلاف المذموم

مدخلٌ

تنوعت وتعددت تقسيمات العلماء للخلاف وأنواعه، ولكنها في الحقيقة ترجع إلى نوعين اثنين عند الجميع، وهم متفقون عليها، وإن اختلفوا في اللفظ والدلالة.

فمنهم من قسم الخلاف إلى مباح وحرام، ومنهم من قسمه إلى محمود ومذموم، ومنهم من قسمه إلى خلاف تنوع وخلاف تضاد، ومنهم من قسمه إلى خلاف في الأصول وخلاف في الفروع... وهكذا.

وهي في حقيقتها ترجع إلى نوعين اثنين كما سيتبيَّن في المطلبين الآتيين:



المطلب الأول

بيان الاختلاف الجائز

قرر علماء المالكية أن الاختلاف الجائز هو كل مسألة حدثت في الإسلام فاختلف الناس فيها، ولم يورث ذلك عداوة، ولا بغضاء، ولا فرقة[(١)].

وهذا الخلاف يكون في المسائل الظنية، مثل: الاختلاف في وقوع طلاق الثلاث واحدة، والقنوت في صلاة الفجر، ورفع اليدين في الصلاة، ونحو ذلك.

فمثل هذه المسائل يسوغ فيها الخلاف إذا لم يكن عن تعصب وهوى وإنما عن اجتهاد وتحرٍ؛ لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجرٌ واحد**»[(٢)].

وقد أقرّ النبي ﷺ الصحابة رضوان الله عليهم لما اختلفوا في أداء صلاة العصر في غزوة بني قريظة.

قال ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما الاختلاف في الفروع؛ فهو من محاسن الشريعة»[(٣)].

يقول الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما المخالف للظني؛ ففيه الاجتهاد بناء على التوازن بينه وبين ما اعتمده صاحبه من القياس أو غيره»[(٤)].

وهناك نوع آخر من الخلاف الجائز؛ بل هو واجب، وهو الخلاف مع الباطل، أي الخلاف الذي يكون بين أهل الحق وأهل الباطل، إذ الحق واحد لا يتعدد، فلا بد أن تكون هناك مفارقة للباطل، والله عَزَّوَجَلَّ مدح أهل الحق عند الاختلاف، وذم أهل

---

(١) الموافقات (١٦٣/٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام والسنة، باب (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)، رقم (٧٣٥٢).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٣٩٨/١).

(٤) الموافقات (١٤٠/٥).

الباطل، فقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ﴾[(١)].

يقول ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما اختلف الناس بعد كل نبي؛ فمنهم من آمن؛ ومنهم من كفر بغيا وحسدا، وعلى حطام الدنيا، وذلك كله بقضاء وقدر وإرادة من الله تعالى، ولو شاء خلاف ذلك لكان، ولكنه المستأثر بسر الحكمة في ذلك، الفعال لما يريد»[(٢)].

يتضح مما سبق:

- أن الخلاف الذي يكون في المسائل الظنية خلاف سائغ إذا لم يكن عن تعصب وهوى وإنما عن اجتهاد وتحرٍّ.
- أن الاختلاف الذي بين أهل الحق والباطل يحمد فيه أهل الحق، وهو مطلب شرعي ضروري لا بد منه، لأن الحق واحد لا يتعدد، والصراط المستقيم لا اعوجاج فيه.



(١) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٢) تفسير ابن عطية (١/٣٣٩).

المطلب الثاني

بيان الاختلاف المذموم

بيّن علماء المالكية أن الاختلاف المذموم هو كل مسألة طرأت فأوجبت العداوة والتنابز والتنافر والقطيعة، وأنها ليست من أمر الدين في شيء.[١]

وأهل هذا الاختلاف كلهم مذمومون لما فيه من جحد الحق وإحقاق الباطل ونشر الفتنة وتشتيت الجماعة.

يقول ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الاختلاف والتفرق المنهي عنه، إنما هو المؤدي إلى الفتنة والتعصب، وتشتيت الجماعة»[٢].

ويقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل مسألة طرأت فأوجبت العداوة والتنابز والتنافر والقطيعة علمنا أنها ليست من أمر الدين في شيء، فيجب على كل عاقل أن يجتنبها، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ الآية[٣]، فإذا اختلفوا وتقاطعوا كان ذلك لحدث أحدثوه من اتباع الهوى، فالإسلام يدعو إلى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف، وكل رأي أدى إلى خلاف ذلك فخارج عن الدين»[٤].

والاختلاف المذموم يكون في حالات:

الحالة الأولى: الاختلاف في مسائل العقيدة المتفق عليها عند أهل السنة والجماعة؛ فهذا اختلاف مذموم؛ لأن العقيدة ثابتة بنصوص قطعية في الكتاب والسنة، وقد أجمع عليها الصحابة، فلا يصح أن يكون فيها اختلاف بين المسلمين.

يقول ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الاختلاف المذموم الذي يؤدي إلى الافتراق هو

---

(١) ينظر: الموافقات للشاطبي (١٦٣/٥).

(٢) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٣) الموافقات (١٦٤/٥).

(٤) المصدر السابق (١٦٤/٥).

الاختلاف في أصول الديانة الذي يُفضي إلى تكفير بعض الأمة بعضا، أو تفسيقه، دون الاختلاف في الفروع المبنية على اختلاف مصالح الأمة في الأقطار والأعصار، وهو المعبر عنه بالاجتهاد. ونحن إذا تقصينا تاريخ المذاهب الإسلامية لا نجد افتراقا نشأ بين المسلمين إلا عن اختلاف في العقائد والأصول، دون الاختلاف في الاجتهاد في فروع الشريعة».[(١)]

الحالة الثانية: الاختلاف في الأدلة القطعية.

والمقصود بها المسائل التي أجمعت عليها الأمة، والمسائل التي تكون قطعية الثبوت وقطعية الدلالة، مثل: وجوب الصلاة والصيام والزكاة، وقطع يد السارق، ورجم الزاني، ووجوب الحجاب وتحريم الخمر، ونحو ذلك.

فالاختلاف في هذه المسائل غير سائغ؛ لأنه لو قبل الخلاف فيها لما بقي شيء من مسائل الدين إلا وأصبح قابلًا للأخذ والرد.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من الأقوال ما يكون خلافا لدليل قطعي، من نص متواتر أو إجماع قطعي في حكم كلي، ومنها ما يكون خلافا لدليل ظني،... فأما المخالف للقطعي فلا إشكال في اطراحه»[(٢)].

الحالة الثالثة: الاختلاف الناشئ عن تعصبٍ أو هوى لا عن حجةٍ وبرهان؛ فهذا قد ذم الله تعالى الذين يجادلون في آياته بغير حجة ولا برهان، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[(٣)].

وقوله: ﴿سُلۡطَٰنٍ﴾ أي حجة وبرهان.

يقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **محذرا من اتباع الهوى**: «من أسباب الخلاف: اتباع الهوى، ولذلك سمي أهل البدع أهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة

---

(١) التحرير والتنوير (٤٣/٤).

(٢) الموافقات (١٣٩/٥).

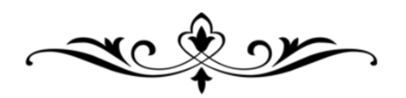
(٣) سورة غافر: ٥٦.

الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها؛ بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك، وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح، ومن مال إلى جانبهم من الفلاسفة وغيرهم».(١)

يتضح مما سبق:

- أن الاختلاف المذموم هو الذي يؤدي للعداوة والتنابز والتنافر والقطيعة.
- أن الاختلاف في مسائل العقيدة المتفق عليها عند أهل السنة والجماعة خلاف غير سائغ، وكذلك المسائل التي تكون قطعية الثبوت وقطعية الدلالة.

هذه بعض ما تيسر إيراده من نقولات عن بعض علماء المالكية في بيان الاختلاف الجائز والمذموم. والحمد لله رب العالمين.



---

(١) الاعتصام للشاطبي (١٠٢/٣).

المبحث الثالث

بيان آداب الخلاف

دلت الأدلة القاطعة من الكتاب والسنة على أن الاختلاف بين بني البشر أمرٌ قدريٌ كونيٌّ، فقد بين الله تعالى أن الناس كانوا أمة واحدة فاختلفوا بسبب كلمته السابقة وقضاءه الأول كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[١].

جاء في تفسير مكي بن أبي طالب المالكي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مجاهد أنه قال في تفسير هذه الآية الكريمة: «كان الناس وقت آدم على دين واحدٍ، ثم اختلفوا إذ قتل أحدهم ابْنَيْ آدم أخاه».[٣]

وقيل: يراد بالناس هنا: العرب.

وقيل المعنى: إن كل مولود يُولد على الفطرة، ثم يختلفون بعد ذلك. [٤]

فإذا كان الخلاف بين الناس في أمر من الأمور الدنيوية أمرًا وجوديًّا، فوجوده بين أهل العلم في المسائل الدينية التي يسوغ فيها الخلاف مما لابد منه، حيث إن الأفهام تختلف، ووجهات النظر تتباين من عالم لآخر، ومن الجدير بالإشارة إليه عند وجود الخلاف أنه ينبغي التزام آدابه.

---

(١) سورة يونس: ١٩.

(٢) هو مكيّ بن أبي طالب حَمُّوشْ بن محمد بن مختار القيسي المالكي، أبو محمد، ولد: بالقيروان سنة ٣٥٥هـ، أخذ عن ابن أبي زيد، وأبي الحسن القابسي، وروى عنه: ابن عتاب، وحاتم بن محمد وأبو الأصبغ بن سهل. من تصانيفه: الإبانة عن معاني القراءات، ومشكل إعراب القرآن.. توفي في صدر محرم سنة: ٤٣٧هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٩١/١٧)، الديباج المذهب (٣٤٣/٢).

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية (٣٢٣٩/٥).

(٤) المصدر نفسه.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ذكر الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب أدب القضاة أن القاضي والمفتي لا يجوز له أن يقضي ويفتي حتى يكون عالما بالكتاب وبما قال أهل التأويل في تأويله، وعالما بالسنن والآثار وعالما باختلاف العلماء، حسن النظر، صحيح الأود، ورعا مشاورا فيما اشتبه عليه وهذا كله مذهب مالك، وسائر فقهاء المسلمين في كل مصر يشترطون أن القاضي والمفتي لا يجوز أن يكون إلا في هذه الصفات»[١].

ومن أهم هذه الآداب التي ينبغي على المختلفين مراعاتها ما يلي:

أولًا: أن يقصد كل منهما ظهور الحق، ولو على يد خصمه[٢].

نقل الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ آثارًا كثيرة عن الإمام مالك وغيره من متقدمي أئمة المالكية التي تدل على أن الاختلاف إذا وقع وجب الأخذ بالأحوط والأصوب من بين الأقوال، موافَقَةً للحق، ما قام عليه الدليل، وهذا أولى من أن يضاف إلى أحد الأخذ بما أراده في دين الله تعالى بغير برهان، فالأمر ليس كما يظنُّ بعضُ الناس أن في الاختلاف توسعةً، إنما هو خطأ وصوابٌ كما بيَّنوه.

فمما نقله عنهم **الحافظ ابن عبد البر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كما في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» في باب جامع بيان ما يلزم الناظر في اختلاف العلماء...

قال أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي سماع أشهب[٣]، سُئل مالك عمن أخذ بحديث حدثه ثقة عن أصحاب رسول الله ﷺ أتراه من ذلك في سعة؟ فقال: لا والله، حتى يصيب الحق وما الحق إلا واحد، قولان مختلفان يكونان صوابًا جميعًا؟ وما الحق

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٠٨).

(٢) آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص: ٢٧٤).

(٣) هو أشهب بن عبد العزيز بن داوود بن إبراهيم بن قيس العامري؛ أبو عمرو المصري، وقيل اسمه مسكين، وأشهب لقب عرف به، ولدسنة١٤٠هـ، وقيل: ١٥٠هـ، روى عن مالك بن أنس وعن الليث بن سعد وسليمان بن بلال وابن لهيعة وعنه زهير ابن عباد ويونس بن عبد الأعلى، وسحنون وغيرهم. قال سحنون: رحم الله أشهب ما كان يزيد في سماعه حرفا واحدا. وقال ابن عبدالبر: كان فقيها حسن الرأي والنظر. توفي سنة: ٢٠٤هـ. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (١/٨٧).

والصواب إلا واحدٌ»[١].

وذكر آثارًا...

ثانيًا: الواجب عند الاختلاف طلب الأدلة الشرعية والرجوع إليها[٢] لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[٣]، فأمرَنا الله تعالى بهذه الآية الكريمة عند التنازع والاختلاف بالرجوع إلى كتابه، ولم يأمرنا باتباع الهوى، ولا الجاهلين، ولا بالاغترار بغلطات المخطئين...إلخ[٤].

وقد بين الإمام مالك وغيره من الأئمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ أن الاختلاف إذا تدافع فهو خطأٌ وصوابٌ، والواجب عند اختلاف العلماء طلب الدليل من الكتاب والسنة والإجماع والقياس على الأصول على الصواب منها وذلك لا يعدم فإن استوت الأدلة وجب الميل مع الأشبه بالكتاب والسنة، فإذا لم يبن ذلك وجب التوقف ولم يجز القطع إلا بيقين.. إلخ[٥].

ونقل الحافظ أبو عمر ابن عبد البر عن ميمون بن مهران، في تفسير هذه الآية أن المراد برد التنازع إلى الله الرد إلى كتاب الله، والرد إلى رسوله إذا كان حيًّا، فلما قبضه الله فالرد إلى سنته[٦]، وهو قول غير واحد من أهل العلم[٧].

وقد كان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إذا اختلفوا في حكمهم ردوه إلى الكتاب والسنة[٨].

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الباب طويل؛ إذا كان الصحابة خير أمة

---

(١) المصدر السابق (٢/٩٠٧).

(٢) ينظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/٩٠٣)، وإرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين للشيخ سيدي الشنقيطي ثم المالكي (ص: ١٣٥).

(٣) سورة النساء: ٥٩

(٤) ينظر: المدخل لابن الحاج (٤/٢٦٠).

(٥) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٠٣).

(٦) المصدر السابق (٢/١١٨٩).

(٧) المدخل لابن الحاج (٤/٢٨٦).

(٨) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٤/٢٦٤).

أخرجت للناس وهم أهل العلم والفضل لا يكون أحدهم حجة على صاحبه إلا الحجة من كتاب الله أو سنة نبيه فمن دونهم أولى أن يُعضِّد قوله بما يجب التسليم له»[١].

وقال أبو عبد الله القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره للآية الكريمة: «فأمر تعالى برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة، ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجبا، وامتثال فتواهم لازما».

ثم نقل القرطبي عن سهل بن عبد الله[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنه قال**: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإذا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإذا استخفوا بهذين أفسد دنياهم وأخراهم»[٣].

ثالثًا: أن يكون كلامهما ملائمًا للموضوع، ليس فيه خروجٌ عما هما بصدده[٤].

رابعًا: أن لا يتعرض أحد المخالفين لكلام الآخر حتى يفهم مراده[٥].

خامسًا: أن يتجنب الخلاف والمناظرة مع من هو من أهل المهابة العظيمة، والاحترام العظيم؛ كيلا تُدهشه مهابته، وتُذهله جلالة خصمه عن القيام بحجته كما ينبغي[٦].

سادسًا: ألا يحتسب خصمه حقيرًا قليل الشأن؛ لأن ذلك يؤديه إلى عدم الجدّ والاجتهاد في القيام بحجته، فيكون ذلك سببًا لغلبة الخصم الضعيف له، وغلبة القِرن

---

(١) الاستذكار (٨/٤).

(٢) هو سهل بن عبد الله بن يونس التستري، أبو محمد أحد أئمة الصوفية وعلمائهم والمتكلمين في علوم الإخلاص والرياضيات وعيوب الأفعال. له كتاب مختصر في تفسير القرآن وكتاب رقائق المحبين وغير ذلك، توفي سنة: ٢٨٣هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١٤٣/٣).

(٣) تفسير القرطبي (٢٦٠/٥).

(٤) آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص: ٢٧٤).

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

الحقير أشنع من غلبة القرن العظيم[١].

❁ الخلاصة:

أهم هذه الآداب التي ينبغي على المختلفين مراعاتها وأن يحرصوا علها:

- قصد ظهور الحق، ولو على يد الخصم.
- طلب الأدلة الشرعية والرجوع إليها.
- التثبت والدقة في فهم الكلام، وعدم احتقار الخصم.

هذا بعض ما وقفت عليه من كلام علماء المالكية مما يتعلق بآداب الخلاف.



(١) ينظر: المصدر نفسه.

المبحث الرابع
تحقيقهم لمعاني النصوص التي يظن أنها تسوِّغ التفرق والاختلاف

وفيه مطلبان:

۞ المطلب الأول: معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾.

۞ المطلب الثاني: قول العلماء: «اختلاف العلماء رحمة» والمقصود منه.

المطلب الأول

معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[١]

بين علماء المالكية أنّ هذه الآية لا يُؤمِن بها إلا أهل السنة الذين يعتقدون ما قام الدليل عليه من أن الله سبحانه يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، وأن مشيئته وإرادته تتعلق بالخير والشر، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية[٢].

وبينوا أنه سبحانه أخبر في هذه الآية أن الناس لا يزالون مختلفين أبدا، مع أنه لو أراد أن يجعلهم متفقين، لكان على ذلك قديرا، ولكن سبق في علم الله تعالى أنه إنما خلقهم للاختلاف، فلو شاء ربك لجعل الخلق كلهم مسلمين، ولكنه قسمهم إلى الإسلام والكفر بحكمته وسابق علمه ومشيئته[٣].

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الله خلقهم ليكونوا فريقًا في الجنة وفريقًا في السعير»[٤].

والاختلاف المذكور في الآية داخل في الإرادة القدرية الكونية، لا الإرادة الشرعية الدينية التي أمر بها وأحبها؛ لأن الإرادة في كتاب الله على نوعين:

أحدهما: الإرادة الكونية؛ وهي الإرادة المستلزِمة لوقوع المراد التي يُقال فيها: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وهذه الإرادة في مِثل قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[٥]، وقوله: ﴿وَلَا

---

(١) سورة هود: ١١٨-١١٩.

(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/٣٥).

(٣) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٢/٦٧٠).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سورة الأنعام: ١٢٥.

يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْۚ ﴾[١]، وأمثال ذلك.

وهذه الإرادة هي مدلول اللام في قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْۗ ﴾.

وأما النوع الثاني، فهي الإرادة الدينية الشرعية، وهي محبة المراد ورضاه، ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاهم بالحسنى كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[٣].

فهذه الإرادة لا تستلزِم وقوع المراد، إلا أن يتعلَّق به النوع الأول من الإرادة.[٤]

وقد بيّن علماء المالكية أن المراد بالاختلاف هاهنا ليس هو الاختلاف في الصور: كالحسن والقبيح، والطويل والقصير؛ ولا في الألوان: كالأحمر والأسود؛ ولا في أصل الخلقة: كالتام الخلق والناقص الخلق، والأعمى والبصير، والأصم والسميع؛ ولا في الخلق: كالشجاع والجبان، والجواد والبخيل، ولا فيما أشبه ذلك من الأوصاف التي هم مختلفون فيها.

وإنما المراد اختلاف آخر: وهو الاختلاف في الآراء والنحل والأديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى في الآخرة والدنيا، فهذا هو المراد من الآيات التي ذكر فيها الاختلاف الحاصل بين الخلق[٥].

وقد حكم ابن العربي بالبعد والضعف على قول من قال: إن الاختلاف في الآية المقصود به الاختلاف في الرزق والغنى، فقال: «وهذا بعيد في هذا الموضع، إنما جاءت الآية لبيان الأديان والاختلاف فيها، وإخبار الله عن حكمه عليها.. إلخ»[٦].

---

(١) سورة هود: ٣٤.
(٢) سورة البقرة: ١٨٥.
(٣) سورة المائدة: ٦.
(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٨٧/٨).
(٥) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٦٧٠/٢)، وما بعدها.
(٦) أحكام القرآن لابن العربي (٣٢/٣).

قال ابن عجيبة[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾: أي: «متفقين على الإيمان أو الكُفران، لكن مُقتضى الحكمة وجود الاختلاف.....بعضهم على الحق، وهم أهل الرحمة والكرم، وبعضهم على الباطل، وهم أهل القهرية والانتقام، أو: مختلفين في الأديان والمِلل والمذاهب، ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾: إلّا ناسًا هداهم الله من فضله، فاتَّفقوا على ما هو أصل الدين والعمدة فيه: كالتوحيد، والإيمان بجميع الرسل، وبما جاؤوا به، وهم المؤمنون»[٢].

وقال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما كان النعي على الأمم الذين لم يقع فيهم من يَنهون عن الفساد فاتَّبعوا الإجرام، وكان الإخبار عن إهلاكهم بأنه ليس ظلمًا من الله، وأنهم لو كانوا مصلِحين لما أُهلِكوا، لما كان ذلك كله قد يُثير توهُّم أن تَعاصي الأمم عما أراد الله منهم خروجٌ عن قبضة القدرة الإلهية؛ أعقبَ ذلك بما يرفَع هذا التوهُّم بأن الله قادر أن يجعلهم أمة واحدة متَّفِقة على الحق مستمرة عليه كما أمرَهم أن يكونوا.

ولكن الحكمة التي أُقيم عليها نظام هذا العالم اقتَضت أن يكون نظام عقول البشر قابلاً للتّطَوح[٣] بهم في مسلَك الضلالة، أو في مَسلك الهُدى، على مبلَغ استقامة التفكير والنظر والسلامة من حُجُب الضلالة، وأن الله تعالى لما خلَق العقول صالحة لذلك جعل منها قَبُول الحق بحسب الفطرة التي هي سلامة العقول من عوارِض الجَهالة والضلال، وهي الفطرة الكاملة المشار إليها بقوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[٤]، لم يدَّخِرهم إرشادًا أو نُصحًا بواسطة الرُّسل ودعاة الخير ومُلقِّنيه من أتباع الرسل، وهم أولو البقيَّة الذين يَنهون عن الفساد في الأرض.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن المهدي، ابن عجيبة، الحسني الأنجري: مفسر صوفي من أهل المغرب. دفن ببلدة أنجرة بين طنجة وتطوان له كتب كثيرة، منها البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية. توفي: ١٢٢٤ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١/٢٤٥).

(٢) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢/٥٦٧)، وما بعدها.

(٣) **التطوّح**: تطوّح في الأرض: إذا جاء وذهب. ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان اليمني (٧/٤١٩٤).

(٤) سورة البقرة: ٢١٣.

فمن الناس مهتدٍ، وكثير منهم فاسقون، ولو شاء لخلق العقول البشرية على إلهام متَّحِد لا تَعْدُوه، كما خلَق إدراك الحيوانات العُجْم على نظام لا تتخطَّاه من أول النشأة إلى انقضاء العالم، فنجد حال البعير والشاة في زمن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ كحالهما في زماننا هذا، وكذلك يكون إلى انقِراض العالم.

فلا شك أن حكمة الله اقتَضت هذا النظام في العقل الإنساني؛ لأن ذلك أوفى بإقامة مُراد الله تعالى من مساعي البَشَر في هذه الحياة الدنيا الزائلة المخلوطة؛ لينتقِلوا منها إلى عالم الحياة الأبدية الخالصة، إنْ خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر، فلو خلِق الإنسان كذلك، لما كان العمل الصالح مقتضيًا ثواب النعيم، ولا كان الفساد مقتضيًا عقاب الجحيم، فلا جَرَم أن الله خلَق البَشر على نظام من شأنه طريانُ الاختلاف بينهم في الأمور، ومنها أمْر الصلاح والفساد في الأرض، وهو أهمها وأعظمها؛ ليَتفاوت الناسُ في مدارِج الارتقاء، ويَسموا إلى مراتب الزُّلفى، فتتميَّز أفراد هذا النوع في كل أنحاء الحياة حتى يُعَد الواحد بألف ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[١]»[٢].

❁ الخلاصة:

مما سبق يتبين بوضوح أن الله تعالى لا يريد منا الاختلاف والتفرق في الدين، ولم يأمرنا به ولم يجبرنا عليه، بل إن الأمر الذي يحبه لنا ويرضاه للناس والذي أمروا به، هو الجماعة والائتلاف، ففيها الرحمة، وبها يحصل لهم الصلاح في الدين والدنيا، فأمرنا الله بالجماعة والائتلاف، ونهانا عن التفرق والاختلاف[٣]؛ بل وحذرنا منه في آيات كثيرة يأتي ذكرها إن شاء الله في موضعه.

---

(١) سورة الأنفال: ٣٧

(٢) التحرير والتنوير (١١/٣٤٩).

(٣) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٢٧٦).

المطلب الثاني

قول العلماء: «اختلاف العلماء رحمة» والمقصود منه

لقد شاع وذاع على لسان كثير من المتأخرين وبعض المقلدين ممن ينتسب إلى بعض المذاهب على جواز الاختلاف مطلقا، وأنه ضرب من ضروب الرحمة، وأن للمرء أن يأخذ بأي قول يناسبه من أقوال العلماء، وأن ينتقي منها ما يشاء لأن اختلاف العلماء رحمه، مستندين في ذلك على حديث: «**اختلاف أمتي رحمة**»[(١)]، وعلى غيره من الأحاديث وآثار السلف.

وقد قام علماء المالكية ببيان المقصود وتصحيح المفهوم الخاطئ الذي استقر في أذهان بعض الناس، ووجهوا توجيهً صحيحًا، ومما يأتي تفصيل ذلك:

❁ أولاً: بيان صحة حديث: «اختلاف أمتي رحمة»، وتعليق المالكية عليه:

هذا الحديث لم أجده بنصه عند المالكية إلا ما في معناه كالذي يُروى عن النبي ﷺ أنه قال: «**أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم**»[(٢)]...إلخ.

ولا يصح منها شيءٌ عند الإمام مالك وتلامذته رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ولا الأئمة الذين جاءوا بعدهم من علماء المذهب، ويشهد لذلك ما يأتي:

عقد الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «جامع بيان العلم وفضله»: باب جامع بيان ما يلزم الناظر في اختلاف العلماء.

---

(١) سيأتي الكلام عنه قريبا .

(٢) نقل الحافظ ابن عبد البر عن الأئمة تضعيف هذا الحديث ما نصه: «هذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ رواه عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه ... وإنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد؛ لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه، والكلام أيضا منكر عن النبي ﷺ، وقد روي عن النبي ﷺ بإسناد صحيح «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي عضوا عليها بالنواجذ» وهذا الكلام يعارض حديث عبد الرحيم لو ثبت فكيف ولم يثبت؟ والنبي ﷺ لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه والله أعلم، هذا آخر كلام البزار» جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٢٤).

قال أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اختلف الفقهاء في هذا الباب على قولين أحدهما أن اختلاف العلماء من الصحابة ومن بعدهم من الأئمة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ رحمة واسعة، وجائز لمن نظر في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ أن يأخذ بقول من شاء منهم، كذلك الناظر في أقاويل غيرهم من الأئمة ما لم يُعلم أنه خطأٌ فإذا بان له أنه خطأٌ لخلافه نصَّ الكتاب أو نصَّ السنة أو إجماع العلماء لم يسعه اتباعه، فإن لم يبن له من هذه الوجوه جاز له استعمال قوله، وإن لم يعلم صوابه من خطئه وصار في حيز العامة التي يجوز لها أن تقلد العالم إذا سألته عن شيء وإن لم تعلم وجهه، هذا قول يُروى معناه عن عمر بن عبد العزيز رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ والقاسم بن محمد، وعن سفيان الثوري إن صح عنه وقال به قوم ومن حجتهم على ذلك قوله ﷺ: «**أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم**».

وقال أيضا: «وهذا مذهب ضعيفٌ عند جماعة من أهل العلم وقد رفضه أكثر الفقهاء وأهل النظر ونحن نبين الحجة عليهم في هذا الباب إن شاء الله تعالى على ما شرطناه من التقريب والاختصار ولا قوة إلا بالله العلي العظيم....»[١].

ثم ذكر آثارًا استدلَّ بها القائلون بأنَّ الخلاف رحمةً، وأعقبها بنقل الآثار عن الإمام مالك وغيره من أئمة المالكية في ردّ القول بأن «**اختلاف الأمة رحمة**»:

أ- يقول ابن القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعت مالكا والليث بن سعد، يقولان في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وذلك أن أناسا يقولون: في ذلك توسعة فقال: ليس كذلك إنما هو خطأ وصواب».

قال إسماعيل القاضي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ **معلقا على كلام ابن القاسم**: إنما التوسعة في

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٩٨).

(٢) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل ابن محدث البصرة؛ حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولاهم البصري، أبو إسحاق المالكي، الإمام، العلامة، الحافظ، قاضي بغداد، وصاحب التصانيف. مولده: ١٩٩هـ.وسمع من: القعنبي، وإسماعيل بن أبي أويس، ومسدد بن مسرهد، وروى عنه: أبو القاسم البغوي، وأبو سهل بن زياد، وعدد كثير. كان عالما متقنا فقيها، شرح المذهب واحتج له، وصنف المسند وصنف علوم القرآن، وجمع حديث أيوب، وحديث مالك. وله كتاب أحكام القرآن، وكتاب معاني القرآن. توفي سنة: ٢٨٨هـ. ينظر: السير (١٣/٣٣٩).

اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ توسعة في اجتهاد الرأي فأما أن يكون توسعة لأن يقول الناس بقولٍ واحدٍ منهم من غير أن يكون الحقّ عنده فيه فلا، ولكن اختلافهم يدل على أنهم اجتهدوا فاختلفوا».

قال أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلام إسماعيل هذا حسن جدًّا»[١].

وقال في موضع آخر: «... وأما مالك والشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ومن سلك سبيلهما من أصحابهما وهو قول الليث بن سعد، والأوزاعي، وأبي ثور وجماعة أهل النظر أن الاختلاف إذا تدافع فهو خطأ وصواب، والواجب عند اختلاف العلماء طلب الدليل من الكتاب والسنة والإجماع والقياس على الأصول على الصواب منها وذلك لا يعدم فإن استوت الأدلة وجب الميل مع الأشبه بما ذكرنا بالكتاب والسنة، فإذا لم يبن ذلك وجب التوقف ولم يجز القطع إلا بيقين»[٢].

ب- وعن ابن القاسم، عن مالك، أنه قال: «في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ: مخطئ ومصيب فعليك بالاجتهاد»[٣].

ج- وقال ابن القاسم، «سمعت مالكا، والليث، يقولان في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ ليس كما قال ناس: فيه توسعة ليس كذلك إنما هو خطأٌ وصوابٌ، قال يحي، وبلغني أن الليث بن سعد قال: إذا جاء الاختلاف أخذنا فيه بالأحوط»[٤].

د- وفي سماع أشهب سئل مالك عمن أخذ بحديث حدثه ثقة عن أصحاب رسول الله ﷺ أتراه من ذلك في سعة؟ فقال: «لا والله حتى يصيب الحق وما الحق إلا واحد، قولان مختلفان يكونان صوابًا جميعًا؟ وما الحق والصواب إلا واحدٌ»[٥].

قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد تلك النقولات: «الاختلاف ليس بحجة

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٠٦).
(٢) المصدر السابق (٢/٩٠٢)
(٣) المصدر السابق (٢/٩٠٦).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر السابق (٢/٩٠٧).

عند أحد علمته من فقهاء الأمة إلا من لا بصر له ولا معرفة عنده، ولا حجة في قوله».

ثم نقل الحافظ ابن عبد البر قول المزني أنه قال: «يقال لمن جوز الاختلاف وزعم أن العالمين إذا اجتهدا في الحادثة فقال أحدهما: حلال وقال الآخر: حرام، فقد أدَّى كل واحد منهما جهده وما كُلِّف، وهو في اجتهاده مصيبُ الحق، أَبِأَصْل قلت هذا أم بقياس؟

فإن قال: بأصلٍ، قيل له: كيف يكون أصلا والكتاب أصلٌ ينفي الخلاف؟

وإن قال بقياس قيل: كيف تكون الأصول تنفي الخلاف، ويجوز لك أن تقيس عليها جواز الخلاف؟ هذا ما لا يُجوِّزه عاقلٌ فضلا عن عا لمٍ!

ويقال له: أليس إذا ثبت حديثان مختلفان عن رسول الله ﷺ في معنى واحدٍ فأحلَّه أحدهما وحرَّمه الآخر وفي كتاب الله أو في سنة رسول الله ﷺ دليل على إثبات أحدهما ونفي الآخر؟ أليس يثبت الذي يثبته الدليل ويبطل الآخر ويبطل الحكم به؟ فإن خفي الدليل على أحدهما وأشكل الأمر فيهما وجب الوقوف فإذا قال: نعم ولا بد من نعم، وإلا خالف جماعة العلماء.

قيل له: فلم لا تصنع هذا برأي العالمين المختلفين؟ فتثبت منهما ما أثبته الدليل وتبطل ما أبطله الدليل؟ «قال أبو عمر: ما ألزمه المزني عندي لازم؛ فلذلك ذكرته وأضفته إلى قائله؛ لأنه يقال: إن من بركة العلم أن تضيف الشيء إلى قائله»[1] انتهى كلام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبهذه النقولات عن متقدمي المالكية من الإمام مالك ومَن بعده عُلم ضَعْفُ القولِ بأنَّ «**اختلاف الأمة رحمة**»، ويزيد هذا المذهبَ قوةً أن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في مسائل كثيرة فخَطَّأَ بعضُهم بعضًا ونظر بعضهم في أقاويل بعض وتعقّبها، ولو كان قولهم كله صوابًا عندهم لما فعلوا ذلك، فمن أراد التوسع في هذه المسألة والوقوف على صور اختلافات الصحابة فيما بينهم وتعقب بعضهم بعضًا فليراجع كتاب الحافظ ابن عبد البر: «جامع بيان العلم وفضله»، فإنه قد أحسن الجمع وأفاد

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٢٢).

وأجاد في كتابه هذا»، وكذلك كتاب «الموافقات» للإمام الشاطبي المالكي.

۞ ثانيًا: أقوال المحدثين عن صحة حديث: «اختلاف أمتي رحمة»:

قال السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ «وليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع»(١).

وأسنده الديلمي في مسند الفردوس من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ «اختلاف أصحابي رحمة» واختلاف الصحابة في حكم اختلاف الأمة كما مر لكن هذا الحديث قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف وقال ولده المحقّق أبو زرعة: رواه أيضا آدم بن أبي إياس في كتاب العلم بلفظ اختلاف أصحابي لأمتي رحمة وهو مرسل ضعيف(٢).

وقال ابن الملقن(٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الحديث المذكور: «هذا الحديث لم أر من خرجه مرفوعا بعد البحث الشديد عنه»(٤).

وضعَّفه الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في غير واحد من كتبه، ومما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد نقل أقوال المحدثين في ضعف الحديث: قال: «لا أصل له، ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يُوفَّقوا»(٥).

---

(١) فيض القدير (٢١٢/١).

(٢) ينظر: فيض القدير (٢١٢/١)، وينظر: جامع الأصول بتحقيق: عبد القادر الأرنؤوط– التتمة، تحقيق بشير عيون (١٨٢/١).

(٣) هو عمر بن علي بن أحمد الأَنْصَارِي الشافعيّ، سراج الدين، أبو حفص ابن النحويّ، المعروف بابن الملقن، من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال. أصله من وادي آش بالأندلس ومولده ووفاته في القاهرة. له نحو ثلاثمائة مصنف، منها: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، والتذكرة في علوم الحديث، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام. توفي سنة: ٨٠٤هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٥٧/٥).

(٤) تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج (ص: ٧١).

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٤١/١)، أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٣٩/١). وما بعدها.

۞ ثالثًا: هل الخلاف مطلبٌ محمود في الشرع؟

قرر علماء المالكية أن الخلاف ليس مطلبًا شرعيًا، ولا أمرا يقتضيه العقل، ولا شيئا محمودا ترتضيه النفوس السوية، بل هو أمر قدري كوني حدث من غير قصد من العلماء إلى إنشائه، فهو من الشر الذي لا بد منه، ولهذا أنكروا على من يتخذه قاعدة ينطلق منها، حتى **قال ابن عبد البر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الاختلاف ليس بحجة عند أحد علمته من فقهاء الأمة، إلا من لا بصر له، ولا معرفة عنده، ولا حجة في قوله»(١).

وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية، حتى صار الخلاف في المسائل معدوداً في حجج الإباحة... فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع، فيقال: لِمَ تمنع؟ والمسألة مختلف فيها، فيجعل الخلاف حجة في الجواز لمجرد كونها مختلفاً فيها، لا لدليل يدل على صحة مذهب الجواز، ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع، وهو عين الخطأ على الشريعة حيث جُعل ما ليس بمعتمد متعمدا، وما ليس بحجة حجةً.

وربَّما صرّح صاحب هذا القول بالتشنيع على من لازم القول المشهور، أو الموافق للدليل أو الراجح عند أهل النظر، والذي عليه أكثر المسلمين، ويقول له: لقد حجَّرت واسعاً، وملت بالناس إلى الحرج، وما في الدين من حرج، وما أشبه ذلك(٢).

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا القول خطأ كله، وجهل بما وضعت له الشريعة، والتوفيق بيد الله»(٣).

وقال في موضعٍ آخر: «وأما مسألة المتشابهات فلا يصح أن يُدَّعَى فيها أنها موضوعة في الشريعة قصد الاختلاف شرعًا»(٤)، ذلك أن إقامة الدين واجتماع الكلمة عليه أوصى الله بها كل رسول من الرسل الذين سماهم، وهذا الوجه يقتضي أن ما حُكي

---

(١) تقدم ذكره.

(٢) ينظر: الموافقات للشاطبي (٥/٩٢)، وما بعدها.

(٣) الموافقات (٥/٩٤).

(٤) المصدر السابق (٥/٦٩).

شرعُه في الأديان السابقة هو هذا المعنى وهو إقامة الدين المشروع كما هو[1].

يتضح مما سبق:

- قولهم «**اختلاف الأمة رحمة**» ليس بمعروف عند المحدثين ولا عند الإمام مالك وتلامذته رَحِمَهُمُ اللَّهُ ولا الأئمة الذين جاءوا بعدهم من علماء المذهب.
- عُلم ضَعْف القولِ بأنَّ «**اختلاف الأمة رحمة**».
- أن الخلاف ليس مطلبًا شرعيًا.



(١) التحرير والتنوير (٢٥/٥٣).

المبحث الخامس
خطورة الاختلاف ونتيجته

كلام علماء المالكية في هذا المبحث يتعلق بخطورة الاختلاف وأن له آثارا مشؤومة وله عواقب وخيمة على الأمة الإسلامية، وهو أشد ما يُفرح الأعداء سواء كانوا من شياطين الجن أو شياطين الإنس، ومن حكمة الله أنه لا ينهى عن شيء إلا ومضرته راجحة على منفعته ولا يأمر بأمر إلا ومصلحته راجحة على مفسدته، ومن تتبع أحوال المتفرقين المخالفين لأمره يجد حقا أنهم ليسوا على صراط مستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم، ولا على هدى من ربهم، ولا من المرحومين المحمودين، لتفرقهم واختلافهم في الدين.

وقد بينوا في هذا الموضع نتيجة الفرقة والاختلاف وما فيه من ضياع الدين واضمحلال القوة وذهاب الريح وكسر الشوكة وضعفها، حيث قرروا في غير موضع أن الاختلاف والتفرق في الدين لا ينتج عنه خير، بل قد أدى إلى مضار عظيمة، وفشل كبير، ودمار لا يعلمه إلا الله، وكما أن عقوبة المتفرقين في الدنيا عاجلة، كذلك توعّدهم الله في الآخرة بالعذاب الأليم[(١)]، فقد أشاروا إلى هذا في كتبهم في أكثر من موضع يمكن إجمالها في النصوص الآتية:

❁ أولاً: يؤدي إلى ضياع الدين والفشل وذهاب القوة والشوكة:

قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما إذا حصل التفرق والاختلاف فذلك مفض إلى ضياع أمور الدين في خلال ذلك الاختلاف، ثم هو لا يلبث أن يلقي بالأمة إلى العداوة بينها، وقد يجرهم إلى أن يتربص بعضهم ببعض الدوائر»[(٢)].

وقال أيضا: «فإن الاختلاف في الأصول يفضي إلى تعطيل بعضها فينخرم بعض أساس الدين»[(٣)].

---

(١) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على الجماعة (ص: ٢٩٥)

(٢) التحرير والتنوير (٢٥/٥٤).

(٣) المصدر نفسه.

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **مفسراً قول الله تعالى:** ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[١]: «نهى الله جل وعلا المؤمنين في هذه الآية الكريمة عن التنازع، مبينا أنه سبب الفشل، وذهاب القوة، ونهى عن الفرقة»[٢].

وهذا الفشل يظهر في أمور كثيرة منها:

١- الفشل في لقاء العدو والثبات وتحقيق النصر عليه.

٢- الفشل في تحقيق الأمن والاستقرار، والاشتغال بتدمير بعضهم البعض. وقتل بعضهم البعض.

٣- الفشل في تحقيق الأهداف والمصالح والتقدم.

٤- الفشل في بناء المجتمع القوي دينيًا واجتمَاعيا وسياسيًا واقتصاديًا.

٥- الفشل في توحيد الصفوف ووحدة الكلمة على الحق والصدق في المعاملة[٣].

❁ ثانياً: أنه سبب للحرمان من حصول الخير والفضائل.

عن عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: خرج النبي ﷺ ليخبرنا بليلة القدر، فتلاحى رجلان من المسلمين، فقال: «**خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت**»[٤].

قال القاضي عياض[٥] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة، وأنها

---

(١) سورة الأنفال: ٤٦.

(٢) أضواء البيان (١٠٢/٢).

(٣) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على الجماعة (ص: ٢٩٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله، رقم (٤٩).

(٥) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي الإمام العلامة، أبو الفضل سبتي الدار والميلاد أندلسي الأصل. ولدسنة: ٤٧٦هـ، أخذ عنه طائفة من العلماء، وله تصانيف منها: إكمال المعلم بفوائد مسلم، والشفاء بتعريف حقوق المصطفى، ومشارق الأنوار، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمراكش، سنة: ٥٤٤هـ. ينظر: الصلة لابن بشكوال (ص: ٤٢٩)، والديباج المذهب (٤٦/٢).

سبب في العقوبة المعنوية؛ أي الحرمان»[١].

❁ ثالثا: يؤدي إلى استحقاق الوعيد والعذاب المتوعد به.

لقد جاءت نصوص من الكتاب تدل على أنّ الله تعالى قد توعد المتفرقين بالعذاب الأليم وبرّأ رسوله ﷺ من أهل الفرقة والاختلاف المذموم، وأنه ليس منهم في شيء، فدل هذا على خطورة الاختلاف والتفرق.

ومن ذلك:

١- ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[٢].

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:** ﴿ فَرَّقُواْ ﴾: «معناه تركوا، ثم بيّن قوله: ﴿ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾، أنهم فرقوه أيضا، والشيع جمع شيعة وهي الفرقة على مقصد ما يتشايعون عليه، وقوله: ﴿ لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ ﴾، أي: لا تشفع لهم ولا لهم بك تعلق، وهذا على الإطلاق في الكفار وعلى جهة المبالغة في العصاة والمتنطعين في الشرع، ولأنهم لهم حظ من تفريق الدين، وقوله: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ إِنَّما أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ إلى آخر الآية وعيد محض، والقرينة المتقدمة تقتضي أن أمرهم إلى الله فيه وعيد»[٣].

وهذه الآية تعم أهل الكتاب وغيرهم من أهل البدعة والفرقة الذين شابهوهم ونحوا نحوهم.

٢- قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٤].

فقوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ نتيجة الفرقة والاختلاف.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (١١٣/١).

(٢) سورة الأنعام: ١٥٩.

(٣) تفسير ابن عطية (٣٦٧/٢).

(٤) سورة آل عمران: ١٠٥.

فكل من بدل أو غير دين الله «فهو من المطرودين عن الحوض المبتعدين منه المسودي الوجوه، وأشدهم طردا وإبعادا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم: كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة[١] على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون ومبتدعون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم، وطمس الحق، وقتل أهله وإذلالهم، والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي، وجماعة أهل الزيغ والأهواء والبدع، كل يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بالآية»[٢].

❁ رابعًا: سبب للبعد من رحمة الله وإحسانه ورضوانه.

قرر علماء المالكية أن من ابتعد عن الاختلاف المذموم نال رحمة الله وإحسانه كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[٣].

فالمرحومون المستثنون هم المؤمنون الذين ليس عندهم اختلاف مذموم، والمطردون من رحمة الله هم الذين وقعوا في الفرقة والاختلاف[٤].

خامسا: أنه سبب للهلاك وسواد الوجوه.

جاء عن حبر الأمة عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾[٥]، فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تبيض وجوه أهل السنة والائتلاف وتسود وجوه أهل الفرقة والاختلاف»[٦].

---

(١) **المعتزلة** هم أتباع واصل بن عطاء البصري الغزالي المتكلم، رأس المعتزلة الذي طرده الحسن البصري عن مجلسه لما قال الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فانضم إليه عمرو بن عبيد واعتزلا حلقة الحسن فهما رأسا الاعتزال ينكرون معاني صفات الله تعالى. ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي(١١٧).

(٢) ينظر: التمهيد (٢٠/٢٦٢)، الاستذكار (١/١٩٥)، تفسير القرطبي (٤/١٦٨).

(٣) سورة هود: ١١٨- ١١٩.

(٤) تفسير ابن عطية (٣/٢١٥).

(٥) سورة آل عمران: ١٠٦.

(٦) تفسير ابن كثير (١/٣٦٩)..

فمن سوء حظ أهل الفرقة والاختلاف أن وجوههم تكون مسودة يوم القيامة -والعياذ بالله-؛ وذلك لسوء عملهم، واتباعهم الأهواء والبدع المضلة، وتركهم الاعتصام بكتاب الله الهادي إلى سواء السبيل.

وقد تقدم كلام ابن عبد البر أن كل من بَدَّل أو غَيَّر أو ابتدع في دين الله ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبتعدين منه المسَوَّدِي الوجوه.. إلخ».

❁ الخلاصة:

- أن التفرق والاختلاف في الدين خطره عظيم على الدين وأهله، وآثاره سيئة وعواقبه وخيمة على مصالح الأمة ومنافعها.
- أن الاختلاف في الدين سببا لوقوع عذاب الله، ولعنته، وسواد الوجوه، وبراءة الرسول من أهله، وتسليط الأعداء، والفشل، والهلاك، وانحطاط القوة، وذهاب الدولة، وتعطيل المصالح كلها كما قرر ذلك علماء المالكية.



الفصل الثاني

جهود علماء المالكية في بيان النصوص الدالة على وقوع الفرقة في الأمة وابتداء ظهور الفرق

وفيه أربعة مباحث:

۞ المبحث الأول : جهودهم في بيان حديث تفرق هذه الأمة.

۞ المبحث الثاني: جهود علماء المالكية في بيان ابتداء تفرق هذه الأمة.

۞ المبحث الثالث: جهود علماء المالكية في بيان شعار أهل البدع والتفرق.

۞ المبحث الرابع: جهود علماء المالكية في بيان حكم هذه الفرق.

المبحث الأول
جهودهم في بيان حديث تفرق هذه الأمة

وفيه ثلاثة مطالب:

۞ المطلب الأول: جهود علماء المالكية في دراسة حديث الافتراق رواية ودراية.

۞ المطلب الثاني: جهود علماء المالكية في بيان الفرقة الناجية وصفاتها.

۞ المطلب الثالث: جهود علماء المالكية في بيان أحق الناس بهذا الوصف بعد الصحابة رضوان الله عليهم.

❁ توطئة:

قام عدد من أهل العلم، من المؤلفين والمصنفين من أصحاب المقالات[1] والفرق والشروح الحديثية ببيان ودراسة حديث افتراق الأمة والعناية به.

فمن ضمن هؤلاء العلماء، علماء المالكية فقد عنوا بدراسة حديث افتراق الأمة قديما وحديثًا، لما له من الأهمية العظيمة في التحذير من الاختلاف والفرقة وعواقب ذلك السيئة، ولكونه أصلًا عظيمًا من أصول هذا الباب.

فقاموا ببيان روايته، ومن رواه من الصحابة بطرقه المختلفة، ومن أخرجه من أصحاب السنن وغيرهم، وبينوا حقيقة المراد بالافتراق الوارد في الحديث ودرجته وصحة دلالته، وصفات الفرقة الناجية، وعدِّهم للفرق كما سيتضح من خلال المطالب الآتية:



(١) مثل كتاب: «مقالات الإسلاميين للإمام أبي الحسن الأشعري، وكذلك كتاب «الفرق بين الفرق للبغدادي، وكذلك كتاب «حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة» الإمام الصنعاني، وكتاب المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم لمؤلفه: أحمد سردار.

المطلب الأول

جهود علماء المالكية في دراسة حديث الافتراق رواية ودراية

اشتهر هذا الحديث عند العلماء بحديث افتراق الأمة، ورُوي بألفاظ مختلفة عن غير واحد من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وهذا الحديث أصلٌ عظيمٌ من أصول هذا الباب، وقد كثرت المؤلفات والمصنفات من أصحاب المقالات والفرق بذكره، وكذلك شراح الحديث قاموا بدراسته وشرحه، دراسة دقيقة وشرحًا وافيًا، وبينوا حقيقة المراد بالافتراق الوارد في الحديث ودرجته وصحة دلالته.

ومن بين هؤلاء العلماء علماء المالكية، فقد قاموا ببيانه، وذكر من رواه من الصحابة بطرقه المختلفة، ومن أخرجه من أصحاب السنن، وما قيل في صحته أو عدمه.

وقد استوفى الإمام الشاطبيُّ الكلامَ عنه روايةً ودرايةً -في كتابه المعروف بـ«الاعتصام»- لما له من الأهمية في التحذير من الاختلاف والفرقة والعواقب الوخيمة المترتبة على ذلك.

والكلام في هذا الحديث سيكون في المسائل الأتية:

❁ المسألة الأولى: كلام علماء المالكية في الحديث روايةً:

قرر علماء المالكية صحةَ حديث افتراق الأمة، وأنه قد روي مرفوعًا عن النبي ﷺ بأسانيد مختلفة وبطرق متعددة، رواه جمعٌ من الصحابة عن النبي ﷺ كأبي هريرة وعبدالله بن عمر، وسعد ومعاوية، وعمرو بن عوف، وغيرهم -رضوان الله عليهم- ورواه أصحاب السنن والمسانيد وغيرهم بألفاظٍ مختلفةٍ بعضها يقوي بعضًا.

قال ابن العربي رَحِمَهُٱللَّهُ: «وثبت أن رسول الله ﷺ قال: «**افترقت اليهود والنصارى على إحدى وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها**

في النار، إلا واحدة» قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[(١)].

وذكر أبو عبد الله القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث من رواية الترمذي في تفسيره وقال عقب ذكره له: «قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

وأخرجه أيضا عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل حتى لو كان منهم من يأتي أمه علانية لكان من أمتي من يصنع ذلك وإن بني إسرائيل تفرقت اثنتين وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة**» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**».

أخرجه من حديث عبد الله بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمر، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

قال أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعبد الله الإفريقي ثقةً وثَّقهُ قَومُه وأثنوا عليه، وضعفه آخرون. وأخرجه أبو داود في سننه من حديث معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ»[(٢)].

وممن قال بتصحيح هذا الحديث من علماء المالكية الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في قوله: «صحَّ من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك وتتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**»[(٣)].

وفي رواية: «**تفترق اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**»[(٤)].

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي (٣/٤٣٢).

(٢) تفسير القرطبي (٤/١٥٩)، وما بعدها.

(٣) الاعتصام للشاطبي (٢/٦٩٨).

(٤) المصدر نفسه، ورواه ابن وضاح في كتابه البدع والنهي عنها (ص: ٨٥).

❁ المسألة الثانية: موقف أهل العلم من غير المالكية من صحة حديث افتراق الأمة:

سبق الكلام على أن هذا الحديث رُوي بعدة أسانيد، وقد نبَّه إلى ذلك **عبد القاهر البغدادي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في قوله: «أخبرنا القاضي أبو محمد عبد الله بن عمر المالكي قال حدثنا أبي عن أبيه قال حدثنا الوليد بن مسلمة قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**إن بنى إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة وإن أمتى ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة**».

ثم قال البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «للحديث الوارد في افتراق الأمة أسانيد كثيرة وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة كأنس بن مالك وأبي هريرة وأبي الدرداء وجابر وأبي سعيد الخدري وأبي بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي أمامه، ووائلة بن الأسقع، وغيرهم، وقد رُوي عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فرقا وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة وسائرها على الضلال في الدنيا والبوار في الآخرة»[1].

إلا أن العلماء وقفوا بالنسبة لقبوله المواقف التالية، فمنهم:

١- من لم يصححه، ولم يجوز الاستدلال به، وهم بعض العلماءِ كابن حزم وغيره.

٢- من اكتفى بتعدد طرقه، وتعدد الصحابة الذين رووا هذا المعنى عن رسول الله ﷺ.

٣- من أخذ به وحاول أن يحصر الفرق في العدد المذكور كالبغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره[2].

وحينما تعرَّضَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ للكلام عن الفرق، قال عن الحديث: «مع أن

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ٥).

(٢) ينظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها للعواجي (٤٢/١)، وما بعدها.

حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين، وقد ضعفه ابن حزم وغيره، لكن حسَّنه غيره أو صحَّحه، كما صححه الحاكم وغيره، وقد رواه أهل السنن وروي من طرق»(١).

وفي مجموع الفتاوى ورد قوله: «الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد، كسنن أبي داود والترمذي والنسائي»(٢).

إذًا، فالحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد كما دلَّ على ذلك أقوال أهل العلم السابقة من المالكية وغيرهم.

❁ المسألة الثالثة: كلام علماء المالكية في الحديث درايةً:

سبق أن أشرت إلى أن الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ استوفى كلامًا نفيسًا حول الحديث من حيث الرواية والدراية، وتقدم في المسألة الأولى النقل عنه فيما يتعلق برواية الحديث وأنه ممن قال بصحة الحديث، وسأذكر هنا قوله وأقوال غيره من المالكية فيما يتعلق بالحديث درايةً:

❑ أولًا: حقيقة الافتراق:

بيّن علماء المالكية أن المراد من الافتراق في الحديث ليس مطلق الافتراق، بحيث يطلق صور لفظ الاختلاف على معنى واحد، لأنه يلزم أن يكون المختلفون في مسائل الفروع داخلين تحت إطلاق اللفظ، وذلك باطل، لأن الخلاف في المسائل الاجتهادية واقعٌ في الرعيل الأول.

وقد بين الإمام القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره عقب ذكره للحديث، أن الافتراق المحذَّر منه في الآية والحديث إنما هو في أصول الدين وقواعده، لأنه قد أطلق عليها مللا، وأخبر أن التمسك بشيء من تلك الملل موجب لدخول النار. ومثل هذا لا يقال في الفروع، فإنه لا يوجب تعديد الملل ولا عذاب النار، قال الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢٤٩/٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٤٥/٣).

مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[(١)(٢)].

ومما جاء في تعليق الشاطبي على الحديث في توضيح مدلوله ومعناه، ذكر أن الافتراق الوارد في الحديث «يحتمل أن يكون افتراقا على ما يعطيه مقتضى اللفظ، ويحتمل أن يكون مع زيادة قيد لا يقتضيه اللفظ بإطلاقه ولكن يحتمله، كما كان لفظ الرقبة بمطلقها لا يشعر بكونها مؤمنة أو غير مؤمنة، لكن اللفظ يقبله فلا يصح أن يُراد مطلق الافتراق، بحيث يطلق صور لفظ الاختلاف على معنى واحد، لأنه يلزم أن يكون المختلفون في مسائل الفروع داخلين تحت إطلاق اللفظ، وذلك باطل بالإجماع، فإن الخلاف من زمان الصحابة إلى الآن واقعٌ في المسائل الاجتهادية، وأول ما وقع الخلاف في زمان الخلفاء الراشدين المهديين، ثم في سائر الصحابة، ثم التابعين ولم يعِب أحدٌ ذلك منهم، وبالصحابة اقتدى من بعدهم في توسيع الخلاف، فكيف أن يكون الافتراق في المذاهب مما يقتضيه الحديث؟!

وإنما يُرادُ افتراقٌ مقيَّدٌ، وإن لم يكن في الحديث نصٌ عليه، ففي الآيات مما يدل عليه، قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾[(٤)]، وما أشبه تلك الآيات الدَّالة على التفرق الذي صاروا به شيعا.

ومعنى صاروا شيعًا أي جماعات بعضهم قد فارق البعض، ليسوا على تآلف ولا تعاضد ولا تناصر، بل على ضدِّ ذلك، فإن الإسلام واحدٌ وأمره واحدٌ، فاقتضى أن يكون حكمه على الائتلاف التام لا على الاختلاف.

وهذه الفرقة مُشعِرةٌ بتفرُّق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء، ولذلك قال:

---

(١) سورة المائدة: ٤٨.
(٢) ينظر: تفسير القرطبي (١٢/١٣٠).
(٣) سورة الروم: ٣١ – ٣٢.
(٤) سورة الأنعام: ١٥٩.

﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[1]، فبين أن التأليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلق بمعنى واحدٍ، وأما إذا تعلقت كل شيعة بحبل غير ما تعلقت به الأخرى فلا بد من التفرق، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[2]، وإذا ثبت هذا نزل عليه لفظ الحديث واستقام معناه والله أعلم»[3].

❑ **ثانيًا: متى يُحكم على الفرقة بأنها هالكة؟**

والحكم على الفرقة بأنها هالكة يكون بمخالفتها لأمر كلي وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في الجزيئات.

يقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن هذه الفرق إنما تصير فرقا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كليٍّ في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية لأن الكليات تقتضي عددا من الجزئيات غير قليل، وشاذها في الغالب أن لا يختص بمحل دون محل ولا بباب دون باب... إلخ»[4].

❑ **ثالثًا: معنى قوله ﷺ: «كلها في النار إلا واحدة».**

ذكر الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما حاصله:

١- أن هذه الفرق لا بد أن ينفذ فيها الوعيد لا محالة.

٢- أنهم مثل أهل الكبائر تحت المشيئة.

٣- أن الأولى عدم التعرض لتعيين الفرق غير الناجية بالحكم عليها بالنار، لأن

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٢) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٣) الاعتصام للشاطبي (٢/٧٠٠).

(٤) المصدر السابق (٢/٧١٢).

النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ نبه عليها تنبيهاً إجمالياً لا تفصيلياً إلا القليل منهم كالخوارج[١].

والذي يظهر أن الفرق تختلف في بُعدها أو قُربها من الحق، فبعضها يصح أن يطلق على أصحابها أنهم أهل بدعة أو معصية وحكمهم حكم أصحاب الكبائر، وبعضها لا يصح وصف أصحابها إلا بالكفر لخروجهم عن الإسلام... ويكون حكمهم حكم الكفار الخارجين عن الملة، ولو تظاهروا بالإسلام[٢].

❑ مسألة: هل هذه الفرق المخالفة ممن خرج عن ملة الإسلام؟

ليس في النصوص الشرعية ما يدل دلالة قطعية على خروجهم عن الإسلام، والأصل بقاؤه حتى يدل دليل على خلافه، وإذا قلنا بتكفيرهم فليسوا إذن من تلك الفرق، بل الفرق من لم تؤدهم بدعتهم إلى الكفر، وإنما أبقت عليهم من أوصاف الإسلام ما دخلوا به في أهله، والأمر بالقتل في حديث الخوارج لا يدل على الكفر، إذ للقتل أسباب غير الكفر، كقتل المحارب والفئة الباغية بغير تأويل، وما أشبه ذلك، فالحق أن لا يحكم بكفر من هذا سبيله، وبهذا كله يتبين أن التعيين في دخولهم تحت مقتضى الحديث صعب، وأنه أمر اجتهادي لا قطع فيه، إلا ما دل عليه الدليل القاطع للعذر وما أعز وجود مثله[٣].

ولا ريب أن الأمر كما قال الصادق المصدوق أن المتفرقين كلهم هالكون إلا الفرقة الناجية التي تمسكت بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

هذا ما تيسر لي ذكره من خلال أقوال علماء المالكية التي وقفت عليها في هذه المسألة.

---

(١) ينظر: الاعتصام (٢/٢٤٧)، وما بعدها.

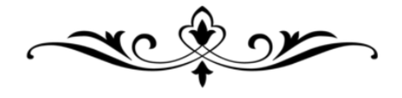
(٢) ينظر: المصدر نفسه، وفرق معاصرة للدكتور غالب العواجي رحمه الله (١/٤٦).

(٣) ينظر: الموفقات (٤/١٩٣)، وما بعدها.

❁ **الخلاصة:**

- أن حديث افتراق الأمم وافتراق هذه الأمة شيعًا ثابتٌ روايةً، وواضحٌ درايةً كما قرره علماء المالكية.
- أن الاختلاف واقعٌ في الأمة لا محالة، فقد حذَّر النبي ﷺ الأمة منه، وكذلك وضَّح علماء المالكية أن النجاة من الفرقة الهالكة تكون في التمسك بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه اعتقاداً ومنهجاً وسلوكًا.

فجزى الله -تعالى- علماء المالكية وسائر أهل السنة خير الجزاء.



المطلب الثاني

جهود علماء المالكية في بيان الفرقة الناجية وصفاتها

الفرقة الناجية هي الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، وهم أهل السنة والجماعة، وهم السواد الأعظم الذين كانوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من البيّنات والهدى، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة(١).

وعند الحديث عن صفة هذه الطائفة فالمراد هو صفاتهم التي نالوا بها الدرجات المحمودة عند الله عَزَّوَجَلَّ، فيشمل صفاتهم الاعتقادية والقولية والعملية، وكذلك صفاتهم الخُلقية والسلوكية والأخلاقية، سواء في تعاملهم مع خالقهم، أو في تعاملهم مع سائر الخلق، ولا يدخل في ذلك الصفاتُ الخَلْقيةُ، فليس للخلق فيها شيءٌ.

فالذي عليه النبي ﷺ وأصحابه ظاهر في الأصول الاعتقادية والعملية على الجملة، لم يخص من ذلك شيءٌ دون شيء(٢).

وقد كان لعلمائنا، علماء المالكية رَحِمَهُمُ اللَّهُ جهودٌ كبيرةٌ في بيان وإبراز تلك الصفات في مؤلفاتهم، سواء المؤلفات المفردة بذكر تلك الصفات، أو المتضمنة في بعض الكتب المؤلَّفة من قبلهم، واعتمادهم في كل ذلك على ما ورد في كتاب الله وصحيح السنة عن رسول الله ﷺ على فهم سلف الأمة.

فمما ذكروه من صفة الفرقة الناجية، أهل السنة والجماعة: أنهم يَمْتَثِلُون لِأمر الله، وينقادون إليه، ويستسلمون لأمره، ويرضون بتكليفه، ويحتملون لوظائفه، لا يعترضون عليه، ولا يختارون معه، ولا يبدلون بالرأي شريعته، كما فعل أهل الكتاب، وكما فعل أهل البدع والأهواء، وذلك بتوفيق الله لما قضاه، وبتيسيره لما يرضاه، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله(٣).

---

(١) ينظر: المدخل لابن الحاج (١٠/٣).

(٢) ينظر: الموافقات (١٤٦/٥).

(٣) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٥٧٣/٢).

ومن صفتهم: أنهم «مُتَّبعون لسنة رسول الله ﷺ، الذين يَدلُّون على طاعة الله، ويُحذِّرون من اتباع الشيطان»[(١)].

ومنها: أنهم ظاهرون على الحق إلى يوم القيامة، ففي الصحيحين واللفظ لمسلم أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم**»[(٢)].

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ «وقد قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الطائفة: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم؟

فأجاب القاضي بقوله: وإنما أراد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث، وقال البخاري: هم: أهل العلم»[(٣)].

وقال الأُبِّي[(٤)] **المالكي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على قول القاضي عياض: «ويحتمل أن تكون هذه الطائفة مؤلفة من أنواع المؤمنين، منهم: شجعان، ومنهم: فقهاء، ومنهم: محدثون، وغير ذلك من أنواع أهل الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في قطر واحدٍ، بل يصح أن يكونوا مفترقين في أقطار، وهو أصح ما يحتج به على كون الإجماع حجة»[(٥)].

ومن صفة الفرقة الناجية: أنهم هم الغرباء، رُوى عبد الله بن وهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ

---

(١) ينظر: متن الأخضري في العبادات على مذهب الإمام مالك (ص: ٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة» الحديث، رقم (٧٣١١)، صحيح مسلم، باب قوله ﷺ «لا تزال طائفة» الحديث، رقم (١٩٢٠).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣٥٢/٦).

(٤) هو محمد بن خلفة بن عمر الأَبِّي الوشتاني المالكي: عالم بالحديث، من أهل تونس. نسبته إلى (آبَهْ) من قراها. ولي قضاء الجزيرة، سنة ٨٠٨هـ. من مؤلفاته: إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، جمع فيه بين المازري وعياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة، وشرح المدونة وغير ذلك، مات بتونس سنة: ٨٢٧ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١١٥/٦).

(٥) إكمال إكمال المعلم للأبي (٦٧٥/٦).

بإسناده إلى سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ، وهو يقول: «**بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا كما بدأ غريبا، فطوبى للغرباء..**» الحديث[١].

وفي رواية لابن وهب: قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**طوبى للغرباء الذين يمسِّكون بكتاب الله حين يُترك، ويعملون بالسنة حين تَطفَأ**»[٢].

ومن صفة الفرقة الناجية: أنهم يعتقدون أن الله -تعالى- «لم يزل بصفاته وأسمائه، ليس لأوليته ابتداء ولا لآخريته انقضاء، هو على العرش استوى، والشهادة بأن محمدا عبده ورسوله وخاتم أنبيائه حق، وأن البعث بعد الموت للمجازاة بالأعمال، والخلود في الآخرة لأهل السعادة بالإيمان والطاعة في الجنة، ولأهل الشقاوة بالكفر والجحود في السعير حق، -وأنهما أي: الجنة والنار مخلوقتان، موجودتان الآن-، وأن القرآن كلام الله وما فيه حق من عند الله يلزم الإيمان بجميعه»[٣].

ومنها: أنهم «مجموعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية[٤] والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدأ الإسلام غريبا، رقم (١٤٥).

(٢) رواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها، باب في نقض عرى الإسلام. (ص: ٦٥).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/٥٧)، ينظر: أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٨٢، ٨٨، ١٣٤).

(٤) **الجهمية**: أصحاب جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤هـ على الزندقة والإلحاد، وهو أول من ابتدع القول بخلق القرآن وتعطيل الله عن صفاته، ومن الجبرية الخالصة، هم أتباع جهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي، قال الذهبي عنه: «الضال المبتدع رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئا ولكنه زرع شراً عظيماً». انتهى. ينظر: الفرق بين الفرق (ص: ١٩٩)، الملل للشهرستاني ١/٨٦)، وما بعدها، ميزان الاعتدال (١/٤٢٦).

أئمة الجماعة والحمد لله»[١].

ومنها: أنهم يعتقدون أن الله -تعالى- بائن من خلقه، محتجب عنهم بالحجب، وأنه ينزل إلى سماء السماء الدنيا، ويؤمنون بذلك من غير أن يحدوا فيه حدا، وأنه -تعالى- يحاسب عباده يوم القيامة ويسألهم مشافهة منه إليهم[٢].

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على حديث النزول: «وأما قوله ﷺ في هذا الحديث: «**ينزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا**»[٣] فقد أكثر الناس التنازع فيه والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون ينزل كما قال رسول الله ﷺ ويصدقون بهذا الحديث ولا يكيفون والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء والحجة في ذلك واحدة»[٤].

ومنها: أنهم يعتقدون أن رؤية الله عَزَّوَجَلَّ جائزة غير مستحيلة، وأن المؤمنين يرونه في الآخرة بأبصار وجوههم على ما جاء به القرآن وتواترت به عن النبي ﷺ الآثار، خلاف ما ذهب إليه أهل الزيغ المعتزلة والقدرية[٥] والخوارج والجهمية من أن رؤية الله عَزَّوَجَلَّ مستحيلة لا تجوز عليه، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا[٦].

ومن صفتهم: أنهم «يعتقدون أن أحدًا لا يُخرجه ذنبه وإن عظُم من الإسلام وخالفهم أهل البدع —كالخوارج والمعتزلة- فالواجب في النظر أن لا يكفر إلا من اتفق

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٤٥/٧).

(٢) ينظر: أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ١٠٦، ١١٠، ١١٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١٠٩٤).

(٤) التمهيد (١٤٣/٧).

(٥) **القدرية** هي فرقة تنتسب إلى الإسلام ظهرت في أواخر عصر الصحابة، من أشهر رجالها: معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، وهم على قسمين: الغلاة وهم الذين ينفون علم الله وكتابته، وغير الغلاة وهم الذين ينفون الخلق والمشيئة وهم جمهور المعتزلة. ينظر: الفصل لابن حزم (٣٣/٣)، فتاوى شيخ الإسلام (١٥٠/٣)، موسوعة الأديان الميسرة (١١١٤/٢).

(٦) ينظر: البيان والتحصيل (٤٧٩/١٨).

الجميع على تكفيره أو قام على تكفيره دليلٌ لا مدفع له من كتاب أوسنة»(١).

ومن صفتهم: أنهم يرون ويعتقدون أن من لم ير على نفسه سلطانا برًّا كان أو فاجرًا فهو على خلاف السنة، ولم يزالوا يعيبون أهل الأهواء المضلة، وينهون عن مجالستهم ويُخوِّفون فتنتهم ويخبرون بخلاقهم، ولا يرون ذلك غيبةً لهم ولا طعنا عليهم(٢).

فهذه جملة من الجمل النافعة في ذكر صفة الفرقة الناجية، كما ذكرها علماء المالكية؛ كابن أبي زمنين والحافظ ابن عبد البر، وابن العربي، والقاضي عياض، وغيرهم من المالكية رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وهي صفة اعتقادية قولية سلوكيةٌ فتدبَّرْها، فإنها نافعة ومنجية بفضل الله.



---

(١) التمهيد (٢٢/١٧).

(٢) ينظر: أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٢٧٥- ٢٩٣).

المطلب الثالث

جهود علماء المالكية في بيان أحق الناس بهذا الوصف بعد الصحابة رضوان الله عليهم

يقول الله تعالى: ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًاۖ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[١].

قال مفسرو المالكية واللفظ لمكي بن أبي طالب رَحِمَهُمُ اللَّهُ معلقًا على هذه الآية الكريمة: «أي: كل فريق من تلك الأمم بما اختاره من الدين لأنفسهم فرحون معجبون به لا يرون أن الحق سواه»[٢].

وهكذا شأن الفرق المنتسبة إلى الإسلام.

ولما أخبر ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار، إلا واحدة، وهي الناجية، وهي التي تكون على هديه وهدي أصحابه، وغيرها على الضلال في الدنيا والبوار في الآخرة، فقد ادّعى هذا الوصف، -أي: الفرقة الناجية- كلٌّ من انتسب إلى الدين الإسلامي من الفرق أن يكون هو أولى الناس بهذه الوصفية من غيره، ولكن الأمر ليس كما يدَّعي المدّعون على حد قول الشاعر:

وَكُلٌّ يدعي وصلاً بليلى ... وليلى لا تقرُّ لهم بِذَاكَ[٣].

قال الإمام محمد بن عبد الله -المشهور بابن أبي زمنين-: «... وقال النبي ﷺ: "**خير أمتي قرني منهم ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**"»[٤].

وهذا الحديث جاء بألفاظٍ متعددة، وقد ذكر أبو عبد الله القرطبي في تفسيره غير

---

(١) سورة الروم: ٣٢.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٢٠٣/٣)، الهداية الى بلوغ النهاية (٤٩٧٥/٧)، تفسير ابن عطية (٣٣٧/٤)، تفسير القرطبي (٣٢/١٤).

(٣) ينظر: الشفاء في بديع الاكتفاء (ص: ٩٥).

(٤) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٢٦٤)، والحديث تقدم تخريجه.

الرواية السابقة نقلا من الصحيحين ما نصه: «**إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**» ثم قال عمران: فلا أدري أقال رسول الله ﷺ بعد قرنه مرتين أو ثلاثا- «**ثم يكون بعدهم قوم يَشهدون ولا يُسْتشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن**»(١).

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على هذا الحديث: «وهذا يدل على أن أول هذه الأمة أفضل ممن بعدهم، وإلى هذا ذهب معظم العلماء»(٢).

وقال ابن رشد الجدُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ «فزمن قرنه ﷺ خير من زمن القرن الذي بعده وزمن القرن الذي بعده خير من زمن القرن الذي يليه، وزمن الذي يليه خير من زمن الذي يليه، وهكذا أبداً؛ لأن الزمن إنما يُمدح بأهله، لا بكثرة الرخاء والخصب فيه، إذ قد يكثر الشر في زمن الرخاء فيكون زمنا مذموماً وتقل المعاصي والشر في زمن قلة الرخاء والجدب، فيكون زمناً ممدوحًا، وهذا وجه قول ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ «ما من عام إلا والذي قبله خيرٌ منه»(٣).

وقد بيَّن النبي ﷺ أحقّ الناس بهذا الوصف في أحاديثه الطاهرة التي لا تقبل إلى التسليم.

وأحقُّ الناس بهذا الوصف بعد الصحابة هم الذين اقتفوا آثار الصحابة في تمسكهم بالكتاب والسنة اعتقادً وقولًا وعملًا، من أئمة التابعين ومن تبع هديهم من أهل السنة والجماعة في كل مكان وزمان إلى قيام الساعة.

والمعتمَدُ في هذا الباب في بيان أحقِّ الناس بوصف الفرقة الناجية بعد الصحابة، هو قوله ﷺ: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(٤).

وهذا هو الضابط المطَّرَدُ، والأصل الذي يُقاس عليه.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تفسير القرطبي (١٧١/٤).

(٣) البيان والتحصيل (٤٧/١٧).

(٤) تقدم تخريجه.

يقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا أحقِّ الناس بالوصف المذكور: «.. فبَيَّن النبيُّ ﷺ ذلك بقوله: «**ما أنا عليه وأصحابي**»، ووقع ذلك جوابًا للسؤال الذي سألوه إذ قالوا: «من هي يا رسول الله»؟ فأجاب بأن الفرقة الناجية من اتصف بأوصافه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وأوصاف أصحابه، وكان ذلك معلوما عندهم غير خفي فاكتفوا به، وربما يحتاج إلى تفسير بالنسبة إلى من بعد تلك الأزمان.

وحاصل الأمر أن أصحابه كانوا مقتدين به مهتدين بهديه، وقد جاء مدحهم في القرآن الكريم، وأثنى على متبوعهم محمدٌ ﷺ، وإنما خُلقه ﷺ القرآن، فقال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[١]، فالقرآن إنما هو المتبوع على الحقيقة، وجاءت السنة مبينة له، فالمتبع للسنة متبع للقرآن، والصحابة كانوا أولى الناس بذلك.

فكلُّ من اقتدى بهم فهو من الفرقة الناجية الداخلة للجنة بفضل الله، وهو معنى قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ما أنا عليه وأصحابي**» الكتاب والسنة هما الصراط المستقيم وغيرهما تابع لهما.

فالكتاب والسنة هو الطريق المستقيم، وما سواهما من الإجماع وغيره فناشئ عنهما، هذا هو الوصف الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهو معنى ما جاء في الرواية الأخرى من قوله: «**وهي الجماعة**»، لأن الجماعة في وقت الإخبار كانوا على ذلك الوصف»[٢].

❁ الخلاصة:

أن جميع الفرق المنتسبة للإسلام تزعم أنها أحق الفرق بوصف «الفرقة الناجية» لكن الأمر بخلاف ذلك كما تبين بوضوح من خلال العرض السابق من النصوص وتوضيح المالكية لها، والأمر الفاصل بين الجميع هو أن كل من كان ثابتًا على هدي الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة فهو أحق الناس بتلك الوصفية، أي: الفرقة الناجية. جعلنا الله منهم.

---

(١) سورة القلم: ٤.

(٢) الاعتصام للشاطبي (٧٥٩/٢).

المبحث الثاني
جهود علماء المالكية في بيان ابتداء تفرق هذه الأمة

وفيه ثلاثة مطالب:

- ۞ المطلب الأول: جهود علماء المالكية في بيان أول ظهور للتفرق بين المسلمين
- ۞ المطلب الثاني: جهود علماء المالكية في بيان أسباب نشأة الفرق
- ۞ المطلب الثالث: منهج علماء المالكية في عدّ الفرق

المطلب الأول

جهود علماء المالكية في بيان أول ظهور للتفرق بين المسلمين

أخبر النبي ﷺ في غير ما حديث أنه سيقع في أمته ما وقع في بني إسرائيل من التفرق والاختلاف والتشرذم، كما في حديث افتراق الأمة، ومن المعلوم أنه لم يقع في حياته ﷺ بين الأمة فرقة أو اختلاف؛ لأنه بين أظهرهم والوحي يتنزل عليه، فلا مجال لفرقة، ولا مرتع لبدعة[١].

اختلف الناس بعد نبيهم ﷺ في أشياء كثيرة ضَلَّلَ فيها بعضُهم بعضاً وبرئ بعضهم من بعض فصاروا فرقاً متباينين، وأحزاباً متشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم[٢].

وذكر أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكان من أئمة المالكية، كما نصَّ على ذلك غير واحد من العلماء[٣]- «**أن أولَ ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيّهم** ﷺ اختلافهم في الإمامة وذلك أن رسول الله ﷺ لما قبضه الله عَزَّوَجَلَّ ونقله إلى جنته ودار كرامته اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة بمدينة الرسول ﷺ وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عبادة وبلغ ذلك أبا بكر وعمر -رضوان الله عليهما- فقصدا نحو مجتمع الأنصار في رجال من المهاجرين فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا في قريش، واحتج عليهم بقول النبي ﷺ: «**الإمامة في قريش**»[٤] فأذعنوا لذلك منقادين،

---

(١) ينظر: وسطية أهل السنة بين الفرق (ص: ٢٨٩).

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين (ص: ١)، وما بعدها.

(٣) منهم: ابن فرحون المالكي، ذكره في «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» (٩٤/٢)، ما نصه: «من الطبقة الرابعة ممن لم يَرَوْ مالكاً والتزم مذهبه من العراق من غير آل حماد بن زيد: علي أبو الحسن المتكلم بن إسماعيل بن أبي بشر بن إسحاق بن أبي سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ كان، مالكياً صنف لأهل السنة التصانيف وأقام الحجج ...إلخ.

(٤) رواه أحمد مسنده، رقم (١٢٣٠٧)، والبيهقي في سننه (٢٢٥/٨)، والطبراني في الكبير =

ورجعوا إلى الحق طائعين، بعد أن قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير...

ثم بايعوا أبا بكر -رضوان الله عليه- واجتمعوا على إمامته واتفقوا على خلافته وانقادوا لطاعته فقاتل أهل الردة على ارتدادهم كما قاتلهم رسول الله ﷺ على كفرهم فأظهره الله عَزَّوَجَلَّ عليهم أجمعين، ونصره على جملة المرتدين، وعاد الناس إلى الإسلام أجمعين، وأوضح الله به الحق المبين، وكان الاختلاف بعد الرسول ﷺ في الإمامة ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر رضوان الله عليه وأيام عمر إلى أن ولي عثمان بن عفان رضوان الله عليه وأنكر قومٌ عليه في آخر أيامه أفعالاً كانوا فيما نقموا عليه من ذلك مخطئين، وعن سنن المحجة خارجين، فصار ما أنكروه عليه اختلافاً إلى اليوم، ثم قُتِلَ-رضوان الله عليه-...

ثم بُويع عليُ بن أبي طالب رضوان الله عليه فاختلف الناس في أمره فمن بين منكر لإمامته، ومن بين قاعد عنه، ومن بين قائل بإمامته معتقد لخلافته، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم.

ثم حدث الاختلاف في أيام علي في أمر طلحة والزبير -رضوان الله عليهما- وحربهما إياه، وفي قتال معاوية إياه وصار علي ومعاوية إلى صفين وقاتله علي حتى انكسرت سيوف الفريقين، ونصلت رماحُهُم وذهبت قواهم وجثوا على الركب فوهم بعضهم على بعض فقال معاوية لعمرو بن العاص: يا عمرو ألم تزعم أنك لم تقع في أمر فظيع فأردت الخروج منه إلا خرجت قال: بلى قال: فما المخرج مما نزل؟ قال له عمرو بن العاص: فلي عليك أن لا تخرج مصر من يدي ما بقيت قال: لك ذلك ولك به عهد الله وميثاقه قال: فأمر بالمصاحف فترفع ثم يقول أهل الشام لأهل العراق: يا أهل العراق كتاب الله بيننا وبينكم البقية، فإنه إن أجابك إلى ما تريده خالفه أصحابه وإن خالفك خالفه أصحابه وكان عمرو بن العاص في رأيه الذي أشار به كأنه ينظر إلى الغيب من وراء حجاب رقيق، فأمر معاوية أصحابه برفع المصاحف وبما أشار به عليه

=

(٢٥٢/١). وصححه الألباني في الإرواء، رقم (٥٢٠).

عمرو بن العاص ففعلوا ذلك فاضطرب أهل العراق على علي -رضوان الله عليه- وأبوا عليه إلا التحكيم وأن يبعث عليٌّ حكماً ويبعث معاوية حكمًا.

فأجابهم علي إلى ذلك بعد امتناع أهل العراق عليه أن لا يجيبهم إليه، فلما أجاب علي إلى ذلك وبعث معاوية وأهل الشام عمرو بن العاص حكماً وبعث علي وأهل العراق أبا موسى حكماً وأخذ بعضهم على بعض العهود والمواثيق اختلف أصحاب علي عليه وقالوا: قال الله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾[(١)]، ولم يقل: حاكموهم وهم البغاة، فإن عدت إلى قتالهم وأقررت على نفسك بالكفر إذ أجبتهم إلى التحكيم وإلا نابذناك وقاتلناك، فقال علي -رضوان الله عليه-: قد أبَيت عليكم في أول الأمر فأبيتم إلا إجابتهم إلى ما سألوا فأجبناهم وأعطيناهم العهود والمواثيق وليس يسوغ لنا الغدر، فأبوا إلا خلعه وإكفاره بالتحكيم وخرجوا عليه فسُمُّوا خوارج لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب -رضوان الله عليه- وصار اختلافاً إلى اليوم»[(٢)].

وقد تطرق كذلك من متأخِّري المالكية المفسِّرُ محمد طاهر ابن عاشور إلى بيان أول ظهور الاختلاف والتفرق في هذه الأمة بأوجز عبارة، ذلك عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[(٣)].

وبعد أن ذكر بعض الأحاديث عن رسول الله ﷺ محذرةً الأمةَ من التفرق والاختلاف قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقد صمَّ المسلمون عن هذه النصيحة الجليلة فاختلفوا خلافًا بلغ بهم إلى التكفير والقتال، وأوله خلاف الردة في زمن أبي بكر، ثم خلاف الحرورية في زمن علي وقد كفَّروا عليا في قبوله تحكيم الحكمين، ثم خلاف أتباع المقنع بخراسان الذي ادعى الألوهية

(١) سورة الحجرات: ٩.

(٢) مقالات الإسلاميين (ص: ١)، وما بعدها.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٣.

واتخذ وجها من ذهب، وظهر سنة ١٥٩هـ، وهلك سنة ١٦٣هـ، ثم خلاف القرامطة[(١)] مع بقية المسلمين وفيه شائبة من الخلاف المذهبي لأنهم في الأصل من الشيعة ثم تطرفوا فكفروا وادعوا الحلول- أي حلول الرب في المخلوقات- واقتلعوا الحجر الأسود من الكعبة وذهبوا به إلى بلدهم في البحرين، وذلك من سنة ٢٩٣هـ.

واختلف المسلمون أيضا خلافا كثيرا في المذاهب جر بهم تارات إلى مقاتلات عظيمة، وأكثرها حروب الخوارج غير المكفرين لبقية الأمة في المشرق، ومقاتلات أبي يزيد النكاري الخارجي بالقيروان وغيرها سنة ٣٣٣هـ، ومقاتلة الشيعة وأهل السنة بالقيروان سنة ٤٠٧هـ، ومقاتلة الشافعية والحنابلة ببغداد سنة ٤٧٥هـ، ومقاتلة الشيعة وأهل السنة بها سنة ٤٤٥هـ، وأعقبتها حوادث شر بينهم متكررة إلى أن اصطلحوا في سنة ٥٠٢هـ، وزال الشر بينهم، وقتال الباطنية[(٢)] المعروفين بالإسماعيلية[(٣)] لأهل السنة في ساوة وغيرها من سنة ٤٩٤هـ، إلى سنة ٥٢٣هـ، ثم انقلبت إلى مقاتلات سياسية، ثم انقلبوا أنصارا للإسلام في الحروب الصليبية، وغير ذلك من المقاتلات الناشئة عن التكفير والتضليل لا

---

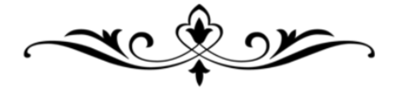
(١) **القرامطة**: حركة باطنية إسماعلية سياسية تنسب إلى حمدان بن الأشعث ويلقب بقرمط أحد دعاة الإسماعلية، ظهر في الكوفة عام: ٢٧٧هـ، وهو من أتباع ذكرويه ،فأقاموا دولة في البحرين شرق الجزيرة العربية، واستولوا على مكة عام ٣١٧هـ، وسرقوا الحجر الأسود معهم إلى البحرين حتى ردوه بعد اثنتين وعشرين سنة. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام (ص: ٤٣٥).

(٢) **الباطنية**: هم فرقة من الروافض الإمامية سميت بذلك، لأنهم يزعمون أن لكل ظاهر باطناً، ويسمون بالقرامطة، وضع أساس الباطنية أولاد المجوس، نشأت في القرن الثالث على يد دعاتها ميمون القداح، ومحمد بن الحسين الملقب بدندان، ومحمود القداح. ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ٢٨١) والملل والنحل للشهرستاني (٢٢٨/١).

(٣) **الإسماعيلية**: فرقة باطنية، انتسبت إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، ظاهرها التشيع لأهل البيت، وحقيقتها هدم عقائد الإسلام، تشعبت فرقها وامتدت عبر الزمان حتى وقتنا الحاضر، وحقيقتها تخالف العقائد الإسلامية الصحيحة، وقد مالت إلى الغلو الشديد لدرجة أن الشيعة الإثني عشرية يكفّرون أعضائها. ينظر: منهاج السنة (١١/٨)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ٢٦٩)، والموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة.

نذكر غيرها من مقاتلات الدول والأحزاب التي نخرت عظم الإسلام...»[(١)].

هذه لمحةٌ يسيرةٌ ومختصرةٌ ممّا ذكره هذان الإمامان فيما يتعلّق بابتداء تفرّق هذه الأمة، وقد تبيّن من خلال ما سبق أنّ أوّل خلاف وقع بين المسلمين بعد وفاة رسول الله ﷺ هو خلاف الصحابة في الخلافة بين الأنصار والمهاجرين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثم خلاف الردة في زمن خلافة أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم فتنة مقتل الخليفة الراشد ذي النورين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم ما وقع بين بعض الصحابة من الاختلاف خلال زمن الخليفة أبي الحسنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كما تبين أن أول فرقة ظهورًا وخروجًا على الأمة هي فرقة الخوارج ثم الشيعة وكلتاهما خرجتا في زمن علي -رضي الله تعالى عنه- ثم أخذت الفرق في الظهور بعد ذلك.



---

(١) التحرير والتنوير (٣/١٢).

المطلب الثاني
جهود علماء المالكية في بيان أسباب نشأة الفرق

سبقت الأدلة من الكتاب والسنة في أمر الأمة بالاجتماع والائتلاف، وتحذيرهم من الفرقة والاختلاف، وقد سبقت الكلمة من الله -تعالى- أن الاختلاف والتفرق أمر واقعٌ لا محالة، كما أخبر ﷺ الصحابة ومن بعدهم أنه من يعش منهم فسيرى اختلافًا كثيرًا، وقد أرشد ﷺ أمته إلى الطريق الوحيد للتخلص من تلك الكوارث، وهو التمسك بسنته ﷺ وسنة خلفائه الراشدين من بعده، والمفهوم من ذلك أن ترك العمل بهذه الوصية أو تبديلها بغيرها من الأمور المحدثات، لا شكَّ أنه أكبر سببٍ من أسباب التفرق والتمزُّقِ بين الأمة.

وقد بيَّن علماء المالكية رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أسبابًا رئيسةً لنشأة الفِرَقِ، وكل هذه الأسباب ترجع إلى أمرٍ كسْبيٍّ وغيرِ كسبيٍّ، فلا بُدَّ من النظر في هذا الاختلاف ما سببه؟

له سببان:

أحدهما: لا كسبَ للعباد فيه، وهو الراجع إلى سابق القدر، كما في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ الآية[١].

رُويَ عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال في تفسير هذه الآية الكريمة: «خلقهم ليكونوا فريقًا في الجنة وفريقًا في السعير»، ونحوه عن الحسن.

وقال جماعة من المفسرين في معنى الآية: أن العباد «لا يزالون مختلفين أبدًا، مع أنه لو أراد أن يجعلهم متفقين لكان على ذلك قديرًا، لكن سبق العلم القديم أنه إنما خلقهم للاختلاف»[٢].

فالضمير في ﴿خَلَقَهُمْ ۗ﴾ عائدٌ على الناس، فلا يمكن أن يقع منهم إلا ما سبق

---

(١) سورة هود: ١١٨-١١٩.

(٢) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٦٧٠/٢).

في العلم، وليس المراد هاهنا الاختلاف في الصور كالحسن والقبيح، والطويل والقصير، ولا في الألوان كالأحمر والأسود، ولا في أصل الخلقة كالتام الخلق والناقص الخلق، والأعمى والبصير، والأصم والسميع، ولا في الخلق كالشجاع والجبان، والجواد والبخيل، ولا فيما أشبه ذلك من الأوصاف التي هم مختلفون فيها.

وإنما المراد اختلافٌ آخر وهو الاختلاف الذي بعث الله النبيين ليحكموا فيه بين المختلفين... وذلك الاختلاف في الآراء والنحل والأديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى في الآخرة والدنيا.

والآخر: هو الكسبي وهو المقصود بالكلام عليه في هذا المطلب[١]، ومما ذكروه من هذا القسم:

- **أولًا: البدعة في الدين:**

البدعة في الدين سبب رئيس من أسباب نشأة الفرق، واعتبار هذا العامل من الأسباب المفرقة لصفوف المسلمين من الوضوح بمكان، فإن جميع الفرق المنتسبة للإسلام إنما جرَّهم إلى التفرق والخروج على الأمة ما أحدثوه في الدين من المحدثات، فانحرفوا بذلك عن الجادة الإسلامية الصحيحة.

يقول ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض بيانه لهذا العامل وما شابهه من العوامل التي من أجلها تمزقت الأمة فِرَقًا: «.. ومعلومٌ أن البدع إنما ابتدأت من المشرق، وإن كان الذين اقتتلوا بالجمل وصفين بينهم كثير من أهل الشام والحجاز فإن الفتنة وقعت في ناحية المشرق، وكان ذلك سببًا إلى افتراق كلمة المسلمين وفساد نيات كثير منهم إلى يوم القيامة، وكان رسول الله يحذر من ذلك ويعلمه قبل وقوعه، وذلك دليل على نبوته[٢] ﷺ.

ويقول العلامة مبارك بن محمد المِيلِي[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «..وأول بدعة تتصل

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، وما بعده.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/٤٤).

(٣) هو مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري، ولد رحمه الله سنة: ١٣١٦هـ تقريباً في «دوار أولاد =

بالشرك إنما عُرفت عن أحدهم، وهو عبد الله بن سبأ اليهودي، وبدعته هي التظاهر باحترام آل البيت والتشيع لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حتى أتى في ذلك بما لا يتفق والإسلام، فطلبه علي في خلافته ليقتله، ففرَّ منه، وقد غرس أفكاره وتعاليمه في طائفة نسبت إليه فدعيت: السبئية، ومن بذوره نبتت الشيعة الباطنية، والرافضة، الإسماعيلية»[١]. وهذا واضح جدًا.

ثانيًا: الجهل:

الجهل وانتشاره بين الناس، وعدم فهم النصوص فهماً سليماً، وخصوصًا عند من ينتسب إلى العلم والدعوة، عامل كبير من عوامل نشأة الفرق، فالمتأمل في فرقة الخوارج وما وصفهم به صاحب الشرع يَعرف كيف خرجوا عن الدين كما يخرج السهم من الصيد المرمي؟ لأنّ رسول الله ﷺ وصفهم: بأنهم «**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**»[٢]، يعني: والله أعلم أنهم لا يتفقهون به حتى يصل إلى قلوبهم لأن الفهم راجعٌ إلى القلب، فإذا لم يصل إلى القلب لم يحصل فيه فهمٌ على حال، وإنما يقف عند محل الأصوات والحروف المسموعة فقط، وهو الذي يشترك فيه من يفهم ومن لا يفهم، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أيضًا: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا**»[٣] إلى آخره.

وقد وقع لابن عبّاس تفسير ذلك على معنى ما نحن فيه، فخرَّج أبو عبيد في فضائل القرآن، وسعيد بن منصور في تفسيره عن إبراهيم التميمي قال: «خلا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذاتَ يوم، فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؟

=

أمبارك» من قرى الميلية من أحواز قسنطينة. التحق الشيخ مبارك بجامع الزيتونة المعمور بتونس: المنبع الأصلي الذي ارتوى منه أستاذه الأكبر: ابن باديس، وانخرط في سلك تلاميذه، وأخذ عن جلّة رجال العلم والمعرفة به ممّن انتفع بهم أستاذه قبل، منهم: الشيخ محمد النخلي القيرواني، والشيخ محمد الطاهر بن عاشور، من مؤلفاته: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ورسالة الشرك ومظاهره. توفي سنة: ١٩٤٥م. ينظر: ورسالة الشرك ومظاهره (ص: ١٣) وما بعدها.

(١) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٤١٦).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: كيف يقبض العلم، رقم (١٠٠).

فأرسل إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة؟ زاد سعيد وكتابها واحد؟

قال، فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين: «إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوامٌ يقرؤون القرآن ولا يدرون فيما نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإن كان لهم فيه رأي اختلفوا، وقال سعيد: فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان كذلك اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا...إلخ»(١)(٢).

❑ ثالثًا: اتباع الهوى:

وهو سببٌ كبيرٌ من أسباب نشأة الفرق، ولذلك سُمِّيَ أهل البدع أهل الأهواء لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك.

وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح(٣)، ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم، ويدخل في غمارهم من كان منهم يَخشى السلاطين لنيل ما عندهم، أو طلبا للرياسة، فلا بد أن يميل مع الناس بهواهم، ويتأوَّل عليهم فيما أرادوا، حسبما ذكره العلماء ونقله من مصاحبي السلاطين.

فالأوّلون ردّوا كثيرًا من الأحاديث الصحيحة بعقولهم، وأساؤوا الظن بما صحَّ عن النبي ﷺ، وحسنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، حتى ردوا كثيرا من أمور الآخرة وأحوالها من الصراط والميزان، وحشر الأجساد، والنعيم والعذاب، وأنكروا رؤية الباري، وأشباه ذلك، بل صيروا العقل شارعًا جاء الشرع أو لا، بل إن جاء فهو كاشفٌ لمقتضى ما حكم به العقل، إلى غير ذلك من الشناعات.

---

(١) سنن سعيد بن منصور (١/١٧٦).

(٢) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٢/٦٩٠)، وما بعدها، والموافقات (٤/١٤٦)، وما بعدها، وتفسير ابن عطية (١/١٢).

(٣) يعني: المعتزلة.

والآخرون خرجوا عن الجادة إلى البنيات، وإن كانت مخالفة لطلب الشريعة، حرصا على أن يغلب عدوه، أو يفيد وليه، أو يجر إلى نفسه نفعا...[١].

- **رابعًا: التقليد الأعمى، أو التعصب لبعض العلماء:**

وهذا الوجه هو الذي مال بأكثر المتأخرين من عوام المبتدعة، إذا اتفق أن ينضاف إلى شيخٍ -عالم كان- أو جاهل أو لم يبلغ مبلغ العلماء، فيراه يعمل عملا فيظنه عبادة فيقتدي به، كائنا ما كان ذلك العمل، موافقا للشرع أو مخالفا، ويحتج به على من يرشده ويقول: كان الشيخ فلان من الأولياء وكان يفعله وهو أولى أن يُقتدى به من علماء أهل الظاهر.

فهو في الحقيقة راجع إلى تقليد من حسن ظنه فيه أخطأ أو أصاب، كالذين قلدوا آباءهم سواء، وإنما قصارى هؤلاء أن يقولوا: إن آباءنا أو شيوخنا لم يكونوا ينتحلون مثل هذه الأمور سُدًى، وما هي إلا مقصودة بالدلائل والبراهين مع أنهم يرون ويرون أن لا دليل عليها ولا برهان يقود إلى القول بها[٢].

وفيما يُروى عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إياكم والاستنان بالرجال، فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار، فينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت وهو من أهل الجنة، فإن كنتم لا بد فاعلين، فبالأموات لا بالأحياء»[٣].

فهو إشارة إلى الأخذ بالاحتياط في الدين، وأن الإنسان لا ينبغي له أن يعتمد على عمل أحد البتة، حتى يثبت فيه ويسأل عن حكمه، إذ لعل المعتمد على عمله يعمل على خلاف السنة، ولذلك قيل: لا تنظر إلى عمل العالم ولكن سله يصدقك،

---

(١) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٦٨٣/٢)، وما بعدها.

(٢) ينظر: المصدر السابق (٦٩٠/٢).

(٣) المصدر السابق (٦٨٩/٢).

وقالوا: ضعف الروية أن يكون رأى فلانا يعمل مثله، ولعله فعله ساهيا[١].

وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقول علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "فإن كنتم لا بد فاعلين فبالأموات" نكتة في الموضع؛ يعني الصحابة، ومن جرى مجراهم ممن يؤخذ بقوله ويعتمد على فتواه، وأما غيرهم ممن لم يحل ذلك المحل فلا. كأن يرى الإنسان رجلا يحسّن اعتقاده فيه يفعل فعلًا محتملًا أن يكون مشروعا أو غير مشروع فيقتدي به على الإطلاق ويعتمد عليه في التعبّد، ويجعله حجة في دين الله، فهذا هو الضلال بعينه... إلخ»[٢].

❑ خامسًا: التصميم على اتباع العوائد:

ذكر الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من أسباب نشأة الفرق «.. التصميم على اتباع العوائد وإن فسدت، أو كانت مخالفة للحق، وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ، وأشباه ذلك، وهو التقليد المذموم، فإن الله ذم بذلك في كتابه بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾[٣]، ثم قال: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾[٤].

فنبّههم على وجه الدليل الواضح، فاستمسكوا بمجرد تقليد الآباء»[٥].

❑ سادسًا: التحزُّبُ إلى أحزاب مختلفة:

والحزب: الجماعة المجتمعون على أمر من اعتقاد أو عمل، أو المتفقون عليه[٦].

وهذا السبب كذلك من أكبر أسباب نشأة الفرق، وهو أمر جلي في الأمم قبلنا، وهو واقع الأمة الإسلامية في الماضي والحاضر، واعتباره من الأسباب المفرقة لصفوف

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر السابق (٢/٦٩٠).

(٣) سورة الزخرف: ٢٢.

(٤) سورة الزخرف: ٢٤.

(٥) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٢/٦٨٨).

(٦) التحرير والتنوير (١٨/٧٣).

المسلمين من الأمور الواضحة.

قال الله تعالى في حكاية حال الأمم قبلنا: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ﴾[(١)].

قال مكي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ مفسرًا للآية الكريمة: «أي: وتفرقوا في دينهم الذي قضى الله به عليهم ودعاهم إليه فصاروا فيه أحزاباً، فتهودت اليهود، وتنصرت النصارى، وعُبدت الأوثان»[(٢)].

وجاء في كتاب «ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل» لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، قال: «والمعنى جعلوا أمر دينهم فيما بينهم قطعاً، كما تتوزع الجماعة الشيء ويقتسمونه فيصير لهذا نصيب ولذلك نصيب، تمثيلاً لاختلافهم فيه وصيرورتهم فرقاً وأحزاباً شتى»[(٣)].

وقال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمعنى: أنهم فرحون بدينهم عن غير دليل ولا تبصر بل لمجرد العكوف على المعتاد، وذلك يومئ إليه لديهم المقتضي أنه متقرر بينهم من قبل، أي بالدين الذي هو لديهم فهم لا يرضون على من خالفهم ويعادونه، وذلك يفضي إلى التفريق والتخاذل بين الأمة الواحدة وهو خلاف مراد الله.. وقديما كان التحزب مسببا لسقوط الأديان والأمم وهو من دعوة الشيطان التي يلبس فيها الباطل في صورة الحق»[(٤)].

وكل ما ذكره هؤلاء العلماء من حال الأمم قبلنا من التفرق بسبب التحزب في الأمور الديانة هو واقع الأمة المحمدية في الماضي والحاضر، وقد قال عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب**

(١) سورة الأنبياء: ٩٣ – ٩٦.

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية (٤٨١٢/٧).

(٣) (٣٥٣/٢).

(٤) ينظر: التحرير والتنوير (٧٣/١٨).

لسلكتموه»، قالوا يا رسول الله! اليهود، والنصارى؟ قال: «**فمن**»[(١)].

قال المهلب معلقًا على هذا الحديث: «.. لا يُستعمل الشبر والذراع إلا في السنن وهو الطريق، فأخبر ﷺ أن أمته قبل قيام الساعة يتبعون المحدثات من الأمور، والبدع والأهواء المضلة كما اتبعتها الأمم من فارس والروم حتى يتغير الدين عند كثير من الناس، وقد أنذر ﷺ في كثير من حديثه أن الآخر شرٌّ، وأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الخلق، وأن الدين إنما يبقى قائما عند خاصة من المسلمين لا يخافون العداوات، ويحتسبون أنفسهم على الله في القول بالحق، والقيام بالمنهج القويم في دين الله.. إلخ»[(٢)].

۞ الخلاصة:

أن أسباب نشأة الفرق كثيرة، منها:

- البدعة في الدين
- الجهل.
- اتباع الهوى.
- التقليد الأعمى والتعصب لبعض العلماء.
- التصميم على اتباع العوائد.
- التحزُّبُ إلى أحزاب مختلفة.

نسأل الله السلامة منها جميعًا.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٦)، وصحيح مسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/٣٦٦)،

المطلب الثالث

منهج علماء المالكية في عدّ الفرق

أخبر النبي ﷺ في حديث افتراق الأمم عن عددٍ تفرّقت عليه اليهود والنصارى، وستفترق عليه هذه الأمة.

وقد اختلف أهل العلم والتصنيف -قديما وحديثا- في حقيقة ذلك العدد، هل هو للتكثير أو للتعين والحصر؟، بمعنى: هل مراد النبي ﷺ من تلك الأعداد هو:

تعيين عدد فرق اليهود والنصارى وهذه الأمة، وأنها محددة بعدد، ومحصورة به، فلا نزيد عليه ولا تنقص عنه؟

أو مجرد الإخبار عن كثرة الفرق في اليهود والنصارى وهذه الأمة، وأن كل أمة تزيد في تفرّقها عن الأمة التي قبلها؟؛ ومن ثم فلا مانع من أن يكون عدد الفرق أقل من العدد الوارد في الحديث أو أكثر؟

وقد رجح علماء المالكية -ممن وقفت على كلامهم- أنها محددة بعدد، ومحصورة به، فلا نزيد عليها ولا ننقص عنها.

وأذكر فيما يأتي من أقوالهم في أن المقصود من العدد التحديد:

نقل الإمام أبو بكر الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عن بعض مشايخه من المالكية ما نصه:** «اعلم أن علماءنا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قالوا: أصول البدع أربعة، وسائر الأصناف الاثنين وسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا وتشعبوا»

والأصول الأربعة عند هؤلاء العلماء هي: الخوارج والروافض والمرجئة[1]

---

(١) **المرجئة:** فرقة تنتسب إلى الإسلام، لقبوا بذلك؛ لأنهم يرجئون العمل عن النية والاعتقاد، أي يؤخرونه، أو لأنهم يقولون لايضر مع الإيمان معصية، كما لاتنفع مع الكفر طاعة، وهم خمس فرق.. إلخ. لوامع الأنوار البهية (٨٩/١).

وقال الملطي: والمرجئة اثنتا عشرة فرقة؛ صنف منهم زعموا أن من شهد شهادة الحق دخل الجنة وإن عمل أي عمل، كما لاينفع مع الشرك حسنة كذلك لايضر مع التوحيد سيئة =

والقدرية[١].

وقد فصّل الإمام أبو بكر ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: القول في تعيين الفرق المقصودة في الحديث، نقلًا عن بعض علماء المالكية كما في قوله: «وقد ذكر علماؤنا -رحمة الله عليهم- تعديد الفرق... ثم ذكرها مفصلةً كالتالي: الروافض: ٢٠ فرقة، والخوارج: ٢٠ فرقة، والقدرية المعتزلة: ٢٠ فرقة، والمرجئة: ٧ فرق، والضرارية: فرقة واحدة، والجهمية: فرقة واحدة، والكرامية: فرقة واحدة، والنجارية: فرقة واحدة، وجهمية مرجئة: فرقة واحدة، وأهل السنة والجماعة»[٢]، والمجموع: ٧٣ فرقة.

هذه بعض الأقوال المنقولة عن بعض أئمة المالكية الذين ذهبوا مذهب تعيين الفرق الواردة في حديث افتراق الأمة، ولكن عند التأمل في الحديث، وأقوال بعض المحققين من أهل العلم يتبين أنه لم يكن هناك ضابط مستقيم يسيرون عليه في عدّهم للفرق، بل سلكوا طرقا عديدة، كل واحد منهم يعدها حسب اجتهاده، وما وصل إليه علمه.

وفي ذلك يقول الشهرستاني[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنّ لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الإسلامية، لا على قانونٍ مستند إلى أصلٍ ونَصّ....

ثم قال: «فما وجدت مصنّفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق،

=

وزعموا أنه لايدخل النار أبدا وإن ركب العظائم وترك الفرائض وعمل الكبائر.. إلخ. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص: ١٤٦).

(١) الحوادث والبدع (ص: ٣٣).

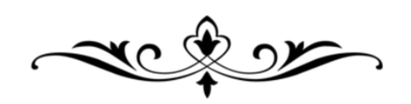
(٢) ينظر: عارضة الأحوذي (١٠/١٠٩).

(٣) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح شيخ أهل الكلام والحكمة، وصاحب التصانيف. برع في الفقه، وقرأ الأصول على أبي نصر بن القشيري، من مصنفاته: كتاب نهاية الإقدام، وكتاب الملل والنحل. قال ابن أرسلان في تاريخ خُوارزم عن الشهرستاني: عالم كيّس مُتَفَنِن، ولولا ميلُه إلى أهل الإلحاد وتَخَبُّطه في الاعتقاد، لكان هو الإمام، وكثراً ما كنا نتعجب من وفور فضله كيف مال إلى شيء لا أصل له؟! نعوذ بالله من الخذلان. توفي سنة: ١٢٥هـ. ينظر: السير (٢٠/٢٨٦ـ٢٨٨).

ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أنه ليس كل من تميز عن غيره - بمقالة ما في مسألة ما- عُدّ صاحب مقالة، وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد....

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف ما اتفق، وعلى الوجه الذي وجد، لا على قانون مستقر وأصل مستمر»(١).

هذا الكلام للشهرستاني كلام وجيه جدًا، ومما يؤيده أن الرسول ﷺ لما ذكر حديث افتراق الأمة لم يتطرق إلى تحديد الفرق وتعينها.



---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/١٤).

المبحث الثالث

جهود علماء المالكية في بيان شعار أهل البدع والتفرق

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: اتباع المتشابه.
- المطلب الثاني: ترك السمع والطاعة لولي الأمر.
- المطلب الثالث: إحداث البدع.
- المطلب الرابع: المداهنة والتلون في الدين.
- المطلب الخامس: التساهل في الفتيا.

المطلب الأول

اتباع المتشابه

اتباع المتشابه من النصوص أحد شعار أهل البدع والتفرق، وقد ورد ذمه في الكتاب والسنة وأقوال السلف.

أما الكتاب فقد قال الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾[١].

وأما السنة: فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ الآية. قالت: قال رسول الله ﷺ: «**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**»[٢].

وأخرج جمع من أئمة المالكية –واللفظ هنا للقرطبي– أثرًا عن أبي غالب قال: كنت أمشي مع أبي أمامة وهو على حمار له، حتى إذا انتهى إلى درج مسجد دمشق فإذا رؤوسٌ منصوبة، فقال: ما هذه الرؤوس؟ قيل: هذه رؤوس خوارج يُجاء بهم من العراق.

فقال أبو أمامة: كلاب النار كلاب النار كلاب النار! شر قتلى تحت ظل السماء، طوبى لمن قتلهم وقتلوه –يقولها ثلاثا– ثم بكى، فقلت: ما يُبكيك يا أبا أمامة؟ قال: رحمةً لهم، إنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا منه، ثم قرأ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ ... ﴾ إلى آخر الآيات. ثم قرأ: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ ﴾[٣]. فقلت: يا أبا أمامة، هم هؤلاء؟ قال نعم. قلت: أشيءٌ تقوله برأيك أم شيءٌ سمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: إني إذاً لجريء إني إذاً لجريء! بل سمعته من رسول الله ﷺ غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا أربع ولا خمس

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ ﴾، رقم (٤٥٤٧).

(٣) سورة آل عمران: ١٠٥.

ولا ست ولا سبع، ووضع أصبعيه في أذنيه، قال: وإلا فصمتا- قالها ثلاثا- ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**تفرقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة**»[(١)] الحديث[(٢)].

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **معلقًا على هذا الأثر**: «فقد ظهر بهذا التفسير أنهم أهل البدع، لأن أبا أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ جعل الخوارج داخلين في عموم الآية، وأنها تتنزل عليهم، وهم من أهل البدع عند العلماء: إما على أنهم خرجوا ببدعتهم عن أهل الإسلام، وإما على أنهم من أهل الإسلام لم يخرجوا عنهم؛ على اختلاف العلماء فيهم.

وجعل هذه الطائفة ممن في قلوبهم زيغ فزيغ بهم، وهذا الوصف موجود في أهل البدع كلهم، مع أن لفظ الآية عام فيهم وفي غيرهم ممن كان على صفاتهم، ألا ترى أن صدر هذه السورة إنما نزل في نصارى نجران ومناظرتهم لرسول الله ﷺ في اعتقادهم في عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حيث تأوّلوا عليه أنه الإله أو أنه ابن الله أو أنه ثالث ثلاثة، بأوجه متشابهة، وتركوا ما هو الواضح في عبوديته حسبما نقله أهل السير؟!

ثم تأوّله العلماء من السلف الصالح على قضايا دخل أصحابها تحت حكم اللفظ؛ كالخوارج فهي ظاهرة في العموم.

ومن هنا يفهم أنها لا تختص من أهل البدعة بالحرورية، بل تعم كل من اتصف بتلك الأوصاف التي أصلها الزيغ، وهو الميل عن الحق، اتباعًا للهوى، وإنما فسرها سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالحرورية، لأنه إنما سئل عنهم على الخصوص، والله أعلم؛ لأنهم أول من ابتدع في دين الله، فلا يقتضي ذلك تخصيصا»[(٣)].

كلام الإمام الشاطبي هنا كلام وجيهٌ جدًا، وهو الذي عليه جمٌ من أهل العلم، فقد نقل ابن عطية في تفسيره عن مجاهد في تفسير الآية السابقة ما نصه: «إن لم يكونوا

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٢٩٤)، وما بعدها، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٣٠٩/١)، تفسير القرطبي (٩/٤)، الاعتصام للشاطبي (٧١/١)، وما بعدها.

(٣) الاعتصام للشاطبي (٧٤/١).

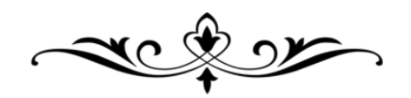
الحرورية وأنواع الخوارج، فلا أدري من هم؟»[١].

ثم علق ابن عطية بقوله: «يعم كل طائفة من كافر وزنديق وجاهل صاحب بدعة»[٢].

وقال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند تفسير الآية الكريمة:** «كأهل حروراء والنهروان، ومن عمل بعملهم اليوم»[٣].

❁ **الخلاصة:**

نصت آية آل عمران على أن اتباع المتشابه صفة لازمة لأهل البدع والأهواء والشبهات، وعلامة دالة عليهم، ووصف الله المتبعين للمتشابه بأن في قلوبهم زيغاً، أي ضلالاً وميلاً عن الحق وانحرافا عنه إلى الباطل[٤].



(١) تفسير ابن عطية (١/٤٠٢).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٣/٢٤٤).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (٣/١٧٦).

المطلب الثاني

ترك السمع والطاعة لولي الأمر

الخروج على الأئمة وترك السمع والطاعة لولاة الأمور من أبرز سمات بعض الفرق المنحرفة، كالوعيدية -من الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم من أهل الأهواء قديما وحديثًا- وهو خلاف الرشد وخلاف الوعي لما في ذلك من الفساد العظيم.

فقد حرّم الله عَزَّوَجَلَّ الخروج على ولاة الأمور وإن جاروا، إلا أن يُرى فيهم كفرٌ بواحٌ، بالإضافة إلى توفر شروط الخروج عليهم من القدرة وعدم ترتُّب المفسدة الكبرى من المنكر الموجود فيهم.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾[١].

وفي «صحيح مسلم» من حديث عوف بن مالك الأشجعي، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، قالوا: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، أَلَا من وُلِيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعة**»[٢].

وعن عبادة بن الصامت رَضِوَٱللَّهُعَنْهُ قال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله»، قال: «**إلّا أن تروا كُفرًا بَواحًا**[٣]

---

(١) سورة النساء: ٥٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، رقم (١٨٥٥).

(٣) قال الخطابي: (**بَوَاحًا**) يريد ظاهرا باديًا، ومنه قوله: باح بالشيء يبوح به بوحا وبئوحا، إذا أذاعه وأظهره ومن رواه (براحا) فالبراح بالشيء مثل البواح أو قريب منه، وأصل البراح الأرض القفر التي لا أنيس ولا بناء فيها، وقال غيره: البراح: البيان، يقال: برح الخفاء أي: ظهر. ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/١٠).

عندكم من الله فيه برهان»[١].

يقول ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح صحيح البخاري» عقب ذكره لهذه الأحاديث: «في هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة، ما أقام الجمعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، ألا ترى قوله ﷺ لأصحابه: «**سترون بعدى أثرة وأمورا تنكروها**»[٢] فوصف أنهم سيكون عليهم أمراء يأخذون منهم الحقوق ويستأثرون بها، ويؤثرون بها من لا تجب له الأثرة، ولا يعدلون فيها، وأمرهم بالصبر عليهم والتزام طاعتهم على ما فيهم من الجور، وذكر علي بن معبد، عن علي بن أبي طالب أنه قال: لابد من إمامة برة أو فاجرة.

قيل له: البرة لابد منها، فما بال الفاجرة؟ قال: تقام بها الحدود، وتُأْمن بها السبل، ويقسم بها الفيء، ويجاهد بها العدو. ألا ترى قوله ﷺ في حديث ابن عباس: «**من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية**»[٣]. وفى حديث عبادة: «بايعنا رسول الله على السمع والطاعة) إلى قوله: «**وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرا بواحا**»[٤] فدل هذا كله على ترك الخروج على الأئمة، وألا يشق عصا المسلمين، وألا يتسبب إلى سفك الدماء وهتك الحريم، إلا أن يكفر الإمام ويظهر خلاف دعوة الإسلام، فلا طاعة لمخلوق عليه، وقد تقدم في كتاب الجهاد، وكتاب الأحكام هذا»[٥].

وقد دعا المأمون والمعتصم والواثق إلى بدعة القول: بخلق القرآن، وعاقبوا العلماء

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها»، رقم (٧٠٥٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها»، رقم (٧٠٥٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/١٠)، وما بعدها.

من أجلها بالقتل، والضرب، والحبس، وأنواع الإهانة، ولم يقل أحد -من الأئمة- بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك، ودام الأمر بضع عشرة سنة حتى ولي المتوكل الخلافة، فأبطل المحنة، وأمر بإظهار السنة(١).

فالآيات والأحاديث الواردة في الأمر بلزوم طاعة ولاة الأمور -في المعروف- وحُرمة الخروج عليهم كثيرة جدًا، جلبًا للمصالح وتوفيرها، ودرءً للمفاسد وتقليلها.

وأما ما يتعلق بهذا الشعار أعني: ترك السمع والطاعة لولاة الأمور فهو من أظهر سمات الخوارج قديمًا وحديثًا، وهذا الشعار فيهم أظهر من أن يحتاج إلى دليل، فإنه واقع القوم، وبه يتقربون إلى الله عَزَّوَجَلَّ بزعمهم الفاسد.

وأما المعتزلة، **فقد قال أبو الحسن الأشعري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ«وأجمعت المعتزلة إلا الأصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك»(٢)،

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل من أصول الخمسة عند المعتزلة على طريق الخوارج، وقد توافق أهل السنة والمعتزلة في حكم القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كونه من الواجبات على الكفاية، وهو ما قرره الله تعالى في كتابه الكريم، إلا أنه وقع خلاف بين أهل السنة والمعتزلة فيما يلي:

١- طريقة تغيير المنكر.

٢- أوجبوا الخروج على السلطان الجائر.

٣- حمل السلاح في وجوه المخالفين لهم سواء كانوا من الكفار أو من أصحاب المعاصي من أهل القبلة.

فأما طريقة تغيير المنكر: فقد ساروا فيها عكس الحديث الذي بين فيه الرسول ﷺ موقف المسلم إزاء تغيير المنكرات...

---

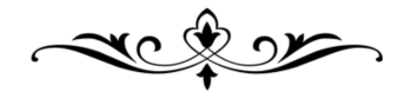
(١) أضواء البيان (١/٣٠).

(٢) مقالات الإسلاميين (ص: ٢٧٨).

فقد أوجب المعتزلة الخروج على السلطان الجائر، والواقع أن جور السلطان وارتكابه المعاصي لا يوجب الخروج عليه لما يترتب على ذلك من المفاسد ومن سفك الدماء وتفريق كلمة الأمة، فإن الإسلام لا يبيح الخروج عليه إلا عندما يظهر الكفر منه صراحة[١].

❁ الخلاصة:

تبين مما سبق بسطه في هذا المطلب أن من أبرز شعارات أهل البدع الخروج على الأئمة وجماعتهم، وهو أمر محرم بالنصوص المتظافرة من الكتاب والسنة، وإجماع السلف كما تقدم. وبالله التوفيق.



(١) ينظر: فرق معاصرة للشيخ غالب العواجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٢٠٠/٣)، وما بعدها.

المطلب الثالث

إحداث البدع

إحداث البدع في الدين هو أعم وأكبر شعارات الفرق الضالة، فقد تختلف فرقة عن غيرها بشعار خاص بها دون غيرها، وأما هذا الشعار، أعني: شعار إحداث البدع في الدين، فهو مشترك بين جميع المبتدعة.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل البدع أجمعَ أضربوا عن السنة وتأوَّلوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا، ونعوذ بالله من الخذلان ونسأله التوفيق والعصمة برحمته»[(١)].

ولم تخرج فرقة من الفرق الضالة عن الفرقة الناجية إلا بذلك، وهو أمرٌ ذميمٌ ومنهيٌ عنه بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقد قال الله -تعالى-: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[(٢)].

روى ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الأحكام» بإسناده إلى سفيان بن عيينة يقول: «سمعت مالك بن أنس، وأتاه رجلٌ، فقال: يا أبا عبد الله، من أين أحرم؟ قال: من ذي الحليفة من حيث أحرم رسول الله ﷺ. فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد، فقال: لا تفعل. قال: إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر. قال: لا تفعل، فإني أخشى عليك الفتنة. قال: وأي فتنة في هذا؟ إنما هي أميال أزيدها. قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قَصُرَ عنها رسول الله ﷺ؟ إني سمعت الله يقول: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ الآية»[(٣)].

وأما السنة: فعن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من أحدث في**

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١١٩٩/٢).

(٢) سورة النور: ٦٣.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٤٣٢/٣).

أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد»[١].

وهذا الحديث عده العلماء ثلث الإسلام، لأنه جمع وجه المخالفة لأمره عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويستوي في ذلك ما كان بدعة أو معصية[٢].

وقال ابن دقيق العيد[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ من أعيان المالكية بمصر-: «هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الدين وهو من جوامع الكلم التي أوتيها المصطفى ﷺ فإنه صريح في رد كل بدعة وكل مخترع ويُستدل به على إبطال جميع العقود الممنوعة وعدم وجود ثمراتها، واستدل به بعض الأصوليين على أن النهي يقتضي الفساد.

والرواية الأخرى وهو قوله: «**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**»[٤] صريحة في ترك كل محدثة سواء أحدثها فاعلها أو سُبق إليها فإنه قد يَحتج به بعض المعاندين، إذا فعل البدعة فيقول: ما أحدثت شيئاً فيحتج عليه بهذه الرواية، وهذا الحديث مما ينبغي العناية بحفظه وإشاعته واستعماله في إبطال المنكرات فإنه يتناول ذلك كله.

فأما تفريع الأصول التي لا تخرج عن السنة فلا يتناولها هذا الرد ككتابة القرآن العزيز في المصاحف وكالمذاهب التي عن حسن نظر الفقهاء المجتهدين الذين يردون الفروع إلى الأصول التي هي قول رسول الله ﷺ وكالكتب الموضوعة في النحو والحساب والفرائض وغير ذلك من العلوم مما مرجعه ومبناه على أقوال رسول الله ﷺ وأوامره فإن ذلك لا يدخل في هذا الحديث»[٥].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧).

(٢) الاعتصام للشاطبي (٩٢/١).

(٣) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقيّ الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد: قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. أصل أبيه من منفلوط (بمصر) انتقل إلى قوص، على ساحل البحر الأحمر فنشأ بقوص، وتعلم بدمشق والإسكندرية ثم بالقاهرة. وولي قضاء الديار المصرية سنة: ٦٩٥ هـ فاستمر الى أن توفي بالقاهرة. له تصانيف، منها: إحكام الأحكام في الحديث، والإلمام بأحاديث الأحكام، وشرح الأربعين حديثا للنووي. توفي سنة: ٧٠٢هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢٨٣/٦).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محثات الأمور، رقم (١٧١٨).

(٥) شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد (ص: ٤١)، وما بعدها، وينظر المنهج المبين في شرح =

وقال ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكل شيء ينسب للإسلام، ولا أصل له فيهما، فهو مردودٌ على قائله»[(١)] ثم استدل بالحديث السابق.

وأما الإجماع: فقد أجمع أهل السنة والجماعة قاطبة على ذمِّ البدعة في الدين، وقاوموها بالردود والردود على أصحابها بالحجج الباهرة، لأنها من الأمور التي لا يحبها الله -تعالى- ولا يرضاها.

وخلاصة هذا المطلب: أن إحداث البدع في دين الله هو أكبر شعارات أهل البدع، ولم يُحكم على فرقة بعينها على أنها من الفرق الضالة المبتدعة إلا لأجل الإحداث في الدين، وبه صاروا أهل البدع والأهواء من أول فرقة خرجت على الأمة لآخرها، فالخوارج أحدثوا الخروج على الأئمة، وتكفير مخالفيهم، وهجر المجتمع وتكفيره، وما إلى ذلك، والشيعة أحدثوا أمورًا مثل القول بالرجعة والبداء على الله والقول بعصمة الأئمة الاثني عشرية، والقدرية أحدثوا في الدين القول بالقدر وإنكار خلق الله لأفعال العباد، والجهمية أحدثوا إنكار الأسماء والصفات، وإنكار وجود الجنة والنار الآن، وإنكار أبديتهما، والمعتزلة أحدثوا البدع في الدين تحت أصولهم الخمسة، والأشعرية إثبات السبع من الصفات وإنكار ما عداها، والصوفية[(٢)] أحدثوا أمورًا في دين الله ما أنزل الله بها من سلطان، كإحداثهم الأذكار والأوراد البدعية وتقديس المشايخ.. إلخ.

فنسأل الله تعالى أن يعصمنا من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن.

=

الأربعين لأبي حفص الفاكهاني المالكي (ص: ٢١٣)، وما بعدها.

(١) تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير (ص: ٢٩٥).

(٢) **الصوفية** نسبة إلى لبس الصوف، لم تكن معروفة في القرون الثلاثة، وأول ما ظهرت في البصرة، لهم معتقدات وآراء فاسدة: كالقول بالكشف ووحدة الوجود، والغلو في الصالحين وغيرها. ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/١١)، دراسات في التصوف إحسان إلهي ظهير (ص: ٢٤٥)، وفرق معاصرة لشيخنا غالب العواجي رحمه الله (٨٦١/٣).

المطلب الرابع

المداهنة والتلون في الدين

المداهنة: مشتقة من الإدهان وهو الملاينة والمصانعة، وحقيقة هذا الفعل أن يجعل لشيء دهناً، إما لتليينه وإما لتلوينه، ومن هاذين المعنيين تفرعت معاني الإِدهان[١].

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المداهنة؛ إنما هي إعطاء بالدين ومصانعة بالكذب، والتزيين للقبيح، وتحويب الباطل للوصول إلى أسباب الدنيا وصلاحها»[٢].

وبهذا التعريف يتبينُ خطر المداهنة، وما تُؤدي إلى ضياع الدين كله أو بعضه، وحتى يزداد الأمر وضوحا نذكر بعض الأدلة المحذرة والناهية عن المداهنة والتلون.

❁ الأدلة الناهية عن المداهنة:

١- يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٨﴾ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[٣].

قال ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو تداهن في دينك فيداهنون في أديانهم»[٤]

ونقل القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسيره** بعض الآثار عن السلف المفسر لهذه الآية منها: **عن ابن عباس** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وعطية والضحاك والسدي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾، «ودُّوا لو تكفر فيتمادون على كفرهم».

وعن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعنى ودُّوا لو ركنت إليهم، وتركت الحق فيما لئونك».

وقال الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ودُّوا لو تصانعهم في دينك فيصانعونكَ في دينهم»[٥].

٢- عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: قال النبي ﷺ: «**إن شر الناس ذو الوجهين، الذى**

---

(١) تفسير ابن عاشور (٣١٧/١٥).

(٢) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٢٧٣/٨).

(٣) سورة القلم: ٨-٩.

(٤) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (١٩/٥)

(٥) تفسير القرطبي (٢٣٠/١٨).

يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه»[١].

قوله: «**شر الناس ذو الوجهين**»؛ لأنه لا يكون عند الله وجيها، لأنه يظهر لأهل الباطل الرضا عنهم، ويظهر لأهل الحق مثل ذلك ليرضى كل فريق منهم ويريه أنه منهم وهذه هي المداهنة المحرمة على المؤمنين[٢].

قال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المداهنة محرمة،... وذلك أن المدهنة اشتق اسمها من الدهان الذى يظهر على ظواهر الأشياء ويستر بواطنها، وفسرها العلماء فقالوا: المداهنة هي أن يلقى الفاسق المظهرَ فيؤالفه ويؤاكله، ويشاربه في أفعاله المنكرة ويريه الرضا بها ولا ينكرها عليه ولو بقلبه وهو أضعف الإيمان، فهذه المداهنة التي برأ الله عَزَّوَجَلَّ منها نبيه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بقوله: ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾»[٣].

٣- أخرج ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله أثرا عن أبي مسعود أنه دخل على حذيفة فقال له: «اعهد إليّ؛ فقال له: ألم يأتك اليقين! قال: بلى وعزة ربي، قال: فاعلم أن الضلالة حق الضلالة أن تعرف ما كنت تنكره، وأن تنكر ما كنت تعرفه، وإياك والتلون فإن دين الله واحد»[٤].

فنقل ابن عبد البر لهذه الأثر يدل على عظم وصية حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كما في قوله: «إياك والتلون»، فما أعظمها من وصية نافعة تحذرنا من التلون والمداهنة.

❁ أقوال علماء المالكية المحذرة من التلون في الدين والمداهنة:

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الداء العُضال: التنقّل في الدين».

وقال: قال رجلٌ: «ما كنتَ لاعباً به فلا تلعبَنَّ بدين»[٥].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب ما يكره من ثناء السلطان، رقم (٧١٧٩).

(٢) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/٢٥٠).

(٣) المصدر السابق (٩/٣٠٦).

(٤) ينظر: جامع بيان العلم وفضله (١٠٩٣)، سنن البيهقي الكبرى (١٠/٤٢)، مصنف عبد الرزاق (١١/٢٤٩)، اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/٩٠)، الإبانة (١/١٨٩).

(٥) الإبانة الكبرى (٢/٥٠٥-٥٠٦).

وقال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال ابن عباس: «المداهنة هي المهاودة فيما لا يحل»[١]

ومما جاء عن القرَافي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في توضيح معنى المداهنة:** «اعلم أن معنى المداهنة معاملة الناس بما يحبون من القول ومنه قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، أي: هم يودون لو أثنيت على أحوالهم وعباداتهم، ويقولون لك مثل ذلك فهذه مداهنة حرام، وكذلك كل من يشكر ظالما على ظلمه أو مبتدعا على بدعته أو مبطلا على إبطاله وباطله فهي مداهنة حرام؛ لأن ذلك وسيلة لتكثير ذلك الظلم والباطل من أهله.

وروي عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقول: «إنا لنشكر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم يريد الظلمة والفسقة الذين يُتَّقى شرهم، ويتبسم في وجوههم ويشكرون بالكلمات الحقة فإن ما من أحد إلا وفيه صفة تشكر، ولو كان من أنحس[٢] الناس فيقال له ذلك استكفاءً لشره فهذا قد يكون مباحا، وقد يكون واجبا إن كان يتوصل به القائل لدفع ظلم محرم أو محرمات لا تندفع إلا بذلك القول ويكون الحال يقتضي ذلك، وقد يكون مندوبا إن كان وسيلة لمندوب أو مندوبات، وقد يكون مكروها إن كان عن ضعف لا ضرورة تتقاضاه، بل خور في الطبع أو يكون وسيلة للوقوع في مكروه فانقسمت المداهنة على هذه الأحكام الخمسة الشرعية، وظهر – حينئذ – الفرق بين المداهنة المحرمة وغير المحرمة، وقد شاع بين الناس أن المداهنة كلها محرمة، وليس كذلك بل الأمر كما تقدم تقريره»[٣].

قال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المدارة من أخلاق المؤمنين، وهى خفض الجناح للناس، ولين الكلمة، وترك الإغلاظ لهم في القول، وذلك من أقوى أسباب الألفة، وسل السخيمة... وقال بعض العلماء: وقد ظن من لم يمعن النظر أن المدارة هي المداهنة، وذلك غلط، لأن المدارة مندوب إليها، والمداهنة محرمة، والفرق بينهما بينٌ، وذلك أن المداهنة اشتق اسمها من الدهان، الذي يظهر على ظواهر الأشياء، ويستر بواطنها، وفسرها العلماء، فقالوا: المداهنة: هي أن يلقى الفاسق المظهر، فيؤالفه ويؤاكله، ويشاربه

---

(١) البحر المديد في تفسير القران المجيد (٣٠٢/٧).

(٢) **النَّحْس**: خلاف السعد. ينظر: جمهرة اللغة (٥٣٦/١).

(٣) الفروق للقرافي (٢٣٦/٤).

في أفعاله المنكرة، ويريه الرضا بها، ولا ينكرها عليه، ولو بقلبه، وهو أضعف الإيمان، فهذه المداهنة التي برأ الله عَزَّوَجَلَّ منها نبيه عَلَيْهِ السَّلَامُ بقوله: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾»[١].

قال ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ: «المداهنة محرمة... المداهنة من الدهان وهو الذي يظهر على الشيء ويستر باطنه وفسرها العلماء بأنها معاشرة الفاسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم وبالفاسق في النهي عن فعله وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه والإنكار عليه بلطف القول والفعل ولا سيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك»[٢].

وقال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «المداهنة: ترك الدين لصلاح الدنيا»[٣].

وخلاصة المطلب أن علماء المالكية قرروا من خلال هذه النقولات خطر المداهنة، وحذروا من المتلون والمداهن لأنه شديد الفتنة على أهل السنة ولكونه متلونا يظهر السنة ويبطن خلافها، ويحاول بأساليب ملتوية ظاهرها الخير والمصلحة والرحمة وباطنها المكر والخديعة والمكيدة والمراوغة، وغرضه من ذلك التثبيط أو التخذيل أو الإفساد أو التفريق أو التنفير أو التأليب أو الطعن في السنة وأهلها من الداخل.



(١) شرح البخاري لابن بطال (١٠/٥٤٥).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٠/٥٢٨).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/٤٥٤).

المطلب الخامس

التساهل في الفتيا

التساهل[١] في الفتيا في الأمور الدينية أو الأمور المتعلقة بحقوق العباد مخالف للشريعة الإسلامية، لأنه ذريعة إلى القول على الله بغير علم، مما يؤدِّي إلى ارتكاب المحرمات والتعدي على حقوق الآخرين، وقد قال الله سبحانه وتعالى عقب ذكره للأمور المنهيات عنها: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢].

وقال تعالى مخاطبًا أهل الكتاب: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[٣].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾[٤].

وقد كان لبعض علماء المالكية رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ طويلُ باعٍ، وجهودٌ كبيرةٌ في التحذير من التساهل في الفتيا لما يترتب على ذلك من الفساد والعواقب الوخيمة في الدين والدنيا.

وسأنقل هنا -على سبيل الإيجاز والاختصار- بعض ما قرَّرَهُ هؤلاء الأئمة في كتبهم فيما يتعلق بالموقف الشرعي من التساهل في الفتيا:

❑ **أولًا: ما قرره الإمام الشاطبي، رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «الموافقات» نقلًا عن السلف الصالح منها ما يلي:**

١- عن عطاء: «لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالما باختلاف الناس؛ فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه»[٥].

---

(١) مادة (سهل) تدل في أصلها على اللين وخلاف الغلظة والخشونة. ينظر: مقاييس اللغة (١١٠/٣).

(٢) سورة الأعراف: ٣٣.

(٣) سورة النساء: ١٧١.

(٤) سورة النحل: ١١٦.

(٥) الموافقات (١٢٢/٥).

٢- وعن أيوب السختياني وابن عيينة: «أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما باختلاف العلماء». زاد أيوب: «وأمسك الناس عن الفتيا أعلمهم باختلاف العلماء»(١).

٣- وعن مالك: «لا تجوز الفتيا إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه، قيل له: اختلاف أهل الرأي؟ قال: لا، اختلاف أصحاب محمد ﷺ، وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن ومن حديث الرسول الله ﷺ»(٢).

٤- وقال يحي بن سلام: «لا ينبغي لمن لا يعرف الاختلاف أن يفتي، ولا يجوز لمن لا يعلم الأقاويل أن يقول هذا أحب إلي»(٣).

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذه النقولات: «كلام الناس هنا كثير، وحاصله معرفة مواقع الخلاف، لا حفظ مجرد الخلاف، ومعرفة ذلك إنما تحصل بما تقدم من النظر؛ فلا بد منه لكل مجتهد، وكثيرا ما تجد هذا للمحققين في النظر كالمازري وغيره»(٤).

ثم نقل الشاطبي نقولات خاصة عن الإمام مالك في ذلك منها:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس كل ما قال الرجل وإن كان فاضلا يتبع ويجعل سنة ويذهب به إلى الأمصار..»(٥).

قال: «وسئل عن مسألة أجاب فيها ثم قال مكانه: «لا أدري، إنما هو الرأي وأنا أخطئ وأرجع، وكل ما أقول يكتب»(٦).

وقال أشهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ورآني أكتب جوابه في مسألة فقال: لا تكتبها؛ فإني لا

(١) المصدر السابق (١٢٣/٥).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر السابق (٣٣١/٥).
(٦) المصدر نفسه.

أدري أثبت عليها أم لا»[١].

وقال ابن وهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعته يعيب كثرة الجواب من العالم حين يسأل، قال: وسمعته عندما يكثر عليه من السؤال يكف، ويقول: حسبكم! من أكثر أخطأ، وكان يعيب كثرة ذلك، وقال: يتكلم كأنه جمل مغتلم، يقول: هو كذا هو كذا يهدر في كل شيء، وسأله رجل عراقي عن رجل وطئ دجاجة ميتة فخرجت منها بيضة، فأفقست البيضة عنده عن فرخ: أيأكله؟ فقال مالك: سل عما يكون، ودع ما لا يكون. وسأله آخر عن نحو هذا فلم يجبه؛ فقال له: لم لا تجيبني يا أبا عبد الله! فقال: لو سألت عما تنتفع به أجبتك»[٢].

وقال لابن وهب: «اتق هذا الإكثار وهذا السماع الذي لا يستقيم أن يحدث به. فقال: إنما أسمعه لأعرفه، لا لأحدث به. فقال له: ما يسمع إنسان شيئًا إلا يحدث به، وعلى ذلك لقد سمعت من ابن شهاب أشياء ما تحدثت بها، وأرجو أن لا أفعل ما عشت، وقد ندمت أن لا أكون طرحت من الحديث أكثر مما طرحت»[٣].

قال أشهب: «رأيت في النوم قائلا يقول: لقد لزم مالك كلمة عند فتواه لو وردت على الجبال لقلعتها، وذلك قوله: "ما شاء الله، لا قوة إلا بالله"»[٤].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عقب هذه النقولات عن الإمام مالك:** «هذه جملة تدل الإنسان على من يكون من العلماء أولى بالفتيا والتقليد له، ويتبين بالتفاوت في هذه الأوصاف الراجح من المرجوح، ولم آت بها على ترجيح تقليد مالك، وإن كان أرجح بسبب شدة اتصافه بها، ولكن لتتخذ قانونا في سائر العلماء؛ فإنها موجودة في سائر هداة الإسلام، غير أن بعضهم أشد اتصافا بها من بعض»[٥].

---

(١) الموافقات (٣٣٢/٥)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٩٠/١).
(٢) الموافقات (٣٣٢/٥)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٩٠/١).
(٣) المصدر نفسه للشاطبي.
(٤) الموافقات (٣٣٣/٥)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٩٢/١).
(٥) الموافقات (٣٣٣/٥).

❑ **ثانيًا: ما جاء عن ابن فرحون[(١)]، رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «تبصرة الحكام».**

يقول ابن فرحون في معرض التحذير من التساهل في الفتيا: «واعلم أنه لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى لا، ومن عرف بذلك لم يجز أن يُستفتى، وكذلك الحاكم، ولا فرق بين المفتي والحاكم إلا أن المفتي مخبر والحاكم ملزم، والتساهل قد يكون بأن لا يثبت ويسرع بالفتوى أو الحكم قبل استيفاء حقها من النظر والفكر، وربما يحمله على ذلك توهمه أن الإسراع براعة والإبطاء عجز ومنقصة وذلك جهل، فلأن يبطئ ولا يخطئ أجمل به من أن يعجل فيضل ويضل، وقد يكون تساهله وانحلاله بأن تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحظورة أو المكروهة والتمسك بالشبه طلبا للترخيص على من يروم نفعه أو التغليظ على من يريد ضره».

ثم نقل ابن فرحون رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «ومن فعل ذلك فقد هان عليه دينه، ونسأل الله العفو والعافية».

قال: «أما إذا صح قصد المفتي واحتسب في تطلب حيلة لا شبهة فيها، ولا تجر إلى مفسدة؛ ليخلِّص بها المستفتي من ورطة يمين أو نحوها فذلك حسن جميل».

ونقل ابن فرحون أيضًا عن القرافي -من أعيان المالكية-: «لا ينبغي للمفتي إذا كان في المسألة قولان أحدهما فيه تشديد والآخر تخفيف أن يفتي العامة بالتشديد والخاص من ولاة الأمور بالتخفيف وذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين والتلاعب بالمسلمين، وذلك دليل فراغ القلب من تعظيم الله -تعالى- وإجلاله وتقواه، وعمارته باللعب وحب الرياسة والتقريب إلى الخلق دون الخالق نعوذ بالله من صفات الغافلين، والحاكم كالمفتي في هذا»[(٢)].

---

(١) هو إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن فرحون اليعمري المدني، ثم المالكي. ولد بالمدينة النبوية من كتبه: الديباج المذهب، ومنضدة الحكام، ودرر الغواص في أوهام الخواص، وتبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. توفي بالمدينة في يوم عيد الأضحى سنة: ٧٩٩هـ. ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٤٣٥/١)، والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٨١/١).

(٢) ينظر: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لابن فرحون اليعمري (٧٤/١).

ومما نقله ابن فرحون عن القرافي ما نصه: «سؤال: ذكره القرافي في كتاب «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام» السؤال الثاني والعشرون هل يجب على الحاكم أن لا يحكم إلا بالراجح عنده كما يجب على المجتهد أن لا يفتي إلا بالراجح عنده أو له أن يحكم بأحد القولين، وإن لم يكن راجحا عنده؟.

والجواب: أن الحاكم إن كان مجتهدا فلا يجوز له أن يحكم أو يفتي إلا بالراجح عنده، وإن كان مقلدا جاز له أن يفتي بالمشهور في مذهبه، وأن يحكم به، وإن لم يكن راجحا عنده مقلدا في رجحان القول المحكوم به أمامه الذي يقلده في الفتيا، وأما اتباع الهوى في الحكم والفتيا فحرام إجماعا، نعم اختلف العلماء فيما تعارضت الأدلة عند المجتهد وتساوت وعجز عن الترجيح هل يتساقطان أو يختاروا واحدا منهما يفتي به؟.

قولان للعلماء، فعلى القول بأنه يختار أحدهما يفتي به فله أن يختار أحدهما يحكم به مع أنه ليس أرجح عنده بطريق الأولى؛ لأن الفتيا شرع عام على المكلفين إلى قيام الساعة، والحكم يختص بالوقائع الجزئية، فإذا جاز الاختيار في الشرائع العامة فأولى أن يجوز في الأمور الجزئية الخاصة، وهذا مقتضى الفقه والقواعد، وعلى هذا التقرير يتصور الحكم بالراجح وغير الراجح، وليس اتباعا للهوى، بل ذلك بعد بذل الجهد والعجز عن الترجيح وحصول التساوي، أما الفتيا والحكم بما هو مرجوح فخلاف الإجماع، وقال أيضا في أول هذا الكتاب: إن للحاكم أن يحكم بأحد القولين المستويين من غير ترجيح، ولا معرفة بأدلة القولين إجماعا، فتأمل هذا مع ما سبق من كلامه في قوله بعد بذل الجهد والعجز عن الترجيح[1].

وسُئِلَ الشيخ أبو محمد بن أبي زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الرجل إذا لم يستبحر في العلم، وإنما نظر في المدونة والموطأ والمختصر ونحو ذلك يسأل عن النازلة، هل له أن يفتي بما رآه في هذه الدواوين لمالك أو لأحد من أصحابه أو باختيار لسحنون[2] أو

---

(١) تبصرة الحكام لابن فرحون (٧٤/١)، وما بعدها.

(٢) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة بن عبد الله التنوخي الحمصي الأصل، المغربي، القيرواني المالكي الملقب بسحنون، قاضي القيروان، راسل مالكا، وسمع من ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، وابن الماجشون، وأخذ عنه: ولده محمد؛ =

لابن سحنون[(١)] أو لابن المواز[(٢)] وشبههم؟

فأجاب عن ذلك إذا سئل عن نازلة وجدها في هذه الكتب فليفت بها ويحمل نفسه عليها إن نزلت به، وكذلك إن وجد مثلها لابن القاسم أو لأحد من نظرائه أو لم يجدها إلا لسحنون أو لابنه أو لابن المواز أو لأصبغ أو لابن عبدوس أو شبه هؤلاء فإن كان شيئا يختلف فيه بين أصحاب مالك أو لأحد من هؤلاء المعينين فيه اختيار مثل سحنون وأصبغ ومن دونهما، من ابن عبدوس وابن سحنون وابن المواز ونحوهم، فله أن يفتي باختيار من وجد من اختيار هؤلاء إن شاء الله -تعالى-، ولا سيما إنك قلت والبلد عار، ولا يرده إلا إلى من هو دونه أو من يحمله على غير مذهب أهل المدينة، وكذلك إن كتب إلى من اتسع في العلم واستبحر فأفتاه بشيء وسعه أن يعمل به ويحمل عليه من سأله أيضا[(٣)].

وسُئِلَ ابن أبي زيد أيضا عن المفتي يخبر المستفتي باختلاف الناس، فأجاب: من الناس من يقول: إن المستفتي إذا استفتى المفتي فيخبره باختلاف الناس أنه له أن يختار

=

فقيه القيروان، وأصبغ بن خليل القرطبي، وعدد كثير من الفقهاء. وكان الإمام سحنون أول من شرد أهل الأهواء من المسجد الجامع، وكانوا فيه مظهرين لزيغهم وكان حافظا للعلم، توفي في شهر رجب، سنة: ٢٤٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦٩/١٢)، تاريخ قضاة الأندلس، للمالقي الأندلسي (ص: ٣٠).

(١) هو محمد بن عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، أبو عبد الله: فقيه مالكي مناظر، كثير التصانيف. الملقب بابن سحنون. من أهل القيروان. لم يكن في عصره أحد أجمع لفنون العلم منه. رحل إلى المشرق سنة ٢٣٥ هـ وتوفي بالساحل، ونقل إلى القيران فدفن فيها. ورثي بثلاثمائة مرثية. كان كريم اليد، وجيها عند الملوك، عالي الهمة. من كتبه: آداب المعلمين، والرسالة السحنونية، رسالة في فقه المالكية، والجامع في فنون العلم والفقه، وآداب المتناظرين.توفي سنة: ٢٥٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢٠٤/٦).

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن المواز الأسكندراني المالكي. أخذ عن أصبغ بن الفرج عبدالله بن عبد الحكم، من مؤلفاته: الكبير المسمى بالموازية، توفي سنة: ٢٨١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/١٣)، الديباج المذهب (١٣٠/٢).

(٣) تبصرة الحكام لابن فرحون (٧٥/١).

لنفسه في أي الأقوال شاء، بمنزلة رجل دخل المسجد فوجد أبا المصعب في مجلس وابن وهب في مجلس وغيرهما كذلك، فله أن يقصد أيهما شاء فيسأله، ولا فرق بين أن يعمل بقول من شاء منهم وهم أحياء، أو يختار ما ثبت من أقوالهم بعد موتهم، قلت لأبي محمد: فما تقول أنت في ذلك؟

قال أما من فيه فضل الاختيار فله أن يختار لنفسه، ومن لم يكن فيه فضل الاختيار قلد رجلا يقوى في نفسه، فاختيار الرجل كاختيار القول. انتهى.

وقوله: قلد رجلا يقوى في نفسه موافق لما نقله ابن الصلاح قبل هذا من الترجيح بين أقوال أهل المذهب، وأنه يقدم قول الأعلم الورع على الأورع العالم، والحاكم كالمفتي في الآخذ باختيار أحد الأئمة المجتهدين في المذهب، ويلصق بهم من اتسع في العلم واستبحر فيه، كما قال ابن أبي زيد قال ابن هشام في «مفيد الحكام»(١): وإذا لم يكن القاضي من أهل العلم واختلف عليه العلماء فيما يشاورهم فيه، فقيل يأخذ بقول أعلمهم، وقيل بقول أكثرهم، وقيل يأخذ بقول من شاء منهم، وفي «المتيطية»(٢): ينظر في أقوالهم فما رآه عنده أقرب إلى الحق أخذ به(٣).

❁ **الخلاصة:**

قرر علماء المالكية من خلال هذه النقولات:

- خطورة التساهل في الإفتاء لأنه يتضمن الكذب على الله تعالى ورسوله، ويتضمن إضلال الناس.

- أن الذي ينبغي للعالم أن يكون متهيباً للإفتاء، فعليه أن يتثبت ويتريث حتى يتضح له وجه الجواب، فإن لم يتضح له توقف.

---

(١) «مفيد الحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام» لأبي الوليد هشام بن عبدالله بن هشام الأزدي المالكي القرطبي، مطبوع في مجلدين.

(٢) أصل الكتاب هو «النهاية والتمام لمعرفة الوثائق والأحكام» المشور بالمتيطية لصاحبها: علي بن عبدالله المتيطي، توفي: ٧٥٠هـ.

(٣) تبصرة الحكام لابن فرحون (١/٧٦).

المبحث الرابع
جهود علماء المالكية في بيان حكم هذه الفرق

اخُتلف في حكم أهل البدع والأهواء كالخوارج والقدرية وأشباههم، فذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة بعدهم إلى عدم تكفيرهم، وذهب بعضهم إلى تكفيرهم، وتوقف بعض العلماء في الحكم عليهم، وبعضهم فصَّلوا في الحكم عليهم.

وسيكون الكلام في هذا المبحث في أربعة مسائل:

❑ **المسألة الأولى: أقوال من لم يكفرهم:**

يقول الإمام محمد ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان موقف العلماء من أهل البدع والأهواء ما نصه: «اختلف أهل العلم في تكفير أهل الأهواء، فمنهم من قال: إنهم كفار مخلدون في النار، ومنهم من لا يبلغ بهم الكفر ولا يخرجهم عن الإسلام ويقول: إنهم الذين عليهم فسوق ومعاص إلا أنها أشد المعاصي والفسوق، وهذا مذهب مشايخنا بالأندلس، والذي يعتقدونه فيهم وكانوا يقولون لا يواضع أحد منه الكلام والاحتجاج ولكن يُعَرَّف برأيه رأي السوء ويُستتاب منه فإن تاب وإلا قتل»[1].

ثم نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **نقولات عن الأئمة من المالكية وغيرهم في الحكم على المبتدعة، وأهل الأهواء منها:**

١- عن ابن وهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «أخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه قال: خرجت حرورية بالعراق في خلافة عمر بن عبد العزيز وأنا يومئذ بالعراق مع عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، فكتب إلينا عمر بن عبد العزيز يأمرنا أن ندعوهم إلى العمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ فلما أعذر في دعائهم، كتب إليه: أنقاتلهم؟ فإن الله وله الحمد لم يجعل لهم سلفًا يحتجون به علينا، فبعث إليهم عبد الحميد جيشًا فهزمتهم الحرورية، فلما بلغ ذلك عمر بعث إليهم مسلمة بن عبد الملك في جيشٍ من أهل الشام وكتب إلى عبد الحميد أنه قد بلغني ما فعل جيشك السوء، وقد بعثت إليك مسلمة بن

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٣٠٦).

عبد الحميد فخلِّ بينه وبينهم فلقيهم مسلمة فأظفره الله عليهم وأظفره بهم»[١].

٢- وعن ابن وهب قال: «وحدثني مالك عن عمه قال: سألني عمر بن عبد العزيز فقال: ما ترى في هؤلاء القدرية؟ فقلت: أستتيبهم فإن قبلوا ذلك وإلا فأعرضهم على السيف، فقال عمر: وأنا أرى ذلك».

عن يوسف بن مهران رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عن ابن عباس** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «سمعت عمر بن الخطاب على المنبر وهو يقول: «إنه سيكون قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا، فلئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وثمود». قال عبد الملك: «ومن كذب بعذاب القبر أو بشيء مما ذكر عمر في حديثه هذا: استتيب، فإن تاب وإلا قتل»[٢].

٣-وعن ابن القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال في أهل الأهواء مثل القدرية والإباضية[٣] وما أشبههم من أهل الإسلام ممن هو على غير ما عليه جماعة المسلمين من البدع والتحريف بكتاب الله وتأويله على غير تأويله: «فإن أولئك يُستتابون أظهروا ذلك أم أسروه فإن تابوا وإلا ضربت رقابهم لتحريفهم كتاب الله، وخلافهم جماعة المسلمين والتابعين لرسول الله ﷺ ولأصحابه، وبهذا عملت أئمة الهدى».

وقد قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرأي فيهم أن يستتابوا فإن تابوا وإلا عرضوا على السيف وضربت رقابهم، ومن قتل منهم على ذلك فميراثه لورثته لأنهم

---

(١) المصدر نفسه، وما بعده.

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٣٠٧).

(٣) إحدى فرق الخوارج، وتنسب إلى مؤسسها عبدالله بن إباض التميمي، ويدعي أصحابها أنهم ليسوا خوارج وينفون عن أنفسهم هذه النسبة، والحقيقة أنهم ليسوا من غلاة الخوارج كالأزارقة مثلاً لكنهم يتفقون مع الخوارج في مسائل عديدة منها: أن عبدالله بن إباض يعتبر نفسه امتداداً للمحكمة الأولى من الخوارج، كما يتفقون مع الخوارج في تعطيل الصفات والقول بخلق القرآن وتجويز الخروج على أئمة الجور. ينظر: الموسوعة الميسرة (١/٥٨)، الملل والنحل، للشهرستاني (١/١٣٤)، وكتاب: «الإباضِيَّة وهل هم خوارج؟» لعبد العزيز آل عبد اللطيف.

مسلمون إلا أنهم قتلوا لرأيهم رأي السوء».

قال عيسى[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قال: إن الله لم يكلم موسى، استتيب فإن تاب وإلا قتل». وأُراه من الحق الواجب، وهو الذي أدين الله عليه[2].

٤- وسئل سحنون رَحِمَهُ اللَّهُ عمن قال: إن جبريل أخطأ بالوحي، وإنما كان لعلي بن أبي طالب إلا أن جبريل أخطأ الوحي، أهل يستتاب أو يقتل ولا يستتاب؟

قال: «بل يستتاب فإن تاب وإلا قتل»، قيل: فإن شتم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ أبا بكر وعمر أو عثمان أو عليًّا أو معاوية أو عمرو بن العاص؟ فقال لي: «أمّا إذا شتمهم فقال: إنهم كانوا على ضلال وكفر قتل، وإن شتمهم بغير هذا -كما يشتم الناس- رأيت أن ينكل نكالا شديدا».

٥- وكتب إلى مالك رجل من العرب يسأل عن قوم يصلون ركعتين ويجحدون السنة ويقولوا: ما نجد إلا صلاة ركعتين.

قال مالك: «أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا».

٦- وعن ابن القاسم رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «ومن سبَّ أحدًا من الأنبياء والرُّسُل من المسلمين قُتل ولم يُستتَب، وهو بمنزلة الزنديق الذي لا يعرف له توبة، فلذلك لا يستتاب؛ لأنه يتوب بلسانه ويراجع ذلك في سريرته فلا تعرف منه توبة، وهو بمنزلة من سب رسول الله ﷺ...».

قال محمد -يعني ابن أبي زمنين رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد أعلمتك بقول أئمة الهدى وأرباب العلم فيما سألت عنه وفي غير ذلك عما يسأل عنه من أصول السنة التي خالف فيها أهل الأهواء المضلة كتاب الله وسنة رسوله ونبيه ﷺ ولولا أن أكابر

---

(١) هو عيسى بن مسكين بن منصور بن جريج بن محمد الإفريقي، أصله من العجم وينسب إلى قريش، من أهل الساحل، ولد سنة ٢١٤هـ، سمع من سحنون، وكان ثقة مأمونًا، صالحًا، ذا سمت وخشوع، كثير الكتب في الفقه، والآثار. مات سنة: ٢٩٥هـ. ينظر: ترتيب المدارك (٣٣١/٤)، وسير أعلام النبلاء (٥٧٣/١٣).

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٣٠٨).

العلماء يكرهون أن يسطر شيء من كلامهم ويخلد في كتاب، لأنبأتك من زيغهم وضلالهم بما يزيدك عن رغبة في الفرار عنهم، ونعوذ بالله من فتنتهم عصمنا الله وإياك من مضلات الفتن، ووفقنا لما يرضيه قولا وعملا وقربنا إليه زلفا زلفا»[١].

وقال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «وجمهور العلماء على أنهم في خروجهم ذلك -أي: الخوارج- غير خارجين من جملة المؤمنين لقوله ﷺ: «**ويتمارى في الفوق**»[٢] لأن التماري الشك، وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج الكلي من الإسلام، لأن من ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يحكم له بالخروج منه إلا بيقين، وقد رُوي عن على بن أبي طالب من طرق، أنه سُئل عن أهل النهروان: أكفار هم؟ قال: «من الكفر فروا». قيل: فمنافقون؟ قال: «المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا». قيل: فما هم؟ قال: «هم قوم ضل سعيهم، وعموا عن الحق، بغوا علينا فقاتلناهم»[٣].

وروى وكيع، عن مسعر، عن عامر بن شقيق عن أبي وائل، عن علي قال: «لم نقاتل أهل النهروان على الشرك».

وقول ابن عمر: «إنهم عمدوا إلى آيات في الكفار فجعلوها في المؤمنين» يدل أنهم ليسوا كفارا؛ لأن الكافر لا يتأول كتاب الله؛ بل يرده ويكذب به.

وقال أشهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقعت الفتنة وأصحاب النبي ﷺ متوافرون فلم يروا على من قاتل على تأويل القرآن قصاصًا في قتل، ولا حدًّا في وطء، وبهذا قال مالك وابن القاسم»[٤].

وجاء عن الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في توضيح بيان العلماء في حكم الفرق وأصحابها ما نصه: «وقد اختلفت الأمة في تكفير هؤلاء الفرق أصحاب البدع العظمى،

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٣٠٨)، وما بعدها.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به، رقم (٥٠٥٨).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/٥٨٥).

(٤) المصدر السابق (٨/٥٨٦).

ولكن الذي يقوى في النظر وبحسب الأثر عدم القطع بتكفيرهم، والدليل عليه عمل السلف الصالح فيهم، ألا ترى إلى صنع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الخوارج؟ وكونه عاملهم في قتالهم معاملة أهل الإسلام على مقتضى قول الله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾[١]، فإنه لما اجتمعت الحرورية وفارقت الجماعة لم يهيجهم علي ولا قاتلهم، ولو كانوا بخروجهم مرتدِّين لم يتركهم، لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[٢]، ولأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خرج لقتال أهل الردة ولم يتركهم، فدل ذلك على اختلاف ما بين المسألتين.

وأيضا، فحين ظهر معبد الجهني[٣] وغيره من أهل القدر لم يكن من السلف الصالح لهم إلا الطرد والإبعاد والعداوة والهجران، ولو كانوا خرجوا إلى كفرٍ محضٍ لأقاموا عليهم الحدَّ المقام على المرتدين، وعمر بن عبد العزيز أيضا لما خرج في زمانه الحرورية بالموصل أمر بالكف عنهم على حد ما أمر به علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يعاملهم معاملة المرتدين....

وأيضا، فقد ظهر منهم اتحاد القصد مع أهل السنة على الجملة من مطلب واحد، وهو الانتساب إلى الشريعة. ومن أشد مسائل الخلاف، مثلا: مسألة إثبات الصفات حيث نفاها من نفاها، فإنا إذا نظرنا إلى مقاصد الفريقين وجدنا كل واحد منهما حائما حول حمى التنزيه ونفي النقائص وسمات الحدوث، وهو مطلوب الأدلة،

---

(١) سورة الحجرات: ٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم، رقم (٦٢٩٩).

(٣) هو معبد بن عبد الله بن عويمر وقيل: ابن عبد الله- ابن عُكيم الجهني، نزيل البصرة، وأول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة. حدّث عن عمران بن حصين، ومعاوية، وابن عباس وطائفة. وكان من علماء الوقت على بدعته. حدّث عنه معاوية بن قرة، وقتادة، ومالك بن دينار وآخرون. قال محمد بن شعيب: سمعت الأوزاعي يقول: أول من نطق في القدر سوسن بالعراق، كان نصرانيا فأسلم ثم تنصر، فأخذ عنه معبد. وأخذ غيلان القدري عن معبد. وكان الحجاج يعذب معبداً الجهني بأصناف العذاب ولا يجزع، ثم قتله. مات معبد قبل التسعين وقيل في سنة: ٨٠ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/١٨٥، ١٨٦، ١٨٧).

وإنما وقع اختلافهم في الطريق، وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معا، فحصل في هذا الخلاف أشبه الواقع بينه وبين الخلاف الواقع في الفروع؟

وأيضا، فقد يعرض الدليل على المخالف منهم فيرجع إلى الوفاق لظهوره عنده، كما رجع من الحرورية الخارجين على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ألفان، وإن كان الغالب عدم الرجوع، كما تقدم في أن المبتدع ليس له توبة»[(١)].

وجاء في كتاب الموافقات عنه رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قيل: فقد اختلف العلماء في تكفير أهل البدع، كالخوارج، والقدرية وغيرهما.

فالجواب: أنه ليس في النصوص الشرعية ما يدل دلالة قطعية على خروجهم عن الإسلام، والأصل بقاؤه حتى يدل دليل على خلافه، وإذا قلنا بتكفيرهم فليسوا إذن من تلك الفرق، بل الفرق من لم تؤدهم بدعتهم إلى الكفر، وإنما أبقت عليهم من أوصاف الإسلام ما دخلوا به في أهله، والأمر بالقتل في حديث الخوارج لا يدل على الكفر؛ إذ للقتل أسباب غير الكفر، كقتل المحارب والفئة الباغية بغير تأويل، وما أشبه ذلك، فالحق أن لا يحكم بكفر من هذا سبيله، وبهذا كله يتبين أن التعيين في دخولهم تحت مقتضى الحديث صعب، وأنه أمر اجتهادي لا قطع فيه، إلا ما دل عليه الدليل القاطع للعذر وما أعز وجود مثله»[(٢)].

وقال الخُراشي[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «مختصر خليل»: «... لا يخفى أن القدري قيل: كافر، وقيل: فاسق، وهو المعتمد، وأما الخوارج فقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج –على ضلالتهم– فرقة من فرق المسلمين وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/٦٩٤)، وما بعدها.

(٢) الموافقات (٥/١٧٤)، وما بعدها.

(٣) هو محمد بن عبد الله الخراشي المالكي أبو عبد الله، نسبته إلى قرية يُقال لها أبو خراش من البحيرة بمصر، ولد سنة: ١٠١٠هـ، وكان فقيها فاضلا ورعا، وكان أول من تولى مشيخة الأزهر، من كتبه الشرح الكبير على متن خليل في فقه المالكية، ومنتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة لابن حجر، والشرح الصغير في الزيتونة، على متن خليل. أقام وتوفي بالقاهرة سنة: ١١٠١هـ. ينظر: الأعلام للزركلي: (٦/٢٤١).

وقبول شهادتهم، لكن قال شارح البخاري حيث قال المصطفى ﷺ: «**يمرقون من الدين**»[١] ما نصّه: وبه يتمسك من يكفر الخوارج، أقول فظهر أن في كفرهم قولين، وكلام الخطابي في حكاية الإجماع، وإن لم يسلم يفيد أن الراجح عدم كفرهم»[٢].

❑ **المسألة الثانية: أقوال من قال بكفرهم:**

قال جماعة من العلماء: الخوارج الذين خرجوا على الإمام، وأظهروا الفتنة، وسعوا في الأرض فسادًا ومرقوا من الدين، فإنهم كفارٌ.

قال القاضي عياض -رحمه الله-: «... وابن حبيب وغيره من أصحابنا يرى تكفيرهم وتكفير أمثالهم من الخوارج والقدرية والمرجئة، وقد روي أيضا عن سحنون مثله فيمن قال ليس لله كلام أنه كافر، واختلفت الروايات عن مالك فأطلق في رواية الشاميين أبي مسهر ومروان بن محمد الطاطري: (الكفر عليهم).. وروى عند أيضا أهل الأهواء كلهم كفار، وقال من وصف شيئا من ذات الله تعالى وأشار إلى شيء من جسده يد أو سمع أو بصر قطع ذلك منه لأنه شبه الله بنفسه وقال فيمن قال القرآن مخلوق كافر»[٣].

يقول القاضي أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في شرح حديث الخوارج**: «... والصحيح أنهم كفارٌ لقوله ﷺ: «**يمرقون من الدين**»[٤].. ولقوله: «**لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وثمود**»[٥]، وعاد قتلت كفرًا، ولقوله: «**هم شر الخلق**» ولا يكون ذلك إلا كافرًا..»[٦].

وقال أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «المفهم»**. «والقول بتكفيرهم أظهر في

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر صفات الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٣).

(٢) شرح مختصر خليل للخراشي (١٧٦/٧).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢٧٣/٢)، وما بعدها.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر صفات الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٤).

(٦) عارضة الأحوذي لابن العربي (٢٩/٥).

الحديث، قال: فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتسبى أموالهم...»[(١)].

❑ المسألة الثالثة: من توقف في الحكم عليهم:

وهو رواية عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد سئل عن قول رسول الله ﷺ: «**من قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما**»[(٢)] قال: أرى ذلك في الحرورية. فقيل له: أتراهم بذلك كفّارًا؟ قال لا أدري ما هذا»[(٣)].

وروى أبو بكر الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في** «**السنة**» أن أبا عبد الله أي الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سُئل عن الحرورية والمارقة يكفرون قال: «أعفِني من هذا، وقل كما جاء فيهم الحديث»[(٤)].

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني[(٥)] **المالكي**: «والحق أنها من المعوصات؛ إذ القوم لم يصرحوا باسم الكفر وإنما قالوا قولا يؤدي إليه..»[(٦)].

المتأمّل فيما سبق من الأقوال الثلاثة، في الحكم على أهل البدع يجد أن الروايات عن الإمام مالك مضطربة، بين التكفير وعدمه، والتوقف، لكن أكثر الروايات عنه هو القول بعدم تكفيرهم، وهو الذي عليه المحقّقون من أرباب المذهب كابن أبي زمنين وقد سبقت النقولات عنه في المسألة الأولى، ومنهم: القاضي عياض بن موسى، فقد قال

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الخوارج شر الخلق والخليقة، رقم (١٠٦٧).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما، رقم (٦٠)

(٣) البيان والتحصيل (٣٤١/١٨).

(٤) السنة لأبي بكر بن الخلال (١٤٦/١).

(٥) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلاني، قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. وجّهه عضد الدولة سفيرا عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها. من مؤلفاته: إعجاز القرآن، الإنصاف، ومناقب الأئمة، ودقائق الكلام، وهداية المرشدين توفي سنة: ٤٠٣ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١٧٦/٦).

(٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢٧٦/٢).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الشفا»:

«فصل وأمّا من أضاف إلى الله تعالى ما لا يليق به ليسَ على طريق السبِّ ولا الردّة وقصد الكفر ولكن على طريق التّأويل والاجتهاد والخطأ المفضي إلى الهوى والبدعة من تشبيه أو نعت بجارحة أو نفي صفة كمال فهذا مما اختلف السلف والخلف في تكفير قائله ومعتقده واختلف قول مالك وأصحابه في ذلك ولم يختلفوا في قتالهم إذا تحيزوا فئة وأنهم يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا وإنما اختلفوا في المنفرد منهم فأكثر قول مالك وأصحابه ترك القول بتكفيرهم وترك قتلهم والمبالغة في عقوبتهم وإطالة سجنهم حتى يظهر إقلاعهم وتستبين توبتهم كما فعل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بصبيغ وهذا قول محمد بن المواز في الخوارج وعبد الملك بن الماجشون وقول سحنون في جميع أهل الأهواء، وبه فسّر قوله مالك في الموطأ وما رواه عن عمر بن عبد العزيز وجده وعمه من قولهم في القدرية يستتابون فإن تابوا وإلا قُتلوا»[1].

☐ المسألة الرابعة: أقوال من فصَّل في الحكم:

ذكر الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الموافقات» اختلاف العلماء في تكفير أهل البدع، كالخوارج، والقدرية وغيرهم.

وقد نقل مشهور بن حسن آل سلمان في تحقيق الكتاب قول الخطابي، ما نصه: «قال الخطابي: أجمع المسلمون على عدِّ الخوارج -مع ضلالتهم- فرقة إسلامية أجازوا شهادتها وأكل ذبيحتها ومناكحتها» اهـ.

ثم تَعَقَّبَهُ المحقق بقوله: «لكن المؤلف نقل عنهم في هذه المسألة ما لا شك في كفرهم به، من إنكار سورة يوسف، وبعث نبي بعد محمد، وغير ذلك، فالذي ينبغي التعويل عليه في هذا الرجوع إلى مقالات هذه الفرق السبع من الخوارج التي ذكرت في «الاعتصام» «٢/ ٧١٩ – ط ابن عفان»، وتعليقاته، فمن وصل منهم إلى إنكار مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة، كمن يقول ببعث نبي أو ينكر سورة يوسف، وغير ذلك من الشناعات المنقولة عنهم، فهؤلاء كفار يقينا، ومن كان منهم باغيا قاتل عليا

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٢٧٢).

وأنكر عليه التحكيم، وقاتل عمر بن عبد العزيز، وعمل من المعاصي والكبائر ما لم يصل إلى خروجه عن عقائد الدين الضرورية، فهذا لا نكفره، ونأكل ذبيحته، أما نقل الخطابي الإجماع، فلا يصح أن يحمل على الإطلاق، وإلا لم يكن هناك محل لباب الردة كله ولا إلى تشريع أحكام الكفار، ثم رأيت في «فتح الباري على البخاري» «١٢/ ٢٨٣-٣٠٢» في باب قتل الخوارج تلخيصا حسنا جدا في شأنهم، ورأيت فيه ما يوافق ما رأيناه من عدم إطلاق الكفر أو عدم الكفر عليهم، فإنهم طوائف: غلاة، وغيرهم»[1].

الترجيح:

والذي يظهر أن الفرق تختلف في بُعدها أو قُربها من الحق، فبعضها يصح أن يطلق على أصحابها أنهم أهل بدعة أو معصية وحكمهم حكم أصحاب الكبائر، وبعضها لا يصح وصف أصحابها إلا بالكفر لخروجهم عن الإسلام،... ويكون حكمهم حكم الكفار الخارجين عن الملة، ولو تظاهروا بالإسلام[2].



---

(١) الموافقات (٥/١٧٤).

(٢) ينظر: فرق معاصرة للدكتور غالب العواجي رحمه الله (١/٤٦).

الفصل الثالث

جهود علماء المالكية في بيان النصوص وأقوال السلف الواردة في تحذير هذه الأمة من التفرق والاختلاف

وفيه مبحثان:

۞ المبحث الأول: بيان نصوص الكتاب والسنة في تحذير هذه الأمة من التفرق والاختلاف.

۞ المبحث الثاني: بيان أقوال لسلف في التحذير من الفرقة والاختلاف.

المبحث الأول

بيان نصوص الكتاب والسنة في تحذير هذه الأمة من التفرق والاختلاف

فيه مطلبان:

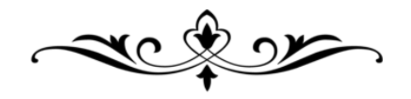
۞ المطلب الأول: بيان نصوص الكتاب في تحذير هذه الأمة من التفرق.

۞ المطلب الثاني: بيان نصوص السنة الواردة في نهي الأمة عن التفرق والاختلاف.

مدخلٌ:

وردت في كتاب الله العظيم، وسنة رسوله الكريم ﷺ نصوصٌ كثيرة تحذر المؤمنين، وتنهاهم عن الفرقة، وتبين لهم أن الأمة الإسلامية أمة واحدة، وهي حقيقة جاء تأكيدها في أكثر من موضع في الكتاب والسنة.

ولأهمية هذا الأصل الجليل، كان للعلماء جهود كبيرة في بيانه، ومن هؤلاء العلماء: **علماء المالكية،** فقد كان لهم دورٌ بارزٌ في تقرير هذا الأصل، وتوضيحه، والتأكيد عليه، وذلك من خلال تفاسيرهم للآيات الكريمة الدالة على ذلك، أو من خلال شروحهم للأحاديث النبوية، كما سأوضحه -بإذن الله تعالى- في المطلبين الآتيين.



المطلب الأول

بيان نصوص الكتاب في تحذير هذه الأمة من التفرق

أمر الله -جلَّ وعلا- هذه الأمة بأن تعتصم بحبل الله جميعًا، وحذرها غاية التحذير من التفَرُّقِ في آيات كثيرة، وبيَّن سبحانه أن الأمة إذا عملت بهذه الوصية فازت بسعادة الدنيا والآخرة، وإن خالفتها تبوءُ بخسارة الدين والدنيا، وذلك هو الخسران المبين.

وسأَذكرُ هنا بعض الآيات الواردة في تحذير هذه الأمة من التفرُّق ثم أنقل شيئًا من تفسير علماء المالكية لها من خلال كتبهم توضيحًا للمسألة وإبرازً لجهودهم فيها، فأقول مستعينًا بالله:

يقول الله تعالى -بعد الأمر بالاعتصام بحبل الله جميعًا- محذِّرًا الأمَّةَ من التفرق والاختلاف: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[١].

ذكر بعض مفسري المالكية عند تفسيرهم لهذه الآية الكريمة أنها نزلت في الأوس والخزرج، وكانت بينهم عداوة وحروب، منها يوم بُعاث وغيره، وكانت تلك الحروب والعداوة قد دامت بين الحيّين مائة وعشرين سنة، حتى رفعها الله بالإسلام...إلخ[٢].

ففي الآية تذكير للأنصار؛ إذ كانوا يقتتلون في كل شهر فلما أتى الإسلام واجتمعوا عليه، وألف الله بينهم وزالت العداوة التي كانت بينهم عشرين ومائة سنة، وقد كانوا بني عم[٣].

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾: «يريد التفرق الذي لا يتأتى معه الائتلاف على الجهاد وحماية الدين وكلمة الله تعالى، وهذا هو الافتراق بالفتن والافتراق في العقائد، وأما الافتراق في مسائل الفروع والفقه فليس يدخل في هذه

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (٤٨٤/١).

(٣) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١٠٨٧/٢).

الآية،... وقد اختلف الصحابة في الفروع أشدَّ اختلافٍ، وهم يد واحدة على كل كافر»[١].

فتبين مما سبق من كلام ابن عطية، أنه ليس في الآية دليل على تحريم الاختلاف في الفروع، فإن ذلك ليس اختلافا إذ الاختلاف ما يتعذر معه الائتلاف والجمع، وأما حكم مسائل الاجتهاد فإن الاختلاف فيها بسبب استخراج الفرائض ودقائق معاني الشرع[٢].

وقد أمر الله تعالى هذه الأمة بالألفة ونهاهم عن الفرقة، فإن الفرقة هلكة والجماعة نجاة[٣].

ومن الآيات أيضًا قول تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٤].

نقل القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره عن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «هم اليهود والنصارى اختلفوا في دينهم فنهانا الله عن مثل ذلك»[٥].

ويقول ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المراد بالذين تفرقوا: «هم أهل الكتاب، يقول: لا تفعلوا كفعلهم»[٦].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في موضع آخر**: «هم اليهود والنصارى والصابئون وغيرهم»[٧].

وقال مكي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على الآية السابقة: «حذر الله المؤمنين أن يكونوا مثل اليهود الذين اختلفوا في كتابهم وتفرقوا فرقاً».

---

(١) تفسير ابن عطية (١/٤٨٤).
(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٤/١٥٩).
(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٤/١٥٩).
(٤) سورة آل عمران: ١٠٥.
(٥) الهداية الى بلوغ النهاية (٢/١٠٨٩)
(٦) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (١/٣٠٩).
(٧) المصدر السابق (٢/١٠٨).

وقال أيضًا «أمر الله تعالى المؤمنين في هذه الآية بالجماعة، وينهاهم عن الاختلاف والفرقة وأخبرهم أنه إنما هلك من كان قبلهم بالاختلاف والمراء والخصومات في دين الله»(١).

وبين الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن قوله: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ ﴾الآية. معطوف على قوله: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾(٢)، وهو يرجع إلى قوله- قبل-: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ لما فيه من تمثيل حال التفرق في أبشع صوره المعروفة لديهم من مطالعة أحوال اليهود، وفيه إشارة إلى أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يفضي إلى التفرق والاختلاف إذ تكثر النزعات والنزغات وتنشق الأمة بذلك انشقاقا شديدا(٣).

ومن الآيات المحذرة أيضًا من التفرق والاختلاف قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾(٤).

روى الدارمي في مسنده بإسناده إلى عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: خط لنا رسول الله ﷺ يوما خطًا، ثم قال: «**هذا سبيل الله**» ثم خط خطوطا عن يمينه وخطوطا عن يساره ثم قال: «**هذه سبل على كل سبيلمنها شيطان يدعو إليها**» ثم قرأ هذه الآية(٥).

والسبل: اليهودية والنصرانية، وما كان من غير ملة الإسلام(٦).

وقال ابن عجيبة المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى السبل: «الأديان المختلفة والطرق التابعة للهوى، فإن مقتضى الحجة واحد، ومقتضى الهوى متعدد لاختلاف الطبائع

---

(١) الهداية الى بلوغ النهاية (١٠٨٩/٢).

(٢) سورة آل عمران: ١٠٤

(٣) التحرير والتنوير (٤٢/٤).

(٤) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٥) تفسير القرطبي (١٣٧/٧)، وما بعدها.

(٦) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (١٠٦/٢).

والعادات، ولذلك تَفرقت»[١].

وقال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسبل: الطرق، ووقوعها هنا في مقابلة الصراط المستقيم يدل على صفة محذوفة، أي السبل المتفرقة غير المستقيمة، وهي التي يسمونها: بنيات الطريق، وهي طرق تتشعب من السبيل الجادة ذاهبة، يسلكها بعض المارة فرادى إلى بيوتهم أو مراعيهم؛ فلا تبلغ إلى بلد ولا إلى حي، ولا يستطيع السير فيها إلا من عقلها واعتادها، فلذلك سبب عن النهي.

قوله: ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، أي: فإنها طرق متفرقة فهي تجعل سالكها متفرقا عن السبيل الجادة، وليس ذلك لأن السبيل اسم للطريق الضيقة غير الموصلة، فإن السبيل يرادف الصراط؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾[٢]؛ بل لأن المقابلة والإخبار عنها بالتفرق دل على أن المراد سبل خاصة موصوفة بغير الاستقامة[٣].

وهذه الآية تعم أهل الأهواء والبدع والشذوذ في الفروع وغير ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلام، هذه كلها عرضة للزلل ومظنة لسوء المعتقد وتقدم القول، وقد يقع فيها من العقلاء من لم يتذكر، وركوب الجادة الكاملة يتضمن فعل الفضائل، وتلك درجة التقوى، والله تعالى أعلم[٤].

ومن الآيات المحذرة من التفرق والخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[٥].

والمعنى الإجمالي لهذه الآية الكريمة المشتملة على النهي عن التنازع: أي: لا تختلفوا فتفْترقَ قلوبكم، فَتضعفوا وتذْهب قوّتُكم وبأسكم ودولتكم[٦].

---

(١) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة الفاسي (٢/١٨٧).

(٢) سورة يوسف: ١٠٨.

(٣) التحرير والتنوير (٨/١٧٣).

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية (٢/٣٦٤).

(٥) سورة الأنفال: ٤٦.

(٦) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية لمكي (٤/٢٨٣٨).

فنهى الله سبحانه وتعالى المؤمنين في هذه الآيات الكريمة عن التنازع فيما بينهم لأنه سبب كبير من أسباب التفرق والاختلاف المؤدي إلى فشلهم وذهاب ريحهم وقوتهم في دينهم ودنياهم.

يقول المهلَّبُ -وهو من كبار أئمة المالكية-: «التنازع والخلاف هو سبب الهلاك في الدنيا والآخرة»[١].

فإذا ائتلفت القلوب على الأمر استَتَبَّ وجوده، واستمرَّ مريره، وإذا تَخَلْخَلَ القلبُ قصر عن النظر، وضعفت الحواس عن القبول، والائتلاف طمأنينة للنفس، وقوة للقلب، والاختلاف إضعاف له؛ فتضعف الحواس، فتقعد عن المطلوب، فيفوت الغرض؛ وذلك قوله: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمۡ﴾» قاله ابن العربي في تفسيره[٢].

ويشمل التفرق -المنهي عنه- بين الأمة بالإيمان بالرسول، والكفرَ به، أي لا تختلفوا على أنبيائكم، ويشمل التفرق بين الذين آمنوا بأن يكونوا نحلا وأحزابا، وذلك اختلاف الأمة في أمور دينها، أصوله وقواعده ومقاصده، فإن الاختلاف في الأصول يفضي إلى تعطيل بعضها فينخرم بعض أساس الدين، فبدون الاتفاق على إقامة الدين يضطرب أمره.

ووجه ذلك أن تأثير النفوس إذا اتفقت يتوارد على قصد واحد فيقوى ذلك التأثير ويسرع في حصول الأثر إذ يصير كل فرد من الأمة معينا للآخر فيسهل مقصدهم من إقامة دينهم[٣].

❁ الخلاصة:

أن حصول التفرق والاختلاف مفض إلى ضياع أمور الدين في خلال ذلك الاختلاف، ثم هو لا يلبث أن يلقي بالأمة إلى العداوة بينها وقد يجرهم إلى أن يتربص بعضهم ببعض الدوائر.

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٩٥/٥).
(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٤١٩/٢).
(٣) ينظر: التحرير والتنوير (٥٣/٢٥).

المطلب الثاني

بيان نصوص السنة الواردة في نهي الأمة عن التفرق والاختلاف

سبق في المطلب السابق ذكر بعض الآيات القرآنية التي حذر الله تعالى بها هذه الأمة من التفرق والاختلاف، كما حذَّرهم من اتباع السبل الباطلة المؤدية إلى تفرقهم شيعًا كما حصل بالأمم قبلها من اليهود والنصارى ومن شابههم، وتفسير علماء المالكية لتلك النصوص، وناسب أن أذكر في هذا المطلب بعض النصوص الحديثيّة الصحيحة عن رسول الله ﷺ المحذرة من التفرق والاختلاف ثم أنقل أقوال المالكية في إيضاح تلك النصوص.

تضافرت الأحاديث الكثيرة عن رسول الله ﷺ في الصحيحين وكتب السنن والمسانيد في النهي عن التفرق والاختلاف، وهذه الأحاديث على نوعين:

النوع الأول: الأحاديث التي توجبُ وتحثُّ على التمسك بالكتاب والسنة، وكذلك التي تنص على وجوب لزوم جماعة المسلمين وأئمتهم، فهذه الأحاديث يراد من مفهومها التحذير من التفرق والاختلاف، لأن ترك التمسك بالكتاب والسنة، والخروج عن الجماعة من أكبر أسباب تشرذم الأمة وتحزُّبها شيعًا، فمن هذا النوع:

١- ما جاء في «الموطأ» عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «**تركت فيكم أمرين، لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه**»[1].

ويشهد له ما رواه الإمام مسلم في صحيحه في حديث طويلٍ أن الرسول -ﷺ قال في خطبته في حجة الوداع: «**وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم تسألون عني، فما أنتم قائلون؟**» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال: بإصبعه السبابة، يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس «**اللهم اشهد، اللهم اشهد**» ثلاث مرات[2].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله علية وسلم، رقم (١٢١٨).

وفي رواية عند الحاكم: «**إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ**» الحديث[١].

فالكتاب والسنة هما الأصلان اللذان لا عدول عنهما ولا هدي إلا منهما، والعصمة والنجاة من التفرق والاختلاف لمن تمسك بهما واعتصم بحبلهما، وهما العرفان الواضح والبرهان اللائح بين المحقِ إذا اقتفاهما، والمبطلِ إذا حلَّاهما، فوُجوبُ الرجوع إليهما معلومٌ من الدين ضرورة، لكن القرآن يحصّل العلم القطعي يقينا، وفي السنة تفصيلٌ معروفٌ[٢].

٢- أمره ﷺ بلزوم الجماعة وإمامهم، منها ما في الصحيحين:

عن حذيفة بن اليمان، يقول: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**» قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم، وفيه دخن**» قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر**» قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**» قلت: يا رسول الله! صفهم لنا، قال: «**هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**» قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**» قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**»[٣].

هذا الحديث من أعلام النبوة، وذلك أنه ﷺ أخبر حذيفة بأمور مختلفة من الغيب لا يعلمها إلا من أوحى الله إليه بذلك من أنبيائه الذين هم صفوة خلقه، وفيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين وترك القيام على أئمة الجور، ألا

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) ينظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٤/٣٨٧).
(٣) تقدم تخريجه.

ترى أنه ﷺ وصف أئمة زمان الشر بأنهم دعاة على أبواب جهنم، فوصفهم بالجور والباطل والخلاف لسنته؛ لأنهم لا يكونون دعاة على أبواب جهنم إلا وهم على ضلال، ولم يقل فيهم تعرف منهم وتنكر، كما قال في الأولين، وأمر مع ذلك بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ولم يأمر بتفريق كلمتهم وشق عصاهم[١].

وقد اختلف أهل العلم في معنى أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة ونهيه عن الفرقة، وصفة الجماعة التي أمر بلزومها، وقد تقدم الكلام عما قيل في المراد بالجماعة.

النوع الثاني: الأحاديث التي نصَّتْ على التحذير من التفرق والاختلاف، منها:

١- ما جاء في حديث المشهور بحديث افتراق الأمة من قوله ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة** - يعني: الأهواء -، **كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه**» الحديث[٢].

وهذا الحديث إحدى الروايات التي وردت في حديث افتراق الأمة، وقد استوفى الكلام عنه رواية ودراية في الفصل الثاني لهذا الباب.

٢- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: «**لا ترجعوا بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض**»[٣].

وهذه الوصية من دلائل النبوة العظيمة، فقد وقع بعده ﷺ من الفتن العظيمة كقطع الليل المظلم من حروب الردة، وحروب الخوارج بدعوى التكفير وغيرها[٤].

٣- ورد في «الصحيحين» قوله: ﷺ: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل**

---

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/٣٣).

(٢) تقدم تخريجه.

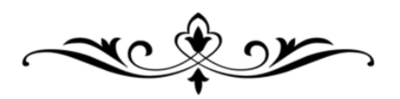
(٣) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء، رقم (١٢١).

(٤) ينظر: التحرير والتنوير (١٠/٣).

والمقتول في النار»، فقيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال: «**إنه كان حريصًا على قتل صاحبه**»[١].

وذلك يفسّر بعضه بعضًا أنه القتال على اختلاف العقيدة[٢].

فالتفرق محرَّمٌ في الإسلام وهو الخروج عن طاعة الأئمة[٣]، وكذلك تحزُّبُ الناس إلى أحزابٍ ذات آراء بدعية، فنسأل الله تعالى السلامة والعافية، والعصمة في ديننا ودنيانا.



---

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾، رقم (٣١).

(٢) التحرير والتنوير (١٠/٣).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥٧/١٠).

المبحث الثاني

بيان أقوال السلف في التحذير من الفرقة والاختلاف

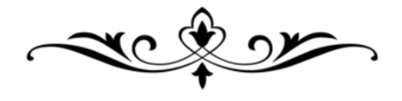
وفيه مطلبان:

۞ المطلب الأول: آثار الصحابة رضوان الله عليهم في التحذير من الفرقة والاختلاف.

۞ المطلب الثاني: الآثار عن التابعين ومن بعدهم من الأئمة في التحذير من الفرقة والاختلاف.

توطئة:

تقدم معنا في المبحث السابق ذكر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي استدل بها علماء المالكية على خطورة الفرقة والاختلاف، وثَمَّ آثار للسلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تحذر من الفرقة والاختلاف، اعتمد عليها أيضا علماء المالكية في تقرير هذا الأصل، كما سأبينه في المطلبين الآتيين.



المطلب الأول

آثار الصحابة رضوان الله عليهم في التحذير من الفرقة والاختلاف

الآثار الواردة عن الصحابة -رضوان الله عنهم- في تحذيرهم ونهيهم عن الفرقة والاختلاف كثيرة، وأكثر من رُوي عنه في هذا الباب من بين الصحابة -والعلم عند الله- الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن الآثار المروية عنهم ما يلي:

١- نقل أبو عبد الله القرطبي وغيره من أئمة المالكية -كما جاء في سنن الدارمي- «أن أبا موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاء إلى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: يا أبا عبد الرحمن، إني رأيت في المسجد آنفا شيئًا أنكرته ولم أر والحمد لله إلا خيرًا، قال: فما هو؟ قال: إن عشت فستراه، قال: رأيت في المسجد قوما حِلقًا حِلقًا جلوسًا ينتظرون الصلاة، في كل حلقة رجل وفي أيديهم حصى فيقول لهم: كبِّروا مائة، فيكبرون مائة. فيقول: هللوا مائة، فيهللون مائة. ويقول: سبحوا مائة، فيسبحون مائة. قال: فماذا قلت لهم؟ قال: ما قلت لهم شيئا، انتظار رأيك وانتظار أمرك. قال أفلا أمرتهم أن يعدُّوا سيئاتهم وضمنتَ لهم ألا يضيع من حسناتهم. ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقةً من تلك الحِلق، فوقف عليهم فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن، حصًى نعدُّ به التكبير والتهليل والتسبيح. قال: فعدُّوا سيئاتكم وأنا ضامنٌ لكم ألا يضيع من حسناتكم شيءٌ، ويحكم يا أمة محمد! ما أسرع هلكتَكم. أو مفتتحو باب ضلالة! قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن، ما أردنا إلا الخير. فقال: وكم من مريد للخير لن يصيبه»[(١)][(٢)].

هذا الأثر من أجلِّ الآثار الواردة عن الصحابة في التحذير من الفرقة والاختلاف، ذلك لما كانت البدعة أوَّلَ سببٍ من أسباب فرقة الأمة، صارَ التحذيرُ منها تحذيرًا من كل ما ينتُجُ عنها وهذا واضحٌ جدًا لا يخفى ولله الحمد.

---

(١) سنن الدارمي (٢٨٧/١) قال حسين سليم أسد الداراني (محقق الكتاب): اسناده جيد. وابن أبي شيبة (٥٥٣/٧). قال الألباني في السلسلة الصحيحة (١١/٥): إسناده صحيح.

(٢) تفسير القرطبي (١٤٠/٧)، المدخل لابن الحاج (٧٩/١).

ولذا لما تيقن الصحابة بذلك اجتهدوا غاية اجتهادهم في محاربة البدع وأهلها حفاظًا للدين من الضياع، والجماعة من الافتراق متمسكين في ذلك كله بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ غاية التمسك، فرضي الله تعالى عن الصحابة أجمعين.

٢- وأخرج ابن وضاح[١] **في «البدع والنهي عنها»، وابن عبد البر في «جامع البيان»، وابن أبي زمنين في «أصول السنة»** ما نصه: «قال عبد الله بن مسعود: «لا يأتي عليكم عام إلا الذي بعده شر منه، لا أعني عاما أخصب من عام ولا أمطر من عام، ولكن ذهاب علمائكم وخياركم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فيهدم الإسلام ويثلم»[٢].

دلالة هذا الأثر على التحذير من الفرقة والاختلاف كسابقه.

٣- وفي التحذير من الفرقة أيضًا استشهد جمعٌ من أئمة المالكية بأثر حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد ذكر ابن وضاح في «الحوادث والبدع» وابن عبد البر في «جامع البيان» والشاطبي في «الاعتصام» واللفظ له، عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقول: «اتقوا الله يا معشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم، فلعمري لئن اتبعتموه لقد سبقتم سبقا بعيدا، ولئن تركتموه يمينا أو شمالا لقد ضللتم ضلالا بعيدا»[٣]»[٤].

٤- وقال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من كان منكم مستنا فليستن بمن قد

---

(١) هو محمد بن وضاح بن بزيغ المرواني المالكي القرطبي، أبو عبدالله الحافظ ولد سنة: ١٩٩هـ، بقرطبة وسمع يحيى بن يحيى ومحمد بن خالد وجماعة بالأندلس، وأخذ عنه: أصبغ بن مالك الزاهد، وأحمد بن خالد، ومحمد بن أحمد بن يحيى الإشبيلي وغيرهم، من كتبه: العباد والعوابد في الزهد والرقاق، والبدع والنهى عنها، توفي ستة: ٢٨٦هـ. ينظر: الوافي بالوفيات (١١٥/٥)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢٧٥/٢).

(٢) البدع لابن وضاح (٧٠/٢)، جامع بيان العلم وفضله (١٠٤٣/٢)، أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٥٥).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٠/١)، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد (١٦/١)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢١٨/٩).

(٤) البدع لابن وضاح (٣٧/١)، جامع بيان العلم وفضله (٩٤٧/٢)، الاعتصام للشاطبي (٨٥٢/٢).

مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدي المستقيم»[١].

ذكرَ هذا الأثر كثيرٌ من علماء المالكية[٢].

٥- وأخرج ابن عبد البر في «التمهيد» عن ثابت بن قطبة قال: «خطبنا ابن مسعود خطبة لم يخطبنا قبلها ولا بعدها فقال: «أيها الناس اتقوا الله وعليكم بالطاعة والجماعة فإنهما حبل الله الذي أمر به وإن ما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة، وإن الله عَزَّوَجَلَّ لم يخلق شيئًا من الدنيا إلا جعل له نهاية فينتهي إليه، وإن الإسلام بدأ فثبت ويوشك أن ينقص ويزيد إلى يوم القيامة وآية ذلك أن تقطعوا أرحامكم... إلخ»[٣].

وهذا الأثر نصٌ فيما نحن بصدده، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وإن ما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة».

الموضع الثاني: قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وآية ذلك أن تقطعوا أرحامكم».

٦- وذكر ابن عطية المالكي في تفسيره رَحِمَهُ اللَّهُ: أيضًا أثرًا عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «إن الله جعل طريقا صراطا مستقيما طرفه محمد عَلَيْهِ السَّلَامُ وشرعه ونهايته الجنة، وتتشعب منه طرق فمن سلك الجادة نجا ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار»[٤].

---

(١) تقدم ذكره

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٩٤٧/٢)، أضواء البيان (٣١٧/٧)

(٣) التمهيد (٢٧٤/٢١)، أخرج هذا الأثر الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٥٩٨/٤)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في التلخيص، رقم (٨٦٦٣).

(٤) تفسير ابن عطية (٣٦٤/٢).

والآثار عن الصحابة في هذا المعنى كثيرةٌ، جميعُها تدلُّ على الاقتداء بهم، والاتباع لطريقهم، والتحذير من كل ما يؤدي إلى الفرقة والانحراف عن الجادة السلفية على كل حال، وهو طريق النجاة حسبما نبَّه عليه حديثُ الافتراق في قوله: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[(١)][(٢)]، إلا أني اقتصرت على ما وقفت عليه من نقولات علماء المالكية رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تقيدًا في ذلك بمنهج البحث.



(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: الاعتصام للشاطبي (٢/٨٥٢).

المطلب الثاني

الآثار عن التابعين ومن بعدهم من الأئمة في التحذير من الفرقة والاختلاف

أُثِرَتْ عن أئمة التابعين ومن بعدهم من الأئمة الذين اتبعوهم بإحسان آثارٌ ومؤلفاتٌ تحذّر الأمة من الفرقة والاختلاف في الدين، حيث كان أهل السنة والجماعة -قديمًا وحديثًا- أهلَ التجمع والائتلاف، وهم الامتداد والمسار الأصلي لهذا الدين، الملتزمون بالجمل الثابتة من الكتاب والسنة والإجماع، والبعيدون عن مواطن الشبهات التي تفرق الجمع وتشتت الشمل؛ لأن الجماعة عندهم هي مناط النجاة في الدنيا والآخرة بخلاف الفرقة فإنها متوَعَّدَةٌ والعياذ بالله(١).

ولذلك لما سُئل الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **فقيل له: من أهل السنة؟** قال: «أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لاجهمي، ولا قدري، ولا رافضي»(٢).

والآثار التي رويت عن التابعين ومن بعدهم من الأئمة في التحذير من الفرقة والاختلاف على قسمين:

القسم الأول: ما نقله علماء المالكية عن بعض التابعين في ذلك، منها:

١-روى ابن وهب عن ابن شهاب الزهري أنه قال- وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتركهم السنن-: «إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استَبْقَوا الرأي وأخذوا فيه»(٣).

وهذا الأثر عن ابن شهاب الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ جاء في معرض ذكره لسبب من أسباب افتراق اليهود واختلافهم في دينهم وهو أخذهم الرأي وتركهم السنن الموروثة عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

---

(١) ينظر: منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة للدعجان (ص: ٨٧).

(٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص: ٣٥).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١٠٥١/٢).

قال ابن العربي وغيره: «إنما ذمَّ الله كثرة الاختلاف على الرسل كفاحًا بدليل خبر: «**إنما أهلك الذين من قبلكم كثرة اختلافهم على أنبيائهم**»(١)، والله -تعالى- أوعد الذين اختلفوا بعذاب عظيم، ... وفيه رد على المتعصبين لبعض الأئمة على بعضٍ، وقد عمت به البلوى(٢).

والظاهر- والله أعلم- أن أثر ابن شهاب السابق وقع في معرض التحذير من الفُرقة؛ لأن الأئمّة رَحِمَهُمُ اللَّهُ في الغالب ما كانوا يسُوقون مثل هذه الأخبار لمن وراءهم إلا للموعظة والتحذير وأخذ العبرة أن يقعوا فيما وقع فيه الأمم قبلنا.

٢- ونقل أبو عبد الله القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: جملة من أقوال التابعين التي تحذر من البدع التي هي من أكثر الأسباب التي مزقت الأمة، وصار الناس بسببها أحزابًا وفرقًا مذمومة:

فعن مجاهد أنه قال: «ولا أدري أي النعمتين علي أعظم أن هداني للإسلام، أو عافاني من هذه الأهواء».

وقال الشعبي(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما سموا أصحاب الأهواء لأنهم يهوون في النار».

وقال أبو العالية: «عليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يفترقوا».

وسئل سهل بن عبد الله عن الصلاة خلف المعتزلة والنكاح منهم وتزوجهم؟ فقال: «لا، ولا كرامة! هم كفار، كيف يؤمن من يقول: القرآن مخلوق، ولا جنة مخلوقة ولا نار مخلوقة، ولا لله صراط ولا شفاعة، ولا أحد من المؤمنين يدخل النار ولا يخرج من النار من مذنبي أمة محمد ﷺ، ولا عذاب القبر ولا منكر ولا نكير، ولا رؤية لربنا في الآخرة ولا زيادة، وأن علم الله مخلوق، ولا يرون السلطان ولا جمعة، -ولا الجماعة-

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ، رقم (١٣٣٧).

(٢) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٧/٤٦٩).

(٣) هو عبد الرحمن بن قاسم الشعبي، أبو المطرّف، قاضي مالقة بالأندلس كانت تدور عليه الفتيا بقطرة أيام حياته. وكان يذهب إلى الاجتهاد. له مجموع في الأحكام. توفي: ٤٩٧هـ. ينظر: الصلة لابن بشكوال (ص: ٣٢٩)، الأعلام للزركلي (٣/٣٢٣).

ويكفرون من يؤمن بهذا».

وقال الفضيل بن عياض[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله، وأخرج نور الإسلام من قلبه».

«وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، المعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها».

ثم قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذه النقولات: «وقد مضى في «آل عمران» معنى قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**تفرقت بنو إسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة**»[٢] الحديث. وقد قال بعض العلماء العارفين: هذه الفرقة التي زادت في فرق أمة محمد ﷺ هم قوم يعادون العلماء ويبغضون الفقهاء، ولم يكن ذلك قط في الأمم السالفة»[٣].

كل هذه الآثار المأثورة عن هؤلاء الأئمة تحذر من الفرقة والاختلاف في الدين المتولد بسبب الابتداع في الدين واختلاف الناس على أنبيائهم.

القسم الثاني: بعض ما نُقل عمن جاء بعد التابعين في ذلك:

من الأئمة الذين عاصروا عهد التابعين وتتلمذوا عليهم، الإمام المصلح، قامع البدعة، إمام دار الهجرة، الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد بلغ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبلغًا في حثِّ الناس على اتباع الكتاب والسنة وتحذيرهم من الفرقة والابتداع في دين الله.

ومما ورد عنه في ذلك ما يلي:

١- أخرج اللالكائي وغيره من الأئمة أن رجلًا جاء إلى الإمام مالك بن أنس

---

(١) هو الفضيل بن عياض بن مسعود أبو علي التميمي، اليربوعي، الخراساني، أبو علي، الإمام، الزاهد المشهور، وُلد سنة ١٠٥هـ، وقد كان من قطاع الطرق، وسبب توبته أنه عشق جارية فبينا هو يرتقي الجدران إليها إذ سمع تاليا يتلو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [الحديد: ١٦]. فلما سمعها قال: بلى يا رب قد آن فرجع وتاب، توفي سنة: ١٨٧هـ.
ينظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٨/٤٢١)، وفيات الأعيان (٤/٤٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٧/١٤١).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ فسأله فقال مالك: قال رسول الله ﷺ كذا. فقال الرجل: «أرأيت لو كان كذا؟ قال مالك: «﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[(١)]. ثم قال فقال مالك: «أوكلما جاء رجل أجدل من الآخر رد ما أنزل جبريل على محمد ﷺ؟!»[(٢)].

«وهذه الفتنة التي ذكرها مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفسير الآية هي شأن أهل البدع وقاعدتهم التي يؤسسون عليها بنيانهم، فإنهم يرون أن ما ذكره الله في كتابه وما سنه نبيه ﷺ دون ما اهتدوا إليه بعقولهم»[(٣)].

٢- وعن مطرف بن عبد الله يقول: سمعت مالك بن أنس إذا ذُكر عنده الزائغون في الدين يقول: قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها اتباع لكتاب الله تعالى، واستكمال لطاعة الله تعالى، وقوة على دين الله، ليس لأحد من الخلق تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدٍ، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا[(٤)].

وقد رُوي في ذمّ الفرقة والاختلاف والجدال والخصومات في الدين، وذم أهل الأهواء عن غير واحد من علماء الأمة، وهذا يدلُّ على اجماعهم على التحذير منهم وفسادهم وخطرهم على العبد في دينه، والعواقب الوخيمة التي تعود على من دخل في ذلك من التنقل والشك والارتياب، والخوض في آيات الله بالباطل، وتكذيب القرآن ورد

---

(١) سورة النور: ٦٣.

(٢) ينظر: هذا الأثر في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/١٦٣)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/٣٢٦)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ٢٠٠)، شرح السنة للبغوي (١/١٩١).

(٣) الاعتصام للشاطبي (١/١٧٤).

(٤) الشريعة للآجري (١/٤٠٨)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/٥١٣)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/٣٢٤).

السنة[(١)].

وفي ختام هذا الفصل أود أن أُحيل القارئ الكريم إلى أحسن ما كُتب في هذا الباب مما كتبه أئمة المالكية من المؤلفات المباركة النافعة، وهي:

١- البدع والنهي عنها، تأليف أبو عبد الله محمد بن وضاح المرواني القرطبي (المتوفى: ٢٨٦هـ).

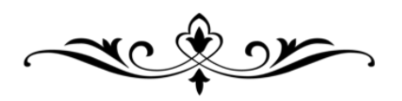
٢- أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ).

٣- الحوادث والبدع، تأليف: محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي المالكي (المتوفى: ٥٢٠هـ).

٤- كتاب: الاعتصام، تأليف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ).

٥- المدخل، تأليف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (المتوفى: ٧٣٧هـ).

وغير هذه الكتب من المؤلفات المباركة. والله تعالى أعلم.



(١) ينظر: منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة (ص: ١٢٢).

الباب الثالث
جهود علماء المالكية في بيان أسباب تفرق هذه الأمة وآثار ذلك

وفيه أربعة فصول:

۞ الفصل الأول: جهود علماء المالكية في بيان أسباب الفرقة بين الأمة وآثارها.

۞ الفصل الثاني: جهود علماء المالكية في بيان أن من أسباب التفرق الابتداع في الدين وآثار ذلك.

۞ الفصل الثالث: جهود علماء المالكية في بيان أن من أسباب الفرقة إتباع الهوى وحظوظ النفس وآثار ذلك.

۞ الفصل الرابع: جهود علماء المالكية في بيان الأسباب الخارجية في الفرقة والاختلاف.

الفصل الأول

جهود علماء المالكية في بيان أسباب الفرقة بين الأمة وآثارها

وفيه ستة مباحث:

- ۞ المبحث الأول: التمسك ببعض النصوص دون بعض وأثره في الفرقة والاختلاف.
- ۞ المبحث الثاني: الانحراف عن التوحيد وأثره في الفرقة.
- ۞ المبحث الثالث: تقديم الآراء وتحكيم العقول على الكتاب والسنة وأثره في تفريق الأمة.
- ۞ المبحث الرابع : المقاييس الفاسدة وآثارها السيئة في تفريق الأمة.
- ۞ المبحث الخامس: الاعتماد على الكشف والمنامات وأثره في تفريق الأمة.
- ۞ المبحث السادس: في بيان الإفتاء أو التكلم بغير علم أو التصدي والتسرع للإفتاء في قضايا الأمة المصيرية من غير أهلها وأثره في تمزيق شمل الأمة.

المبحث الأول

التمسك ببعض النصوص دون بعض، وآثاره في الفرقة والاختلاف

من أسباب تفرق هذه الأمة الأخذ ببعض النصوص الشرعية ونبذ بعضها بسبب هوى أو غيره من الأسباب الباطلة، وهو أمرٌ مرفوض شرعًا، فقد نهى الله تعالى عن ذلك في كتابه ونهى عنه رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في غير ما حديث.

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(١).

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لهذه الآية الكريمة: «الحق الذي لبسوه بالباطل -أي: اليهود- هو إيمانهم ببعض ما في التوراة، والباطل الذي لبسوا به الحق هو كفرهم ببعض ما في التوراة، وجحدهم له، كصفات رسول الله ﷺ وغيرها مما كتموه وجحدوه، وهذا يبيّنه قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾(٢)، والعبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب(٣).

يقول مكي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في معنى إيمانهم وكفرهم ببعض الكتاب: «يستحلون دماء بعضهم بعضاً، فذلك كفرهم، ويتحرجون أن يبقى الأسرى في أيديهم فيتفادوا، فذلك البعض الذي يؤمنون به، وكان فرض عليهم أن لا يستعبدوا أحداً من بني إسرائيل، وفرض عليهم ألا يقتلوا أحداً، ولا يخرجوا أحداً من ديارهم، فحللوا القتل والإخراج، ولم يحلوا ترك الفداء والإخراج من الديار، ويؤمنون بالفداء وترك الاستعباد...إلخ»(٤).

وقال رسول الله ﷺ كما في حديث العرباض بن سارية «..**فإنه من يعش منكم يرى اختلافا كثيرا، وإياكم ومحدثات الأمور**..» الحديث(٥).

---

(١) سورة البقرة: ٤٢.

(٢) سورة البقرة: ٨٥.

(٣) أضواء البيان (١/٣٥).

(٤) الهداية الى بلوغ النهاية (١/٣٣٦).

(٥) تقدم تخريجه.

وجاء في حديث أبي رافع أنه قال: -قال ﷺ-: «**لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»[(١)].

وعن مطرف بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: «سمعت مالك بن أنس، يقول: ... قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سنَّ رسولُ الله ﷺ وولاة الأمور بعده سنناً، الأخذ بها اتباع لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله عَزَّوَجَلَّ، ليس لأحد من الخلق تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدي، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً»[(٢)].

هذه بعض النصوص الواردة في ذمِّ المتمسكين ببعض الكتاب دون البعض، وكانت الآيتان المذكورتان نزلتا في ذم اليهود على لبسهم الحق بالباطل وأخذهم ما تهواه أنفسهم، ونبذهم ما لم تهواه، لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

فعن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم، شبرًا شبرًا وذراعًا بذراعٍ، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم**»، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن**»[(٣)].

وجميع أهل البدع والأهواء ينالهم هذا الذم وهذا العتاب، لأنهم لم يخرجوا عن دائرة أهل السنة والجماعة إلا لتمسكهم ببعض الكتاب ونبذهم البعض، أو لحمل بعض النصوص غير محملها الصحيحة، كما فعلت الخوارج مع النصوص الشرعية الوعيدية، تمسكوا بها -وأَهْملوا بجانبها النصوص الوعدية-، ثم كفَّروا بها مخالفيهم وكفَّرُوا كلَّ مَنِ ارْتكب كبيرةً من كبائر الذنوب، وخلّدُوهُم في النار إذا ماتوا ولم يتوبوا عنها، وحرَّموا

---

(١) رواه الترمذي في سننه (٥/٣٧)، وقال: هذا حديث حسن، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/١٩٠)، قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد أقام سفيان بن عيينة هذا الإسناد، وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما تركاه لاختلاف المصريين في هذا الإسناد. وقال الذهبي في تلخيصه (٣٦٨) – على شرطهما وتركاه.

(٢) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص: ٢٦٠)، وما بعدها.

(٣) تقدم تخريجه.

الشفاعة فيهم، وهاجروا المجتمع الإسلامي بدعوى أنه مجتمعٌ جاهليٌ، وخرجوا على ولاة الأمور، والإيمان عندهم كُلٌّ لا يتجزأ، يذهب بذهاب بعضه، كل ذلك نتيجة تمسكهم ببعض النصوص وإهمالهم للأُخْرَى، وفي مقابل هؤلاء المرجئة فقالوا بعكس قول الخوارج في مرتكب الكبيرة أنه كامل الإيمان، والإيمان عند المرجئة لا يزيد ولا ينقص، والشيعة خرجوا عن الجادة الإسلامية، حيث قالوا بأنه تبدوا على الله البداوات(1)، وقالوا بعصمة الأئمة الاثني عشرية، وبالرجعة، وقالوا بأن الأمة ارتدت بعد رسول الله صلى الله عليه سلم بما فيهم أبو بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ إلا نزر يسيرٌ، وقالوا بتحريف القرآن، والغلاة منهم قالوا بألوهية علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والقدرية ينفون القدر، فغلاتهم ينكرون مرتبتي العلم والكتابة، والمتأخرون منهم ينكرون مرتبتي الخلق والمشيئة المتعلقتين بأفعال العباد، والجهمية تنكر الأسماء والصفات، وينكرون أن تكون الجنة والنار مخلوقتين الآن، وكونهما أبديتين، والمعتزلة ينكرون صفات الله، ويقولون بخلق القرآن، وينكرون الشفاعة في عصاة المسلمين وما إلى ذلك من العقائد الباطلة، والأقوال الساقطة نتيجة التمسك ببعض الكتاب ونبذ بعضه، فلهذه الأقوال آثارٌ بليغة في افتراق الأمة.

فنسأل الله السَّلامةَ والعافيةَ.

ومن الغريب أن بعض الجاحدين لصفات الله المؤولين لها بمعان لم ترد عن الله، ولا عن رسوله ﷺ يؤمنون فيها ببعض الكتاب دون بعض، فيقرُّون بأن الصفات السبع التي تشتق منها أوصاف ثابتة لله مع التنزيه، والمراد بها: القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، لأنها يشتق منها قادر حي عليم إلخ، وكذلك في بعض الصفات الجامعة كالعظمة والكبرياء والملك والجلال مثلا، لأنها يشتق منها العظيم المتكبر والجليل والملك، وهكذا يجحدون كل صفة ثبتت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ

---

(1) جمع بداء: وهو الظهور بعد الخفاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر:٤٧]، وقد يأتي بمعنى: حدوث رأي جديد لم يكن من قبل، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف:٣٥]، وله معان أخرى كلها لا تخرج عن مفهوم تجدد العلم بتجدد الأحداث. وهذه المعاني تستلزم سبق الجهل وحدوث العلم تبعًا لحدوث المستجدات لقصور العقول عن إدراك المغيبات. ينظر: فرق معاصرة للشيخ غالب عواجي رَحِمَهُٱللَّهُ (١/٤٤٣).

لم يشتق منها غيرها كصفة اليد والوجه ونحو ذلك، ولا شك أن هذا التفريق بين صفات الله التي أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسوله ﷺ لا وجه له البتة بوجه من الوجوه.

ولم يرد عن الله، ولا عن رسوله ﷺ الإذن في الإيمان ببعض صفاته وجحد بعضها وتأويله، لأنها لا يشتق منها.

وهل يتصور عاقل أن يكون عدم الاشتقاق مسوغا لجحد ما وصف الله به نفسه؟

ولا شك عند كل مسلم راجع عقله، أن عدم الاشتقاق لا يرد به كلام الله فيما أثنى به على نفسه، ولا كلام رسوله فيما وصف به ربه.

والسبب الموجب للإيمان إيجابا حتما كليا هو كونه من عند الله، وهذا السبب هو الذي علِم الراسخون في العلم أنه الموجب للإيمان بكل ما جاء عن الله، سواء استأثر الله بعلمه كالمتشابه، أو كان مما يعلمه الراسخون في العلم، كما قال الله عنهم: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾[(١)].

فلا شك أن قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾[(٢)]، من عند ربنا، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[(٣)]، من عند ربِّنا أيضًا، فيجب علينا الإيمان بالجميع؛ لأنه كله من عند ربنا.

أما الذي يفرق بينه، وهو عالم بأن كله من عند ربه، بأن هذا يشتق منه، وهذا لا يشتق منه فقد آمن ببعض الكتاب دون بعض.

والمقصود أن كل ما جاء من عند الله يجب الإيمان به، سواء كان من المتشابه، أو من غير المتشابه، وسواء كان يشتق منه أوْ لا.

ومعلوم أن مالكا رَحِمَهُ ٱللَّهُ سئل كيف استوى؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب».

وما يزعمه بعضهم من أن القدرة والإرادة مثلا ونحوهما ليست كاليد، والوجه،

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

(٢) سورة ص: ٧٥.

(٣) سورة آل عمران: ٢٩.

بدعوى أن القدرة والإرادة مثلا ظهرت آثارهما في العالم العلوي والسفلي، بخلاف غيرهما كصفة اليد ونحوها فهو من أعظم الباطل.

ومما يوضِّحُ ذلك أن الذي يقوله هو وأبوه وجده من آثار صفة اليد التي خلق الله بها نبيه آدم.

ونحن نرجو أن يغفر الله -تعالى- للذين ماتُوا على هذا الاعتقاد، لأنهم لا يقصدون تشبيه الله بخلقه، وإنما يحاولون تنزيهه عن مشابهة خلقه، فقصدهم حسن، ولكن طريقهم إلى ذلك القصد سيئة، وإنما نشأ لهم ذلك السوء بسبب أنهم ظنوا لفظ الصفة التي مدح الله بها نفسه يدل ظاهره على مشابهة صفة الخلق فنفوا الصفة التي ظنوا أنها لا تليق قصدا منهم لتنزيه الله، وأولوها بمعنى آخر يقتضي التنزيه في ظنهم، فهم كما قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رام نفعًا فضرَّ من غير قصدٍ ومن البرِّ ما يكون عقوقًا

ونحن نرجو أن يغفر الله لهم خطأهم، وأن يكونوا داخلين في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾[(١)(٢)].

ومن الذين ضلَّ سعيهم أيضًا -في هذا الباب- وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً: الذين زعموا وجوب الاكتفاء بالقرآن دون السنة، أو جواز ذلك في باب الأسماء والصفات خاصة وفي إثبات جميع الأحكام عامة[(٣)].

على الرَّغم من إجماع الأمة الإسلامية على أنَّ السنَّة صنو القرآن، وأنها هي الحكمة المذكورة في القرآن في عديد من الآيات، وعلى الرغم مما هو معروف من أن الدين الإسلامي مستمد من الكتاب والسنة معاً عقيدة وأحكاماً، على الرغم من كل ذلك لم تسلم السنة من أقلام بعض المتهورين المتطرفين، ولفرط جهلهم أطلقوا على

---

(١) سورة محمد: ٢٤.

(٢) ينظر: أضواء البيان (٢٧٣/٧)، وما بعدها.

(٣) ينظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه للشيخ محمد أمان الجامي (ص: ٤٧).

أنفسهم (القرآنيون) أي العاملون بالقرآن -في زعمهم- المكتفون به، المستغنون عن السنة، هذا تفسير كلمة (القرآنيون) بناء على زعمهم، ولكن التفسير المطابق لواقعهم إذا نظرنا إلى تصرفاتهم أنهم المخالفون للقرآن، اتباعاً للهوى، وتقليداً لبعض الزنادقة، التقليد الأعمى، لأنهم في واقعهم قد خرجوا على القرآن بخروجهم على السنة، لأنهما كالشيء الواحد من حيث العمل بهما، إذ السنة تفسير القرآن، ولأن القرآن نفسه يدعو إلى الأخذ بالسنة والعمل بها إيجاباً وسلباً"[١].

وقد كان لعلماء المالكية جهود في ردّ أباطيل القائلين بالاستغناء عن السنة والاكتفاء بالقرآن، فشكر الله -تعالى- سعيهم في ذلك وجزاهم خير الجزاء:

يقول ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «العقائد الإسلامية[٢]» وهو في معرض الردّ على القائلين بهذا المعتقد الفاسد ما نصه: «**الإيمان بالسنة إيمان بالقرآن**...

قال: ومن الإيمان بكتاب الله أن نؤمن بأن كل ما ثبت عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فهو حق من عند الله، وبيانٌ لكتاب الله، وأن الأخذ به أخذ بالقرآن، وأن الترك له ترك للقرآن، لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[٣].

وقوله: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[٤].

ولقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[٥].

(١) ينظر: المصدر نفسه (ص: ٤٧)، وما بعدها.

(٢) (ص: ١٠٣)، وما بعدها.

(٣) سورة الحشر: ٧.

(٤) سورة النحل: ٤٤.

(٥) سورة النساء: ٥٩.

وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾(١).

وقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾(٢).

نقل الحافظ بن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي نضرة أو غيره قال: كنا عند عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فكنَّا نتذاكر العلم قال: «فقال رجل لا تتحدثوا إلا بما في القرآن، فقال له عمران بن الحصين: إنك لأحمق، أَوَجَدْتَ في القرآن صلاة الظهر أربعَ ركعات، والعصر أربع ركعات، لا يجهر في شيء منهما والمغرب بثلاثٍ يجهر بالقراءة في ركعتين ولا يجهر بالقراءة في ركعة والعشاء أربع ركعات يجهر بالقراءة في ركعتين ولا يجهر بالقراءة في ركعتين والفجر ركعتين يجهر فيهما بالقراءة.. إلخ»(٣).

ويقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **موضِّحًا لأقوال الفرق الضَّالة والرد عليها:** «.. فرقٌ كثيرةٌ تقول إحداهما: ما بال الصلوات الخمس؟، لقد ضلَّ من كان قبلنا إنما قال الله: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ ﴾(٤)، لا تصلون إلا ثلاثا، وتقول الأخرى: إنما المؤمنون بالله كإيمان الملائكة، ما فيها كافر ولا منافق ...

وهذا المعنى موافق لما ثبت من حديث أبي رافع عن النبي ﷺ: أنه قال: «**لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته**»(٥) الحديث، فإن السنة جاءت مفسرة للكتاب، فمن أخذ بالكتاب من غير معرفة بالسنة زل عن الكتاب كما زل عن السنة، فلذلك يقول القائل: «لقد ضل من كان قبلنا» إلى آخره(٦).

وإنما جاء هذا الحديث على الذم وإثبات أن سنة رسول الله ﷺ في التحليل

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٦.

(٢) سورة النساء: ٦٥.

(٣) التمهيد (١/١٥١).

(٤) سورة هود: ١١٤.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) الاعتصام للشاطبي (١/١٠٧).

والتحريم ككتاب الله، فمن ترك ذلك، فقد بنى أعماله على رأيه لا على كتاب الله، ولا على سنة رسول الله ﷺ[(١)].

وقد ذكر الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك آثارًا كثيرةً نقلًا عن ابن وضاح المالكي وغيره من أهل العلم تحذر من زيغ القرآنيين وغيرهم من أهل البدع.

وذكر منها أثر ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «صلاة السفر ركعتان، من خالف السنة كفر»[(٢)].

وقال: «وخرّج ابن وضاح عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ قال: «ما يأتي على الناس من عام؛ إلا أحدثوا فيه بدعة، وأماتوا سنة، حتى تحيا البدع، وتموت السنن».

وعنه أنه قال: «عليكم بالاستفاضة والأثر، وإياكم والبدع».

وخرج ابن وهب عنه أيضا؛ قال: «من أحدث رأيا ليس في كتاب الله، ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ، لم يدر ما هو عليه إذا لقي الله عَزَّ وَجَلَّ»[(٣)].

وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الآحاد جملة، والاقتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن، حتى أباحوا الخمر بقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ ﴾ الآية[(٤)].

ففي هؤلاء وأمثالهم قال رسول الله ﷺ أيضًا: «**لا أُلْفِيَنَّ أحدكم متكئًا على أريكته**» الحديث، وهذا وعيدٌ شديدٌ تضمنه النهيُ لاحق بمن ارتكب رد السنة.

ولما ردوها بتحكم العقول؛ كان الكلام معهم راجعًا إلى أصل التَّحسين والتقبيح.. إلخ[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (١/١٤٦).

(٢) المصدر السابق (١/١٠٩).

(٣) المصدر السابق (١/١١٠).

(٤) سورة المائدة: ٩.

(٥) الاعتصام للشاطبي (١/٢٩٥).

وقد بين الحافظ أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أصول العلم الكتابُ والسنةُ، وتنقسم السنة قسمين؛

أحدهما: تنقله الكافة عن الكافة فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هنالك خلافٌ ومن ردَّ إجماعهم فقد رد نصا من نصوص الله يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب، لخروجه عما أجمع عليه المسلمون العدول وسلوكه غير سبيل جميعهم.

والضرب الثاني: من السنة أخبار الآحاد الثقات الأثبات العدول والخبر الصحيح الإسناد المتصل منها يوجب العمل عند جماعة الأمة الذين هم الحجة والقدوة ولذلك مرسل السالم الثقة العدل يوجب العمل أيضا والحكم عن جماعة منهم ومنهم من يقول: إن خبر الواحد العدل يوجب العلم والعمل جميعا[1].

وقال أبو عمر في موضع آخر: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصا في كتاب الله أو صح عن رسول ﷺ أو أجمعت عليه الأمة وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه»[2].

ولقد صرّح الشيخ الأصولي المالكي الشنقيطي «أن أخبار الآحاد الصحيحة يجوز نسخ المتواتر بها إذا ثبت تأخُّرها عنه، وأنه لا معارضة بينهما، لأن المتواتر حق، والسنة الواردة بعده إنما بينت شيئا جديدا لم يكن موجودا قبل، فلا معارضة بينهما البتة لاختلاف زمنهما»[3].

كما بين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ما يذكره بعض علماء الأصول من المالكية وغيرهم عن الإمام مالك من أنه يقدِّم القياسَ على أخبار الآحاد خلاف التحقيق.

والتحقيق: أنه يقدم أخبار الآحاد على القياس، واستقراء مذهبه يدل على ذلك دلالة واضحة، ولذلك أخذ بحديث المصراة في دفع صاع التمر عوض اللبن، ومن أصرح الأدلة التي لا نزاع بعدها في ذلك أنه يقول: إن في ثلاثة أصابع من أصابع المرأة ثلاثين

---

(١) ينظر: جامع بيان العلم وفضله (٧٧٩/١).

(٢) المصدر السابق (٩٤٣/٢).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤٥١/٢).

من الإبل، وفي أربعة أصابع من أصابعها عشرين من الإبل.

ولا شيء أشد مخالفة للقياس من هذا كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لسعيد بن المسيب حين عظم جرحها، واشتدت مصيبتها: نقص عقلها. ومالك خالف القياس في هذا القول، سعيد بن المسيب: إنه السنة، كما تقدم.

وبعد هذا فلا يمكن لأحد أن يقول: إن مالكًا يقدم القياس على النص(١).

❁ الخلاصة:

- أن التمسك ببعض النصوص دون بعض من أعظم الأسباب التي أدت إلى تفرق هذه الأمة وسبب لإغراء العداوة والبغضاء بين الناس كما نص به الكتاب والسنة.

- أنه يجب على المسلم أن يصدق ويؤمن بكل ما جاء به الرسول ﷺ وأن يقبل الحق من حيث جاء ،وأن يكون قصده طاعة الله وجمع الكلمة على الحق كما أمر به تعالى وحث عليه(٢).



(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/٢٢٩).

(٢) ينظر: جهود شيخ الإسلام في الحث على الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٦٥٤).

المبحث الثاني
الانحراف عن التوحيد وأثره في الفرقة

يقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾[(١)].

التوحيد هو أساس الدين كله، وهو الأصل الذي لا تكون النجاة ولا تقبل الأعمال إلا به، وما أرسل الله رسولا إلا داعيا إليه ومذكرا بحججه، وقد كانت أفضل كلمة قالها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هي كلمة: «لا إله إلا الله» وهي كلمته الصريحة فيه، ولا تكاد سورة من سور القرآن تخلو من ذكره والأمر به والنهي عن ضده[(٢)]، وجميع الانحرافات الواقعة في الأمة سواءٌ، الأمة الإسلامية، أو غيرها التي أثرت في افتراقها شيعًا وفرقًا إنما هو نتيجة انحراف الأمة عن تحقيق هذا التوحيد كما يجب.

وقد ذكر علماء الإسلام أن الانحراف عن التوحيد هو أكبر سبب من أسباب افتراق الأمة، كما قرَّرُوا بعد تتبعهم للنصوص الشرعية، والوقائع البشرية قديمًا وحديثًا أنه يقع بثلاثة أشياء رئيسة، وهي[(٣)]:

١- الشرك، **٢**- الكفر، **٣**- النفاق.

لعلَّ هؤلاء العلماء الذين نصُّوا على هذه الثلاثة قصدوا الانحرافات المتعلقة بجانب الألوهية، وإلا فإن المتأمل في النصوص الشرعية، والواقع البشري يدرك جزْمًا أن ثمة أسبابًا أخرى للانحراف عن التوحيد، كالبدعة والمعاصي، فهي لا شك أنها سبب كبير من أسباب الانحراف عن التوحيد، وآثارها كبيرة جدا في تشرذم الأمة واختلافهم أحزابًا، وسيأتي الكلام عن البدعة من حيث تعريفها في اللغة وفي الاصطلاح الشرعي، وسيأتي كذلك مطلبٌ مستقلٌ في ذم البدعة وخطورتها على الأمة والدين مع أقوال أئمة المالكية في توضيح ذلك.

---

(١) سورة النساء: ٣٦.

(٢) ينظر: آثار ابن باديس المالكي (٢١٦/١).

(٣) ينظر: المفيد في مهمات التوحيد (ص: ١٠٥)، مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية (ص: ١٠، ٣١١)، تسهيل العقيدة الإسلامية (ص: ٦٤).

فالمقصود، أن من الآثار السيئة للبدع والمعاصي المترتبة على أصحابها نقصانٌ في الايمان وهو نقص في التوحيد، ونقص في التوحيد انحرافٌ عنه بحسب، فالناس في ذلك دركات، فلا يمكن بحال من الأحوال غضُّ الطرف وإهمال هذه السببية الأساسية من أسباب الانحراف عن التوحيد، والبدعة دركاتٌ كما هو معلومٌ، منها ما تكون مكفِّرة، كبدعة الحلولية الاتحادية، وكبدعة القول بالبداء على الله، وبدعة تكفير خلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين، وكذلك بدعة القول بخلق القرآن، ومنها ما لم تصل إلى حدِّ الكفر، إلا أن كلها انحراف عن التوحيد، «**وكل بدعة ضلالة**»[(١)].

ويكون الحديث هنا عن الأمور الثلاثة السابق ذكرها:

❁ الأمر الأول: الشرك تعريفه، وأقسامه، وأثره في الانحراف عن التوحيد:

الشرك هو: جعلُ مع الله إلها آخر[(٢)].

والشرك: دعاء مع الله إلهًا آخر[(٣)].

والشرك: اتخاذ مع الله إلها آخر[(٤)].

وهذه التعريفات الثلاثة للشِّرك كلها بمعنى واحدٍ، تفيد أن الشرك هو: صرف نوع من أنواع العبادة لغير الله عَزَّوَجَلَّ.

وقد نهى الله -تعالى- عن الشِّرك وأن يعبد معه سواه[(٥)]، في كثير من الآيات، والأحاديث فمن الآيات: قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾[(٦)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٢٣٩).

(٣) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٤/٢٧٢٤).

(٤) ينظر: تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي (ص: ١٠٦).

(٥) آثار ابن باديس (١/٢٨٠).

(٦) سورة الحج: ٣١.

يقول مكي بن أبي طالب رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لهذه الآية الكريمة: «فشبه الله المشرك بمنزلة هذا الذي خرّ من السماء، فهوت به الريح وتخطفته الطير، فكما لا يملك هذا لنفسه دفع ضر، وهو في الهُوِي، كذلك المشرك، يوم القيامة لا يقدر على دفع ما نزل له من العذاب»[(١)].

وقوله: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[(٤)]، وقوله: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[(٥)].

ومن الأحاديث قوله ﷺ لمعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**يا معاذ، هل تدري حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟**»، فقال: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا**»[(٦)].

❐ أقسام الشرك:

ينقسم الشرك إلى قسمين:

أحدهما: الشرك العظيم، وهو إثبات شريك لله تعالى؛ يقال: أشرك فلانٌ بالله، وذلك أعظم كفر، قال -تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾[(٧)].

وقال -تعالى-: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿ مَن

---

(١) الهداية الى بلوغ النهاية (٧/٤٨٨٥).

(٢) سورة الجن: ١٨.

(٣) سورة النحل: ٥١.

(٤) سورة الإسراء: ٢٣.

(٥) سورة النساء: ٣٦.

(٦) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ، رقم (٦٨٤٩).

(٧) سورة النساء: ٤٨.

(٨) سورة النساء: ١١٦.

يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ ﴾[(١)] ... إلخ.

والثاني: الشرك الصغير، وهو مراعاة غير الله معه في بعض الأمور، وهو الرياء والنفاق المشار إليه بقوله: ﴿شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[(٢)]، ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[(٣)]، وقال بعضهم: معنى قوله: ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ أي: واقعون في شرك الدنيا، أي: حبالتها»[(٤)].

وقد نهى الله الخلق كلَّهم عن أن يعتقدوا معه شريكا في ألوهيته فيعبدوه معه، ليعتقدوا أنه الإله وحده فيعبدوه وحده، وبين لهم أنهم إن اعتقدوا معه شريكا وعبدوه معه فإن عبادتهم تكون باطلة وعملهم يكون مردودا عليهم وأنهم يكونون مذمومين من خالقهم ومن كل ذي عقل سليم من الخلق، ويكونون مخذولين لا ناصر لهم، فأما الله فإنه يتركهم وما عبدوا معه، وأما معبوداتهم فإنها لا تنفعهم لأنها عاجزة مملوكة مثلهم، فما لهم-قطعا- من نصير[(٥)].

وأوَّلُ من عُرف بالشرك قوم نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأول من وقع فيه منهم القبوريون المنصرفون بقلوبهم إلى الموتى من صلحائهم، فكان نوح أول رسول من الله لمقاومة الشرك وإقامة الحجة على المشركين، بتذكيرهم بنعم الله ووجوب شكرها، ودلالتهم على سوء مغبة الشرك ولزوم التبري منه، ولكن القوم غلب عليهم هوى الشرك، ففقدوا رشدهم، ولم يفقهوا جدال نبيهم، وأَتَوْا في الدفاع عن وثنيتهم بما هو خارج عن موضوع النزاع.

وهاك ما حكاه القرآن في هذا الشأن[(٦)]: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾ فَقَالَ

(١) سورة المائدة: ٧٢.

(٢) سورة الأعراف: ١٩٠.

(٣) سورة يوسف: ١٠٦.

(٤) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ١٠٤).

(٥) ينظر: آثار ابن باديس (٢١٧/١).

(٦) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ١١١).

ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾[١].

فانظر إلى هذا السفه والخبال: يدعوهم إلى توحيد الخلاق المتعال، فيردون عليه بأنه بشر، وأن من آمن به من الطبقة المنحطة في مجتمعهم، وأنه وهؤلاء المؤمنين لا يعلمون لهم فضلًا عليهم، كأنهم علموا للأصنام فضلاً على جميع الأنام فعبدوها، واستمروا على هذا الضلال عدة أجيال، يوصي فيها السلف الخلف، بأن يعضوا بالنواجذ على وثنيتهم: ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾[٢].

وأخذ الخلف بوصية السلف، فلم يستمعوا لنبيهم على قوة حجته، ولم يتأثروا بآدابه على طول مدته، ولما لم يجدوا مدفعاً لبرهانه، واستبطؤوا عقوبة الله لهم بطوفانه، قالوا: ﴿ قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[٣][٤].

- **مسألة: منشأ الانحراف عن التوحيد والعبادة لغير الله تعالى وأثر ذلك في افتراق الأمة:**

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ﴾[٥].

نقل ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تفسير قتادة لهذه الآية الكريمة أنه قال: «ذُكر لنا أنه كان بين آدم ونوح عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ عشرة قرون كلهم يعمل بطاعة الله على الهدى، وعلى شريعة من الحق، ثم اختلفوا بعد ذلك، فبعث الله نوحا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فكان أول رسول أرسله

---

(١) سورة هود: ٢٥ — ٢٧.

(٢) سورة نوح: ٢٣.

(٣) سورة هود: ٣٢.

(٤) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ١١١)، وما بعدها.

(٥) سورة البقرة: ٢١٣.

الله إلى أهل الأرض»[١].

وجاء في كتاب التفسير من «صحيح البخاري» عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال:

«صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعدُ، أما ود كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني غَطيف بالجوف، عند سبإ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسر فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم، أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت»[٢].

وحدوث الأصنام كان قبل نوح، وإنما أضافته الرواية إلى عهده لما كان هو الذي عاب الأصنام وقبحها، وهذا الاحتمال أقرب، لأن الإرسال لإنكار الشرك إنما يكون بعد ذيوعه وانتشاره في الأمة وطول عهدهم بالتوحيد، ويَتَأَيَّدُ ذلك بشدة إصرارهم عليه، مع لبث نوح في محاربته ألف سنة إلا خمسين عاماً[٣].

الذي سبق من الكلام لمحة يسيرة فيما يتعلق بالشرك وأقسامه وأثره السيئة في افتراق الأمة.

والكفر في اللغة هو الستر والتغطية[٤]، والكُفرُ: نقيض الإيمان، ويقال لأهل دار الحرب: قد كَفَروا، أي: عصوا وامتنعوا. والكُفرُ: نقيض الشكر. كَفَر النعمة، أي: لم يشكرها. والكُفرُ أربعة أنحاء: كُفرُ الجحود مع معرفة القلب، وكُفْرُ المعاندة: وهو أن يعرف بقلبه، ويأبى بلسانه، وكُفْرُ النفاق: وهو أن يؤمن بلسانه والقلب كافر، وكفر الإنكار: وهو كُفْرُ القلب واللسان[٥].

---

(١) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (١/٢١٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة نوح، رقم (٤٦٣٦).

(٣) ينظر: رسالة الشرك ومظاهره (ص: ١١٥).

(٤) الصحاح للجوهري (٢/٨٠٧).

(٥) العين (٥/٣٥٦)، وينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/٤٧٤)، تفسير القرطبي (١/١٨٣).

والفرق بين الشرك والكفر أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب، فمنها الشرك بالله، ومنها الجحد للنبوة، ومنها استحلال ما حرم الله، وهو راجع إلى جحد النبوة، وغير ذلك مما يطول الكلام فيه، وأصله التغطية، والكفر خصال كثيرة، وكل خصلة منها تضاد خصلة من الإيمان، لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر؛ فقد ضيَّع خصلة من الإيمان، والشرك خصلة واحدة، وهو إيجاد ألوهية مع الله أو دون الله، واشتقاقه ينبئ عن هذا المعنى، ثم كثر حتى قيل لكل كفر شرك على وجه التعظيم له والمبالغة في صفته، وأصله كفر النعمة، ونقيضه الشكر، ونقيض الكفر بالله الإيمان، وإنما قيل لمضيع الإيمان كافر؛ لتضييعه حقوق الله تعالى، وما يجب عليه من شكر نعمه؛ فهو بمنزلة الكافر لها، ونقيض الشرك في الحقيقة الإخلاص، ثم لما استعمل في كل كفر، صار نقيضه الإيمان....

ومحصل هذا الكلام: أن الشرك والكفر مختلفان في الأصل، متحدان في استعمال الشرع فهما كالإسلام والإيمان، واستعمال الكفر في التغطية شائع في لسان العرب[1].

تعريف النفاق:

النفاق في اللغة: مصدر نافق، يُقال: نافق ينافق نفاقا ومنافقة، وهو مأخوذ من النافقاء: أحد مخارج اليربوع من جحره، فإنه إذا طلب من واحد هرب إلى الآخر وخرج منه - وقيل هو من النفق، وهو السرب الذي يستتر فيه[2].

والنفاق في الشرع: قال الإمام محمد ابن أبي زمنين: «والنفاق لفظٌ إسلاميٌ لم تكن العرب قبل الإسلام تعرفه وهو مأخوذ من «نافق اليربوع» وهو جحر من جحوره يخرج منه إذا أخذ عليه الجحر الذي فيه دخل، فيقال قد نفق ونافق ومنافق يدخل في الإسلام باللفظ ويخرج منه بالعقد شبيه بفعل اليربوع، لأنه يدخل من باب ويخرج من باب، فما كان من الأحاديث فيها ذكر النفاق وليس معناها أن من فعل شيئا مما ذكر

---

(١) ينظر: رسالة الشرك ومظاهره (ص: ١٠٥).

(٢) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (١٣/٣)، المحكم والمحيط الأعظم (٤٤٧/٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٩٨/٥).

فيها فهو منافق كنفاق من يظهر الإسلام ويستر الكفر أنها معناها أن هذه الأفعال والأخلاق من أخلاق المنافقين وشيمهم وطرائقهم، هذا ومثله[١].

وقد جمع ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين التعريف اللغوي للنفاق والتعريف الشرعي.

والحاصل من تعريفه أن النفاق في المعنى الشرعي هو: إظهار الإسلام وستر الكفر، وهذا هو واقع المنافقين في عهد رسول الله ﷺ وبعده، وعليه جاءت النصوص من الكتاب والسنة في ذمه وإبطاله وبيان عظم عقوبة من وقع فيه حيث قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾[٢].

وبين أن النفاق ينقسم قسمين، أكبر والأصغر، فالأكبر هو النفاق الاعتقادي، والأصغر ما كان من شيم المنافقين وطرقهم ولم يبلغ إلى حد الأكبر.

وقد جاء في «**تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي**»: «وقال بعض كبار التابعين: "أدركت سبعين ممن رأى النبي ﷺ، كلهم يخاف النفاق على نفسه"، وأصل مداخله على الخلق من إيثار حرمة الخلق على حرمة الحق، جهلا بالله، واعتزازًا بالناس، فيلتزم لذلك محاسنة أولي البر والصدق ظاهرا، وتكرمهم بقلبه باطنا، وتتبع ذلك من الذبذبة بين الحالين ما وصفه الله، سبحانه، من أحوالهم...»[٣].

فنعوذ بالله من الشرك والكفر والنفاق، والبدع والمعاصي ما ظهر منها وما بطن، فإن جميع الانحرافات في التوحيد والتفرق بين الأمة لا يخرج سبب ذلك عن هذه الخصال الخمسة.

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٢٤٦)، وما بعدها.

(٢) سورة النساء: ١٤٥.

(٣) تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي (ص: ١٣٨).

المبحث الثالث

تقديم الآراء وتحكيم العقول على الكتاب والسنة وأثره في تفريق الأمة

لقد كان لمنهج أهل الكلام[(١)] ومن تأثَّرَ بالفلاسفة ممن ينتسب للإسلام -في تقديمهم العقول الفاسدة والآراء الكاسدة وتحكيمها على النص الإلهي- أثارٌ بليغة في تفريق الأمة.

حيث إن من يقرأ في كتب المقالات والفرق يدرك جزما أن الأصول والمصادر لأقوال أهل الكلام التي بنوا عليها مذهبهم موروثة من اتجاهات شتى، من قبل الحاقدين على الدين الإسلامي، الحاسدين على جمع كلمة المسلمين.

فعلى سبيل المثال، مقالة القدرية أخذوها من رجل نصراني في البصرة يقال له سوسن، كما جاء في «كتاب القدر» للفريابي[(٢)] عن الإمام الأوزاعي يقول: «أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق، يقال له: سوسن كان نصرانيا، فأسلم، ثم تنصر وأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد»[(٣)].

والشيعة أَخَذُوا بعض معتقداتهم عن اليهود، فبدعة التشيع أول من دعَا إليها عبد الله

---

(١) والمراد بأهل الكلام أو المتكلمين: هم الذين يقررون مسائل العقيدة أو بعضها عن طريق الأدلة العقلية ومنهجهم في ذلك هو: تقديم العقل على النقل.
فتقديم العقل على النقل سمة ومنهج واضح ظاهر لدى الفلاسفة والمتكلمين، سواء كانوا جهمية أو معتزلة أو أشعرية أو ماتريدية، فكل هؤلاء في أبواب ضلالهم وانحرافهم عن الحق قدموا العقل على النقل بل كثير منهم لا يعتبر إمكانية الوصول إلى الحق إلا عن طريق العقل. أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة (١/ ٢٠).

(٢) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، أبو بكر، قاض من العلماء بالحديث. تركي الأصل. من أهل فرياب من ضواحي بلخ، حدث بمصر وبغداد. ورحل رحلة واسعة. وولي القضاء بالدينور مدة، وكان يحضر مجلسه نحو عشرة آلاف. من كتبه: صفة النفاق وذم المنافقين، ودلائل النبوة. توفي سنة: ٣٠١هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢/ ١٢٧).

(٣) القدر للفريابي (ص: ٢٠٦)، وينظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ٧).

بن سبأ اليهودي[1]، وبدعة نفي الصفات أُخذت عن بَيَانْ بن سمعان عن طالوت ابن أخت لبيد بن أعصم وزوج ابنته، وأخذها لبيد بن أعصم الساحر عن يهودي من اليمن[2]، ثم إن هذه البدع والانحرافات بدأت تجد من مرضى القلوب والاعتقاد أذناً صاغية، حتى وجدت أتباعاً وأنصارا كمنوا على بدعتهم وقت ظهور السنة وسيادتها على المجتمع الإسلامي في زمن أواخر الصحابة وأوائل عهد بني أمية إلى أواسط العهد العباسي الأول حيث ترجمت كتب اليونان وتلقفها هؤلاء المرضى فدعموا شبههم بالكلام والجدل، حتى فتنوا كثيرا من المسلمين عن الحق بتأويلات ما أنزل الله بها من سلطان، ولم يأت عليها منه برهان، وإنما هي شبه لَبَّسَتْ على مرضى القلوب وضعاف الإيمان[3].

وكل ذلك خلاف للصراط المستقيم، وخلاف لما كان عليه الرعيل الأول من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وجميع أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم وقعوا في هذا المنزلق الخطير، أعني: تقديم العقول والآراء على النقل، وقد أخبر الله تعالى عن هؤلاء بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾[4].

فعن عائشة أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية ثم قال: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم**»[5].

وهذا أَبْيَنُ، لأنه جعل علامة الزيغ الجدال في القرآن، وهذا الجدال مقيّد باتباع المتشابه.

فإذًا، الذمُّ إنما لحق من جادل فيه بترك المحكم وهو أم الكتاب ومعظمه، والتمسك بمتشابهه[6].

---

(١) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/١٧٤)، الخطط للمقريزي (٢/٣٥٦).

(٢) ينظر: البداية والنهاية (٩/٤٩٣) في ترجمة الجعد بن درهم عام مقتله ١٢٤؟.

(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/٧).

(٤) سورة آل عمران: ٧.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) الاعتصام للشاطبي (١/٧١).

وفيهم ينطبق قول إمامنا، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين يعيب الجدال بقوله: «كلما جاءنا رجلٌ أجدلَ من رجلٍ أردنا أن نردَّ ما جاء به جبريل إلى النبي ﷺ»(١).

وأذكر هنا بعض نماذج لأقوال أهل الزَّيْغِ في هذا الباب، ثم أَعْقُبُهُ بذكر شيء من رد علماء المالكية عليها، وبالله التوفيق.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي بعد أن ذكر أنواع الدلالة وهي: حجة العقل والكتاب والإجماع، قال: «ومعرفة الله لا تنال إلا بحجة العقل فلأن ما عداها فرعٌ على معرفة الله بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بشيء منها على الله والحال هذه كنا مستدلين بفرع للشيء على أصله وذلك لا يجوز، ثم أخذ يفصل في بيان ذلك»(٢).

وهذا الجاحظ من السابقين في التصدي لشبهات النصارى إلا إنه لم يوفَّقْ في مناقشتهم على المذهب الحق الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه والسلف الصالح، لأنه بنى مناقشته لهم على مذهبه الفاسد في تقديم العقل على النقل...إلخ(٣).

وهذا الغزالي يدعو في «رده الجميل على النصارى» إلى التأويل المذموم فهو يقول في أول رده: «... فلا بد من تقديم أصلين متفق عليهما بين أهل العلم: أحدهما: أن النصوص إذا وردت فإن وافقت المعقول تركت ظواهرها وإن خالفت صريح المعقول وجب تأويلها واعتقاد أن حقائقها ليست مرادة فيجب إذ ذاك ردها إلى المجاز»(٤) اهـ.

وقد صحَّحَ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مفاهيم مختلفة منها: أن المنطق لم يكن يعرف عنه إلا أنه تقديم العقل على النقل ومصادمة النص بالرأي، وكان فعلا وسيلة التشكيك في العقيدة باستخدام قضايا عقيمة، فهذب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من

---

(١) ذم الكلام وأهله (٥/٦٩)..

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص: ٨٨) وما بعدها، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية (١/١١٦).

(٣) المختار في الرد على النصارى (ص: ١٠٨)، وما بعدها، نقلا من كتاب: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/١٨٩).

(٤) ينظر: الرد الجميل (ص: ١٦٦)، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (١/١٩٠).

أبحاثه وأحسن باستخدامه فنظم قضاياه المنتجة ورتب أشكاله السليمة واستخدام قياسه في الإلزام، سواء في العقيدة أو أصول الأحكام.. كما وضح ذلك في «آداب البحث والمناظرة»(١).

ونقل ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض الحكماء قوله: «مَنْ أُعجب برأيه ذلَّ، ومن استغنى بعقله زلَّ، ومن تكبر على الناس ذلَّ، ومن خالط الأنذالَ حُقِّر، ومن جالس العلماء وُقِّر»(٢).

ويُؤَيِّدُ القول ببطلان تقديم العقل على النص ما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -الحنبلي-: «أنه لا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان فلا يختلف نصٌّ ثابت عن الرسل وقياس صحيح، لا قياس شرعي ولا عقلي، ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية وأن القياس الشرعي الذي رُوعِيَتْ شروط صحته يخالف نصا من النصوص، وليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد كما قد بسطنا ذلك في مصنف مفرد وذكرنا في كتاب درء تعارض العقل والنقل ومتى تعارض في ظن الظان الكتاب والميزان النص والقياس الشرعي أو العقلي فأحد الأمرين لازم، إما فساد دلالة ما احتج به من النص، إما بأن لا يكون ثابتا عن المعصوم أو لا يكون دالا على ما ظنه أو فساد دلالة ما احتج به من القياس، سواء كان شرعيا أو عقليًّا بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة»(٣).

إذًا، فالقول بتقديم العقل على النص باطلٌ فهو فساد في الدين وفساد في العقل، حيث إنه لا تعارض البتة بين النقل الصحيح والعقل السليم.

وسيأتي ردُّ المالكية أكثر على قضية تقديم العقل على النقل في المبحث القادم إن شاء الله.

---

(١) أضواء البيان (٩/٥٠٠).

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/٥٧١).

(٣) الرد على المنطقيين (ص: ٣٧٣).

ومن تقديمهم العقل على النقل أيضًا إنكارهم الشفاعة في عصاة المسلمين:

فقالت الجهمية: «ليس هناك شفاعةٌ في قومٍ لإخراجهم من النار فإن الله تعالى إن شاء عذَّب المطيعين على سبيل التخليد، وإن شاء أدخل العصاة والكفار الجنة وهو يحكم ولا معقب لحكمه»(١).

وقالت المعتزلة أيضًا بإنكار الشفاعة، يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: «لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي صلى الله عليه –وسلم– ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها ثبتت لمن؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة»(٢).

وكذلك الزمخشري فقد اقتفى آثار أسلافه من المعتزلة في نفي الشفاعة، وقد جاء عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾(٣) الآية.

أ– قال: «ومعنى التنكير أن نفسا من الأنفس لا تجزى عن نفس منها شيئا من الأشياء، وهو الإقناط الكلي القطاع للمطامع...

قال: ... فإن قلت: هل فيه دليلٌ على أنّ الشفاعة لا تُقبل للعصاة؟ قلت: نعم، لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقاً أخلت به من فعل.. إلخ»(٤).

وقد كان لعلماء المالكية جهود جبارةٌ في الرد على منكري الشفاعة لأهل الكبائر من هذه الأمة، وسأكتفي بنقل رد **القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد ناقش المعتزلة وغيرهم من المنكرين للشفاعة مناقشة دقيقة وألزمهم الحجج فيما لم يترك لهم أي مجال للاحتجاج بعد.

فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرَّرَ مسألة الشفاعة في كتابه «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» وذكر أدلة كثيرة في إثباتها للعصاة من المسلمين، ثم دخل بعد تلك النقولات في مناقشة

---

(١) ينظر: أصول الدين للبزدوي، والتنبيه للملطي (ص: ٩٩، ١٣٤)، وما بعدها.

(٢) شرح الاصول الخمسة (ص: ٦٨٨).

(٣) سورة البقرة: ٤٨.

(٤) تفسير الزمخشري (١/١٣٥).

منكري الشفاعة فقال: «وقد أطبق سلف الأمة على تسليم هذه الرواية وصحتها مع ظهورها وانتشارها والعلم بأنها مروية من الصحابة والتابعين، ولو كانت مما لم تقم الحجة بها لطعن طاعن فيها بدفع العقل والسمع لها على ما يقوله المعتزلة ولكانت الصحابة أعلم بذلك وأشد تسرعا إلى إنكارها.

ولو كانوا قد فعلوا ذلك أو بعضهم لظهر ذلك وانتشر ولتوفرت الدواعي على إذاعته وإبدائه حتى ينقل نقل مثله ويحل العلم به محل العلم بخبر الشفاعة لأن هذه العادة ثابته في الأخبار.

وفي العلم بفساد ذلك دليلٌ على ثبوت خبر الشفاعة وبطلان قول المعتزلة إن الغفران باطل بالعقل وموجب لتكذيب السمع وغير ذلك مما يدعونه»[١].

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «مسألة: فإن قالوا هذه الأحاديث معارضة بمثلها، فروى الحسن البصري وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي**» فوجب إطراحها.

يُقال لهم هذه الرواية التي ذكرتموها غير معروفة ولا ثابتة عند أهل النقل، فلا يجب أن يدفع بها ما قد علمنا نحن وأنتم أنه مروي...

واستمرَّ في مناقشتهم بقوله: «فإن قالوا: أفليس قد روي عن النبي –صلى الله عليه وسلم وآله– أنه قال «**من تحسَّى سُمًّا فقتل نفسه فهو يتحسَّاه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا**»[٢] ورُوي مثله فيمن قتل نفسه بحديدة ومن تردَّى من جبل، وكذلك رُوي عنه أنه قال «**لا يدخل الجنة مدمن خمر ولا عاقٌّ لوالديه**»[٣]، وهذه الأخبار معارضة لأخبار الشفاعة.

قيل لهم: لو ثبتت هذه الأخبار كثبوت خبر الشفاعة لم تكن متعارضة، بل يجب

---

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص: ٤١٩).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١/١٠٣)، رقم (١٠٩).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١٧/٣٢٠). عن أبي سعيد، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يدخل الجنة منان، ولا عاق، ولا مدمن خمر» قال محققو مسند أحمد (١٧/٣٢٠): «حديث حسن لغيره».

أن يكون قوله: «**من تحسى سُمًا فقتل نفسه**» و«**من أَدْمَنَ الخمر**» و«**من عقَّ والديه**» و«**تردى من جبل**» و«**قتل نفسه بحديدة**»، ينصرف إلى من فعل ذلك أجمعَ على وجه الاستحلال وتكذيب الخبر والتوقيف على تحريمه، لأن ذلك لا يقع على جهة التكذيب ممن يستحق الشفاعة... إلخ[(١)]، وقد توسَّع رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردِّ عليهم فمن أراد التوسُّعَ فيما بسطه فليراجع الكتاب المذكور للباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن تقديم العقل على النقل قول الجهمية وغيرهم: «إن خلق الجنة قبل الجزاء عبثٌ فإنها تصير معطلة مددا متطاولة ليس فيها سكانها، وقالوا: ومن المعلوم أن ملِكًا لوِ اتَّخذ دارًا وأعدَّ فيها ألوان الأطعمة والآلات والمصالح وعطلها من الناس ولم يمكنّهم من دخولها قرونًا متطاولةً لم يكن ما فعله واقعًا على وجه الحكمة[(٢)]، ووجد العقلاء سبيلًا إلى الاعتراض عليه[(٣)].

يُجاب عن هذه الشبهة بأننا لا نُسَلِّمَ لكم أن الجنة تبقى مدادً متطاولةً ليس فيها أحدٌ من أهلها، بل قد دلّت الأدلة من كتاب الله تعالى على أن الله تعالى أسكنها آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وزوجته ثم أخرجهما منها بعد أن أزلَّهما الشيطان، وهذا يفيد كونها مخلوقةً ومسكونةً، ولو كانت لم تخلق لكانا هابطين من غيرها لا هابطين منها[(٤)]. والله تعالى أعلم.

---

(١) المصدر نفسه وما بعدها.

(٢) يقول ابن القيم في معرض رده على هذه الشبهة: إن هذا حجرٌ منهم على الله عز وجل بعقولهم الفاسدة، وآرائهم الباطلة، حيث شبهوا أفعاله بأفعالهم، ووضعوا لله شريعةً فاسدةً فيما ينبغي له أن يفعله جل وعلا، وما لا يفعله، وقاسوه في ذلك على خلقه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. ينظر: حادي الأرواح (ص: ١١)، وكذلك وجودهما في الدنيا فيه فوائد كثيرة منها: الحثُّ بها والحضُّ والتَّرغيبُ في الطاعة الموصلة إليها، ولأن المؤمنين ينعمون في قبورهم، وأرواحهم نسمات تعلق في شجر الجنة، والكفار يعذبون في قبورهم بالعرض على النار ورؤية كل منهم لمقعده فيهما إلى أن يبعثه الله كما تقدم بيانه، فبطل القول بأنها تبقى مددًا ليس فيها أحدٌ من أهلها. فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق العفيفي (ص: ٢٤٢).

(٣) ينظر حادي الأرواح (ص: ١١)، شرح الطحاوية (٢/٦١٥).

(٤) ينظر: شرح عقيدة مالك الصغير (١٨٩).

المبحث الرابع
المقاييس الفاسدة وآثارها السيئة في تفريق الأمة

هذا المبحث فرعٌ عن المبحث الذي قبله، ولذا لا يطول الكلام فيه، إذ هو مُكَمِّلٌ لما سبق، لأن استخدام المقاييس الفاسدة فرعٌ من فروع تقديم العقول والآراء على النقل، بل هو أصل في ذلك، وقد زعم أرباب الكلام -بناء على المقاييس الفاسدة- أن منهج المتكلمين أعلم وأحكم من منهج السلف الصالح، حيث إن السلف يمرُّون نصوص الصفات كما جاءت، وأما أهل الكلام يؤَوِّلونها إلى المعاني المراد بها -على زعمهم الباطل- بالقواطع العقلية التي يسمونها «القانون الكلي».

والمراد بالقانون الكلي عند الأشاعرة وغيرهم، كما قد جاء واضحاً جداً عند الفخر الرازي، هو أن البراهين العقلية إذا صارت معارَضة بالظواهر النقلية، فكيف يكون الحال فيها؟

اعْلَمْ أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

١- إما أن يُصَدَّقَ مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين، وهو محال.

٢- وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين، وهو محال.

٣- وإما أن يصدق الظواهر النقلية، ويكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية.

٤- ولما بطلت الأقسام الثلاثة، لم يبقَ إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية: إما أن يقال أنها غير صحيحة، أو يقال أنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها.

هذا هو القانون الذي اشتهر عند الأشاعرة، وأصبح عندهم من القضايا المسلمة، وقد نقضه شيخ الإسلام وزيفه في مواضع عديدة من كتبه، ولأهميته وخطورته أفرد له

كتابه الكبير المشهور، «درء تعارض العقل والنقل»[(١)].

وهذا القانون أخذ به المتكلمون ولا سيما الذين جاءوا بعد الرازي وبنوا عليها مذهبهم في نفي الصفات، ومن المعلوم أنه ليس عند الأشعرية من الإثبات إلا الصفات السبع التي يسمونها صفات المعاني وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام وما عداها من الصفات الثبوتية لا يثبتونها ولهم في نصوصها أحد طريقين إما التأويل أو التفويض وفي هذا يقول قائلهم[(٢)]:

وكلّ نصٍّ أوهَمَ التشبيها أوِّلْهُ أو فوِّضْ ورُم تنزيها[(٣)]

وقد ابْتُلي كثيرٌ من متأخري المالكية باعتناق منهج الأشاعرة في الاعتقاد، فالقائل للبيت السابق هو برهان الدين اللقاني المصري المالكي، الذي ألف على طريقة الأشاعرة كتاب «جوهرة التوحيد» ومنه هذا البيت، ثم شرحه في كتابيه؛ «هداية المريد» و«تحفة المريد»، وهذا «الجوهر» كما يسمونه الأشاعرة، كتبه على طريقة النظم كما ترى في البيت السابق، وكان له رواجا كبيرا في بلاد غرب إفريقية وغيرها، وقد أصبح من مقررات المدارس النظامية في كثير من المدارس، وقد اعتمد عليه كثير من كتَّاب الأشعرية خصوصا الذين جاءوا بعد برهان الدين اللقاني.

وهذا العلامة أحمد بن غانم النفراوي المالكي فقد جاء عنه في شرح الرسالة للقيرواني في معرض كلامه عن مسألة الاستواء والفوقية ما نصه:

«واعلم أن الفوقية عبارة عن كون الشيء أعلى من غيره وتكون حسية ومعنوية كزيد فوق الفرس، والسلطان فوق الوزير، وأن الذي يجوز عليه المكان يجوز أن تكون فوقيته حسية ومعنوية، والذي يستحيل عليه المكان والجسمية لا تكون فوقيته إلا معنوية، ففوقية الله على عرشه المراد بها فوقية معنوية لما قدمنا، وحمل الفوقية في حقه

---

(١) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٨١٩/٢)، وما بعدها. وينظر: أساس التقديس للرازي (ص: ١٧٢)، وما بعدها، ط الحلبي، و(ص: ٢٢٠)، وما بعدها، ت السقا.

(٢) العرش للذهبي (١١٠/١).

(٣) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص: ٥٤).

تعالى على المعنوية مبني على طريقة الخلف وهي المؤولة، وعليها إمام الحرمين وجماعة كتأويل اليد بالقدرة، وأما السلف فيقفون عن الخوض في معنى ذلك ويفوضون[١] علم ذلك إلى الباري سبحانه وتعالى، وإلى هاتين الطريقتين أشار صاحب الجوهرة بقوله:

وكلُّ نصٍّ أوهم التشبيها   أوِّله أو فوِّض ورُم تنزيهَا

ثم قال: والأُولى أعلم والثانية أسلم»[٢] انتهى.

يعني بالأولى: التأويل، وبالثانية: التفويض، فيزعمون بذلك أن طريقة التفويض هي طريقة السلف وهو أسلم، وطريقة التأويل هي للخلف وهي أعلم، وفي ذلك يقول النفراوي: «وطريق السلف كابن شهاب ومالك الإمام ومن وافقهما من السلف الصالح تمنع تأويلها عن التفصيل والتعيين.. ونعتقد أن له تعالى استواءً ويدًا وغير ذلك مما ورد به الشرع لا يَعلم معناه على التفصيل إلّا الله، وكذلك تُسمى المعنويّة، وطريقُ الخَلَف تؤول المتشابه على وجه التفصيل قصدًا للإيضاح؛ ولذلك تسمى المؤولة، فأوّلوا الاستواء بالاستيلاء واليد بالقدرة والعين بالبصر والأصابع بإرادات القلب وإلى طريق السلف والخلف أشار صاحب الجوهرة بقوله...

فعُلم بما ذكرنا أنّ كُلّا من أهل الطريقتين تُؤَوِّل المتشابه بصرفه عن ظاهره لاستحالته، وافترقا بعد صرفه عن ظاهره المستحيل في بيان معناه على التعيين والتفصيل، فالسلف يفوضون علم ذلك لله تعالى، والخلف تؤوله تأويلا تفصيليا بحمل كل لفظ على شيء معين خاص كما قدمنا»[٣].

وقد كان هذا الأثر الخبيث موروثًا فرقةً عن فرقةٍ، فالأشعرية وإن كانت لهم جهود كبيرة في الرد على المعتزلة والجهمية إلا أنهم تأثروا بهم تأثّرًا كبيرًا في تعطيل الصفات، وقد سبق أن الأشعرية يثبتون سبعًا من الصفات، ويؤولون ما سواها من الصفات،

---

(١) السلف يفوّضون الكيفية لا المعنى.

(٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٤٨/١)، يتظر أيضا: بلغة السالك لأقرب المسالك (٧٩٣/٤).

(٣) الفواكه الدواني (٥١/١).

الفعلية والاختيارية، وهذا معلومٌ أنهم ورثوه من أسلافهم من الجهمية والمعتزلة...

فإنهم قد قالوا فيما يتعلق بالصفات الفعلية مثل صفة المجيء والاتيان: «إن المجيء أو الإتيان يستلزم تنقل الجسم والله منزه عنه، فتعيَّن صرف اللفظ عن ظاهره بالدليل العقلي، لأن الله تعالى لا يتصف بما هو من صفات الحوادث كالتنقل والتمدد...

لأن سبيلها كلها في اقتضاء ظاهرها التشبيه فوجب تأويلها على ما ينتفي به تشبيه الله عَزَّوَجَلَّ بشيء من خلقه[١].

وفي ذلك يقول الزمخشري -إمام من أئمة المعتزلة-: «فإن قلت: ما معنى إسناد المجيء إلى الله؟، والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة قلت: هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه: مُثِّلَتْ حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ووزرائه وخواصه.. إلخ»[٢].

هذه بعض شبهات التي اعتمد عليها النافون لصفة مجيء الله تعالى وغيرها من الصفات، فكل هذا الشرّ إنما جاء من مسألة هي: نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه، فإذا سمع ذوو القلب المتنجس بأقذار التشبيه صفةً من صفات الكمال التي أثنى الله بها على نفسه كنزوله إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الأخير وكاستوائه على عرشه وكمجيئه يوم القيامة وغير ذلك من صفات الجلال والكمال، أول ما يخطر في ذهن المسكين أن هذه الصفة تشبه صفة الخلق فيكون قلبه متنجسًا بأقذار التشبيه لا يقدر الله حق قدره ولا يعظم الله حق عظمته حيث يسبق إلى ذهنه أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق فيكون أولا نجس القلب متقذره بأقذار التشبيه[٣].

---

(١) ينظر: أصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (ص: ٢٦٦)، الكشاف للزمخشري (٢٥٣/١)، وما بعدها، وينظر في هذه المسألة: كتاب الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم، للدكتور عبد القادر عطا (٤٨٢/١)، وما بعدها.

(٢) الكشاف (٧٥١/٤).

(٣) ينظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي (ص: ٣٥).

ولا يخفى على أحد عنده أدنى بصيرة أن الذي يقول: إن اتصاف الله تعالى بالمجيء يلزمه مشابهة الحوادث، فإلزامه هذا اعتراضٌ صريحٌ على من أخبر بالمجيء وهو الله جل وعلا.

فليَعلم مدعي لزوم الباطل لظاهر آيات الصفات أن اعتراضه على ربه ومن ظنَّ أن ظواهر آيات الصفات دالة على اتصافه تعالى بصفات تشبه صفات الخلق فهو جاهل مفتر، بل ظاهرها اتصافه بتلك الصفات المنزهة عن مشابهة صفات الحوادث[١].

والمعتزلة كذلك لهم جهود في الرد على الجهمية إلا أنهم تأثروا بهم في نفي الصفات وغيرها كإنكار أبدية الجنة والنار، فالجهم بن صفوان هو أول من عرف بإنكار أبدية الجنة والنار ممن ينتسب للإسلام، فإنه قد قال إنهما يفنيان غير أبديتين، باستخدام قاعدته الفلسفية الشيطانية.

يقول ابن أبي العز[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض، وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، «**وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث**»! وهو عمدة أهل الكلام المذموم، التي استدلوا بها على حدوث الأجسام، وحدوث ما لم يخل من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم، فرأى الجهم أن ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي، يمنعه في المستقبل[٣]!

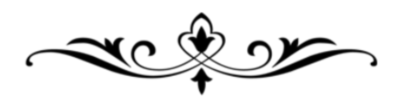
---

(١) منع جواز المجاز للشنقيطي (ص: ٥٠).

(٢) هو صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي وُلد سنة ٧٣١هـ، اشتغل بالعلوم، وكان ماهرًا في دروسه وفتاويه، وخطب بحسبان قاعدة البلقاء مدة، ثم ولي قضاء دمشق في المحرم سنة ٧٧٩، ثم ولي قضاء مصر فأقام شهرًا ثم استعفي، ورجع إلى دمشق على وظائفه. له كتب، منها: شرح العقيدة الطحاوية، والتنبيه على مشكلات الهداية، والنور اللامع فيما يعمل به في الجامع، أي جامع بني أمية، وكانت وفاته بدمشق سنة ٧٩٢هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٣١٣/٤).

(٣) شرح الطحاوية (٦٢١/٢)، ينظر: المستدرك على مجموع الفتاوى (١٠٩/١).

وقد اشتد إنكار السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قديما وحديثا على الجهمية في هذه المسألة، إلى أن كفروهم بها، فقد ثبت عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أنه قال: «بالغ جهم في نفي التشبيه حتى قال إن الله ليس بشيء»، وفي كتاب «المسايرة» لابن الهمام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال له بعد ما ناظره: «أخرج عني يا كافر» وهو القائل بفناء الجنة والنار(١).



(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لأبي عبد الله ابن جماعة (ص: ٣٥).

المبحث الخامس

الاعتماد على الكشف والمنامات وأثره في تفريق الأمة

الكشف والمنامات مصدر من مصادر التلقي عند الصوفية والمتصوفة، وهو خلاف المنهج الصحيح المبني على الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع.

يفترق منهج الإسلام وصراطه عن منهج التصوف في شيء أساسي جداً وهو (**التلقي**) أي مصادر المعرفة الدينية في العقائد والتشريع، فبينما يحصر الإسلام مصدر التلقي في العقائد في وحي الأنبياء والرسل فقط والذي هو لنا الكتاب والسنة فقط، فإن الدين الصوفي يجعل مصدره هو الوحي المزعوم للأولياء والكشف المزعوم لهم، والمنامات واللقاء بالأموات السابقين وبالخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبل وبالنظر في اللوح المحفوظ، والأخذ عن الجن الذين يسمونهم بالروحانيين.

وأما مصدر التلقي في التشريع عند أهل الإسلام فهو الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وأما عند المتصوفة فان تشريعاتهم تقوم على المنامات والخضر والجن والأموات والشيوخ كل هؤلاء مُشرِّعون، ولذلك تعددت طرق التصوف وتشريعاته بل قالوا: الطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق فلكل شيخ طريقة ومنهج للتربية وذكر مخصوص وشعائر مخصوصة وعبارات مخصوصة ولذلك فالتصوف آلاف الأديان والعقائد والشرائع بل مئات الآلاف وما لا يحصى وكلها تحت مسمى التصوف وهذا هو الفارق الأساسي بين الإسلام والتصوف، فالإسلام دين محدد العقائد، محدد العبارات، محدد الشرائع، والتصوف دين لا حدود ولا تعاريف له في عقائد أو شرائع، وهذا هو أعظم فارق بين الإسلام والتصوف[(١)].

❁ الكشف: في اللغة:

قال الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكشف رفعك شيئاً عما يواريه ويغطيه، كرفع الغطاء على الشيء»[(٢)].

---

(١) ينظر: فضائح الصوفية (ص: ٤٣)، وما بعدها.

(٢) كتاب العين للخليل (٥/٢٩٧).

وفي الصحاح: «وكاشفه بالعداوة، أي بادأه بها»[١].

وقال ابن دريد[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كشفت الشيء أكشفه كشفاً إذا أظهرته، وأبديته»[٣].

«وكشف الأمر يكشف كشفاً أظهره»[٤].

فالكشف إذاً يعني الإظهار، ورفع الغطاء والحجاب[٥].

❁ الكشف في الاصطلاح:

قال **الجرجاني**[٦] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعريفات: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا[٧].

---

(١) ديوان الأدب (٢/٣٨٨).

(٢) هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي أبو بكر البصري، العلامة شيخ الأدب من أئمة اللغة والأدب. صاحب التصانيف، تنقل في فارس وجزائر البحر يطلب الآداب ولسان العرب، ففاق أهل زمانه، ثم سكن بغداد. حدث عن: أبي حاتم السجستاني، وابن أخي الأصمعي، وتصدر للإفادة زمانا. وكان آية من الآيات في قوة الحفظ. من كتبه: الاشتقاق في الأنساب، والجمهرة في اللغة، وذخائر الحكمة. توفي سنة: ٣٢١هـ. ينظر: السير (١٥/٩٦). الأعلام للزركلي (٦/٨٠).

(٣) جمهرة اللغة (٢/٨٧٤).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (٦/٦٨٩).

(٥) ينظر: الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية (ص: ٤٦١).

(٦) هو علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، من أعلام القرن الرابع للهجرة. ولد بجرجان ونشأ بها وتلقى تعليمه الأول فيها، ثم رحل بصحبة أخيه إلى نيسابور لطلب العلم وهو لم يبلغ الحلم، رحل إلى العراق والشام وغيرهما. اتصل بالصاحب بن عبّاد الذي كان وزيرًا لبني بويه، فاختص به ومكث عنده، فولاه قضاء جُرجان، ثم ولاه القضاء بالرّيّ، حيث يقيم الصاحب بن عبَّاد، ثم ارتقى به إلى رئاسة القضاء، واستمرَّ في هذا المنصب إلى وفاته سنة (٣٩٢هـ). الأعلام للزركلي(٢/١١٥).

(٧) التعريفات (ص: ١٨٤).

ومعنى الكشف في اصطلاح الصوفية:

جاء تعريف المكاشفة في اصطلاحات الصوفية بأنها:

١- «شهود الأعيان وما فيها من الأحوال في عين الحق، فهو التحقيق الصحيح بمطالعة تجليات الأسماء الإلهية»[١].

٢- «واعلم أَن المكاشفة فِي كلامهم عبارة عَن ظهور الشيء للقلب باستيلاء ذكره من غَيْر بقاء للريب، وربما أرادوا بالمكاشفة مَا يقرب مِمَّا يراه الرائي بَيْنَ اليقظة والنوم، وكثيرا مَا يعبر هَؤُلاءِ عَن هذه الحالة بالثبات...»[٢].

٣- وقال بَعْضهم: «اليقين هُو المكاشفة، والمكاشفة عَلَى ثلاثة أوجه: مكاشفة بالإخبار ومكاشفة بإظهار القدرة، ومكاشفة القلوب بحقائق الإيمان»[٣].

٤- المكاشفة: «عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتزكيته من صفاته»[٤].

فنعني بعلم المكاشفة أن يرتفع الغطاء حتى تتضح له جلية الحق في هذه الأمور اتضاحاً يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه»[٥].

٥- والمكاشفة: «وغاية المكاشفة معرفة الله تعالى ولست أعني به الاعتقاد الذي يتلقفه العامي وراثة أو تلقفاً ولا طريق تحرير الكلام والمجادلة في تحصين الكلام عن مراوغات الخصوم كما هو غاية المتكلم بل ذلك نوع يقين هو ثمرة نور يقذفه الله تعالى في قلب عبد طهر بالمجاهدة باطنه عن الخبائث حتى ينتهي إلى رتبة إيمان أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[٦].

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية (ص: ٤٦١).

(٢) الرسالة القشيرية (٣١٩/١).

(٣) المصدر السابق (٣١٩/١).

(٤) إحياء علوم الدين (١٩/١).

(٥) المصدر السابق (٢٠/١).

(٦) المصدر السابق (٥٢/١).

ويقول الغزالي في إحيائه عن المكاشفة أيضًا: «فأولياء الله المكاشفون بملكوت السموات والأرض وأسرار الربوبية إنما يكاشفون في الصلاة لا سيما في السجود إذ يتقرب العبد من ربه عَزَّوَجَلَّ بالسجود، ولذلك قال تعالى: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾[(١)]، وإنما تكون مكاشفة كل مصل على قدر صفائه عن كدورات الدنيا ويختلف ذلك بالقوة والضعف والقلة والكثرة وبالجلاء والخفاء حتى ينكشف لبعضهم الشيء بعينه وينكشف لبعضهم الشيء بمثاله كما كشف لبعضهم الدنيا في صورة جيفة والشيطان في صورة كلب جاثم عليها يدعو إليها.

ويختلف أيضاً بما فيه المكاشفة فبعضهم ينكشف له من صفات الله تعالى وجلاله ولبعضهم من أفعاله ولبعضهم من دقائق علوم المعاملة[(٢)].

وجاء في تفسير ابن جزي وابن عجيبة المالكي نقلا عن بعض مشايخ الصوفية ما نصه: «واعلم أن توحيد الخلق لله تعالى على ثلاث درجات:

الأولى: توحيد العامة: وهو الذي يعصِمُ النفس والمال، وينجو به من الخلود في النار، وهو نَفْيُ الشركاء والأنداد، والصاحبةِ والأولاد، والأشباه والأضداد.

الثانية: توحيد الخاصة: وهو أنْ يَرى الأفعال كلها صادرة من الله وحده، ويشاهد ذلك بطريق الكشف لا بطريق الاستدلال، فإنَّ ذلك حاصل لكل مؤمن، وإنما مَقامُ الخاصة يقينٌ في القلب بعلم ضروري لا يحتاج إلى دليل..[(٣)].

والكشف طريق المعرفة عند الصوفية، وهو حاكم على الوحي عندهم، بل قال الغزالي إنه لا يستدل بالسمع على شيءٍ من العلم الخبري، وإنما الإنسان يعرف الحق بنور إلهي، يقذف في قلبه، ثم يعرض الوارد في السمع عليه، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه[(٤)]، بل زادت طائفة أخرى على ذلك فادعوا أنهم يعلمون

---

(١) سورة العلق: ١٩.

(٢) إحياء علوم الدين (١/١٧٠).

(٣) تفسير ابن جزي (١/١٠٤)، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة (١/١٩٢).

(٤) ينظر: إحياء علوم الدين (١/١٠٤).

إما بالكشف وإما بالعقل الحقائق التي أخبر بها الرسول أكمل من علمه بها، وهو ما يصرح به مشايخ الاتحادية، وكثير منهم يدعي الكشف والشهود لما يخبرون عنه، وأن تحققهم لا يوجد بالنظر والقياس والبحث، وإنما هو شهود الحقائق وكشفها، ويقولون: ثبت عندنا بالكشف ما يناقض صريح العقل[١].

من أصول الدين الإسلامي وقواعد الإيمان في الشريعة الإسلامية أن الله تعالى وحده هو علام الغيوب، وأن الخلق مهما كانت منزلة أحدهم لا تصل إلى معرفة الغيب، إلا من شاء الله أن يطلعه على ما أراد من ذلك، سواء كان ملكاً مقرباً أو نبياً مرسلاً.

ولقد تعدى المتصوفة على هذه الصفة لله عَزَّوَجَلَّ فأقاموا أمراً سموه «الكشف الصوفي»، ويعني عندهم رفع الحجب من أمام قلب الصوفي وبصره ليعلم بعد ذلك كل ما يجرى في هذا الكون.

وبالغوا في هذا الادعاء بما لا يجرؤ على القول به إلا عتاة الزنادقة، كما هو مسطر في كتبهم بأقلامهم، وكما تبين ذلك من خلال ما تقدم من الإشارات الكثيرة إلى حقيقة الكشف من خلال نظرتهم إلى أقطابهم في حالة رفع الحجب عنهم واتحادهم بالله ورفع الأنية بينهم وبين الله[٢].

وقد تطرق الشيخ مبارك بن محمد الميلي الجزائري إلى مسألة المكاشفة بعد أن فرغ من بيان حكم الرؤيا فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.. ولم يبق بعد بيان حكم الرؤيا والإلهام إلا الكشف الذي كثر من يلفظ به ويردده، وقل من يفهمه أو يحدده.

وقد فسر القشيري في «رسالته» كلمة المكاشفة بعبارات غامضة، مرجعها إلى التمكن في العلم، حتى يصير النظري عند المكاشف في حكم الضروري[٣].

والعوام ينسبون علم الغيب المطلق إلى من اتخذوهم أولياء، سواء سماهم الشرع

---

(١) ينظر: الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية (ص: ٤٦٢).

(٢) ينظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للعواجي (١٠١٩/٣).

(٣) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٢٠٩).

أولياء أو كهانا أو سحرة أو مردة أو مجانين، فيخشون في غيبتهم أن يطلعوا على ما لا يرضونه منهم، ويشدون إليهم الرحال استعلاما عن سرقة، أو استفتاء عن عاقبة حركة[١].

فنسبة الغيب المطلق إلى الأولياء مما شاع وذاع، وملأ الحزن والقاع، وهو شرك بإجماع، وإنما حسنه الجهل، والقعود عن العلم حتى فقد طلابه، وتنوعت عقباته وصعابه، ولم يبق من أهله إلا من يدعي فقه الفروع على قلة وجمود[٢].

وقد جاءت آيات وأحاديث في إفراد الله وحده بعلم الغيب[٣]، وهي كثيرة، منها:

قول الله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾[٥].

وقال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا﴾[٦].

ومن الأحاديث، نقتصر على حديثي ابن عمر عند البخاري وعائشة عند مسلم:

فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رسول الله ﷺ قال: «**مفاتح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا يعلم متى**

(١) المصدر السابق (ص: ٢١٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص: ٢١١).

(٣) المصدر السابق (ص: ١٩٨).

(٤) سورة النمل: ٦٥.

(٥) سورة الأنعام: ٥٩.

(٦) سورة الجن: ٢٦ — ٢٧.

تقوم الساعة إلا الله»[(١)].

وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية...» إلى أن قالت في بيان الثالثة: «ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غد، فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[(٢)]»[(٣)].

فهذه النصوص كلها تدل بجلاء جداً على اختصاص الله جل وعلى بعلم الغيب.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ «قال علماؤنا: أضاف سبحانه علم الغيب إلى نفسه في غير ما آية من كتابه... فمن قال: إنه ينزل الغيث غدا وجزم فهو كافر، أخبر عنه بأمارة ادعاها أم لا، وكذلك من قال: إنه يعلم ما في الرحم فهو كافر، فإن لم يجزم وقال: إن النوء ينزل الله به الماء عادة، وأنه سبب الماء عادة، وأنه سبب الماء على ما قدره وسبق في علمه لم يكفر، إلا أنه يستحب له ألا يتكلم به، فإن فيه تشبيها بكلمة أهل الكفر، وجهلا بلطيف حكمته، لأنه ينزل متى شاء، مرة بنوء كذا، ومرة دون النوء...[(٤)].

هذا بعض ما يتعلق بالكشف أو المكاشفة عند الصوفية.

وأما المنامات: فهي عبارة عن الرؤى المنامية التي يراها النائم عند نومه، والمنامات إحدى الوسائل عند الصوفية التي يصلون بها إلى المكاشفات والغيبيات.

يقول الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل أخذ الأعمال إلى المنامات... قومٌ استندوا في أخذ الأعمال إلى المنامات، وأقبلوا وأعرضوا بسببها:

فيقولون: رأينا فلانا الرجل الصالح، فقال لنا: اتركوا كذا، واعملوا كذا.

ويتفق هذا كثيرا للمترسمين برسم التصوف، وربما قال بعضهم: رأيت النبي

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾، رقم (٤٦٩٧).

(٢) سورة النمل: ٦٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، رقم (١٧٧).

(٤) تفسير القرطبي (٧/٢).

ﷺ في النوم، فقال لي كذا، وأمرني بكذا، فيعمل بها ويترك بها؛ معرضا عن الحدود الموضوعة في الشريعة.

وهو خطأٌ، لأن الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعا على حال، إلا أن تعرض على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية، فإن سوغتها عُمل بمقتضاها، وإلَّا وجب تركها والإعراض عنها، وإنما فائدتها البشارة أو النذارة خاصة، وأما استفادة الأحكام؛ فلا...

لأنه يلزم على ذلك أن يكون تجديد وحي بحكم بعد النبي ﷺ، وهو منهي عنه بالإجماع.

فلو رأى في النوم قائلا يقول: إن فلانا سرق فاقطعه، أو عالم، فاسأله، أو اعمل بما يقول لك، أو فلان زنى فحده... وما أشبه ذلك؛ لم يصح له العمل، حتى يقوم له الشاهد في اليقظة، وإلا؛ كان عاملا بغير شريعة، إذ ليس بعد رسول الله ﷺ وحيٌ.

ولا يقال: إن الرؤيا من أجزاء النبوة، فلا ينبغي أن تهمل، وأيضا إن المخبر في المنام قد يكون النبي ﷺ، وهو قد قال: «**من رآني في النوم؛ فقد رآني حقا؛ فإن الشيطان لا يتمثل بي**»[1]، وإذا كان... فإخباره في النوم كإخباره في اليقظة.

لأنا نقول: إن كانت الرؤيا من أجزاء النبوة؛ فليست إلينا من كمال الوحي، بل جزء من أجزائه، والجزء لا يقوم مقام الكل في جميع الوجوه، بل إنما يقوم مقامه في بعض الوجوه، وقد صرفت إلى جهة البشارة والنذارة، وفيها كاف.

وأيضا؛ فإن الرؤيا التي هي جزء من (أجزاء) النبوة؛ من شرطها أن تكون صالحة من الرجل الصالح، وحصول الشروط مما ينظر فيه، فقد تتوفر وقد لا تتوفر.

وأيضا؛ فهي منقسمة إلى الحُلم، وهو من الشيطان ،، وإلى حديث النفس، وقد تكون سبب هيجان بعض أخلاط، فمتى تتعين الصالحة حتى يحكم بها ونترك غير

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب قول النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «من رآني في المنام فقد رآني»، رقم (٢٢٦٦).

الصالحة؟!

وأما الرؤيا التي يخبر فيها رسول الله ﷺ الرائي بالحكم؛ فلا بد من النظر فيها أيضا؛ لأنه إذا أخبر بحكم موافق لشريعته، فالحكم بما استقر، وإن أخبر بمخالف، فمحال، لأنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لا ينسخ بعد موته شريعته المستقرة في حياته، لأن الدِّين لا يتوقَّف استقراره بعد موته على حصول المرائي النومية، لأن ذلك باطل بالإجماع، فمن رأى شيئًا من ذلك فلا عمل عليه، وعند ذلك نقول: إن رؤياه غيرُ صحيحةٍ، إذ لو رآه حقًّا، لم يخبره بما يخالف الشرع»[(١)].

هذا آخر ما تيسرت كتابته في هذا المبحث، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



---

(١) ينظر: الاعتصام للشاطبي بتصرف يسير (٣٣١/١)، وما بعدها.

المبحث السادس

في بيان الإفتاء أو التكلم بغير علم أو التصدي والتسرع للإفتاء في قضايا الأمة المصيرية من غير أهلها وأثره في تمزيق شمل الأمة

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[(١)].

قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ «يشير إلى ما اختلقه المشركون وأهل الضَّلَالِ من رسوم العبادات ونسبة أشياء لدين الله ما أمر الله بها، وخصَّه بالعطف مع أنه بعض السوء والفحشاء لاشتماله على أكبر الكبائر وهو الشرك والافتراء على الله... إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وطريق معرفة رضا الله وأمره هو الرجوع إلى الوحي وإلى ما يتفرع عنه من القياس وأدلة الشَّريعة المستقرأة من أدلتها، ولذلك قال الأصوليون: يجوز للمجتهد أن يقول فيما أداه إليه اجتهاده بطريق القياس: إنه دين الله ولا يجوز أن يقول قاله الله، لأن المجتهد قد حصلت له مقدمة قطعية مستقرأة من الشريعة انعقد الإجماع عليها وهي وجوب عمله بما أداه إليه اجتهاده بأن يعمل به في الفتوى والقضاء وخاصة نفسه فهو إذا أفتى به وأخبر فقد قال على الله ما يعلم أنه يرضي الله تعالى بحسب ما كلف به من الظن»[(٢)].

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[(٣)].

وقد علق ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه الآية في «شرح صحيح البخاري»، فقال يجب على من سئل عما لا يعلم، أن يقول: لا أعلم، وقد قال مالك: جنة العالم لا أدرى، فإذا أخطأها أصيبت مقاتله، وقال مالك أيضًا: «وكان الصديق يسأل فيقول: لا

---

(١) سورة الأعراف: ٣٣.

(٢) التحرير والتنوير (١٠٥/٢).

(٣) سورة الإسراء: ٣٦.

أدرى، وأحدهم اليوم يأنف أن يقول: لا أدرى، فليس المجترئ لحدود الإسلام كالذي يموج ويلعب. وقال مالك: سمعت ابن هرمز يقول: ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده لا أدرى، حتى يكون أصلا في أيديهم[١].

ويقول الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عند تفسيره لهذه الآيات الكريمة: «نهى -جلَّ وعلا- في هذه الآية الكريمة عن اتباع الإنسان ما ليس له به علم، ويشمل ذلك قوله: رأيت، ولم ير، وسمعت، ولم يسمع، وعلمت، ولم يعلم، ويدخل فيه كل قول بلا علمٍ، وأن يعمل الإنسان بما لا يعلم، وقد أشار جل وعلا إلى هذا المعنى في آيات أخر..»، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض ما سبق من الآيات[٢].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾[٣].

قال الامام القرطبي «في الآية دليل على المنع من الجدال لمن لا علم له، والحظر على من لا تحقيق عنده فقال عَزَّوَجَلَّ: «﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[٤]»، وقد ورد الأمر بالجدال لمن علم وأيقن فقال تعالى: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[٥][٦].

هذه بعض الآيات الواردة في تحذر وتحريم القول بغير علم ولا حجة، وورد في هذا المعنى كذلك أحاديث كثيرة، منها:

جاء في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا**

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/١٩٨)، وما بعدها.

(٢) أضواء البيان (٣/١٤٥).

(٣) سورة النحل: ١١٦.

(٤) سورة آل عمران: ٦٦.

(٥) سورة النحل: ١٢٥.

(٦) تفسير القرطبي (٤/١٠٨).

بغير علم، فضلوا وأضلوا».

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنها ستأتي على الناس سنون خداعة، يصدق فيها الكاذب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة**» قيل: وما الرويبضة؟ يا رسول الله قال: «**السفيه يتكلم في أمر العامة**»[(١)].

وعقد الإمام أبو بكر الطرطوشي المالكي فصلًا في كتابه «الحوادث والبدع» وقال: «فصل في بيان الوجه الذي يدخل منه الفساد على عامة المسلمين، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديثين السابق ذكرهما، وجاء في تعليقه على الحديث الأول: «فتدبر هذا الحديث؛ فإنه يدُلُّ على أنه لا يُؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم؛ أفتى من ليس بعالم، فيؤتى الناس من قبله.

وقد صرف عمر هذا المعنى تصريفا، فقال: «ما خان أمين قط، ولكنه اؤتمن غير أمين فخان».

ورُوي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «قد علمت متى يهلك الناس: إذا جاء الفقه من قبل الصغير؛ استعصى عليه الكبير، وإذا جاء الفقه من قبل الكبير؛ تابعه الصغير، فاهتديا».

وقال عبد الله بن مسعود: لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم؛ هلكوا.

وتناقش العلماء فيما أراد عمر بالصغار:

فأما **عبد الله بن المبارك**؛ فقال: «الأصاغر: هم أهل البدع».

وقال أبو بكر بن ثابت الخطيب الحافظ: «إنما أراد به صغير السن...، وأما

---

(١) رواه ابن ماجه، رقم (٣٢٧٧)، وأحمد (٢/٢٩١)، رقم (٧٨٩٩)، والحاكم (٤/٥١٢)، وجوَّد إسناده ابن كثير في نهاية البداية والنهاية (١/٢١٤)، وحسَّن إسناده أحمد شاكر في تحقيق مسند أحمد (١٥/٣٧) وقال: ومتنه صحيح. وصحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٢٧٧).

أستاذنا القاضي أبو الوليد؛ فقال: «يحتمل أن يكون معنى الأصاغر: من لا علم عنده، وقد كان عمر بن الخطاب يستشير الصغار، وقد كان القراء أصحاب مشورته؛ كهولا كانوا أو شبابا، ويحتمل أن يريد بالأصاغر من لا قدر له ولا حال، ولا يكون ذلك إلا بنبذ الدين والمروءة، فأما من التزمهما؛ فلا بد أن يسمو أمره ويعظم قدره»(١).

فرضي الله عن أصحاب محمد ﷺ مع ما حباهم الله به من الفضل والعلم إلا أنهم كانوا يتهيبون الفتيا، ويتحرزون منها، للعجز عن الإحاطة بالسنن والآثار كلها، فإن هذا ليس في مقدور أحد، ثم حتى مع العلم بها قد يعتري الإنسان شيء من الذهول والنسيان، أو أي عارض من العوارض التي تحول دون الإدراك الصحيح، والفهم المليح، فلولا حاجة الأمة، وخشية التأثم؛ لامتنعوا بالمرة.

أخرج ابن عبد البر في جامع بيان العلم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: «لقد أدركت في هذا المسجد عشرين ومئة من الأنصار، وما منهم من أحد يحدث بحديث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث، ولا يسأل عن فتيا إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا».

وهكذا من جاء من بعدهم من أهل القرون الأولى المباركة وقد ارتشفوا من فضائل الصدر الأول الميمون، وساروا على الأمر المستقيم، فكانوا على إدراك تام بأهمية مقام الفتيا ورفعته، فعظموه حق التعظيم، وقدروه قدره، فتحفظوا في الفتوى جهدهم، وصاروا يتدافعونها طلباً للسلامة، وقد تدور الفتوى دورتها بينهم حتى تعود إلى الأول، فإذا رأى أنه لابد من الإجابة فلربما أجاب السائل وأفتاه وفرائصه ترتعد؛ كل هذا حذراً من القيل على الله بغير علم، ولا والله حاشاهم أن يقولوا على الله بغير علم لكنه الورع التام، وهيبة المقام، وخشية الوقوف بين يدي رب الأنام.

فالسلف كانوا يكرهون الكلام بغير علم وكانوا يمسكون عن الحديث والفتوى عند خشية اللبس أو عدم الفهم ويعدونه سوء أدب مع الله تبارك وتعالى، حيث يتقدم بين يديه فيقول في دينه وشريعته ما لا يعلم، وتلك والله أمارة ضعف الإيمان وقلة الديانة، بل ونقص العقل والمروءة.

---

(١) ينظر: الحوادث والبدع (ص: ٧٦)، وما بعدها.

ثم تطاولت الأيام، ومضت السنون، ووقعت السنن، وحلت الأقدار بما مضى به القلم، وأصاب هذه الأمة ما أصاب سائر الأمم، وأصبح الحال كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق ذكره.

فهذا الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة يقول: «ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك»[(١)].

وقال عبد الرحمن بن مهدي[(٢)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كنا عند مالك فجاءه رجل، فقال يا أبا عبد الله: جئتك من مسيرة ستة أشهر.. حمَّلني أهل بلدي مسألةً أسألك عنها، فسأل الرجل عن المسألة، فقال الإمام مالك -رحمه الله تعالى-: «لا أدري»، فبُهت الرجل! وقال الرجل: أي شيء أقول لأهل بلدي إذا رجعت إليهم؟ قال: تقول لهم: قال مالك: لا أدري[(٣)].

وقد جاء في الإشفاق من استفتاء من ليس من أهل الفتوى عن محمد بن رشد المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما نصه: قال مالك: إن ربيعة بكى، فقيل له: ما الذي يبكيك؟ أقضية نزلت بك؟ قال: لا ولكنه أبكاني أنه اسْتُفْتِيَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ. قال: وسمعت مالكا يقول: كان سليمان بن يسار أفقه رجل كان ببلدنا بعد سعيد بن المسيب، والكثير ما كانا يتفقان في القول، فكان إذا ارتفع الصوت في مجلسه، أو كان مراء أخذ نعليه ثم قام.

قال محمد بن رشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنما بكى ربيعة من استفتى من لا علم له؛ لأن ذلك مصيبة في الدين، وهي أعظم من المصيبة في المال... فلا يصح أن يستفتى إلا من كان من العلماء الذين كملت لهم آلات الاجتهاد، بأن يكون عارفا بالكتاب، والذي يجب عليه أن يعلم منه ما تعلق بذكر الأحكام من الحلال والحرام، فيعرف مفصله

---

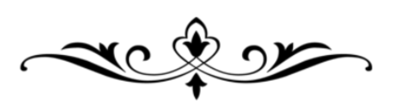
(١) صفوة الصفوة (١٧٧/٢) رواه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٣٢٤/٢) بسند صحيح.

(٢) هو عبد الرحمن بن مهدي بْن حسان أَبو سعيد البصْريّ، سمع الثوري وشعبة ومالكا والدستوائي، ولد سنة: ١٣٥هـ، ومات سنة: ١٩٨هـ. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣٥٤/٥).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١١٧/٢)

ومجمله، ومحكمه وناسخه ومنسوخه، دون ما فيه من القصص والأمثال، والمواعظ والأخبار، ويحفظ السنن المروية عن النبي في ذلك من بيان الأحكام وناسخها ومنسوخها ويعرف معاني الخطاب وموارد الكلام ومصادره، من الحقيقة والمجاز، والخاص والمفصل والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم، ويعرف من اللسان ما يفهم به معاني الكلام ويعرف أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين، وما اتفقوا عليه مما اختلفوا فيه، ويعرف وجه النطق والاجتهاد والقياس، ووضع الأدلة في مواضعها والترجيح والتعليل(١).

فنعوذ بالله أن نقول فيه وفي دينه ما ليس لنا به علم.



(١) البيان والتحصيل (١١/١٧).

الفصل الثاني

جهود علماء المالكية في بيان أن من أسباب التفرق الابتداع في الدين وآثار ذلك

وفيه تمهيد، ومبحثان:

۞ المبحث الأول: الأدلة في بيان كمال الدين وتمامه والنهي عن الابتداع.

۞ المبحث الثاني: أنواع الابتداع التي تسبب الفرقة والاختلاف.

التمهيد
في تعريف البدعة والابتداع وخطورتها

وفيه مطلبان:

۞ المطلب الأول: تعريف البدعة والابتداع.

۞ المطلب الثاني: بيان خطورة البدعة.

المطلب الأول

تعريف البدعة والابتداع

الحق والباطل، والإيمان والكفر، والسنة والبدعة، والهدى والضلالة، والخير والشر، كل أولئك في البشر قديم لا يختص بعصر ولا بمصر، وإنما يمتاز أحد الأزمنة أو بعض الأمكنة بغلبة أحد المتقابلين على الآخر، لأن لكل جهة دعاة إليها يدعون، وهداة بها يهدون، وأنصارا لها يحمون، ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[1][2].

تعريف البدعة لغة وشرعًا:

أولًا: تعريف البدعة لغة: هي اختراع شيءٍ على غير مثالٍ سابق، يقول ابن فارس المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت مادة (بدع) الباء والدال والعين أصلان:

أحدهما: ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال.

والآخر: الانقطاع والكلال.

فالأول قولهم: أبدعت الشيء قولا أو فعلا: إذا ابتدأته لا عن سابق مثال، والله بديع السماوات والأرض. والعرب تقول: ابتدع فلان الركي: إذا استنبطه، وفلان بدع في هذا الأمر.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾[3]، أي: ما كنت أولَ...

والأصل الآخر قولهم: أبدعت الراحلة: إذا كلت وعطبت، وأُبدع بالرجل: إذا كلت ركابه أو عطبت وبقي منقطعا به...

ويُقال: الإبداع لا يكون إلا بِظَلْعٍ، ومن بعض ذلك اشتقت البدعة[4]، وسميت

---

(١) سورة الروم: ٣٢.

(٢) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٤١٥).

(٣) سورة الأحقاف: ٩.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة (١/٢٠٩)، وما بعدها.

البدعة لأنَّ قائلها أبتدعها من غير مقال إمام[١].

وقال الجوهري[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تعريف البدعة**: تحت مادة: (بدع): أبدعتُ الشيء: اخترعته لا عَلى مثالٍ.. والبَديعُ: المبتدِعُ. والبَديعُ: المبتدَعُ أيضاً. والبَديعُ: الزِقُّ... وأبدع الشاعر: جاء بالبديع[٣].

ومما سبق من تعريف البدعة والابتداع في اللغة تبين أن أصل المادة «بدع» للاختراع على غير مثال سابق، ومنه: يقال: ابتدع فلان بدعة، يعني ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق. وهذا أمر بديع، يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن، فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه.

ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة، فاستخراجها للسلوك عليها هو **الابتداع**، وهيئتها هي **البدعة**[٤].

ثانيًا: تعريف البدعة شرعًا: لقد عُرِّفَتِ البدعةُ بتعريفات كثيرة ومتنوعة من علماء المالكية وغيرهم، وكل هذه التعريفات تتفق على أمر واحد وهو أنها مذمومة ومحرمة في الدين.

وسأنقل من علماء المالكية بعض التعريفات للبدعة والابتداع في الدين:

١-تعريف الإمام أبي بكر الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد كان له مؤلفٌ مستقلٌ في هذا الباب وسماه «الحوادث والبدع».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف البدعة: «فصل في تعريف البدعة- فإن قيل لنا: فما أصل البدعة؟

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس (ص: ١١٨).

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر أحد أئمة اللغة والأدب، يضرب به المثل في ضبط اللغة وحسن الخط وجودته، من أشهر مؤلفاته كتاب الصحاح، توفي سنة ٣٩٣ هـ. ينظر: معجم الأدباء (٢/٢٩٢)، سير أعلام النبلاء (٨٠/٧).

(٣) الصحاح (١١٨٣/٣).

(٤) الاعتصام للشاطبي (٤٩/١).

قلنا: أصل هذه الكلمة من الاختراع، وهو الشيء يحدث من غير أصل سبق، ولا مثال احْتُذِيَ، ولا أُلف مثله.

ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(١)، وقوله: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾(٢)؛ أي: لم أكن أول رسول إلى أهل الأرض.

وهذا الاسم يدخل فيما تخترعه القلوب، وفيما تنطق به الألسنة، وفيما تفعله الجوارح.

والدليل على هذا ما سنذكره في أعيان الحوادث من تسمية الصحابة وكافة العلماء بدعًا للأقوال والأفعال... ثم ذكر الآثار عن الصحابة ومن اتبعهم من أئمة السنة(٣).

٢- تعريف الإمام أبي إسحاق الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في كتابه «الاعتصام»: «تعريف البدعة وبيان معناها...

وقد صدَّرَ تعريفه للبدعة بتعريف لغوي لها ثم أعقب ذلك بالتعريف الشرعي وعرفها بألفاظ متنوعة صريحة ومفهومة، ومما جاء عنه في ذلك:

أ- أن البدعة هي: العمل الذي لا دليل عليه في الشرع.

ب- ما كان مخالفًا لظاهر التشريع؛ من جهة ضرب الحدود، وتعيين الكيفيات، والتزام الهيئات المعينة، أو الأزمنة المعينة مع الدوام، ونحو ذلك، وهذا هو الابتداع والبدعة، ويسمى فاعله مبتدعا.

ج- البدعة: عبارة عن: طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة، وإنما يخصها

---

(١) سورة البقرة: ١١٧.

(٢) سورة الأحقاف: ٩.

(٣) الحوادث والبدع (ص: ٣٩)، وما بعدها.

بالعبادات، وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة، فيقول:

د- البدعة: طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية.

ولا بد من بيان ألفاظ هذا الحد:

فالطريقة والطريق والسبيل والسنن هي بمعنى واحد، وهو ما رسم للسلوك عليه.

وإنما قيدت بالدين، لأنها فيه تخترع، وإليه يضيفها صاحبها، وأيضا، فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص، لم تسم بدعة؛ كإحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدم.

ولما كانت الطرائق في الدين تنقسم، فمنها ما له أصل في الشريعة ومنها ما ليس له أصل فيها، خُصَّ منها ما هو المقصود بالحد، وهو القسم المخترع، أي: طريقة ابتدعت على غير مثال تقدمها من الشارع، إذ البدعة إنما خاصتها أنها خارجة عما رسمه الشارع.

وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبادي الرأي أنه مخترع مما هو متعلق بالدين، كعلم النحو والتصريف، ومفردات اللغة، وأصول الفقه، وأصول الدين، وسائر العلوم الخادمة للشريعة، فإنها وإن لم توجد في الزمان الأول، فأصولها موجودة في الشرع:

إذ الأمر بإعراب القرآن منقول، وعلوم اللسان هادية للصواب في الكتاب والسنة، فحقيقتها إذًا، أنها: فقه التعبد بالألفاظ الشرعية الدالة على معانيها؛ كيف تؤخذ وتؤدى؟

وأصول الفقه؛ إنما معناها استقراء كليات الأدلة، حتى تكون عند المجتهد نصب عين وعند الطالب سهلة الملتمس.

وكذلك أصول الدين، وهو علم الكلام، إنما حاصله تقرير لأدلة القرآن والسنة أو ما ينشأ عنها في التوحيد وما يتعلق به، كما كان الفقه تقريرا لأدلتها في الفروع العبادية.

فإن قيل: فإن تصنيفها على ذلك الوجه مخترع؟

فالجواب: أن له أصلا في الشرع، ففي الحديث ما يدل عليه، ولو سلم أنه ليس في ذلك دليل على الخصوص، فالشرع بجملته يدل على اعتباره، وهو مستمد من قاعدة المصالح المرسلة[١].

٣- تعريف الزرقاني المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البدعة ما ابتدأ بفعلها المبتدع ولم يتقدمه غيره»[٢].

٤- تعريف أبي الحسن العدوي قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البدعة ما يدل الشرع على النهي عنه جزمًا»[٣].

٥- تعريف الشيخ عبد الحميد بن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البدعة كلُّ ما أُحدث على أنه عبادة وقربة ولم يثبت عن النبي- صلى الله عليه وآله وسلم- فعله، وكل بدعة ضلالة»[٤].

٦- تعريف العلامة النفراوي: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهي ابتداعاتُ الخلْفِ السيئ الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات؛ لأنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لم يمت حتى مهَّدَ الدِّين وأسَّس قواعده وأوضح كل ما يُحتاج إليه ثم أحال بعده على أصحابه فقال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي**»[٥] الحديث، فكل ما كان في كتاب أو سنة أو أجمع عليه أو استند إلى قياس أو إلى عمل أحد من الصحابة فهو دين الله، وما خالف ذلك فبدعة وضلالة فلا يجوز العمل به»[٦].

٧- وقال الشيخ عبد الرحمن بن يوسف الإفريقي في كتابه: «الأنوار الرحمانية لهداية الفرقة التجانية». «وأما البدعة شرعاً: فهي الحدث في الدين بعد الإكمال، أي بعد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، وقد جعلها أهل البدع ديناً قويماً، لا

---

(١) الاعتصام للشاطبي (١/٥٠)، وما بعدها.

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ (١/٤١٨).

(٣) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١/١٦١).

(٤) آثار ابن باديس (٣/١٣٢).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) الفواكه الدواني (١/١٠٩).

يجوز خلافها، كما في زعم التجانيين وغيرهم».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والبدعة تنقسم إلى دينية ودنيوية، فكل بدعة في الدين ضلالة، كما نص عليه الرسول ﷺ وأصحابه، فلا يجوز لمسلم أن يغير ويؤول ما قاله الرسول ﷺ، أو يعمل عملاً، أو يقول قولاً أو يأخذ ورداً ليس عليه أمره ﷺ أو يدخل في طريق غير طريق النبي ﷺ فذلك كله بدعة ضلاله، وصاحبها في النار بلا شك، بدليل ما أخبر به النبي ﷺ حيث يقول: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**» رواه مسلم عن عائشة، وقال أيضاً: «**كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**»[1] أي صاحبها.

هذه بعض ما وقفت عليه وتيسر نقله من تعريف علماء المالكية لحقيقة البدعة والابتداع في الدِّين، وكلها متقاربة أو متفقة في معناها ومغزاها، ومفادُها هو: أن كلَّ ما أُحدث في الدين بعد كماله ولم يقم عليه دليل لا من الكتاب ولا من السنة ولا من أحد الخلفاء الراشدين المهديين فهو أمرٌ محدث ومحرَّمٌ في الشريعة المحمدية لقول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2].

وقوله ﷺ: «**إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**»[3].

وقد مال كثير من العلماء الذين جاءوا بعد الشاطبي إلى تعريفه للبدعة شرعًا من كونها «طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه».

فهو في الحقيقة تعريف جامع مانع ووجيز، اشتمل على بيان المراد بالبدعة في الشريعة.

وفي نظري -بعد تأمل دقيق من خلال ما سبق من التعريفات- أن تعريف الإمام

---

(١) تقدم ذكره.

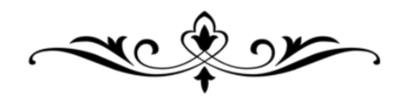
(٢) سورة المائدة: ٣

(٣) تقدم تخريجه.

عبد الحميد بن باديس أجمع وأمنع من سائر التعريفات لكونه اشتمل على الألفاظ الواردة في السنة في بيان البدعة، فقد قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كما في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[1].

فأخذًا لمعنى البدعة كما جاء في هذا الحديث عرَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ البدعة بأنها: «**كلُّ ما أُحدث على أنه عبادة وقربة ولم يثبت عن النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– فعله، وكل بدعة ضلالة**». فلفظ البدعة وارد في الشريعة، فلا بد لها من التعريف شرعًا.

والله تعالى أعلم.



---

(١) تقدم تخريجه.

المطلب الثاني

بيان خطورة البدعة

لعلماء المالكيَّة جهودٌ كبيرةٌ في ذمِّ الابتداع في الدِّين، وذمِّ أهل الأهواء والبدع، وبينوا مدى خطورتها على الدين والأمة، ثم سعوا جاهدين لبيان ضرورة الابتعاد عمَّا لم يكن عليه الرعيل الأوَل من الصَّحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، وقد دلَّ على شدَّة اهتمامهم في حماية هذا الدين ما أخذه الإمام مالك وأصحابه من بعده من قاعدة «**سدِّ الذَّرائع**» حسمًا للوسائل المفضية إلى الوقوع في الشِّرك أو الابتداع، أو المحرم، وصارت هذه القاعدة أصلًا من أصول المذهب المالكي.

وفي بيان ذلك يقول الطّرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنَّ الحرف الَّذي يدور عليه هذا المذهب إنَّما هو حماية الذَّرائع وألاَّ يُزاد في الفروض ولا في السُّنن المسنّنة، وألاَّ يعتقد أيضًا في النَّوافل المبتدأة أنَّها سنن مؤقَّتة»[(١)].

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التَّمسُّك بسدِّ الذَّرائع وحمايتها هو مذهب مالك وأصحابه، وأحمد بن حنبل في رواية عنه، وقد دلَّ على هذا الأصل الكتاب والسُّنَّة»[(٢)].

۞ موقف الإمام مالك من البدع في الدين وذمها وأهلها لخطرها على الدين والأمة:

كان الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ شديدَ الابتعاد عن البدع، مبغضًا لها، مجانبًا لمواقعها، مفارقًا لأصحابها، ويدل على ذلك ما يأتي:

يقول أبو طالب المكِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبعد النَّاس من مذاهب المتكلِّمين، وأشدّهم بغضًا للعراقيِّين، وألزمهم لسنَّة السَّالفين من الصَّحابة والتَّابعين»[(٣)].

وقال عنه الشَّاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وقد كان -يعني: الإمام مالك- من أشدِّهم

---

(١) الحوادث والبدع (ص: ٦٦).

(٢) تفسير القرطبي (٢/٥٧).

(٣) ترتيب المدارك (٢/٣٩).

اتِّباعًا، وأبعدهم من الابتداع»[(١)].

وقال أشهب بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعت مالك بن أنس يقول: إيَّاكم والبدع، قيل: يا أبا عبد الله ما البدع؟ قال: أهل البدع الَّذين يتكلَّمون في أسمائه وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، لا يسكتون عمَّا سكت عنه الصَّحابة والتَّابعون لهم بإحسان»[(٢)].

وعن عبد الرَّحمن بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال:** «دخلت عند مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن، فقال: لعلَّك من أصحاب عمرو بن عُبيد، لعن الله عمرًا فإنَّه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علمًا لتكلَّم فيه الصَّحابة والتَّابعون كما تكلَّموا في الأحكام والشَّرائع، ولكنَّه باطل يدلُّ على باطل»[(٣)].

وقال مصعب بن عبد الله الزبيري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان مالك بن أنس يقول: الكلام في الدِّين أكرهه، وكان أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهم والقدر وكلّ ما أشبه ذلك، ولا أحبُّ الكلام إلاَّ فيما تحته عمل، فأمَّا الكلام في الدِّين وفي الله عَزَّوَجَلَّ فالسُّكوت أحبُّ إليَّ، لأنِّي رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدِّين إلاَّ ما تحته عمل»[(٤)].

قال ابن عبد البرِّ معلِّقًا على كلام الإمام: «والَّذي قاله مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديمًا وحديثًا من أهل الحديث والفتوى، وإنَّما خالف ذلك أهل البدع المعتزلة وسائر الفرق؛ وأمَّا الجماعة على ما قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلاَّ أن يضطرَّ أحدٌ إلى الكلام فلا يسعه السُّكوت إذا طمع بردِّ الباطل وصرف صاحبه عن مذهبه، أو خشي ضلال عامَّة أو نحو هذا»[(٥)].

---

(١) الاعتصام للشاطبي (١/٢٣١).

(٢) ذكره البغوي في شرح السنة (١/٢١٧). وذكره الزواوي في مناقب الإمام مالك: (ص: ١٤٧).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٣٨).

(٥) المصدر نفسه.

ولأجل ذلك كان من منهجهم عدم الخوض في كلام أهل البدع، والبعد عن محادثتهم، طلبًا لسلامة الدِّين من الضياع، وخوفًا من التَّنقُّل عن منهج أهل الحقِّ.

قال الهيثم بن جميل[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت لمالك ابن أنس: يا أبا عبد الله، الرَّجل يكون عالما بالسُّنَّة أيجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسُّنَّة؛ فإن قُبِلت منه وإلاَّ سكت»[٢].

وقال ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللَّهُ: «قيل: أي لمالك: فمن قوي على كلام الزَّنادقة والإباضية والقدريَّة وأهل الأهواء أيكلِّمهم؟، قال: «لا؛ وإنَّ الَّذين خرجوا إنَّما عابوا المعاصي وهؤلاء تكلَّموا في أمر الله»[٣].

۞ جهود علماء المالكية في ذم الإحداث في الدين:

لقد سعى علماء المالكية بعد إمامهم جاهدين في بيان أن البدعة من أخطر ما يُبتلى به المرء في دينه، لأنَّ المعصية يُرجى لصاحبها التَّوبة والإنابة إلى الله منها، وأمَّا صاحب البدعة فيظنُّ نفسه على الطَّاعة، ولذا فهو على ملازمتها أحرص إلى أن يموت عليها والعياذ بالله، فلأجل هذا كلِّه وغيره حذَّر الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ من خطورة الابتداع فقال: «لو أنَّ العبد ارتكب الكبائر كلّها بعد أن لا يشرك بالله شيئًا، ثمَّ نجا من هذه الأهواء، لرجوت أن يكون في أعلى جنَّات الفردوس؛ لأنَّ كلَّ كبيرة بين العبد وبين ربِّه هو منها على رجاء، وكلَّ هوًى ليس هو منه على رجاء، إنَّما يهوي بصاحبه في نار جهنم»[٤].

وما جاء عن أصحاب الإمام مالك وأعلام مذهبه أيضًا كثيرا في هذا الباب،

---

(١) هو الهيثم بن جميل الأنطاكي البغدادي الأصل أبو سهل، سكن أنطاكية، حافظ، إمام ثبت حدث عن: حماد بن سلمة، والليث، ومالك بن أنس، وشريك، حدث عنه: أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، وآخرون. قال الدارقطني: ثقة، حافظ. توفي ٢١٣هـ. ينظر: السير (٣٩٦/١٠).

(٢) ترتيب المدارك (٣٩/٢).

(٣) الجامع لابن أبي زيد القيرواني (ص: ١٢٥).

(٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٤٩/٢).

ولم يَأْل جُهدًا رَحِمَهُمُاللَّهُ في النَّهي عن اتِّباع الأهواء والبدع، والتَّحذير من مجالسة أصحابها والأخذ عنهم، بل قد نقل القرافي رَحِمَهُاللَّهُ الاتفاق على ذلك فقال: «اعلم أنَّ الأصحاب، -أي علماء المالكيَّة- فيما رأيتُ متَّفقون على إنكار البدع، نصَّ على ذلك ابن أبي زيد وغيره»(١).

ولا عجب في ذلك، إذ المغرب العربي قد توغَّلت فيه من الفتن والبدع والأهواء في حياة الإمام مالك وبعده، مما دعا علماء المالكيَّة للوقوف ضدَّ هذه الضَّلالات والانحرافات، وكشف زيفها، وهتك سترها، والتَّحذير منها أيّما التحذير.

وهذا عبد الله بن فروخ الفارسي(٢) رَحِمَهُاللَّهُ (ت١٧١هـ) الَّذي كان مُبَايِنًا لأهل البدع معاديًا لهم، يراسل الإمام مالكًا ليخبره بحال بلاد المغرب فيقول: (إنَّ بلدنا كثير البدع)، وأنَّه ألَّف لهم كلامًا في الرَّدِّ عليهم، فكتب إليه مالك: «إنَّك إن ظننت ذلك بنفسك خفت أن تزل أو تهلك، لا يردُّ عليهم إلاَّ من كان ضابطًا عارفًا بما يقول لهم، ليس يقدرون أن يعرجوا عليه، فإنَّ هذا لا بأس به، وأمَّا غير هذا فإنِّي أخاف أن يكلِّمهم فيخطئ فيمضوا على خطئه، أو يظفروا منه بشيء فيتعلَّقوا به ويزدادوا تماديًا على ذلك»(٣).

هذا الأثر يدل على حرص الإمام مالك رَحِمَهُاللَّهُ في ألاَّ يناظر أهل البدع إلاَّ من كان ذا علم وفقه في دين الله، عارفًا بمساوئ مذاهب أهل الباطل، بصيرًا في نقدهم ودحض شبههم، فيظهر به الدين ويعلو به الحقُّ.

---

(١) الفروق للقرافي (٢٠٢/٤).

(٢) هو عبد الله بن فروخ الفارسيّ، أبو محمد: فقيه، من العلماء بالحديث، من أهل إفريقية. قيل: ولد بالأندلس. وسكن القيروان. وعرض عليه روح ابن حاتم القضاء، فأبى. وخرج حاجا فمر بمصر في عودته. فتوفي ودفن فيها، له ديوان يعرف باسمه، جمع فيه مسموعاته وسؤالاته للإمامين أبي حنيفة ومالك، وكتاب في الرد على أهل البدع والأهواء. توفي سنة: ١٧١هـ وقيل:١٧٦هـ،وقيل:١٧٥هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١١٢/٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٠٢/٣).

(٣) رياض النفوس (١٧٧/١).

وكان البهلول بن راشد[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت١٨٣هـ)** معروفًا بالنَّكير على أهل البدع وتركه السَّلام عليهم، قال عنه تلميذه سحنون: إنَّما اقتديت في ترك السَّلام على أهل الأهواء والصَّلاة خلفهم بمعلِّمي البهلول، وكان من شدَّته في الإنكار على أهل البدع أن هجر سحنونًا حين حادث أحد أهل البدع، قال سحنون رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولقد أتيت يومًا إلى البهلول فوافاني رجل من أهل الأهواء على بابه، وسألني عن الشَّيخ، فما رددت عليه جوابًا، والشَّيخ يسمع ذلك، فلمَّا دخلت على الشَّيخ سلَّمت عليه، فلم يردَّ عليَّ السَّلام، وأعرض عنِّي، فلمَّا خرج النَّاس من عنده تقدَّمت إليه، فجثوت على ركبتي بين يديه، فقلت له: ما خبري وما قصَّتي؟ فقال: يسلِّم عليك رجل من أهل الأهواء ويسألك عنِّي!، فقلت له: والله ما رددت عليه جوابًا، قال: فقام لي عند ذلك وقال: مرحبًا وأهلاً، وسلَّم عليَّ، وقال لي: إنَّ هذا الَّذي أمرتك به تعرف به الحقَّ من الباطل»[٢].

وهذا أسد بن الفرات[٣] **(ت٢١٣هـ)** مشهور بالفضل والدِّين، متمسِّك بالسُّنَّة، نابذ للبدعة، والَّذي بلغ من نهيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن البدع أن كان يحدِّث بحديث فيه رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة، وسليمان العراقي عند آخر المسجد، فتكلَّم وأنكر، فسمعه فقام إليه وجمع بين طوقه ولحيته واستقبله بنعله، فضربه ضربًا شديدًا حتَّى أدماه،

---

(١) هو البهلول بن راشد الحجري الرعينيّ أبو عمر القيرواني. قال محمد بن أحمد التميمي كان ثقة مجتهداً ورعاً مستجاب الدعوة، كان عنده علم كثير. سمع من مالك والثوري والليث بن سعد. توفي سنة: ١٨٣هـ. ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٨٧/٣) والأعلام للزركلي (٧٧/٢).

(٢) رياض النفوس (٢٠٣/١).

(٣) هو أسد بن الفرات بن سنان مولى بني سليم، أبو عبد الله الحراني ثم المغربي: الإمام، العلامة، القاضي، الأمير، قاضي القيروان وأحد القادة الفاتحين. أصله من خراسان. ولد بحرّان (أو بنجران) ورحل أبوه إلى القيروان، في جيش الأشعث، فأخذه معه وهو طفل، فنشأ بها ثم بتونس. ورحل إلى المشرق في طلب الحديث سنة ١٧٢ هـ ثم ولي قضاء القيروان سنة ٢٠٤ هـ وهو مصنف الأسدية في فقه المالكية. توفي سنة: ٢١٣هـ.
ينظر: الأعلام للزركلي (٢٩٨/١)، السير (٢٢٥/١٠)

وكان يقول: (ثلاثة لا غيبة فيهم: صاحب بدعة...)[١].

ومنهم سحنون بن سعيد التنوخي (ت٢٤٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الَّذي عرف بشدَّته على أهل البدع، والَّذي ما أن تولَّى منصب القضاء بالقيروان حتَّى فضَّ حلق أهل البدع والأهواء في مسجد القيروان، وكانوا حلقًا للصُّفرية[٢] والإباضيَّة والمعتزلة، كما أنَّه منعهم أن يكونوا أئمَّة في المساجد أو معلِّمين للصِّبيان ومؤدِّبين لهم، وعاقب جماعة منهم خالفوا أمره وأطافهم بالقيروان[٣].

وقام محمد بن سحنون (ت٢٥٦هـ) بحمل لواء السُّنَّة من بعد والده، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ واسع المعرفة، عالمِا بالأثر، خبيرًا بالجدل، قوي الحجَّة في المناظرة، له مؤلَّفات عدَّة في الرَّدِّ على أهل البدع، وقد كان من قبله من العلماء يكتفون بالفتاوى أو المواقف الفرديَّة ضدَّ المخالفين، ذلك أنَّ أهل البدع أقبلوا على تدوين آرائهم ونشر كتب منتحلي مذاهبهم من أهل المشرق، ممَّا دعا علماء المالكيَّة في عصر محمَّد ومن بعده إلى التَّأليف والمناظرة، لنصرة الحقِّ وإبطال الأهواء والبدع، فمن مؤلَّفات محمَّد بن سحنون رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابان في (الإمامة)، وله كتاب (الإيمان والرَّدُّ على أهل الشِّرك) وكتاب (الحجَّة على القدرية) وآخر في (الرَّدّ على أهل البدع) و(رسالة فيمن سبَّ النَّبيَّ ﷺ) وله مناظرات مع بعض المعتزلة.

ومنهم محمَّد بن وضَّاح القرطبي (ت٢٨٧هـ)، ألَّف كتابًا جليلاً في البدعة وما يتعلَّق بها؛ اعتبر أقدم مصدر في هذا الباب، وقد بان فيه تمسُّكه القويّ بالسُّنَّة وآثار السَّلف وبغضه للبدع وشدَّة إنكاره لها.. عرض فيه الأحاديث والآثار الواردة عن السَّلف في ذمِّ الابتداع في الدِّين[٤].

ومنهم حمديس القطَّان (ت٢٨٩هـ)؛ الَّذي كان شديدًا في مذاهب أهل

---

(١) المصدر نفسه (١/٢٠٤).

(٢) فرقة من فرق الخوارج تنسب إلى زياد بن الأصفر. ينظر: الملل والنحل (١/١٣٧).

(٣) ترتيب المدارك (٤/٦٠).

(٤) الكتاب المشار إليه هو كتاب «البدع والنهي عنها».

السُّنَّة، مفارقًا لأهل البدع، لا يسلِّم عليهم ولا يصلِّي خلفهم ولا يحضر جنائزهم[(١)].

ومنهم يحيى بن عمر (ت٢٨٩هـ) وكان كثير الإنكار للبدع والمحدثات، وله تآليف عدَّة في الرَّدِّ على أهل البدع، منها كتاب في الرَّدِّ على المرجئة.

ومنهم محمَّد بن أحمد الفارسي (ت٣٥٩هـ) وكان متمسِّكًا بالسُّنَّة، شديد الإنكار على أهل البدع، صلبًا في ذلك، وكانت له مواقف امتحن فيها لأجل صلابته في السُّنَّة.

ومنهم المحدِّث الإمام أحمد بن عون الله ابن حدير أبي جعفر الأندلسي القرطبي (ت٣٧٨هـ)، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ صارمًا في السُّنَّة، متشدِّدًا على أهل البدع، لهجا بهذا النَّوع، صبورًا على الأذى فيه، قال عنه أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن مفرج: «كان أبو جعفر أحمد بن عون الله محتسبًا على أهل البدع، غليظًا عليهم، مذِلاً لهم، طالبًا لمساوئهم، مسارعًا في مضارِّهم، شديد الوطأة عليهم، مشرِّدًا لهم إذا تمكَّن منهم، غير مبقٍ عليهم، وكان كلُّ من كان منهم خائفًا منه على نفسه متوقِّيًا، لا يداهن أحدًا منهم على حال ولا يسالمه، وإن عثر لأحد منهم على منكر وشُهد عليه عنده بانحرافٍ عن السُّنَّة نابذه وفضحه وأعلن بذكره والبراءة منه، وعيَّره بذكر السُّوء في المحافل، وأغرى به حتَّى يهلكه أو ينزع عن قبيح مذهبه وسوء معتقده، ولم يزل دؤوبًا على هذا جاهدًا فيه ابتغاء وجه الله إلى أن لقي الله عَزَّوَجَلَّ»[(٢)].

ومنهم الإمام أبو محمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت٣٨٦هـ)، الَّذي كان يلقَّب بـ«مالك الصَّغير»، له مؤلَّفات عدَّة نصر فيها عقيدة السَّلف كما في مقدِّمة كتابه «الرِّسالة» في الفقه المالكي وفيها يقول: «واتِّباع السَّلف الصَّالح واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم، وترك المراء والجدال في الدِّين، وترك كلِّ ما أحدثه المحدثون»[(٣)]،

---

(١) ينظر: رياض النفوس (٤٨٨/١)، والمدارك (٣٧٩/٤)، وتاريخ العلماء لابن الفرضي (٦٨/١).

(٢) تاريخ دمشق (١١٨/٥).

(٣) الرسالة للقيرواني (ص: ٩).

و«كتاب الجامع في السُّنن والآداب والمغازي والتَّاريخ» والَّذي عقد فيه بابًا بعنوان: «باب ذكر السُّنن الَّتي خلافها البدع وذكر الاقتداء والاتِّباع وشيء من فضل الصَّحابة ومجانبة أهل البدع»(١)، وأورد فيه الأحاديث الدالَّة على ضرورة التَّمسُّك بالسُّنَّة والابتعاد عن البدعة، كما أنَّه أورد آثارًا عديدة عن أئمَّة السَّلف في النَّهي عن البدع وعلم الكلام، وأقوالهم في الفرق المنحرفة كالخوارج، وفي آخر الباب يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكلُّ ما قدَّمنا ذكره فهو قول أهل السُّنَّة وأئمَّة النَّاس في الفقه والحديث على ما بيَّنَّاه، وكلُّه قول لمالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»(٢)، ومن كتبه في الرَّدِّ على البدع والفرق الضَّالَّة كتابه في «النَّهي عن الجدال» و«رسالة في الرَّدِّ على القدريَّة»، وكتاب «في الرَّدِّ على أبي ميسرة المارق»، وآخر «في مناقضة رسالة البغدادي المعتزلي».

ومنهم الإمام ابن أبي زمنين (ت٣٩٩هـ)؛ العالم القدوة المقتفي لآثار السَّلف، له كتاب «أصول السُّنَّة» كما تقدم معنا، أبان فيه عن عقيدة أهل السُّنَّة، والَّذي نقل منه الأئمَّة كشيخ الإسلام ابن تيميَّة(٣)، وابن القيِّم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة»(٤).

وقد عقد ابن أبي زمنين في كتابه هذا بابين في الرَّدِّ على أهل البدع وساق فيهما الأحاديث والآثار الواردة في ذلك بإسناده إلى قائليها، أمَّا الباب الأوَّل فهو: «باب في النَّهي عن مجالسة أهل الأهواء»، والثَّاني: «في استتابة أهل الأهواء واختلاف أهل العلم في تكفيرهم»، ومن كلامه في عيب أهل البدع قوله: «ولم يزل أهل السُّنَّة يعيبون أهل الأهواء المضلَّة، وينهون عن مجالستهم ويخوفون فتنتهم، ويخبرون بخلاقهم، ولا يرون ذلك غيبة لهم ولا طعنًا عليهم»(٥).

---

(١) الجامع في السنن والآداب (ص: ١٠٥).

(٢) المصدر السابق (ص: ١١٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/٥٤-٥٨).

(٤) (ص: ٨١).

(٥) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٢٩٣).

ومن هؤلاء الأعلام الإمام أبو عمر الطلمنكي[١] **(ت٤٢٩هـ)**، أحد أئمَّة السُّنَّة بالأندلس، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عارفًا بأصول الدِّيانة على هدى واستقامة، معروفًا بشدَّته على أهل الأهواء والبدع، وكان سيفًا مجرَّدًا عليهم، قامعًا لهم غيورًا على الشَّريعة، له مصنَّفات عدَّة في الذَّبِّ عن السُّنَّة وردِّ البدع، فمنها كتاب «الوصول إلى معرفة الأصول»[٢]، اعتمده كثير من علماء السُّنَّة ونقلوا منه في كتب الاعتقاد كشيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل»[٣]، وفي «بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة»[٤]، وفي «منهاج السُّنَّة»[٥]، ونقل منه ابن القيِّم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة على غزو المعطِّلة والجهميَّة»[٦]، وفي كتابه «الصَّواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة»[٧]، والذَّهبي في كتابه «العلوّ»[٨]، ومن كتب الطلمنكي أيضًا «كتاب في الرَّدِّ على ابن مسرَّة»، و«رسالة في أصول الدِّيانات»[٩].

ومنهم الإمام المقرئ أبو عمرو الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، الَّذي كانت له جهود وافرة في الرَّدِّ على أهل البدع والزَّيغ والضَّلالة، من ذلك ما عقده في كتابه «الرِّسالة

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى المعافري الأندلسي، الحافظ الإمام المقرئ أبو عمر الطلمنكي نسبة إلى «طلمنكة» من ثغر الأندلس الشرقي.. وهو عالم أهل قرطبة ومن أئمة المالكية، روى عنه أبو عمر بن عبد البر وأبو محمد بن حزم وغيرهما، قال ابن بشكوال. وكان سيفاً مجرداً على أهل الأهواء والبدع، ومن آثاره: الدليل إلى معرفة الأصول، وفضائل مالك، ورجال الموطأ وغيرها، توفي سنة: ٤٢٩هـ.
ينظر: الديباج المذهب (ص: ٣٩).

(٢) ينظر: الديباج المذهب (١/١٧٩).

(٣) (٦/٢٥٠).

(٤) (٢/٣٨).

(٥) (١/٢٨).

(٦) (ص: ٦٧-٦٨).

(٧) (٤/١٢٨٤).

(٨) مختصر العلو للذهبي (ص: ٢٦٤).

(٩) ينظر: (٦١١-٦٢٦).

الوافية» قائلاً: «فصل في ذمِّ أهل البدع ومذهبهم»[١] سرد فيه الآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السَّلف في نبذ البدعة، والتَّحذير من الفرق الضَّالَّة كالخوارج والمعتزلة والرَّافضة والجهميَّة والمرجئة والقدرية، ودعوة السَّلف إلى عدم مجالستهم والخوض في أهوائهم...، وسلك المنهج نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «السُّنن الورادة في الفتن وغوائلها والسَّاعة وأشراطها) حيث أورد اثني عشر أثرًا، ما بين مرفوع إلى النَّبيِّ ﷺ وموقوف على الصَّحابة، تحت باب: «ما جاء في ظهور البدع والأهواء المضلة وإحيائها وإماتة السُّنن»[٢]، فيها الدّلالة على نبذ الأهواء والبدع، ومجيء زمن تظهر فيه البدع كالخوارج والقدريَّة، وتصير البدع عند النَّاس هي السُّنن، حتَّى إذا ما أنكرها منكر قيل: غُيِّرت السُّنة، تنبيها منه على ضرورة لزوم السُّنة ومجانبة البدعة وأهلها.

ومن جهوده أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما أورده الذَّهبي في «السِّير» من أرجوزته في ذمِّ البدع وتعيير محدثيها من رؤوس الضَّلالة، حتَّى يجتنب النَّاس أهواءهم، ويحذروا اتِّباع آرائهم، فمن تلك الأبيات قوله[٣]:

واطّرَحِ الأهواءَ والمراءَ ... وكلَّ قول ولّد الآراءَ

ومن هؤلاء الأعلام من المالكيَّة الإمام ابن عبد البرِّ (ت: ٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حافظ المغرب وعالمه، ذو التَّصانيف العديدة المليحة كـ«التَّمهيد» و«الاستذكار» و«جامع بيان العلم وفضله»، أنكر فيها الكثير من البدع والمحدثات سواء في الاعتقاد أو العبادات، ومن كلامه في ذمِّ أهل البدع عمومًا ما بيَّنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من فساد مسلكهم إذ يقول: «أهل البدع أجمعَ أضربوا عن السُّنَّة، وتأوَّلوا الكتاب على غير ما بيَّنت السُّنَّة فضلُّوا وأضلُّوا، ونعوذ بالله من الخذلان ونسأله التَّوفيق والعصمة برحمته...»[٤].

ويقول أيضًا: «لا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلّهم وبالله التَّوفيق»[٥]،

---

(١) الرسالة الوافية (ص: ١٤٧-١٦٦).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٢/١٨).

(٣) المصدر السابق (٨٢/١٨).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١١٩٩/٢).

(٥) المصدر السابق (٩٤٤/٢).

بل ونقل إجماع أهل العلم على ذمِّ أهل الكلام، فقال: «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أنَّ أهل الكلام أهل بدع وزيغ ولا يعدُّون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنَّما العلماء أهل الأثر والتَّفقُّه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم»(١)، ومن شدَّته على أهل البدع أن قال: «ولا بأس بهجر أهل البدع ومقاطعتهم وترك السَّلام عليهم»(٢)، حتَّى يرجعوا إلى السُّنَّة.

ومنهم الإمام أبو بكر محمَّد بن الوليد الطّرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، له كتاب نفيس قيِّم في إنكار البدع، سمَّاه: «كتاب الحوادث والبدع» تعرَّض من خلاله إلى تتبُّع المحدثات الموجودة في عصره، وكشف عن وجه مناقضتها للشَّريعة، وفساد مآخذ أصحابها، بالدَّليل والحجَّة، وقد بيَّن غرضه من هذا التَّأليف فقال: «هذا كتاب أردنا أن نذكر فيه جملاً من بدع الأمور ومحدثاتها، الَّتي ليس لها أصل في كتاب، ولا سنَّة، ولا إجماع، ولا غيره»(٣)، وممَّا بيَّنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مؤلّفه هذا أنَّ البدع لا يمكن حصر سبلها وتعدادها، وإنَّما الَّذي ينحصر مداركها، حيث يقول: «اعلم أنَّ ما حدث في سائر أقطار بلاد أهل الإسلام من هذه المنكرات والبدع لا مطمع لأحد في حصرها، لأنَّها خطأ وباطل»(٤).

ويقول ابن الحاج المالكي (ت: **٧٣٧هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتابه «المدخل»**(٥). الَّذي يعتبر من أجمع ما أَلَّفت المالكيَّة في التَّنصيص على البدع والمنكرات، قال في معرض التَّحذير من الابتداع: «وليحذر -أي العالم- أن يغترَّ أو يميل إلى بدعة لدليل قام عنده على إباحتها من أجل استئناس النُّفوس بالعوائد أو بفتوى مفتٍ قد وهم أو نسي أو جرى عليه من الأعذار ما يجري على البشر وهو كثير، بل إذا نقل إباحة شيء من هذه الأمور عن أحد من العلماء؛ فينبغي للعالم بل يجب عليه أن ينظر إلى مأخذ العالم للمسألة، وتجويزه إيَّاها، من أين اخترعها وكيفيَّة إجازته لها؛ لأنَّ هذا الدِّين

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٩٤٢/٢).

(٢) الكافي في فروع المالكية لابن عبد البر (١١٣٨/٢).

(٣) الحوادث والبدع (ص: ٢١).

(٤) المصدر السابق (ص: ٢٢).

(٥) المدخل (١٦٢/١).

والحمد لله محفوظ فلا يمكن لأحد أن يقول فيه قولاً ويتركه بغير دليل، ولو فعل ذلك أحد لم يقبل منه، وهو مردود عليه، إلاَّ أن تكون قواعد الشَّرع تشهد بصحَّته فيرجع للقواعد وللدَّلائل القائمة، ويكون قول هذا العالم بيانًا وتفهيمًا وبسطًا للقواعد والدّلائل، وإن أتى على ما يقوله بدليل فينظر في الدَّليل، فإن كان موافقًا قُبِل وكان له أجران أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وإن كان مخالفا لم يقبل وكان له أجر واحد وهو أجر الاجتهاد، وذلك راجع إلى نيَّته وجدّه ونظره...»[١].

وممَّن له عناية من المالكيَّة في نصرة السُّنَّة والرَّدِّ على أهل البدع؛ وتقعيد قواعد في بيان مآخذ أهلها، وكشف عوار مناهج منتحليها، وصارت مؤلَّفاته عمدة لكلِّ من كتب من بعده في هذا الباب؛ **أبو إسحاق الشَّاطبي الغرناطي (ت: ٧٩٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد كانت له جهود جبَّارة في دعوة أهل بلده للأخذ بما كان عليه السَّلف الأوائل وترك ما أحدثه المحْدثُون واخترعه المبتدعون، ولأجل تبيان هذا الأصل العظيم ألَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب «الاعتصام» الَّذي لم يسبقه أحدٌ في تأليف مستقلٍّ على منواله، وقد ذكر في مقدّمته ما دفعه لوضع هذا الكتاب فقال: «لم أزل أتتبَّع البدع الَّتي نبَّه عليها رسول الله ﷺ، وحذَّر منها، وبيَّن أنَّها ضلالة وخروج عن الجادَّة، وأشار العلماء إلى تمييزها والتَّعريف بجملة منها؛ لعلِّي أجتنبها فيما استطعت، وأبحث عن السُّنن الَّتي كادت تَطفئ نورَها تلك المحدثاتُ؛ لعلِّي أجلو بالعمل سناها، وأُعَدُّ يوم القيامة فيمن أحياها، إذ ما من بدعة تحدث إلاَّ ويموت من السُّنن ما هو في مقابِلها حسبما جاء عن السَّلف في ذلك...، فرجوت بالنَّظر في هذا الموضع الانتظام في سلك من أحيا سنَّة وأمات بدعة»[٢].

فجاء كتابه في عشرة أبواب أقام فيه البيَّنة على فساد الابتداع في الدِّين، ولم يترك فيها لمبتدع حجَّة، ولا لمتأوِّل شبهة، فجزاه الله خير الجزاء وتجاوز عنه فيما أخطأ فيه بعفوه وكرمه.

---

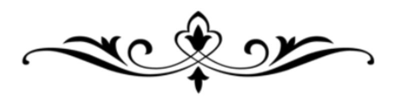
(١) المدخل لابن الحاج (١٦٢/١)، وما بعدها.

(٢) الاعتصام للشاطبي (٣٩/١)، وما بعدها.

ولم تزل جهود علماء المالكيَّة في المغرب متواصلة في التَّحذير من البدع والأهواء، لاسيما بدع الطُّرقيَّة المتصوِّفة، وما أحدثوه من طقوس وعادات ما أنزل الله بها من سلطان، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل.

هذا جمع مهم جدا اشتمل على أمور هامة منها:

- أن المبتدع يشرّع في دين الله ما لم يأذن به الله ولا رسوله ﷺ، وهو خروج عن الصراط المستقيم.
- أن البدع شرٌ وضلال كما وصفها رسول الله ﷺ» كل بدعة ضلالة».
- أن البدع تؤدي إلى تفريق المسلمين وتمزيقهم.
- أن الابتداع في الدين يؤدي إلى نزع حلاوة حديث رسول الله ﷺ من قلب صاحب البدعة.
- من خطر البدعة أنها أحب إلى إبليس من المعاصي[١].



(١) ينظر: الاعتصام (٦١/١)، وجهود شيخ الإسلام في الحث على الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٧٤٣).

المبحث الأول

الأدلة في بيان كمال الدين وتمامه والنهي عن الابتداع

تضافرت نصوص الكتاب والسنة الدالة على كمال هذا الدين الحنيف وتمامه، والنهي عن الابتداع فيه، وأن الله سبحانه وتعالى ما فرَّط في كتابه من شيء من مصالح دينهم ودنياهم إلا وقد بينه فيه بيانا شاملًا، وما من شيءٍ من مفاسد دينهم ودنياهم إلا وقد بينه فيه كذلك، قال الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾[(١)].

وقد بلَّغ رسولنا ﷺ رسالة ربه للأمة في أكمل وجه، ونصح الأمة غاية النصيحة وتركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

يقول ﷺ: «**قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»[(٢)].

عن أبي ذر، قال: تركنا رسول الله ﷺ، وما طائر يقلب جناحيه في الهواء، إلا وهو يذكرنا منه علما، قال: فقال: ﷺ: «**ما بقي شيء يقرب من الجنة، ويباعد من النار، إلا وقد بُيِّنَ لكم**»[(٣)].

وعن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخِراءة قال: فقال: «أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط، أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم»[(٤)].

---

(١) سورة الأنعام: ٣٨.

(٢) رواه ابن ماجه، رقم (٤٣) وأحمد (١٧١٨٢)، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٩٣٧): إسناده صحيح. وصححه في صحيح الترغيب (٥٩).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢/١٥٥). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢٦٦): رجاله رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة. وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٨٠٣): إسناده صحيح رجاله ثقات.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢).

لقد دلَّ هذان الأثران على أن رسول الله ﷺ أرشد أمته إلى كل خير يعلمه لهم، ونهاهم عن كل شرٍّ يعلمه لهم عاجلًا أو آجلًا، فلا مجال إذًا لأحد كائنا من كان أن يبتدع في دين الله ما لم ينزل به سلطانًا، لأن في ذلك إشارة واضحة إلى عدم كمال الشرع، وأنه يحتاج إلى شيءٍ يكمله.

وقد بين علماء المالكية أنَّ الإحداث في الدِّين مضادٌّ لكمال الشَّريعة، وانتقاصٌ لها ولِمن بلَّغها، حيث إنَّ حال المبتدع في إحداثه كالقائل بتقصير النَّبيِّ ﷺ في إبلاغ هذا الدِّين.

يقول ابن الماجشون رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعت مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، زعم أن محمدا ﷺ خان الرسالة، لأن الله يقول: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾[(١)]، فما لم يكن يومئذ دينا، فلا يكون اليوم دينا»[(٢)].

وهذه الآية الكريمة من أعظم الأدلة في كتاب الله التي تدل على كمال هذا الدين.

وجاء في تفسير القرآن من الجامع لابن وهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن رجلًا من اليهود مر على عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فقال: يا أمير المؤمنين، بارك الله عليك، ما الآية من القرآن أُنزلت في كتابكم لا أراكم ترفعون باليوم الذي نزلت فيه رأسًا، والذي نفسي بيده، لو أنزلت في التوراة أو إنجيل جعلنا اليوم الذي نزلت فيه لنا عيدا ما بقينا؛ فقال عمر: أي آية هي، ويحك، قال: قول الله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾، قال: فتبسّم عمر، ثم قال: ويحك، وتدري متى نزلت، قال: لا أدري، قال: نزلت على رسول الله وهو واقف بعرفة يوم حجة الوداع، وهل تزال لنا عرفة عيدًا ما كان الإسلام[(٣)].

---

(١) سورة المائدة: ٣

(٢) الاعتصام للشاطبي (١/٦٤)، وما بعدها.

(٣) تفسير القرآن من الجامع لابن وهب (٢/٦٨).

ويقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في توضيح ما نحن بصدده:** «إن الله -تعالى- أنزل الشريعة على رسوله ﷺ فيها تبيان كل شيء يحتاج إليه الخلق في تكاليفهم التي أُمروا بها، وتعبداتهم التي طوقوها في أعناقهم، ولم يمت رسول الله ﷺ حتى كمل الدين بشهادة الله تعالى بذلك؛ حيث قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ الآية. فكلُّ من زعم أنه بقي في الدِّين شيءٌ لم يكمل فقد كذبَّ بقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ الآية.

فلا يقال: قد وجدنا من النوازل والوقائع المتجددة ما لم يكن في الكتاب ولا في السنة نصٌّ عليه، ولا عموم ينتظمه، وأن مسائل الجد في الفرائض، والحرام في الطلاق، ومسألة الساقط على جريح محفوف بِجَرْحَى، وسائر المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها من كتاب ولا سنة فأين الكلام فيها؟

فيقال في الجواب: أولا إن قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ إن اعتُبرتْ فيها الجزئيات من المسائل والنوازل فهو كما أوردتم، ولكن المراد كلياتها، فلم يبق للدين قاعدة يحتاج إليها في الضروريات والحاجيات أو التكميليات إلا وقد بينت غاية البيان(١).

نعم يبقى تنزيل الجزئيات على تلك الكليات موكولا إلى نظر المجتهد، فإن قاعدة الاجتهاد أيضا ثابتة في الكتاب والسنة، فلابد من إعمالها، ولا يسع الناس تركها، وإذا ثبت في الشريعة أشعرت بأن ثم مجالا للاجتهاد، ولا يوجد ذلك إلا فيما لا نص فيه، ولو كان المراد بالآية الكمال بحسب تحصيل الجزئيات بالفعل، فالجزئيات لا نهاية لها، فلا تنحصر بمرسوم، وقد نصَّ العلماء على هذا المعنى، فإنما المراد الكمال بحسب ما يحتاج إليه من القواعد التي يجري عليها ما لا نهاية له من النوازل.

ثم نقول ثانيا: إن النظر في كمالها بحسب خصوص الجزئيات يؤدي إلى الإشكال والالتباس، وإلا فهو الذي أدَّى إلى إيراد هذا السؤال، إذ لو نظر السائل إلى الحالة التي وُضعت عليها الشريعة، وهي حالة الكلية لم يورد سؤاله، لأنها موضوعة على الأبدية،

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/٨١٦).

وإن وُضعت الدنيا على الزوال والنهاية.

وأما الجزئية فموضوعةٌ على النهاية المؤدية إلى الحصر في التفصيل، وإذ ذاك قد يتوهم أنها لم تكمل فيكون خلافًا لقوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ الآية[1]، ولا شك أن كلام الله هو الصادق، وما خالفه فهو المخالف.

فظاهر إذ ذاك أن الآية على عمومها وإطلاقها، وأن النوازل التي لا عهد بها لا تؤثر في صحة هذا الكمال لأنها إما محتاج إليها وإما غير محتاج إليها، فإن كانت محتاجا إليها فهي مسائل الاجتهاد الجارية على الأصول الشرعية.. ولم يبق إلا منظر المجتهد إلى أي دليل يستند خاصة وإن كانت غير محتاج إليها، فهي البدع المحدثات، إذ لو كانت محتاجا إليها لما سكت عنها في الشرع، لكنها مسكوت عنها بالفرض ولا دليل عليها فيه.. فليست بمحتاج إليها، فعلى كل تقدير قد كمل الدين والحمد لله.

ومن الدَّليل على أن هذا المعنى هو الذي فهمه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أنهم لم يُسمع عنهم قط إيراد ذلك السؤال، ولا قال أحد منهم: لم لم ينص على حكم الجد مع الإخوة؟ وعلى حكم من قال لزوجته: أنت علي حرام؟ وأشباه ذلك مما لم يجدوا فيه عن الشارع نصا، بل قالوا فيها وحكموا بالاجتهاد، واعتبروا بمعان شرعية ترجع في التحصيل إلى الكتاب والسنة، وإن لم يكن بالنص فإنه بالمعنى، فقد ظهر إذًا وجه كمال الدين على أتّم الوجوه... إلخ»[2].

وقال الشَّاطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ **في موضع آخر**: «وثبت أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يمتْ حتَّى أتى ببيانِ جميع ما يُحتاج إليه في أمر الدِّين والدُّنيا، وهذا لا مخالفَ عليه من أهل السُّنَّة ...فالمبتدع إنَّما محصول قوله بلسان حاله أو مقاله: إنَّ الشَّريعة لم تتمَّ، وإنَّه بقي منها أشياء يجب أو يستحبُّ استدراكها، لأنَّه لو كان معتقدًا لكمالها وتمامها من كلِّ وجه لم

---

(١) سورة النحل: ٨٩.

(٢) الاعتصام للشاطبي (٢/٨١٧)، وما بعدها.

يبتدع، ولا استدرك عليها، وقائل هذا ضالٌّ عن الصِّراط المستقيم»[١].

ومن الأدلة الدالة على كمال هذا الدين قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾.

قال مكي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: قد دللنا على كل شيء من أمر الدين في القرآن، إما دلالة مشروحة، وإما جملة»[٢]، **وفي سماع ابن القاسم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال الإمام مالك:** «بلغني أن رسول الله ﷺ قال في اليوم الذي توفي فيه، وقف على بابه، فقال: «**إني لا أُحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه، يا فاطمة بنت رسول الله، ويا صفية عمة رسول الله، اعملا لما عند الله فإني لا أغني عنكما من الله شيئا**».

قال ابن رشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا حديث يدل على صحته قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍۚ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[٤]، فالمعنى في ذلك: أن الله عَزَّوَجَلَّ نصَّ على بعض الأحكام، وأجمل القول في بعضها، وأحال على الأدلة في سائرها بقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[٥]، فبين النبي ﷺ ما أجمله الله في كتابه كما أمره حيث يقول: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٦]، فما أحلَّ ﷺ، أو حرَّم، ولم يوجد في القرآن نصًا، فهو مما بُيِّن من مجمل القرآن، أو علمه بما نصب من الأدلة فيه، فهذا معنى الحديث، والله أعلم، فما ينطق ﷺ عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» انتهى[٧].

وقال الزرقاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على قول الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن

---

(١) الاعتصام للشاطبي (١/٦٤).

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية (٣/٢٠١٥).

(٣) سورة الأنعام: ٣٨.

(٤) سورة النحل: ٨٩.

(٥) سورة النساء: ٨٣.

(٦) سورة النحل: ٤٤.

(٧) ينظر: البيان والتحصيل (١٧/١٢)، تفسير الثعالبي (٢/٣٤٣).

﴿شَيْءٍ﴾«أي: يُحتاج إليه من الأمور المهمة الشرعية، تفصيلًا في بعض، وإجمالًا في بعض، وأحاله على الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ في أمره باتباعه بقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾[1]، وعلى الإجماع بقوله، ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، وهو شامل للقياس والاجتهاد[3].

وقد قال بعض من طعن في الدين: إن الله تعالى يقول في كتابكم: «﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾، فأين ذكر التوابل المصلحة للطعام من الملح والفلفل وغير ذلك؟ فقيل له في قوله: ﴿بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾[4][5].

فهذه بعض الآيات القرآنية الدالة على كمال هذا الدين وتمامه، وأن الله سبحانه وتعالى ما فرط فيه من شيء، وهناك كثير من الآيات غير ما ذكرت جاءت في كتاب الله في الدلالة على كمال الشريعة إلا أن فيما تقدم كفاية خوفًا من الإطالة.

وأما الأدلة من السنة النبوية فكثيرة جدًا كذلك، وقد مرَّ ذكر كثير منها، ولا بأس من تكرار بعضها هنا لمناسبة المقام، فأقول مستعينًا بالله:

١-ما جاء عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «**تركت فيكم أمرين، لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه**»[6].

يقول الإمام أبو الوليد الباجي[7] رَحِمَهُ ٱللَّهُ **معلقًا على هذا الحديث:** «على

---

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) سورة النساء: ١١٥.

(٣) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (١١٠/٨).

(٤) سورة البقرة: ١٦٤.

(٥) تفسير القرطبي (١٩٦/٢).

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) هو سليمان بن خلف بن سعدون بن أيوب بن وارث الباجي المالكي أبو الوليد، أصلهم من بطليوس، ثم انتقلوا إلى باجه الأندلس، ثم سكنوا قرطبة واستقر أبو الوليد بشرق الأندلس، ولد سنة: ٤٠٣هـ، أخذ بالأندلس، عن ابن أبي درهم وأبي محمد مكي وجماعة، وعنه أبو بكر الطرطوشي وابنه أبو القاسم، وغيرهم، من كتبه: السراج في الفصول في أحكام الأصول، =

سبيل الحض على تعلمهما أو التمسك بهما والاقتداء بما فيهما، وبين ﷺ الأمرين فقال: «كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يريد والله أعلم ما سنه وشرعه، وأنبأنا عن تحليله وتحريمه وغير ذلك من سننه، وهذا فيما كان فيه كتاب أو سنة، وما لم يكن فيه كتاب ولا سنة فمردود إليهما ومعتبر بهما.

وقد روى ابن وهب عن مالك في «المجموعة»، الحكم على وجهين فالذي يحكم بالقرآن فذلك الصواب، والذي يجهد العالم نفسه فيه فيما لم يأت فيه شيءٌ فلعله يوفَّق، وثالث متكلف بما لا يعلم فما أشبه أن لا يوفق مقتضى هذا، والله أعلم أن الحكم بالكتاب والسنة مقدم فيما فيه كتاب أو سنة، وما عدم ذلك فيه اجتهد العالم فيه بالرأي والقياس والرد إلى ما ثبت بالكتاب والسنة، وأما الجاهل فلا يتعرض لذلك فإنه متكلف بما لا يعلم وبما لم يكلفه، ويوشك أن لا يوفق»[1].

٢- عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد**»[2].

٣- وفي رواية لهما عنها قال رسول الله ﷺ «**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**»[3].

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا الحديث عده العلماء ثلث الإسلام، لأنه جمع وجه المخالفة لأمره عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ويستوي في ذلك ما كان بدعة أو معصية»[4].

وقال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا الحديث أحد الأحاديث الأركان من أركان الشريعة، لكثرة ما يدخل تحته من الأحكام. وقوله «**فهو رد**» أي مردود أطلق المصدر

=

والتسديد إلى معرفة التوحيد، واختلاف الموطّآت وغيرها. توفي سنة: ٤٧٤هـ.

ينظر: ترتيب المدارك (١١٧/٨)، الوافي بالوفيات (٢٣٠/١٥)، والديباج المذهب (٣٧٧/١).

(١) المنتقى شرح الموطأ (٢٠٣/٧).

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) الاعتصام للشاطبي (٩٢/١).

على اسم المفعول. ويستدل به على إبطال جميع العقود الممنوعة، وعدم وجود ثمراتها»[١].

قال: «والرواية الأخرى وهو قوله: «**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**» صريحة في ترك كل محدثة سواء أحدثها فاعلها أو سبق إليها فإنه قد يحتج به بعض المعاندين، إذا فعل البدعة فيقول: ما أحدثت شيئاً فيحتج عليه بهذه الرواية، وهذا الحديث مما ينبغي العناية بحفظه»[٢].

ويقول ابن الحاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في معرض إنكاره للأمور المحدثة**: «.. العوام كلما أحدثوا حدثا في الدين إن لم نُوَافِقْهُمْ عليه حفظًا لخواطرهم المخالفةِ للشرع لأفضى ذلك إلى ما ذكر، وهذا عكس ما كان عليه السلف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأن عادتهم مضت أن العوام يُحْدثون والعلماء ينكرون ويزجرون فصار اليوم الحال بالعكس العوام يحدثون وبعض العلماء يتبعون وبعضهم لا ينكرون وهم يعلمون، وقد قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد**» أو كما قال. وهذا عام في الواجب والمندوب والمباح[٣].

ومما تقدم من النقولات من الآيات والأحاديث وتعليقات علماء المالكية عليها تبين بكل وضوح وجلاءٍ أن هذه الشريعة كاملة بالكتاب والسنة، ولا يجوز لأحد أن يعتقد أنها ناقصة، كما لا يجوز أيضًا لأحدٍ من الناس أن يحدث فيها شيئًا ما أنزل الله به من سلطان، فما بقي علينا إلا اتباع فقد كُفِينَا ولله الحمد.

---

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/٢٦٩).

(٢) شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد (ص: ٤١).

(٣) المدخل لابن الحاج (١/١٩٧).

المبحث الثاني
البدع التي تسبب الفرقة والاختلاف

وتحته خمسة مطالب:

۞ المطلب الأول: استعمال الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة وأثارها في تفريق الأمة.

۞ المطلب الثاني: إلزام الناس بطريقة أو مقالة معينة أو شعار معين.

۞ المطلب الثالث: التعصب الطائفي أو المذهبي أو الحزبي وأثره في تفريق الأمة.

۞ المطلب الرابع: ترجيح بعض الأئمة والمشايخ على بعض تعصباً.

۞ المطلب الخامس: القدح في السابقين الأولين والعلماء الربانيين من السلف وآثاره في تفريق الأمة.

المطلب الأول

استعمال الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة وأثارها في تفريق الأمة

الألفاظ المجملة، والمعاني المتشابهة من الأمور المحدثة في الدين التي أحدثها المتكلمون واتخذوها وسيلة من وسائلهم التي ينفون بها الصفات الثابتة لله تعالى بحجة تنزيهه عما لا يليق به -سبحانه وتعالى- ولهذا تواترت نقولات عن السلف في وجوب التمسك بالألفاظ الشرعية، والتحذير من خطورة الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة وعدوها سببا من أسباب تفرق هذه الأمة، وكذلك هي سبب في ظهور البدع التي تؤدي للتشتت والهلاك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل السنة والجماعة يمنعون إطلاق العبارات المحدثة، المجملة، المتشابهة لانها تسبب الاضطراب والاختلاف، نفياً وإثباتاً، فلا يثبتون اللفظ ولا ينفونه إلا بعد الاستفسار والتفصيل، فإذا تبين المعنى أثبت حقه، ونفي باطله، فيوقف اللفظ ويفسر المعنى»[(١)].

ويقول أيضًا: «إنّ الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة، **لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة**، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بُيِّنَتْ معانيها، فإن ما كان مأثورا حصلت به الألفة، وما كان معروفاً حَصُلت به المعرفة»[(٢)].

وقال الذهبي[(٣)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الألفاظ المجملة بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال والقيل والقال، وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة

---

(١) درء التعارض (٧٦/١).

(٢) المصدر السابق (٢٧١/١).

(٣) هو شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأصل ثم الدمشقي. أبو عبدالله، له من التصانيف: تاريخ الإسلام، والتاريخ الأوسط والصغير، توفي سنة: ٧٤٨هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٦٦/٥) وما بعدها، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٣١).

الاشتراك في الأسماء»[(١)].

❑ المراد بالألفاظ المجملة:

يَرِدُ في كتب العقائد مصطلحُ الكلمات المجملة.

فما المقصود بها؟ وما معنى كونها مجملة؟ وما المراد من إطلاقها؟ وما الذي دعى إلى إطلاقها؟ وهل وردت في الكتاب والسنة؟ وما طريقة أهل السنة في التعامل مع هذه الألفاظ؟

والإجابة عن هذه الأسئلة ستكون على النحو التالي:

أ- المقصود بالكلمات المجملة: أنها ألفاظ يطلقها أهل التعطيل، أو: هي مصطلحات أحدثها أهل الكلام.

ب- ومعنى كونها مجملة: لأنها تحتمل حقاً وباطلاً، أو يقال: لأنها ألفاظ مُشتركة بين معانٍ صحيحة، ومعانٍ باطلة، أو يقال لخفاء المراد منها؛ بحيث لا يدرك معنى اللفظ إلا بعد الاستفصال والاستفسار.

ج- ومراد أهل التعطيل من إطلاقها: التوصل إلى نفي الصفات عن الله -تعالى- بحجة تنزيهه عن النقائص.

د- والذي دعاهم إلى ذلك: عجزهم عن مقارعة أهل السنة بالحجة؛ فلجؤوا إلى هذه الطريقة؛ ليخفوا عوارهم، وزيفهم.

هـ- وهذه الألفاظ لم ترد لا في الكتاب، ولا في السنة؛ بل هي من إطلاقات أهل الكلام.

و- وطريقة أهل السنة في التعامل مع هذه الكلمات: أنهم يتوقفون في هذه الألفاظ؛ لأنه لم يرد نفيها، ولا إثباتها في الكتاب والسنة؛ فلا يثبتونها، ولا ينفونها.

أما المعنى الذي تحت هذه الألفاظ فإنهم يستفصلون عنه، فإن كان معنى باطلاً

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال (١/٨٣)

يُنَزَّه الله عنه رَدُّوه، وإن كان معنى حقاً لا يمتنع على الله قبلوه، واستعملوا اللفظ الشرعي المناسب للمقام[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما تنازع فيه المتأخرون نفياً أو إثباتاً فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ، أو نفيه حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قبل، وإن أراد باطلاً رُدَّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً، ولم يُردَّ جميع معناه، بل يوقف اللفظ، ويفسر المعنى»[٢].

وإليك فيما يلي نماذج وأمثلة لبعض الألفاظ المجملة:

١ – الجهة[٣]

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد (ص: ٥٥)، وما بعدها، وينظر: التدمرية (ص: ٦٥)، مجموع الفتاوى (٣/٤١)، العرش للذهبي (١/٢٤٠)، المنتقى من منهاج الاعتدال (ص: ٨٣).

(٢) التدمرية (ص: ٦٥)، مجموع الفتاوى (٣/٤١).

(٣) لفظ (الجهة) من الألفاظ المجملة من جنس لفظ الحد والجسم والحيز، ومعلومٌ أن الألفاظ نوعان: لفظ ورد به دليل شرعي، فهذا يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، ولفظ لم يردّ به دليل شرعي بالنفي أو الإثبات، وفي هذا النوع قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: ((فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو نفيه، حتّى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قُبل، وإن أراد باطلاً رُدَّ، وإن اشتمل على حق وباطل لم يقبل مطلقاً، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسّر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والحيز وغير ذلك)).

وقال الشيخ العثيمين –رحمه الله–: ((ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ: (الجهة)، فلو سأل سائل: هل نثبت لله تعالى جهة؟، قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتا ولا نفيا، ويُغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء.

وأما معناه فإما أن يراد به جهة سفل أو جهة علو تحيط بالله، أو جهة علو لا تحيط به. **فالأول باطل،** لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع. **والثاني باطل أيضا،** لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته. **والثالث حق،** لأن الله تعالى العلي فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته)).اهـ.

التدمرية بتحقيق محمد بن عودة (ص: ٥٥– ٦٦)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ٣١)، الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد لعلاء الدين ابن العطار (ص: =

٢- الحد[1].

٣- الأعراض[2].

=

١٠٨)، وانظر للمزيد: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩)، التدمرية بتحقيق محمد بن عودة (ص: ٦٦).

(١) لفظ (الحدِّ) أيضًا من الألفاظ المجملة التي أحدثها المتكلمون، فمن قال بالحدِّ نفياً أو إثباتاً سئل عن مراده، فإن أراد بأن لله حدًّا، أي: أنه منفصل عن الخلق وبائن منهم فهذا حق، وإن أراد بنفي الحد أن الخلق لا يحيطون به علماً، ولا يعلمون له حداً، ولا يحيط به شيء من خلقه، ولا يحدون صفاته، ولا يكيفونها، فهذا أيضاً حق، وإن أراد بنفي الحدِّ أن الله لا يحيط بنفسه علماً، أو أن الله بذاته في كل مكان، فكلاهما باطل. الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد (ص: ١٠٨)، ينظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي بتحقيق الألمعي (١/ ٢٢٣).

(٢) الأعراض: هذا اللفظ أيضًا من الألفاظ المجملة التي يطلقها أهل الكلام ومن أقوالهم في ذلك: "نحن نُنَزِّه الله ـ تعالى ـ من الأعراض والأغراض، والأبعاض، والحدود، والجهات"، ويقولون: "سبحان من تنزه عن الأعراض والأغراض والأبعاض".

والعَرَض في اصطلاح المتكلمين: ما لا يقوم بنفسه، ولا يوجد إلا في محل يقوم به". قال الراغب الأصفهاني: "والعرض ما لا يكون له ثبات، ومنه استعار المتكلمون العَرَض لما لا ثبات له إلا بالجوهر كاللون والمطعم". ومراد المتكلمين من قولهم: "إن الله منزه عن الأعراض؟": نفي الصفات عن الله – تعالى- لأن الأعراض عندهم هي الصفات.

وشبهتهم أنهم يقولون: لأن الأعراض لا تقوم إلا بالأجسام، والأجسام متماثلة؛ فإثبات الصفات يعني أن الله جسم، والله منزه عن ذلك، وبناءً عليه يقولون بنفي الصفات؛ لأنه يترتب على إثباتها التجسيم، وهو وصف الله بأنه جسم، والتجسيم تمثيل، وهذا كفر وضلال؛ فهذه هي شبهة المتكلمين.

والرد على أهل الكلام في هذه المسألة: الرد عليهم من وجوه:

١ـ أن لفظة "الأعراض" لم ترد في الكتاب ولا في السنة في حق الله لا نفياً ولا إثباتاً، ولم ترد كذلك عن سلف الأمة.

وطريقة أهل السنة المعهودة في مثل هذه الألفاظ التوقف في اللفظ، فلا نثبت الأعراض، ولا ننفيها.

أما معناها فيُستَفْصَل عن مرادهم في ذلك، ويقال لهم: إن أردتم بالأعراض التي تقولون بنفيها

=

٤- الأبعاض، أو الأعضاء، والأركان، والجوارح(١).

=

عن الله ما يقتضي نقصاً في حق الله -تعالى- كالحزن، والندم، والمرض، والخوف -فإن المعنى صحيح، والله منزه عن ذلك؛ لأنه نقص، لا لأنها أعراض.

وإن أردتم نفي ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله -صلى الله عليه وسلم- من الصفات كالغضب، والفرح، والرضا، ونحوها؛ بحجة أنها أعراض- فإن ذلك باطل مردود، ولا يلزم من إثباتها أي لازم.

٢ــ أن الصفات الربانية ليست كلها أعراض، بل إن بعضها أعراض كالفرح، والغضب، وبعضها ليست أعراضاً، كبعض الصفات الذاتية كاليد، والوجه، والقدم، والساق؛ فهذه ليست أعراضاً، بل لازمة للذات لا تنفك عنها.

٣ــ أن قولكم: "إن الأعراض لا تقوم إلا بجسم" قول باطل؛ فالأعراض قد تقوم بغير الجسم كما يقال: ليل طويل، فقولنا: طويل، وصف لـ: ليل، والليل ليس بجسم، ومثل ذلك: حر شديد، ومرض مؤلم، وبرد قارس.

٤ــ أن القول بتماثل الأجسام قول باطل؛ فالأجسام غير متماثلة لا بالذوات ولا بالصفات، ولا بالحدوث؛ ففي الحجم تختلف الذرَّة عن الجمل، وفي الوزن يختلف جسم القيراط عن جسم القنطار، وفي الملمس يختلف الخشن عن الناعم، واللين عن القاسي، وهكذا.

٥ــ أن لفظ الجسم من إحداث المتكلمين، وهذا اللفظ كقاعدة الألفاظ المجملة؛ فإن كان إثبات الصفات يلزم منه أن يكون جسماً في مفهومك فليس ذلك يضيرنا.

لكن إن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق به فهذا حق؛ لأننا نؤمن بأن لله ذاتاً موصوفة بالصفات اللائقة بها، فإن أردت بالجسم هذا المعنى فصحيح.

وإن أردت بالجسم الشيء المكوَّن من أعضاء، ولحم ودم المفتقر بعضه إلى بعض وما أشبه ذلك -فباطل غير صحيح؛ لأنه يلزم أن يكون الله حادثاً أو مُحْدَثاً، وهذا أمر مستحيل، على أننا لا نوافق على إثبات الجسم، ولا نفيه؛ لأنه يحتمل حقاً وباطلاً. مصطلحات في كتب العقائد (ص: ٦١).

(١) **الأبعاض**: أو الأعضاء، أو الأركان، أو الجوارح: وهذه ــ أيضاً ــ من الكلمات المجملة التي تطلق وتحتمل حقاً وباطلاً؛ فإليك نبذة في معانيها، ومقصود أهل التعطيل من إطلاقها وجواب أهل السنة على تلك الدعوى.

أــ معاني هذه الكلمات: معاني هذه الكلمات متقاربة من بعض.

- فالأبعاض: جمع لكلمة بعض، يقال: بعض الشيء أي جزؤه، وبعّضْتُ كذا أي جعلته أبعاضاً.

=

=

- والأركان: جمع ركن، وركن الشيء قوامه، وجانبه القوي الذي يتم به، ويسكن إليه.
- والأجزاء: جمع جزء، والجزء ما يتركب الشيء عنه وعن غيره، وجزء الشيء ما تقوم به جملتُه كأجزاء السفينة، وأجزاء البيت.
- والجوارح: مفردها الجارحة، وتسمى الصائدة من الكلاب والفهود والطيور جارحة؛ إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب.
-ويشبه هذه الألفاظ لفظ: الأعضاء، والأدوات، ونحوها.

ب_ مقصود أهل التعطيل من إطلاقها: نفي بعض الصفات الذاتية الثابتة لله بالأدلة القطعية، كاليد، والوجه، والساق، والقدم، والعين.

ج_ والذي دعاهم إلى نفي تلك الصفات هو اعتقادهم أنها بالنسبة للمخلوق أبعاض، وأعضاء، وأركان، وأجزاء، وجوارح، وأدوات، ونحو ذلك؛ فيرون -بزعمهم- أن إثبات تلك الصفات لله يقتضي التمثيل، والتجسيم؛ فوجب عندهم نفيها فراراً من ذلك.

وقد لجؤوا إلى تلك الألفاظ المجملة؛ لأجل أن يروج كلامهم، ويلقى القبول.

د_ جواب أهل السنة: أهل السنة يقولون: إن هذه الصفات -وإن كانت تعد في حق المخلوق أبعاضاً، أو أعضاءاً، وجوارح ونحو ذلك- لكنها تعدُّ في حق الله صفات أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم "فلا نخوض فيها بآرائنا وأهوائنا، بل نؤمن بها ونُمرُّها كما جاءت، ونفوض كنهها وحقيقتها إلى الله _عز وجل_ لعدم معرفتنا لحقيقة الذات؛ لأن حقيقة معرفة الصفة متوقفة على معرفة حقيقة الذات كما لا يخفى، وهذه الصفات -أعني اليد، والساق ونحوها وكثير من صفات الله- قد تشترك مع صفات خلقه في اللفظ، وفي المعنى العام المطلق قبل أن تضاف.

وبمجرد إضافتها تختص صفات الخالق بالخالق، وصفات المخلوق بالمخلوق؛ فصفات الخالق تليق بجلاله، وعظمته، وربوبيته، وقيوميته. وصفات المخلوق تليق بحدوثه، وضعفه، ومخلوقيته.

وبناءاً على ذلك يقال لمن يطلق تلك الألفاظ المجملة السالفة: إن أردت أن تنفي عن الله -عز وجل- أن يكون جسماً، وجثة، وأعضاءاً، ونحو ذلك فكلامك صحيح، ونفيك في محله.

وإن أردت بذلك نفي الصفات الثابتة له والتي ظننت أن إثباتها يقتضي التجسيم، ونحو ذلك من اللوازم الباطلة -فإن قولك باطل، ونفيك في غير محله. هذا بالنسبة للمعنى، أما بالنسبة للفظ فيجب ألا تعْدِل عن الألفاظ الشرعية في النفي أو الإثبات؛ لسلامتها من الاحتمالات الفاسدة.

مصطلحات في كتب العقائد (ص: ٦٤)، وما بعدها.

٥- الأغراض[1].

---

(١) **الأغراض**: وهذا -أيضاً- من إطلاقات المتكلمين، وإليك بعض التفصيل في هذا اللفظ.
أـ الأغراض في اللغة: جمع غرض، والغرض هو الهدف الذي يرمى فيه، أو هو الهدف الذي ينصب فيرمى فيه، والغرض يطلق في اللغة -أيضاً- على الحاجة، والبغية، والقصد.
بـ الغرض في اصطلاح علماء الكلام: قيل: هو ما لأجله يصدر الفعل من الفاعل.
وقيل: "الغرض هو الأمر الباعث للفاعل على الفعل، وهو المحرك الأول، وبه يصير الفاعل فاعلاً".
وبذلك نرى توافق المعنى اللغوي والاصطلاحي للغرض، وأنه غاية الفاعل من فعله، وهو الباعث له على فعله.
جـ ويريد المتكلمون منه إبطال الحكمة في أفعال الله -عز وجل- وشرعه.
دـ وحجتهم في ذلك: يقول المتكلمون -وعلى وجه الخصوص الأشاعرة-: إننا ننزه الله عن الأغراض، فلا يكون له غرض فيما شرعه أو خلقه؛ فأبطلوا الحكمة من ذلك، وقرروا أن الله لم يشرع إلا لمجرد مشيئته فحسب؛ فإذا شاء تحريم شيء حرَّمه، أو شاء إيجابه أوجبه.
وقالوا: لو قررنا أن له حكمة فيما شرعه لوقعنا في محذورين:
الأول: أنه إذا كان لله غرض فإنه محتاج إلى ذلك الغرض؛ ليعود عليه من ذلك منفعة، والله منزه عن ذلك.
والثاني: أننا إذا عللنا الأحكام أي أثبتنا الحكمة والعلة لزم أن نوجب على الله ما تقتضيه الحكمة؛ لأن الحكم يدور مع علته؛ فنقع فيما وقع فيه المعتزلة من إيجاب الصلاح والأصلح على الله؛ لأن الغرض عند المعتزلة بمعنى الغاية التي فَعَل لها، وهم يوجبون أن يكون فعله معللاً بالأغراض.
هـ ـ الرد عليهم:
١ـ أن هذا اللفظ -الأغراض أو الغرض- بِدْعِي لم يرد في حق الله لا في الكتاب ولا في السنة، ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم؛ لأن هذه الكلمة قد توهم النقص، ونفيها قد يفهم منه نفي الحكمة؛ فلا بد -إذاً- من التفصيل، والأولى أن يعبر بلفظ: الحكمة، والرحمة، والإرادة، ونحو ذلك مما ورد به النص.
٢ـ أن الغرض الذي ينزه الله عنه ما كان لدفع ضرر، أو جلب مصلحة له؛ فالله -سبحانه- لم يَخْلُقْ، ولم يَشْرَعْ لأن مصلحة الخلق والأمر تعود إليه، وإنما ذلك لمصلحة الخلق.
وفي الحديث القدسي يقول الله ـ عز وجل ـ: "يا عبادي إنكم لن تبلغوا نفعي، فتنفعوني ولن تبلغوا ضري، فتضروني". وهذا أمر مستقر في الفطر.
=

٦- حلول الحوادث[١] بالله تعالى.

٧- التسلسل[٢].

=

٣_ أن إيجاب حصول الأشياء على الله متى وجدت الحكمة حق صحيح.
مصطلحات في كتب العقائد (ص: ٦٧)، وما بعدها.

(١) حلول الحوادث بالله -تعالى- من إطلاقات أهل الكلام، ومعنى حلول الحوادث بالله _ تعالى _: أي قيامها بالله، ووجودها فيه -عز وجل-. ومقصود أهل التعطيل من هذا الإطلاق: نفي اتصاف الله بالصفات الاختيارية الفعلية، وهي التي يفعلها متى شاء، كيف شاء، مثل الإتيان لفصل القضاء، والضحك، والعجب، والفرح؛ فينفون جميع الصفات الاختيارية. وحجتهم في ذلك أن قيام تلك الصفات بالله يعني قيام الحوادث أي الأشياء المخلوقة الموجودة بالله. وإذا قامت به أصبح هو حادثاً بعد أن لم يكن، كما أنه يلزم أن تكون المخلوقات حالَّة فيه، وهذا ممتنع.

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن - فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته - فهذا نفي باطل. شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (١/ ٩٧)، مصطلحات في كتب العقائد (ص: ٧٠)، وما بعدها.

(٢) التسلسل: وهو أحد الألفاظ المجملة التي يطلقها المتكلمون. قال الجرجاني: "التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية"، سمي بذلك أخذاً من السلسلة؛ فهي قابلة لزيادة الحِلَق إلى ما لا نهاية.

ومراد أهل الكلام من إطلاق هذه اللفظة: مرادهم يختلف باختلاف سياق الكلام، وباختلاف المتكلمين؛ فقد يكون مرادهم نفي قِدَمِ اتصاف الله ببعض صفاته، وقد يكون مرادهم نفي دوام أفعال الله ومفعولاته، وقد يكون مرادهم نفي أبدية الجنة والنار، وقد يكون غير ذلك. وهذه اللفظة لم ترد في الكتاب أو السنة، ولا أطلقها أحد من أئمة السلف.

والسلف يتوقفون في لفظ التسلسل فلا يثبتونه، ولا ينفونه؛ لأنه لفظ مبتدع، مجمل يحتمل حقاً وباطلاً، وصواباً وخطأً. هذا بالنسبة للفظ.

خلاصة القول في مسألة التسلسل عموماً:

=

وهذه هي نماذج لبعض الألفاظ المجملة التي أحدثها أهل الكلام واستخدموها منهجًا في تعاملهم مع صفات الله عَزَّوَجَلَّ، وقد انتهى بهم الأمر إلى تعطيل الصفات الثابتة لله بالكتاب والسنة.

ولذلك اشتد نكير السلف وأئمة الهدى في كل زمان على أهل الكلام، ولقد تواترت عباراتهم، وتطابقت مقالاتهم في ذم علم الكلام والتحذير منه ومن أتباعه لمخالفتهم الجادة السلفية المبنية على أدلة الوحي فيما يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم»[1].

وإليك بعض أقوالهم في ذلك كما نقله بعض علماء المالكية وغيرهم رحمة الله على الجميع.

أولًا: لقد سُئِل شيخُ الإمام مالك الإمام أبو حنيفة النعمان (ت: ١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقيل له: «ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: «مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة».

ثانيًا: وفي ذمهم، وردَ كلام الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد سبق ذكره، وهذه الرواية غير التي سبق ذكرها، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلّما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نحن

=

* أن التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية، وأنه سمي بذلك أخذاً من السلسلة.
* وأن التسلسل من الألفاظ المجملة التي لا بد فيها من الاستفصال -كما مر-.
* وأنه إن أريد بالتسلسل: دوام أفعال الرب ومفعولاته، وأنه متصف بصفات الكمال أزلاً وأبداً فذلك حق صحيح، يدل عليه الشرع والعقل.
* وأنه إن أريد بالتسلسل: أنه -عز وجل- كان معطلاً عن أفعاله وصفاته، ثم فعل، واتصف فحصل له الكمال بعد أن لم يكن متصفاً به، أو أريد بالتسلسل: التسلسل بالمؤثرين -فذلك معنى باطل مردود بالشرع والعقل. مصطلحات في كتب العقائد (ص: ٧٢)، وما بعدها.

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٢).

عليه؟! إذاً لا نزال في طلب الدين»[1].

وقال أبو عمر ابن عبد البر: «... ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصا في كتاب الله أو صح عن رسول ﷺ أو أجمعت عليه الأمة وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه»[2].

ثالثًا: وروى ابن عبد البر عن الإمام الشافعي أنه قال: «إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى أو الاسم المسمى فاشهد عليه أنه من أهل الكلام ولا دين له»[3].

وعنه قال الشافعي أيضًا: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في العشائر والقبائل، هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام»[4].

رابعًا: وقال الحافظ أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد روينا عن مالك بن أنس، والأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد في الأحاديث في الصفات أنهم كلهم قالوا: «أمروها كما جاءت».

قال أبو عمر: «نحو حديث النزول وحديث، «**إن الله عَزَّوَجَلَّ خلق آدم على صورته**»، «**وأنه يدخل قدمه في جهنم**»، **وأنه يضع السموات على أصبع، وأن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء**»، «**وإن ربكم ليس بأعور**»، وما كان مثل هذه الأحاديث وقد شرحنا القول في هذا الباب من جهة النظر والأثر وبسطناه في كتاب التمهيد عند ذكر حديث النزول، فمن أراد الوقوف عليه تأمله هناك على أني أقول: لا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلهم وبالله التوفيق»[5].

هذه بعض النقولات عن بعض المالكية فيما يتعلق بذم المتكلمين فيما أحدثوه من

---

(١) تقدم ذكره.

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٢).

(٣) المصدر السابق (٢/٩٤٣).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر السابق (٢/٩٤٣).

بدع الألفاظ وغيرها من الأمور التي توصلوا بها إلى نفي صفات الله عَزَّوَجَلَّ وتعطيلها.

وكذلك فيما يتعلق بالمعاني المشتبهة التي أوردوها في مسائل الصفات كنفيهم حلول الحوادث عن الله وغيرها، لم أجد من علماء المالكية -حسب ما وقفت عليه من كتبهم- من ناقش أهل الكلام وألزمهم الحق بمقتضى قواعدهم أمثال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في كتابيه: «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» و«الأسماء والصفات نقلا وعقلا»، فقد ناقش فيهما المتكلمين على قواعدهم المنطقية وألزمهم الحجج بما لم يترك لهم مجالًا إلا الرجوع إلى الحق إن كانوا أحياءً، وكان لهم قلوب واعيةً، وآذان صاغية.

ومما جاء في تلك المناقشة أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «..ثم بعد هذا البحث الذي ذكرنا نحب أن نذكر كلمة قصيرة لجماعة قرؤوا في المنطق والكلام وظنوا نفي بعض الصفات من أدلة كلامية كالذي يقول مثلا لو كان مستويا على العرش لكان مشابها للحوادث[1] لكنه غير مشابه للحوادث، ينتج فهو غير مستو على العرش، هذه النتيجة

---

(١) قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن - فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته - فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له. وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه.

وكذلك مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير، فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره. لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو، إذا كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك =

الباطلة تضاد سبع آيات من المحكم المنزل ولكننا الآن نقول في مثل هذا على طريق المناظرة والجدل المعروف عند المتكلمين نقول: هذا قياس استثنائي مركب من شرطية متصلة لزومية واستثنائية استثنى فيه نقيض التالي فأنتج نقيض المقدم حسب ما يراه مقيم هذا الدليل ونحن نقول أنه تقرر عند عامة النظار أن القياس الاستثنائي المركب من شرطية متصلة لزومية يتوجه عليه القدح من ثلاث جهات:

١- يتوجه عليه من جهة استثنائيته.

٢- ويتوجه عليه من جهة شرطيته إذا كان الربط بين المقدم والتالي ليس بصحيح.

٣- ويتوجه عليه من جهة شرطيته إذا كان الربط بين المقدم وهذه القضية كاذبة الشرطية فالربط بين مقدمها وتاليها كاذب كذبا بحتا ولذا جاءت نتيجتها مخالفة لسبع آيات، إيضاحه أن نقول قولكم لو كان مستويا على العرش لكان مشابها للحوادث هذا الربط بين لو واللام كاذب كاذب بل هو مستو على عرشه كما قال من غير مشابهة للحوادث كما أن سائر صفاته واقعة كما قال من غير مشابهة للخلق ولا يلزم استواءه على عرشه كما قال أن يشبه شيئًا من المخلوقين في صفاتهم البتة بل استواؤه صفة من صفاته وجميع صفاته منزهة عن مشابهة الخلق كما أن ذاته منزهة عن مشابهة ذوات الخلق ويطرد هذا في مثل هذا وعلى كل حال، فالجواب عن شيء واحد من هذا يطرد في الجميع وآخر ما نختتم به هذه المقالة أنا نوصيكم وأنفسنا بتقوى الله وأن تلتزموا بثلاث جمل من كتاب الله:

=

ذاتا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها - فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة - فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتا وصفة، كلا وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال ... شرح الطحاوية (١/٩٧)، وما بعدها.

الأولى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[(١)]، فتنزهوا رب السموات والأرض عن مشابهة الخلق.

الثانية: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[(٢)]، فتؤمنوا بصفات الجلال والكمال الثابتة في الكتاب والسنة على أساس التنزيه كما جاء ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ بعد قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

الثالثة: أن تقطعوا أطماعكم عن إدراك حقيقة الكيفية لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل وهذا نصَّ الله عليه في سورة طه حيث قال: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[(٣)]، فقوله يحيطون به فعل مضارع والفعل الصناعي الذي يسمى بالفعل المضارع وفعل الأمر والفعل الماضي ينحل عند النحويين عن مصدر وزمن... إلخ[(٤)].

وبالله التوفيق.

---

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) سورة الشورى: ١١.

(٣) سورة طه: ١١٠.

(٤) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ص: ٤١)، وما بعدها.

المطلب الثاني

إلزام الناس بطريقة أو مقالة معينة أو شعار معين

من الأصول التي قررها علماء أهل السنة والجماعة أنه لا يجوز إلزام الناس بشيء لم يلزمهم الله به ولا رسوله ﷺ سواء في الاعتقادات أو العبادات، وإنما الذي يجب على الجميع سلوكه هو طريق رسول الله ﷺ.

فلذلك لا يجوز إلزامُ الناس بالأخذ بطريقة أو مقالة معينة أو شعار معين خلاف ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته الكرام وأئمة الهدى من بعدهم، لما في ذلك من نبذ الكتاب والسنة والإجماع، فالجماعة واحدة لا جماعات، كما أن الصراط واحد لا عشرات، فكل طريقة أو مقالة أو شعار مخالف للصراط المستقيم فهو في ضلال مبين.

فالواجب هو إلزام الناس باعتقاد وبسلوك منهج أهل السنة، السلف الصالح، وهو الإسلام الحق الصحيح قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾[1].

يقول الإمام القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مفسرًا لهذه الآية الكريمة: «أي الذي له مقاليدُ السموات والأرض شرع لكم من الدين ما شرع لقوم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى، ثم بين ذلك بقوله تعالى: ﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ﴾ وهو توحيد الله وطاعته، والإيمان برسله وكتبه وبيوم الجزاء، وبسائر ما يكون الرجل بإقامته مسلمًا»[2].

وقال تعالى على لسان رسوله ﷺ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾[3].

فأمر الله -تعالى- باتباع طريقه الذي طَرَقَهُ على لسان نبيه محمد ﷺ وشرعه ونهايته الجنة، وتشعبت منه طرق فمن سلك الجادة نجا، ومن خرج إلى تلك الطرق

---

(١) سورة الشورى: ١٣.

(٢) تفسير القرطبي (١٦/١٠).

(٣) سورة الأنعام: ١٥٣.

أفضت به إلى النار. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ﴾ أي تميل[(١)].

وقد تنطبق هذه الأمور الثلاثة على جميع أهل البدع وغيرهم ممن يتعصب لمذهبه الفقهي من الفقهاء وأتباعهم، فإنه ما من فرقة من الفرق الضالة أو طريقة من الطرق الصوفية، أو مذهب من المذاهب الفقهية إلا وتجدهم يلزمون الناس بطريقتهم أو مقالتهم أو شعارهم، أو مذهبهم، بغض النظر عن صحة ما هم عليه من جهة الأدلة الشرعية، وهذا أمرٌ غير لائق شرعًا وعقلًا، وجميع أصحاب المقالات المخالفة لطريق الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح إنما دخل عليهم الانحراف من هذه الجهة.

قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض كلامه على هذه البلية: «..وهذا ديدن الملاحدة وأهل الأهواء: الذين يتعمدون حمل الناس على متابعتهم تكثيرا لسوادهم»[(٢)].

فالمسلم لا يكون مسلماً ولا مؤمناً حقيقيًا إلا إذا اعتصم بالكتاب والسنة، في العقائد والفرائض والسنن والأقوال والأعمال والأفعال والأذكار، وعلى وجه التسليم والرضا والإخلاص، ظاهراً وباطناً، خاصة عند المعارضة والمقابلة يقدم قول النبي ﷺ على أقوال جميع أهل الأرض كائناً من كان، وأذكاره ﷺ على جميع الأذكار الواردة عن المشايخ أهل الطرق وغيرهم، ويعرض تلك الأوراد على الكتاب والسنة فإن وافقتهما عمل بها، وإلا فلا، ويقف على الأذكار الواردة عن النبي ﷺ فحينئذ يكون المسلم مسلماً حقيقياً طائعاً لله ورسوله[(٣)].

وقد قال الله تعالى في حق رسولنا ﷺ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾[(٤)]، **قال مكي بن أبي طالب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية: «أي: إن تطيعوا الرسول فيما أمركم به، ونهاكم عنه: تهتدوا أي ترشدوا وتصيبوا الحق»[(٥)]، فجعل

---

(١) تفسير القرطبي (١٣٧/٧).
(٢) التحرير والتنوير (١٦٢/٣).
(٣) ينظر: الأنوار الرحمانية لهداية الفرقة التيجانية للشيخ الإفريقي (ص: ٨).
(٤) سورة النور: ٥٤.
(٥) الهداية الى بلوغ النهاية (٥١٤٠/٨).

الله تعالى الاهتداء مقرونا بطاعته ﷺ[1]، لا إلزام الناس بطريقة أو مقالة أو شعار معين مخالف لهديه ﷺ، ولذا قال عليه الصلاة والسلام: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**»، قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**»[2].

فطاعة الرسول ﷺ من طاعة الله، إذ الله أمر بطاعته، فطاعته امتثال لما أمر الله به وطاعة له، وقد حكى الله عن الكفار في دركات جهنم: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾[3]، فتمنوا طاعته حيث لا ينفعهم التمني[4].

وهذا هو المعيار الحقيقي للنجاة وسعادة الدنيا والآخرة، أعني: اتباع الرسول ﷺ والأخذ بسننه على سبيل سلف الأمة لا إلزام الناس بغير ذلك من الشعارات والمقالات والطرق البدعية، فما من فرقة أو طريقة بدعية إلا وتجدهم يقعون في تحليل ما حرم الله تعالى أو تحريم ما أحله، فينطبق عليهم بذلك ما انطبق على اليهود والنصارى من العتاب الإلهي.

أخرج ابن أبي زمنين بإسناده إلى مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم الطائي قال: «جئت إلى النبي ﷺ وفي عنقي صليب فقال: «**يا عدي! ألق هذا الوثن من عنقك**» فألقيته فانتهيت إليه وهو يقرأ سورة براءة، فلما انتهى إلى قوله: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[5] قال: قلت: يا رسول الله، والله ما نتخذهم أربابا من دون الله. قال: «**بلى؛ أليسوا يحلون لكم ما حرم الله عليكم؛ فتستحلونه، ويحرمون عليكم ما أحل الله لكم؛ فتحرمونه؟**» قلت: بلى. قال: **فتلك عبادتهم**»[6].

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي (١٢/٢٩٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفضائل، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٠).

(٣) سورة الأحزاب: ٦٦ - ٦٨.

(٤) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٧).

(٥) سورة التوبة: ٣١.

(٦) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (١/٢٩٣)، والحديث أخرجه الترمذي في سننه وحسنه =

قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا حال كثير من طوائفهم وفرقهم، ولأنهم كانوا يأخذون بأقوال أحبارهم ورهبانهم المخالفة لما هو معلوم بالضرورة أنه من الدين، فكانوا يعتقدون أن أحبارهم ورهبانهم يحللون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، وهذا مطرد في جميع أهل الدينين»[١].

ولا شك أن هذه البدع من الأسباب الكبرى في إلقاء العدواة والبغضاء بين الناس، لأن كل فريق يرى أن طريقته خير من طريقة صاحبه، ويبغض بعضهم بعضاً حتى قال التجانيون: لا يجوز زيارة من ليس على طريقتهم، وأنكروا في ذلك قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[٢].

وأنكروا الأحاديث الواردة في زيارة الإخوان، أفنترك العمل بالآية الكريمة والأحاديث الواردة في ذلك لقول أحد كائناً من كان؟ اللهم لا. والفرقة من أخس أوصاف المبتدعة ولوازمها، لأنه خروج عن حكم الله، وتفريق لجماعة أهل الإسلام[٣].

وكذلك كل طريقة لهم أوراد وأذكار بدعية ما أنزل الله بها من سلطان، وكذلك الحال عند أهل البدع والأهواء كل فرقة لها أصول ومبادئ مخالفة لما كان عليه الرعيل الأول من الهداية، ومع ذلك يحاولون غايةً لإلزام الناس باتباعها وترك ما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، على حد قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: "**دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**"»[٤].

فنسأل الله السلامة والعافية.

=

الألباني ينظر: سنن الترمذي بتخريج الألباني (٥/٢٧٨).

(١) التحرير والتنوير (١٠/١٧٠).

(٢) سورة الحجرات: ١٠.

(٣) ينظر: الأنوار الرحمانية لهداية الفرقة التيجانية (ص: ١٤)، وما بعدها.

(٤) تقدم تخريجه.

المطلب الثالث

التعصب الطائفي أو المذهبي أو الحزبي وأثره في تفريق الأمة

التعصب[(١)] الطائفي أو المذهبي أو الحزبي عامل كبير من العوامل التي من أجلها مزقت الأمة فرقًا وشيعًا نتيجة ترك العمل بوصية رسول الله ﷺ وتبديلها بغير هديه عليه والسلام.

ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور التحزب والتعصب عدم التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وخطورة التعصب تكمن في أن الفرد يُفرض عليه أن يتبنى رأي الحزب مهما كان هذا الرأي وأن كان يخالف الشرع.

وبسبب التعصب حصل الطعن بين العلماء، فكم منع التعصب أناسا من الحق، فإن المرء لا ينضج حتى يترفع عن العصبية المذهبية ويجنح إلى الحق والخير حيثما كانا، ومن كان الحق غرضه تحراه واحتج له وكان معه في كل حال، أما التعصب للطائفية والمذهب وبنيات الطريق، وتمحل الحجج الواهية لذلك، فمن دلائل صغر النفس وزغل العلم والأنس بالباطل[(٢)].

نقل الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الغزالي وهو يرد على الطوائف المتعصبين بما اعتقدوه من الباطل، ما نصه: «أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهال أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدي والإدلال ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور

---

(١) معنى **التعصب**: أن يجعل المرء شخصا ما أو ما يصدر عنه من الرأي هو المعيار الذي يزن به الحق والباطل، أو يبني على مقتضاه الاتباع والإعراض، أو المحبة والبغض والموالاة والمعاداة، فيحاكم الناس جميعا، وكذلك آراءهم إلى المعيار الذي اتخذه لنفسه، فما وافقه قبله ورضي به واتبعه ووالاه، وما خالفه رده وأعرض عنه وعاداه. ينظر: مجموع الفتاوى (٩٢/١١)، المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم.(٦٠٦/٢).

(٢) ينظر: العواصم من القواصم (ص: ١٧).

فسادها... ولولا استيلاء الشيطان بواسطة العناد والتعصب للأهواء، لما وجد مثل هذا الاعتقاد مستنفرا في قلب مجنون فضلا عن قلب عاقل». انتهى كلام الغزالي.

قال الشاطبي معلقا على كلام الغزالي: «هذا ما قال، وهو الحق الذي تشهد له العوائد الجارية فالواجب تسكين الثائرة ما قدر على ذلك. والله أعلم»[(١)].

فبئس ما تفعله بعض الطوائف الخاضعة للتمذهب من تحكيم الاصطلاحات المذهبية، والآراء الفقهية، أو العقلية فيه، وإرجاعه بالتأويل إليها إذا خالفته، ومن الخطل، بل من الخذلان المفضي بصاحبه إلى ما يستعاذ منه أن يجعل الرأي الاجتهادي غير المعصوم أصلًا، ويجعل القرآن المعصوم فرعًا، وأن يعقد التوازن بين كلام المخلوق وكلام الخالق، إن هذا لهو الضلال البعيد.

وما أضاع المسلمين ومزّق جامعتهم ونزل بهم إلى هذا الدرك من الهوان إلا بعدهم عن هداية القرآن، وجعلهم إياه عضين، وعدم تحكيمهم له في أهواء النفوس ليكفكف منها، وفي مزالق الآراء ليأخذ بيدهم إلى صوابها، وفي نواجم الفتن ليجلي غماءها، وفي معترك الشهوات ليكسر شرتها، وفي مفارق سبل الحياة ليهدي إلى أقومها، وفي أسواق المصالح والمفاسد ليميّز هذه من تلك، وفي مجامع العقائد ليميّز حقّها من باطلها، وفي شعب الأحكام ليقطع فيها بفصل الخطاب، وإن ذلك كله لموجود في القرآن بالنص أو بالظاهر أو بالإشارة والاقتضاء، مع مزيد تعجز عنه عقول البشر مهما ارتقت، وهو تعقيب كل حكم بحكمة، وكل أمر بما يثبته في النفس، وكل نهي بما ينفر عنه، لأن القرآن كلام خالق النفوس، وعالم ما تكن وما تبدي، ومركب الطبائع، وعالم ما يصلح وما يفسد، وبارئ الإنسان وسطًا بين عالمين: أحدهما خير محض والآخر شر محض، فجعله ذا قابلية لهما من غير أن يكون أحدهما ذاتيًا فيه، ليبتليه أيشكر أم يكفر، وليمتحنه أي الطريقين يختار، كل ذلك ليجعل سعادته بيده، وعاقبته باختياره، وتزكيته أو تدسيته من كسبه، وحتى يهلك عن بيّنة، أو يحيا عن بينة.

ما كان الصدر الأول من سلفنا صالحًا بالجبلة والطبع، فالرعيل الأول منهم وهم الصحابة كانوا في جاهلية جهلاء كبقية العرب، وإنما أصْلَحَهم القرآن لما استمسكوا

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/٧٣٢).

بعروته واهتدوا بهديه، ووقفوا عند حدوده، وحكموه في أنفسهم، وجعلوا منه ميزانًا لأهوائهم وميولهم، وأقاموا شعائره المزكية، وشرائعه العادلة في أنفسهم، وفيمن يليهم، كما أمر الله أن تقام، فبذلك أصبحوا صالحين مصلحين، سادة في غير جبرية، قادة في غير عنف، ولا يصلح المسلمون ويسعدون إلا إذا رجعوا إلى القرآن يلتمسون فيه الاشفية لأدوائهم، والكبح لأهوائهم، ثم التمسوا فيه مواقع الهداية التي اهتدى بها أسلافهم، وإذا كان العقلاء كلهم مجمعين على أن المسلمين الأولين صلحوا فأصلحوا العالم، وسادوه فلم يبطروا، وساسوه بالعدل والرفق، وزرعوا فيه الرحمة والحب والسلام، وأن ذلك كله جاءهم من هذا القرآن، لأنه الشيء الجديد الذي حوّل أذهانهم، وهذّب طباعهم، وثبّت الفضائل في نفوسهم، فإن الإجماع على ذلك ينتج لنا أن سبب انحطاط المسلمين في القرون الأخيرة هو هجرهم للقرآن، ونبذه وراء ظهورهم واقتصارهم على حفظ كلماته، وحفظ القرآن- وإن كان فضيلة- لا يغني غناء ما لم يفهم، ثم يعمل به.

وهجر المسلمين للقرآن يرد إلى أسباب، بعضها آتٍ من نفوسهم، وبعضها آتٍ من خارجها.

فمن الأول افتتانهم بآراء الناس، وبالمصطلحات التي تتجدد بتجدد الزمان، ومع طول الأمد رانت الغفلة، وقست القلوب وطغت فتنة التقليد، وتقديس الأئمة والمشايخ، والعصبية للآباء والأجداد، وغلت طوائف منهم في التعبّد فنجمت ناجمة التصوّف والاستغراق فاختلّت الموازنة التي أقامها القرآن بين الجسم والروح، وغلت طوائف أخرى في تمجيد العقل فاستشرف إلى ما وراء الحدود المحددة له، وتسامى إلى الحظائر الغيبية فتشعبت به السبل إلى الحق في معرفة الله وتوحيده، ونجمت لذلك ناجمة علم الكلام، وما استتبعه من جدل وتأويل وتعطيل، وتشابهت السبل على عامة المسلمين لكثرة هذه الطوائف، فكان هذا التفرّق الشنيع في الدين أصوله وفروعه.

وفي غمرة هذه الفتن بين علماء الدين ضاع سلطانهم الديني على الأمة، فاستبدّ بها الملوك وساقوها في طريق شهواتهم فأفسدوا دينها ودنياها وكان ما كان من هذه العواقب المحزنة.

ومن الثاني تلك الدسائس الدخيلة التي صاحبت تاريخ الإسلام من حركات الوضع للأحاديث، إلى هجوم الآراء والمعتقدات المنافية للقرآن، إلى ما ادّخر لزماننا من

إلقاء المبشّرين والمستشرقين للشبهات في نصوص القرآن عن عمد ليصدّوا المسلمين عن هديه، وإن خطر هذه الفتنة الأخيرة لأعظم مما يتصوّره علماؤنا، ويقدّره أولياء أمورنا.

هذه العوامل مجتمعة ومفترقة، وما تبعها أو لازمها من عوامل فرعية هي التي باعدت بين المسلمين وبين قرآنهم، فباعدت بينهم وبين الخير والسعادة والعزة، وأصبحوا-كما يرى الرائي- أذلة مستعبدين، ولا يزالون كذلك ما داموا مجانبين لسنن القرآن، معرضين عن آياته وإرشاداته، غافلين عما أرشد إليه من السنن الكونية، ولو أنهم تواردوا على الاستمساك به في هذه القرون الأربعة عشر لكانوا هم السابقين بإرشاده إلى اكتشاف أسرار الكون، واختراع هذه العجائب الآلية، ولم يكن موقفهم منها موقف المكذب أولًا، المندهش آخرًا.

ففي القرآن آيات للمتوسمين، وإرشاد للعقل البشري يتدرّج مع استعداده، وفيه من الكشف عن غرائب النفوس وألوانها، وعن حقائق الكون وأسرار مواليده ما يسير بمتدبّره رويدًا رويدًا حتى يضع يده على الحقيقة، ويكشف له عن وجهها، ويكاد يكون من البديهيات فيه ما يقرره في أطوار الأجنة، وتزاوج النبات، وتكوّن المطر، وتصاريف الرياح، وتكوير الليل على النهار، وإثبات الصلة بين علويات هذا الكون وسفلياته، ولكن المسلمين ظلّوا غافلين حتى عن هذه البديهيات، إلى أن جاءتهم من غير طريق قرآنهم، ثم دلّهم القرآن على نفسه فلاذوا بالفخر الكاذب، وربّما دلّهم على مواقع هذه الأشياء في القرآن مَن ليس من أهل القرآن، وأن هذا لهو الخذلان المبين.

وما زاد المسلمين ضلالًا عن منبع الهداية وعماية عنها إلا فريق من العلماء وضعوا أنفسهم في موضع القدوة والتعليم، وطوائف من غلاة المتصوّفة انتحلوا وظيفة التربية والتقريب من الله، فهم الذين أبعدوهم عن القرآن، وأضلوهم عن سبيله بما زّينوا لهم من اتباع غير سبيله، وبما أوهموهم أنه عالٍ على الأفهام، وما دروا بأن من لازم هذا المذهب كفر، وهو أنه إذا كان لا يفهم فإنزاله عبث، وأنى يكون هذا؟ ومنزله- تعالت أسماؤه- يصفه بأنه عربي مبين، وأنه غير ذي عوج، وأنه ميسر للذكر، وينعته بأنه يهدي للتي هي أقوم، وكيف يهدي إذا كان لا يفهم؟ ومن عجيب أمر هؤلاء وهؤلاء أنهم يصدرون في شأن القرآن عن هوى لا عن بصيرة، فبينما يسدّون على الناس باب الاهتداء به في الأخلاق التي تزكي النفس، والعقائد التي تقوّي الإرادات، والعبادات التي تغذي الإيمان،

والأحكام التي تحفظ الحقوق، وكل هذا داخل في عالم التكليف، وكله من عالم الشهادة، بينما يصدّون عن الاهتداء في ذلك بالقرآن نراهم يتعلّقون بالجوانب الغيبية منه، وهي التي استأثر الله بعلمها، فيخوضون في الروح والملائكة والجن وما بعد الموت، ويتوسّعون في الحديث عن الجنة والنار، حتى ليكادون يضعون لهما خرائط مجسّمة، وسبيل المؤمن القرآني العاقل في هذه الغيبيات أن يؤمن بها كما وردت، وأن يكل علم حقيقتها إلى الله، ليتفرّغ لعالم الشهادة الذي هو عالم التكليف... إلخ[١].

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض رده على المتعصبين بمذهبهم أو طائفتهم المخالفة لهدي المرسلين، ما نصه: «والمقلدون مقرّون على أنفسهم بأنهم لا يعلمون أمر الله ولا نهيه، ولا أمر رسوله ولا نهيه.

وغاية ما يدعون علمه هو أن الإمام الذي قلدوه قال كذا، مع عجزهم عن التمييز بين ما هو خطأ وما هو صواب، بل أكثرهم لا يميزون بين قول الإمام وبين ما ألحقه أتباعه بعده مما قاسوه على أصول مذهبه.

ولا شك أن طاعة العلماء هي اقتفاء ما كانوا عليه من النظر في كتاب الله وسنة رسوله وتقديمها على كل قول وعلى كل رأي كائنا ما كان.

فمن قلدهم التقليد الأعمى وترك الكتاب والسنة لأقوالهم، فهو المخالف لهم المتباعد عن طاعتهم»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما استدلالهم على التقليد بأن الله لو كلف الناس كلهم الاجتهاد، وأن يكونوا علماء ضاعت مصالح العباد، وتعطلت الصنائع والمتاجر، وهذا مما لا سبيل إليه شرعا وقدرا، فهو ظاهر السقوط أيضا.

ومن أوضح الأدلة على سقوطه أن القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير، لم يكن فيهم تقليد رجل واحد بعينه هذا التقليد الأعمى»[٣].

---

(١) ينظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (٤/٢٢٦)، وما بعدها.

(٢) أضواء البيان (٧/٣٣٠).

(٣) المصدر السابق (٧/٣٣٩).

ثم بين **الشنقيطي** أن الأئمة الأربعة رحمهم الله، متفقون على منع تقليدهم التقليد الأعمى الذي يتعصب له من يدعون أنهم أتباعهم.

ولو كانوا أتباعهم حقا لما خالفوهم في تقليدهم الذي منعوا منه ونهوا عنه، وقد عن الإمام مالك أنه قال: إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه.»[١].

فمالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع علمه وجلالته وفضله يعترف بالخطأ وينهى عن القول بما خالف الوحي من رأيه، فمن كان مالكيا فليمتثل قول مالك ولا يخالفه بلا مستند.

وعن عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: «دخلت على مالك فوجدته باكيا فسلمت عليه فرد علي، ثم سكت عني يبكي، فقلت له: يا أبا عبد الله ما الذي يبكيك؟ فقال لي: يا ابن قعنب، إنا لله على ما فرط مني، ليتني جلدت بكل كلمة تكلمت بها في هذا الأمر بسوط، ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لي سعة فيما سبقت إليه».

ومن المعلوم بالضرورة أن مالكا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يسره ولا يرضيه تقديم رأيه هذا الذي يسترجع ويبكي ندما عليه، ويتمنى لو ضرب بالسياط ولم يكن صدر منه، على كتاب الله وسنة رسوله – ﷺ.

فليتق الله وليستحيِ من الله من يقدم مثل هذا الرأي على الكتاب والسنة زاعما أنه متبع مالكا في ذلك، وهو مخالف فيه لمالك، ومخالف فيه لله ورسوله، ولأصحابه ولكل من يعتد به من أهل العلم.

وقد نهى الأئمة الأربعة عن تقليدهم وذموا من أخذ أقوالهم بغير حجة:

وهذا واضحٌ في قول الإمام الشافعي: «مثل الذي يطلب العلم بلا حجة، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري»[٢].

هذا ما تيسر جمعه في هذا المطلب وبالله التوفيق.

---

(١) هذا الأثر تقدم تخريجه في أول البحث.

(٢) ينظر: أضواء البيان (٣٤٥/٧)، وما بعدها.

المطلب الرابع

ترجيح بعض الأئمة والمشايخ على بعض تعصباً

هذا المطلب له علاقة كبيرة بالمطلبين السابقين قبله، فبينها تلازم وتضامن، لأن ترجيح بعض الأئمة والمشايخ على بعض من دون دليل شرعيٍّ تعصبٌ وتقليد أعمى، الذي يؤدي حتما إلى إلزام الناس بالتقيد بمذهب أو حزب معين، وهذا خلاف القرآن والسنة وترك العمل بما كان عليه سلف الأمة.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول: قال رسول الله ﷺ وتقولون: قال أبو بكر وعمر»[1].

وقال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ»[2].

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد»[3].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك»[4].

وقال الإمام أحمد أيضًا: «نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول في ثلاثة وثلاثين موضعا»[5].

---

(١) التوحيد لابن عبد الوهاب (ص: ١٠٢).

(٢) المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد (ص: ١٨٩).

(٣) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٨٥).

(٤) تيسير العزيز الحميد (ص: ٤٧١).

(٥) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/٢٦٠).

وقال أبو عمر ابن عبد البر وغيره من العلماء: «أجمع الناس على أن المقلد ليس معدودًا من أهل العلم، وأن العلم معرفة الحق بدليله»[(١)].

وهذا كما قال أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأما بدون الدليل فإنما هو تقليد»[(٢)].

فترجيح بعض الأئمة والمشايخ على بعضهم من دون مستند شرعي نوع من أنواع الغلو فيهم المنهي عنه، لأن ذلك وسيلة لاتخاذهم أربابا من دون الله.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «جامع البيان»**. «باب فساد التقليد ونفيه والفرق بين التقليد والاتباع... قد ذم الله تبارك وتعالى التقليد في غير موضع من كتابه فقال: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[(٣)].

وروي عن حذيفة وغيره، قال: « لم يعبدوهم من دون الله ولكن أحلوا لهم وحرموا عليهم فاتبعوهم»[(٤)].

وعن أبي البختري، قال في تفسير الآية السابقة: «أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم ولكنهم أمروهم فجعلوا حلال الله حرامه وحرامه حلاله فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية»[(٥)].

فعلى كل تقدير لا يتبع أحد من العلماء إلا من حيث هو متوجه نحو الشريعة، قائم بحجتها، حاكم بأحكامها جملة وتفصيلا، وأنه من وجد متوجها غير تلك الوجهة في جزئية من الجزئيات أو فرع من الفروع لم يكن حاكما ولا استقام أن يكون مقتدى به فيما حاد فيه عن صوب الشريعة البتة.

فيجب إذًا، على الناظر في هذا الموضع أمران إذا كان غير مجتهد:

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٦/١).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سورة التوبة: ٣١.

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٩٧٥/٢).

(٥) المصدر السابق (٩٧٦/٢).

أحدهما: أن لا يُتَّبع العالم إلا من جهة ما هو عالم بالعلم المحتاج إليه، ومن حيث هو طريق إلى استفادة ذلك العلم، إذ ليس لصاحبه منه إلا كونه مودعا له، ومأخوذا بأداء تلك الأمانة، حتى إذا علم أو غلب على الظن أنه مخطئ فيما يلقي، أو تارك لإلقاء تلك الوديعة على ما هي عليه، أو منحرف عن صوبها بوجه من وجوه الانحراف، توقف ولم يصر على الاتباع إلا بعد التبيين، إذ ليس كل ما يلقيه العالم يكون حقا على الإطلاق، لإمكان الزلل والخطأ وغلبة الظن في بعض الأمور، وما أشبه ذلك.

أما إذا كان هذا المتبع ناظرا في العلم ومتبصرا فيما يلقي إليه كأهل العلم في زماننا، فإن توصله إلى الحق سهل، لأن المنقولات في الكتب إما تحت حفظه، وإما معدة لأن يحققها بالمطالعة أو المذاكرة.

وأما إن كان عاميا صرفا فيظهر له الإشكال عندما يرى الاختلاف بين الناقلين للشريعة، فلابد له هاهنا من الرجوع آخرا إلى تقليد بعضهم، إذ لا يمكن في المسألة الواحدة تقليد مختلفين في زمان واحد، لأنه محال وخرق للإجماع، فلا يخلو أن يمكنه الجمع بينهما في العمل أو لا يمكنه، فإن لم يمكنه بهما كان عمله بهما معا محالا، وإن أمكنه صار عمله ليس على قول واحد منهما، بل هو قول ثالث لا قائل به، ويعضد ذلك أنه لا نجد صورة ذلك العمل معمولا بها في المتقدمين من السلف الصالح فهو مخالف للإجماع.

وإذا ثبت أنه لا يقلد إلا واحدا، فكل واحد منهما يدعي أنه أقرب إلى الحق من صاحبه، ولذلك خالفه، وإلا لم يخالفه، والعامي جاهل بمواقع الاجتهاد، فلابد له ممن يرشده إلى من هو أقرب منهما، وذلك إنما يثبت للعامي بطريق إجمالي، وهو ترجيح أحدهما على الآخر بالأعلمية والأفضلية، ويظهر ذلك من جمهور العلماء، والطالبون لا يخفى عليهم مثل ذلك، لأن الأعلمية تغلب على ظن العامي أن صاحبها أقرب إلى صوب العلم الحاكم لا من جهة أخرى، فإذا؛ لا يقلد إلا باعتبار كونه حاكما بالعلم الحاكم.

والأمر الثاني: أن لا يصمم على تقليد من تبين له في تقليده الخطأ شرعا وذلك أن العامي ومن جرى مجراه قد يكون متبعا لبعض العلماء، إما لكونه أرجح من غيره، أو عند أهل قطره، وإما لأنه هو الذي اعتمده أهل قطره في التفقه في مذهبه دون مذهب غيره.

وعلى كل تقدير فإذا تبين له في بعض مسائل متنوعة الخطأ والخروج عن صوب العلم الحاكم فلا يتعصب لمتبوعه بالتمادي على اتباعه فيما ظهر فيه خطؤه، لأن تعصبه يؤدي إلى مخالفة الشرع أولا، ثم إلى مخالفة متبوعه، أما خلافه للشرع فبالعرض، وأما خلافه لمتبوعه فلخروجه عن شرط الاتباع، لأن كل عالم يصرح أو يعرض بأن اتباعه إنما يكون على شرط أنه حاكم بالشريعة لا بغيرها، فإذا ظهر أنه حاكم بخلاف الشريعة خرج عن شرط متبوعه بالتصميم على تقليده[١].

وكان الإمام مالك بن أنس، وعبد العزيز بن أبي سلمة، ومحمد بن إبراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون إلى ابن هرمز، وكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أجابهما وإذا سأله ابن دينار وذووه لم يجبهم، فتعرض له ابن دينار يوما فقال له: يا أبا بكر لم تستحل مني ما لا يحل لك؟ قال له: يا ابن أخي وما ذاك؟ قال: يسألك مالك وعبد العزيز فتجيبهما وأسألك أنا وذوي فلا تجيبنا؟ فقال: «أوقع ذلك يا ابن أخي في قلبك؟» قال: نعم، قال: «إني قد كبر سني ورقَّ عظمي، وأنا أخاف أن يكون خالطني في عقلي مثل الذي خالطني في بدني، ومالك وعبد العزيز عالمان فقيهان إذا سمعا مني حقا قبلاه وإذا سمعا مني خطأ تركاه وأنت وذووك ما أجبتكم به قبلتموه»، قال محمد بن حارث: «هذا والله هو الدين الكامل والعقل الراجح لا كمن يأتي بالهذيان ويريد أن ينزل من القلوب منزلة القرآن».

قال أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقال لمن قال بالتقليد: لم قلت به وخالفت السلف في ذلك؟ فإنهم لم يقلدوا فإن قال: قلدت؛ لأن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ لا علم لي بتأويله، وسنة رسوله لم أحصها والذي قلدته قد علم ذلك فقلدت من هو أعلم مني قيل له: أما العلماء إذا اجتمعوا على شيء من تأويل الكتاب أو حكاية سنة عن رسول الله ﷺ أو اجتمع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه، ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض، فما حجتك في تقليد بعض دون بعض، وكلهم عالم ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلى مذهبه، فإن قال: قلدته لأني علمت أنه

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/٨٦٠)، وما بعدها.

صواب قيل له: علمت ذلك بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع، فإن قال: نعم، فقد أبطل التقليد وطولب بما ادعاه من الدليل وإن قال: قلدته لأنه أعلم مني، قيل له: فقلد كل من هو أعلم منك فإنك تجد من ذلك خلقا كثيرا ولا يحصى من قلدته إذ علتك فيه أنه أعلم منك وتجدهم في أكثر ما ينزل بهم من سؤال مختلفين فلم قلدت أحدهم؟

فإن قال: قلدته لأنه أعلم الناس قيل له: فهو إذا أعلم من الصحابة وكفى بقول مثل هذا قبحا وإن قال: إنما قلدت بعض الصحابة قيل له: فما حجتك في ترك من لم تقلد منهم؟ ولعل من تركت قوله منهم أعلم وأفضل ممن أخذت بقوله على أن القول لا يصح لفضل قائله وإنما يصح بدلالة الدليل عليه»[1].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لكن يتصور في هذا المقام وجهان:

أحدهما: أن يكون المتبوع مجتهدا، فالرجوع في التخطئة والتصويب إلى ما اجتهد فيه، وهو الشريعة.

الثانية: وأن يكون مقلدا لبعض العلماء، كالمتأخرين الذين من شأنهم تقليد المتقدمين بالنقل من كتبهم والتفقه في مذاهبهم، فالرجوع في التخطئة والتصويب إلى صحة النقل عمن نقلوا عنه وموافقتهم لمن قلدوا، أو خلاف ذلك، لأن هذا القسم مقلدون بالعرض، فلا يسعهم الاجتهاد في استنباط الأحكام، إذ لم يبلغوا درجته، فلا يصح تعرضهم للاجتهاد في الشريعة مع قصورهم عن درجته.

فإن فرض انتصابه للاجتهاد فهو مخطئ آثم، أصاب أم لم يصب؛ لأنه أتى الأمر من غير بابه، وانتهك حرمة الدرجة وقفا ما ليس له به علم، فإصابته -إن أصاب- من حيث لا يدري، وخطؤه هو المعتاد، فلا يصح اتباعه كسائر العوام إذا راموا الاجتهاد في أحكام الله، ولا خلاف في أن مثل هذا الاجتهاد غير معتبر، وأن مخالفة العامي كالعدم، وأنه في مخالفته لأهل العلم آثم مخطئ، فكيف يصح -مع هذا التقرير- تقليد غير مجتهد في مسألة أتى فيها باجتهاده؟

ولقد زلَّ -بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال- أقوام خرجوا

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٩٤)، وما بعدها.

بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا عن سواء السبيل»[(١)].

ثم ذكر الشاطبي عشرة أمثلة في ذلك منها:

أحدها: وهو أشدها، قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدين هو المرجوع إليه دون غيره، حتى ردوا بذلك براهين الرسالة، وحجة القرآن ودليل العقل... ولم يكن لهم جواب إلا الإنكار، اعتمادا على اتباع الآباء واطراحا لما سواه...

والثاني: رأي الإمامية في اتباع الإمام المعصوم - في زعمهم - وإن خالف ما جاء به النبي المعصوم حقا، وهو محمد ﷺ، فحكموا الرجال على الشريعة ولم يحكموا الشريعة على الرجال، وإنما أنزل الكتاب ليكون حكما على الخلق على الإطلاق والعموم.

والثالث: لاحق بالثاني، وهو مذهب الفرقة المهدوية التي جعلت أفعال مهديهم حجة، وافقت حكم الشريعة أو خالفت، بل جعلوا أكثر ذلك أنفحة في عقد إيمانهم من خالفها كفروه وجعلوا حكمه حكم الكافر الأصلي...

والرابع: رأي المقلدة لمذهب إمام يزعمون أن إمامهم هو الشريعة، بحيث يأنفون أن تنسب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم، حتى إذا جاءهم من بلغ درجة الاجتهاد وتكلم في المسائل ولم يرتبط إلى إمامهم رموه بالنكير، وفوقوا إليه سهام النقد، وعدوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة من غير استدلال منهم بدليل، بل بمجرد الاعتياد العامي.

ولقد لقي الإمام بقي بن مخلد حين دخل الأندلس آتيا من المشرق من هذا الصنف الأمرين، حتى أصاروه مهجور الفناء، مهتضم الجانب، لأنه من العلم بما لا يدي لهم به، إذ لقي بالمشرق الإمام أحمد بن حنبل وأخذ عنه مصنفه وتفقه عليه، ولقي أيضا غيره، حتى صنف المسند المصنف الذي لم يصنف في الإسلام مثله، وكان هؤلاء المقلدة قد صمموا على مذهب مالك، بحيث أنكروا ما عداه، وهذا تحكيم الرجال على

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/٨٦٢)، وما بعدها.

الحق، والغلو في محبة المذهب...

والخامس: رأي نابتة متأخرة الزمان ممن يدعي التخلق بخلق أهل التصوف المتقدمين، أو يروم الدخول فيهم، يعمدون إلى ما نقل عنهم في الكتب من الأحوال الجارية عليهم أو الأقوال الصادرة عنهم، فيتخذونها دينا وشريعة لأهل الطريقة، وإن كانت مخالفة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، أو مخالفة لما جاء عن السلف الصالح، لا يلتفتون إلى فتيا مفت ولا نظر عالم، بل يقولون: إن صاحب هذا الكلام ثبتت ولايته، فكل ما يفعله أو يقوله حق، وإن كان مخالفا فهو أيضا ممن يقتدى به، والفقه للعموم، وهذه طريقة الخصوص!

وقد حذر السلف الصالح من زلة العالم، وجعلوها من الأمور التي تهدم الدين، فإنه ربما ظهرت فتطير في الناس كل مطار، فيعدونها دينا، وهي ضد الدين، فتكون الزلة حجة في الدين.

فكذلك أهل التصوف لابد في الاقتداء بالصوفي من عرض أقواله وأفعاله على حاكم يحكم عليها: هل هي من جملة ما يتخذ دينا أم لا؟ والحاكم هو الشرع وأقوال العالم تعرض على الشرع أيضا.. إلخ[1].

هذه بعض ما تيسر جمعه من الآيات والآثار وأقوال العلماء في تحريم ترجيح أقوال بعض العلماء على بعضهم من غير الرجوع في ذلك إلى الشرع، وقد تبين من خلال ما سبق أن الحاكم والميزان في أقوال العلماء هو الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، فما وافق ذلك قبل وما خالفه ردَّ كائنا من كان قائله، وهذا هو الدين الحق الذي دعا إليه جميع الرسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ.

---

(١) المصدر السابق (٨٦٣/٢)، وما بعدها.

المطلب الخامس

القدح في السابقين الأولين والعلماء الربانيين من السلف وآثاره في تفريق الأمة

تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة على الثناء والترضي على السابقين الأولين، والعلماء الربانيين من السلف الصالح وأئمة الهدى من بعدهم في كل مكان وزمان إلى قيام الساعة، فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[1].

قال ابن عطية في تعليقه على الآية الكريمة: «ومعنى هذه الآية الحكم بالرضى عنهم بإدخالهم الجنة وغفر ذنوبهم والحكم برضاهم عنه في شكرهم وحمدهم على نعمه وإيمانهم به وطاعتهم له جعلنا الله من الفائزين برحمته»[2].

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... صرح تعالى في هذه الآية الكريمة بأن الذين اتبعوا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار بإحسان، أنهم داخلون معهم في رضوان الله تعالى، والوعد بالخلود في الجنات، والفوز العظيم...

ولا يخفى أنه تعالى صرح في هذه الآية الكريمة، أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو دليل قرآني صريح في أن من يسبُّهُم ويبغضهم، أنه ضالٌ مخالفٌ لله -جلَّ وعلا-؛ حيث أبغض من رضي الله عنه، ولا شكَّ أن بغض من رضي الله عنه مضادّةٌ له جل وعلا، وتمرد وطغيان»[3].

ووصف رسول الله ﷺ الصحابة مثل ذلك، وأطنب في تعظيمهم، وأحسن الثناء عليهم، فمن الأخبار المستفيضة عنه في هذا المعنى: حديث عبد الله بن مسعود أن النبي

---

(١) سورة التوبة: ١٠٠.

(٢) تفسير ابن عطية (٣/٧٥).

(٣) أضواء البيان (٢/١٤٨).

ﷺ قال: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق أيمانهم شهادتهم، ويشهدون قبل أن يستشهدوا**»(١).

وحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**»(٢).

والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما في نصِّ القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم فلا يحتاج أحد منهم -مع تعديل الله تعالى لهم، المطلع على بواطنهم، إلى تعديل أحد من الخلق له... على أنه لو لم يرد من الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله فيهم شيء مما ذُكِرَ، لأوجبت الحال التي كانوا عليها- من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين- القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدَّلين والمزَّكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين.

ولقد أعلن أبو زرعة الرازي زندقة من ينتقص أحدًا من الصحابة، فعن أحمد بن محمد بن سليمان التستري يقول: سمعت أبا زرعة يقول: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، لأن الرسول ﷺ عندنا حقٌ، والقرآن حقٌ، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآن والسنن أصحابُ رسول الله، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»(٣).

وأكثر أهل البدع وقوعا في أعراض الصحابة والطعن فيهم هم الرافضة، فأقوالهم السيئة في الصحابة معروفة باتفاق الأمة وهي أبين من أن تحتاج إلى دليل، وهم أولى بالجرح والطعن كما قال أبو زرعة رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب تحريم سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٤٧٣٨).

(٣) ينظر: العواصم من القواصم لابن العربي (ص: ٣٣).

وقد قال الله تعالى في حق الصحابة: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾(١).

جاء في تفسير هذه الآية الكريمة كما في صحيح الإمام مسلم وغيره عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: «أُمِرُوا أن يستغفروا(٢) لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم»(٣).

وإنما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذلك عندما سمعت أهل مصر يقولون في عثمان ما قالوا وأهل الشام في علي ما قالوا والحرورية في الجميع ما قالوا، والله أعلم(٤).

وقد احتجَّ الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية على أن من كان يبغض أحدًا من أصحاب محمد ﷺ، أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له حق في فيء المسلمين(٥)، لأن الله إنما جعله لمن جاء بعدهم ممن يستغفر لهم لا لمن سبَّهم(٦).

وقال الإمام مالك أيضًا: رَحِمَهُ اللَّهُ: إنه لن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها(٧).

وجاء في تفسير القرطبي عند تفسيره لآية السابقة: «قال ابن عباس: أمر الله تعالى بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ، وهو يعلم أنهم سيفتنون وقالت عائشة: أمرتم بالاستغفار لأصحاب محمد فسببتموهم».

وقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا رأيتم الذين يسبون**

---

(١) سورة الحشر: ١٠.

(٢) ومعنى الاستغفار عامٌ: يشمل: الإقرار بالذنب، والاعتراف بالذنب، وطلب المغفرة عن الإثم. ينظر تكملة المعاجم العربية (٤١٧/٧).

(٣) صحيح مسلم، كتاب التفسير، رقم (٣٠٢٢).

(٤) إكمال المعلم (٥٨٦/٨).

(٥) ينظر: إكمال المعلم (٥٨٦/٨)، وتفسير القرطبي (٣٢/١٨).

(٦) ينظر: إكمال المعلم (٥٨٦/٨).

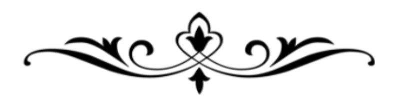
(٧) الاعتصام للشاطبي (٣٤٩/١).

أصحابي فقولوا لعن الله شركم»(١).

وقال العوام بن حوشب(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أدركت صدر هذه الأمة يقولون: اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ حتى تألف عليهم القلوب، ولا تذكروا ما شجر بينهم فتجسروا الناس عليهم».

وقال الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تفاضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلة، سئلت اليهود: من خير أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب موسى، وسئلت النصارى: من خير أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب عيسى، وسئلت الرافضة من شر أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد، أمروا بالاستغفار لهم فسبوهم، فالسيف عليهم مسلول إلى يوم القيامة، لا تقوم لهم راية، ولا تثبت لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله بسفك دمائهم وإدحاض حجتهم.

أعاذنا الله وإياكم من الأهواء المضلة»(٣).



---

(١) رواه الترمذي في سننه برقم (٣٨٦٦)، قال بعد هذا الحديث: هذا حديث منكر.

(٢) هو العوام بن حوشب بن يزيد الربعي الواسطي، أبو عيسى كان له عدة إخوة، أسلم جدهم يزيد على يد الإمام علي، فجعله على شرطته. ذكره أحمد، فقال: ثقة ثقة. وقال يزيد بن هارون: كان صاحب أمر بالمعروف، ونهي عن المنكر. توفي سنة: ١٤٨هـ. ينظر: السير (٣٥٤/٦).

(٣) تفسير القرطبي (٣٣/١٨).

الفصل الثالث

جهود علماء المالكية في بيان أن من أسباب الفرقة إتباع الهوى وحظوظ النفس وآثار ذلك

وفيه ثلاثة مباحث:

۞ المبحث الأول: الظلم وبغي البعض على أخيه وأثره في الفرقة.

۞ المبحث الثاني: طلب الرئاسة والانتصار للنفس وحب الشهرة وأثره في الفرقة.

۞ المبحث الثالث: الجدال بغير حق وأثره في التفرق والاختلاف.

المبحث الأول

الظلم وبغي البعض على أخيه وأثره في الفرقة

الظلم هو: وضع الشيء في غير موضعه.

وفي الشريعة: هو التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور، وقيل: هو التصرف في ملك الغير ومجاوزة الحد[(١)].

والبغي: الاعتداء والطغيان، يقال للبحر إذا فاض وكثر ماؤه: بغى البحر، أي: طغى[(٢)].

يقول مكي بن أبي طالب المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في معنى البغي**: «والبغي: الاستطالة على الناس، قال السدي: أن يبغي على الناس بغير الحق. وأصل البغي: التجاوز في الظلم»[(٣)].

وقد قرر علماء المالكية أن من أكثر ما يوقع الناس في الاختلاف والتفرق اتباع الشهوات، وأنّه ما ظهر في العالم من الظلم والبغي والفساد وسفك دماء بعضهم البعض والعداوة والبغضاء والكبر والحسد إلا من آثار شهوات النفوس، وهذا من أكثر ما يوقع بين الناس الاختلاف والتفرق وتضييع الحقوق كما بيّنه الله تعالى في كتابه العزيز.

١-قال تعَالَى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾[(٤)].

والمراد بالناس في هذه الآية الكريمة: بنو آدم حين أخرجهم الله نسما من ظهر آدم فأقروا له بالوحدانية، وقيل: الناس آدم وحده، وسمي الواحد بلفظ الجمع لأنه أصل

---

(١) التعريفات (ص: ١٤٤)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة (ص: ٧٣).

(٢) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١/٦٩٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سورة البقرة: ٢١٣.

النسل، وقيل: آدم وحواء. وقيل: القرون التي كانت بين آدم ونوح، وهي عشرة كانوا على الحق حتى اختلفوا فبعث الله نوحا فمن بعده... إلخ[(١)].

بيّن الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة أن الناس اختلفوا فيما بينهم بعد أن كانوا أمة واحدة، وأنَّ السبب في ذلك الاختلاف هو الظلم والبغي الذي وقع بينهم.

قال بعض العلماء: المراد بالبغي في الآية: الحسد، يقول ابن أبي زمنين في تفسير الآية: «أي: حسدا فيما بينهم، أرادوا الدنيا ورخاءها؛ فغيروا كتابهم، فأحلوا فيه ما شاءوا وحرموا ما شاءوا، فترأسوا على الناس يستأكلونهم؛ فاتبعوهم على ذلك[(٢)].

وقال الحرالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والبغي إعمال الحسد بالقول والفعل»[(٣)]، **ثم قال في توضيح ذلك:** «والبغي السعي بالقول والفعل في إزالة نعم أنعم الله، تعالى، بها على خلقه، بما اشتملت عليه ضمائر الباغي من الحسد»[(٤)]، فبغي الناس وظلم بعضهم على بعض عامل كبيرٌ من العوامل التي تؤدي إلى اختلاف الرأي وافتراق الكلمة[(٥)].

وقال ابن عاشور المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والبغي: الظلم... وأطلق هنا على الحسد لأن الحسد ظلم، والمعنى أن داعي الاختلاف هو التحاسد وقصد كل فريق تغليط الآخر فَيُحَمِّلُ الشَّرِيعَةَ غير محاملها لِيُفْسِدَ ما حملها عليه الآخر فَيُفْسِدُ كُلُّ فَرِيقٍ صَوَابَ غيره وأما خطؤه فأمره أظهر»[(٦)].

وقال أيضا: «والآية تقتضي تحذير المسلمين من الوقوع فيما وقعت فيه الأمم السابقة من الاختلاف في الدين»[(٧)] نتيجة الظلم والبغي.

---

(١) تفسير القرطبي (٣/٣٠).
(٢) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/١٦٤).
(٣) تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي (ص: ٣٨٠).
(٤) المصدر السابق (ص: ٥٣٨).
(٥) تفسير الثعالبي (٥/١٥٣).
(٦) التحرير والتنوير (٢/٣١٠).
(٧) المصدر السابق (٢/٣١١).

٢- ومن الآيات الدالة على العاقبة السيئة للظلم والبغي ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾[(١)]، أي: وما تفرق المشركون في أديانهم فصاروا أحزاباً إلا من بعد ما جاءهم العلم، أي: إن الذي جاءتهم به الأنبياء هو الدين الحق، فتفرقوا من أجل البغي[(٢)].

يقول ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في المراد بالآية:** «يعني بذلك أوائل اليهود والنصارى، والعلم الذي جاءهم: هو ما كان حصل في نفوسهم من علم كتب الله تعالى فبغى بعضهم على بعض، أداهم ذلك إلى اختلاف الرأي وافتراق الكلمة»[(٣)].

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالمشركون قالوا: لم خص بالنبوة! واليهود حسدوه لما بعث، وكذا النصارى﴿بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾ أي بغيا من بعضهم على بعض طلبا للرئاسة، فليس تفرقهم لقصور في البيان والحجج، ولكن للبغي والظلم والاشتغال بالدنيا»[(٤)].

وقال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والمعنى: «وما تفرقت أممهم في أديانهم إلا من بعد ما جاءهم العلم على لسان رسلهم من النهي عن التفرق في الدين مع بيانهم لهم مفاسد التفرق وأضراره، أي أنهم تفرقوا عالمين بمفاسد التفرق غير معذورين بالجهل، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾[(٥)]، وذكر سبب تفرقهم بقوله: بغيا بينهم أي تفرقوا لأجل العداوة بينهم، أي بين المتفرقين، أي لم يحافظوا على وصايا الرسل. وهذا تعريض بالمشركين في إعراضهم عن دعوة الإسلام لعداوتهم للمؤمنين»[(٦)].

٣- ومنها، قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ

---

(١) سورة الشورى: ١٤.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية (٦٥٧٠/١٠).

(٣) تفسير ابن عطية (٣٠/٥).

(٤) تفسير القرطبي (١٢/١٦).

(٥) سورة البينة: ٤.

(٦) التحرير والتنوير (٥٦/٢٥)

عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[(١)]، **جاء عن الطرطوشي المالكي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «سراج الملوك» عند حديثه عن الظلم وشؤمه وسوء عاقبته: «وفي الآية تأويلان: أحدهما أنا أمرناهم بالطاعة ففسقوا أي خرجوا عن الطاعة، والثاني على قراءة المدني كثرنا عددهم وأسبغنا النعم عليهم فعصوا وبغوا»[(٢)]، وإذا كان البغيُ سببًا للتدمير وحلول النقمة والعذاب، فمن أعظم أنواع العذاب تفرّق القلوب واختلاف الكلمة بين الجماعة وانتشار التنازع بين العباد.

٤- ومنها، قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ۖ مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[(٣)]، **قال ابن عطية معلقًا على هذه الآية:** «ومعنى الآية إنما بغيكم وإفسادكم مضر لكم وهو في حالة الدنيا ثم تلقون عقابه في الآخرة، قال سفيان بن عيينة: إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلى أَنْفُسِكُمْ مَتاعَ الْحَياةِ الدُّنْيا أي تعجل لكم عقوبته في الحياة الدنيا، وعلى هذا قالوا: البغي يصرع أهله»[(٤)].

٥-ومن أعظم الجناية التي تحصل بسبب البغي والظلم وقوعُ البغضاء والكراهية والفرقة بين العباد المؤدية إلى ما لا يحمد عقباه، ما دلت عليه قصة ابني آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قابيل وهابيل، فقد جاء فيها بجلاء أن البغي سببٌ للفرقة والفتنة العظيمة بين الإخوة فضلاً عن سائر الناس: **قال تعالى:** ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ ﴾ الآية[(٥)]، لقد أمر الله تعالى في هذه الآية الكريمة نبيه ﷺ أن يتلو خبر ابني آدم على اليهود الذين ذكر قصتهم فيما تقدم، فيخبرهم عاقبة الظلم ونكث العهد، وما جزاء المطيع منهما وما آل إليه أمر العاصي منهما[(٦)].

---

(١) سورة الإسراء: ١٦.

(٢) ص: ١٥١.

(٣) سورة يونس: ٢٣.

(٤) تفسير ابن عطية (١١٣/٣).

(٥) سورة المائدة: ٢٧.

(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية (١٦٧٥/٣).

ولذلك جاء النهي عن البغي والظلم في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، قال تعالى بعد أن أمر بالعدل وإحسان: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ﴾[1].

وعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: «**إني حرمت على نفسي الظلم وعلى عبادي، فلا تظالموا**»[2].

ولخطورة الظلم وأثره السيء على الفرد والجماعة بوَّب الطرطوشي في كتابه «سراج الملوك» بـ(الباب السادس والخمسون: في الظلم وشؤمه وسوء عاقبته)، وذكر فيه أنَّ «الظلم أدعى شيء إلى سلب النعم وحلول النقم»[3]، ومن أعظم النعم: اجتماع الكلمة ووحدة الصف، ومن أعظم النقم: الفرقة وحصول الشقاق والنزاع بين العباد.

۞ الخلاصة:

من خلال هذه الآيات وتعليق علماء المالكية عليها يتبين:

١- أن اتباع شهوات النفوس يقود إلى الظلم والبغي بجميع أنواعه ويؤدي إلى التعادي والاختلاف والتفرق.

٢- أن الظلم والبغي سبب في قطع العلاقات ووقوع الشر والعدوان والفتنة والتفرق.

٣- أن الله تعالى قد حرم الظلم مطلقا وحرمه على نفسه وجعله محرما بين الناس ونهى عن الظلم مطلقاً.

٤- أن الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والاعتصام بهما ورد جميع الخلافات والمنازعات صغيرها وكبيرها إليهما واجب على جميع الأمة.

---

(١) سورة النحل: ٩٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

(٣) ص: ١٥٠.

المبحث الثاني
طلب الرئاسة والانتصار للنفس وحب الشهرة وأثره في الفرقة

الطباع البشرية مجبولة على حب الرئاسة[١]، والعلو والمكانة والجاه، والشرف والملك والمدح، وغيرها من الشهوات النفسية، وأعظم الشهوات حب الرئاسة والجاه[٢]، وقلَّ من ينجو من هذه الآفات إلا من رحم الله، فإذا لم يصاحب ذلك الحب صحة الاعتقاد، المؤَصَّلُ بالكتاب والسنة كان شرًّا وفتنةً ووبالًا على أصحابها وربما تعدَّى ضرر ذلك على الفرد والمجتمع.

قال بعض أهل العلم: «وأم الشهوات: حب الدنيا، ورأسها: حب الرئاسة والجاه»[٣].

وقد كان رسول الله ﷺ يصدُّ أصحابَه ويردعهم على خواطر حب الدنيا وما يعرض في القلوب من تمنيها ويزهدهم فيها، ويدل على ذلك ما ثبت عنه ﷺ أنه سألته ابنته فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خادمًا يخدمها مما أفاء الله عليه تصونها عن الطحين ومؤنة البيت فقال لها: «**ألا أدلك على ما هو خير لك من ذلك تسبحين الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدينه ثلاثا وثلاثين وتهللينه أربعا وثلاثين**»[٤][٥].

ومثل ذلك حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في الصفة فقال: «**أيكم يحب أن يغدو كل يوم إلى بطحان أو العقيق فيأتي منه بناقتين كوماوين في غير إثم ولا قطيعة رحم؟**» فقلنا يا رسول الله كلنا نحب ذلك فقال: «**أفلا أدلُّكم على ما هو خير من ذلك يغدو أحدكم إلى المسجد فيتعلم آية**

---

(١) الذخيرة للقرافي (٥٣/١).

(٢) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢١٠/١).

(٣) المصدر السابق (٤٧٤/٣).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التكبير والتسبيح عند المنام، رقم (٥٩٥٨).

(٥) الاستذكار (٣٧٧/٨).

من كتاب الله خير له من ناقة وآيتين خير له من ناقتين وثلاث خير له من ثلاث وأربع خير له من أربع ومن أعدادهن من الإبل»[١].

وقال ﷺ لأصحابه: «**والله ما الفقرَ أخشى عليكم، ولكنى أخاف عليكم ما يفتح الله لكم من زهرة الدنيا فتتنافسون فيها كما تنافس من قبلكم فتهلككم كما أهلكتهم**»[٢]. والآثار في هذا المعنى كثيرة عنه ﷺ جدا ومن فهم ووفق فالقليل يكفيه[٣].

وقد بين علماء المالكية -بناءً على ما ورد في النصوص من التحذير من سوء العاقبة التي يؤدي إليه حب الدنيا والرئاسة في الغالب- أن السعي في الحصول على شيء من ذلك بأيِّ طريقة وبأي وسيلة يؤدي إلى الشر والفرقة والاختلاف، وذكروا نصوصا كثيرة تبين أثر ذلك في تفرق الأمة.

وفيما يأتي ذكر نصوصهم في توضيح ذلك:

١- يقول المهلب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حرص الناس على الإمارة ظاهر العيان، وهو الذى جعل الناس يسفكون عليها دماءهم، ويستبيحون حريمهم، ويفسدون في الأرض حين يصلون بالإمارة إلى لذاتهم، ثم لابد أن يكون فطامهم إلى السوء وبئس الحال؛ لأنه لا يخلو أن يقتل عليها أو يعزل عنها وتلحقه الذلة أو يموت عليها فيطالب في الآخرة فيندم»[٤].

٢-وقد بيَّن ابن بطال المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ سبب سؤال هرقل لأبي سفيان عن وقوع الغدر[٥] من النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنَّ من طلب شرف ما عند الله تعالى لم يسلك

---

(١) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلمه، رقم (٨٠٣).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، رقم: (٢٩٦١).

(٣) الاستذكار (٣٧٨/٨).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢١٨/٨).

(٥) **الْغَدْرُ**: نقض العهد وترك الوفاء به. مقاييس اللغة (٤١٣/٤).

إلا السبل الحميدة، بخلاف من يطلب الرئاسة والشهرة والانتصار للنفس فإنه لا يبال بأي طريقة يصل إلى هذه الأهداف الدنيئة ولو عن طريق الغدر الجالب للشقاق والفرقة والنفاق، المفسد بين العباد، والمؤدي إلى خراب البلاد.

قال ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.. فإن من طلب الرئاسة والدنيا خاصة لم يسأل عن أي طريق وصل إليها، ومن طلب شرف الآخرة والدنيا لم يدخل فيما يعاب ولا فيما يأثم فيه»(١).

٣- وطلب الرئاسة من صفات اليهود التي كانت من أسباب تفرقهم إلى إحدى وسبعين فرقة: طلب الرئاسة وعدم المبالاة بآيات الله تعالى، قال تعالى: ﴿ ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾(٢)، **قال مكي بن أبي طالب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على هذه الآية الكريمة: «يعني اليهود، باعوا حجج الله عَزَّوَجَلَّ، وآياته، سبحانه بطلب الرئاسة»(٣)، والحاصل أن بعض بني إسرائيل ما منعهم من الإسلام إلا الحسد وحب الرئاسة(٤).

٤- ولَمَّا أدرك الإمام ابن عبد البر خطورة طلب الرئاسة والانتصار للنفس وحب الشهرة وأثره في فساد قصد المعلم والمتعلم وحصول النزاع والفرقة بين الناس عَقَدَ في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» فصلاً مهمًّا في «**مدح التواضع وذم العجب وطلب الرئاسة ومن أفضل آداب العالم تواضعه وترك الإعجاب لعلمه ونبذ حب الرئاسة عنه**» وأورد في هذا الفصل جملةً من الأحاديث والآثار الدالة على ضرورة إخلاص النية والتواضع وخطورة طلب الرئاسة وحب الشهرة والتحاسد في ذلك والتفرق من أجله.

فمما أورده -رحمه- تحت هذا الفصل ما يأتي:

أ-قول الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما من أحد أحب الرئاسة إلا حسد وبغى

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٦/١)

(٢) سورة التوبة: ٩.

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية (٢٩٣٩/٤).

(٤) البحر المديد في تفسير القران (٨٩/١).

وتتبع عيوب الناس وكره أن يذكر أحد بخير».

فيه التصريح بأن حب الرئاسة يورث الحسد والبغي وتتبع عثرات الناس وكل ذلك يؤدي إلى التفرق والعداوة بين الناس.

ب–وقول أبي نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والله ما هلك من هلك إلا بحب الرئاسة».

ج–وقول أبي العتاهية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حبّ الرئاسة أطغى من على الأرضِ حتى بغى بعضُهم فيها على بعضِ

وبيت أبي العتاهية أفاد ما تضمنه كلام الفضيل السابق.

–وقول الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أحب الرياسة فليعد رأسه للنطاح».

–وقول آخر:

حب الرياسة داء لا دواء له وقل ما تجد الراضين بالقسم

ثم سطَّر ابن عبد البر في هذا المعنى شعرًا من مقوله، فقال فيه:

حبّ الرئاسة داءٌ يحلق الدنيا ويجعل الحبّ حربًا للمحبينا

يفري الحلاقيم والأرحام يقطعها فلا مروءة تبقي ولا دينا

من دان بالجهل أو قبل الرسوخ فما تلفيه إلا عدوا للمحقينا

يشنا العلوم ويقلي أهلها حسدا ضاهى بذلك أعداء النبيينا[(١)]

فبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات أن حبَّ الرئاسة مورثٌ للضغينة بين المتاحبين، جالبٌ للفرقة بين الأرحام والمتآلفين، مشابه لسبيل أعداء الدين.

٥– وعلق القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره على قول الإمام مالك بن أنس: «ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف»: ما نصه: «قلت: هذا في زمن مالك فكيف في زماننا اليوم الذي عم فينا الفساد وكثر فيه الطغام! وطلب فيه العلم للرئاسة لا للدراية، بل للظهور في الدنيا وغلبة الأقران بالمراء والجدال الذي يقسي القلب ويورث الضغن،

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/٥٦٢).

وذلك مما يحمل على عدم التقوى وترك الخوف من الله تعالى»[١].

٦- ومما جاء عن الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتصام: «.. ولذلك يعسر خروج حب الرئاسة من القلب إذا انفرد، حتى قال الصوفية: «حب الرئاسة آخر ما يخرج من رؤوس الصديقين، فكيف إذا انضاف إليه الهوى من أصل، وانضاف إلى هذين الأمرين دليل . في ظنه . شرعي على صحة ما ذهب إليه، فيتمكن الهوى من القلب تمكنا لا يمكن في العادة الانفكاك عنه، وجرى منه مجرى الكلب من صاحبه كما جاء في حديث الفرق. فهذا النوع ظاهر أنه آثم في ابتداعه إثم من سن سنة سيئة»[٢].

٧- وقال ابن عجيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ورأس الهوى وعنصره هو حب الجاه وطلب الرئاسة»[٣]، ثم نصح رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ابتلى بالرئاسة والجاه أن يستعن بالله فقال: «يا من ابتلي بالرئاسة والجاه،... استعن على نفسك بالصبر على قطع المألوفات، وترك الحظوظ والشهوات»[٤].

٨- قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.. وإذ قد كان أعظم غرور المشركين في شركهم ناشئا عن قبول تعاليم كبرائهم وسادتهم وكان أعظم دواعي القادة إلى تضليل دهمائهم وصنائعهم، هو ما يجدونه من العزة والافتنان بحب الرئاسة»[٥]، ولا ريب أن الحرص والرغبة في الحياة الدنيا وفي الدار الدنيا مضر، كما روى الترمذي عن كعب بن مالك[٦] قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما ذئبان جائعان أرسلا في زريبة غنم بأفسد لها من**

---

(١) تفسير القرطبي (٢٨٦/١).

(٢) (٢٥٨/١).

(٣) البحر المديد في تفسير القران (٢١٠/١).

(٤) نفس المصدر.

(٥) التحرير والتنوير (٢٦٩/٢٢).

(٦) كعب بن مالك بن أبي بن كعب بن القين، بن كعب بن سواد أبو عبد الله الأنصاري السّلمي، بفتحتين، رضي الله عنه ويقال: أبو بشير ويقال: أبو عبد ارحمن. شهد العقبة وبايع بها، وتخلف عن بدر؛ وشهد أُحداً وما بعدها وتخلّف في تبوك، وهو أحد الثلاثة الذين تيب علهيم، مات أيام قُتل علي بن أبي طالب. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣٠٤/٨).

حرص المرء على المال والشرف لدينه»[(١)].

فذم النبي ﷺ الحرص على المال والشرف وهو الرئاسة والسلطان، وأخبر أن ذلك يفسد الدين مثل أو فوق إفساد الذئبين الجائعين لزريبة الغنم.

وهذا دليل على أن هذا الحرص إنما ذم لأنه يفسد الدين الذي هو الإيمان والعمل الصالح، فكان ترك هذا الحرص لصالح العمل، وهذان هما اللذان ذكرهما الله في سورة القصص حيث افتتحها بأمر فرعون، وذكر علوه في الأرض، وهو الرياسة والشرف والسلطان، ثم ذكر في آخرها قارون وما أوتيه من الأموال، وذكر عاقبة سلطان هذا وعاقبة مال هذا، ثم قال: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾[(٢)].

وكذلك الإنسان إذا اختار السلطان لنفسه بغير العدل والحق لا يحصل إلا بفساد وظلم، وأما نفس وجود السلطان والمال الذي يبتغى به وجه الله والقيام بالحق والدار الآخرة، ويستعان به على طاعة الله، ولا يفتر القلب عن محبة الله ورسوله والجهاد في سبيله، كما كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر، ولا يصده عن ذكر الله، فهذا من أكبر نعم الله تعالى على عبده إذا كان كذلك. ولكن قل أن تجد سلطان أو مال إلا وهو مبطأ مثبط عن طاعة الله ومحبته، متبع هواه فيما آتاه الله، وفيه نكول الحرب والقتال في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فبهذه الخصال يكتسب المهانة والذم دنياً وأخرى.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾[(٣)]، فأخبر أنهم هم الأعلون وهم مع ذلك لا يريدون علواً في الأرض ولا فسادًا».

فالشرف والمال لا يحمدان مطلقا ولا يذمان مطلقاً، بل يحمد منه ما أعان على طاعة الله، وقد يكون ذلك واجباً، وهو ما لابد منه في الواجبات. وقد يكون مستحبا.

---

(١) سنن الترمذي، رقم (٢٣٧٦) كتاب الزهد باب ما جاء في أخذ المال. وقال هذا حديث حسن صحيح ورواه أحمد في مسنده (٤٥٦/٣) والحاكم في المستدرك (٤٧٤/٣). وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٥٦٢٠).

(٢) سورة القصص: ٨٣.

(٣) سورة آل عمران: ١٣٩.

وإنما يحمد إذا كان بهذه النية. ويذم ما استعين به على معصية الله أو صد عن الواجبات، فهذا حرام[(١)].

فالحرص على حب الزعامة وطلب الرئاسة والعلو والسعي للحصول عليه سبب للفتن والشرور والعداوة والفساد في الأرض وتضييع الحقوق وتعطيل المصالح وقلَّ أن يسلم صاحبه من الظلم والعدوان واستخدام الوسائل المحرمة.

وهكذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة، إذْ كلٌّ منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه على السنة، فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوىً أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم، وإن كان مجتهداً معذوراً لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم، وإن كان جاهلاً سيء القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهوائهم لا على دين الله ورسوله[(٢)].

مسألة: قول الله عَزَّوَجَلَّ على لسان نبيه يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾[(٣)]، قد يسأل سائلٌ كيف سأل نبي الله الإمارة وطلب الولاية، وقد قال ﷺ لعبد الله بن سمرة: «**لا تسأل الإمارة، وإنك إن سألتها وكلت إليها، وإن لم تسألها أعنت عليها**»[(٤)].

وقد أجاب عن هذه المسألة بعض أئمة المالكية بأجوبة نافعة منها ما يلي:

يقول الإمام المهلب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.. والحرص الذى اتهم النبي ﷺ صاحبه ولم يوله هو أن يطلب من الإمارة ما هو قائم لغيره متواطئًا عليه، فهذا لا يجب أن يُعان عليه ويُتهم طالبه، وأما إن حرص على القيام بأمر ضائع من أمور المسلمين أو حرص على

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٤٣/٢٠)، وما بعدها.

(٢) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٨٢٥).

(٣) سورة يوسف: ٥٥.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها، رقم (١٦٥٢).

سد خلة فيهم، وإن كان له أمثال في الوقت والعصر لم يتحركوا لهذا، فلا بأس أن يحرص على القيام بالأمر الضائع ولا يُتهم هذا إن شاء الله، وبَيَّنَ هذا المعنى حديث خالد بن الوليد حين أخذ الراية من غير إمرة ففتح له»[1].

وقال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على سؤال نبي الله يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «وعن ذلك أربعة أجوبة:

الأول: أنه لم يقل: إني حسيب كريم، وإن كان كما قال النبي ﷺ: «**الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**»[2]. ولا قال: إني مليح جميل، إنما قال: إني حفيظ عليم، سألها بالحفظ والعلم لا بالحسب والجمال.

الثاني: سأل ذلك ليوصل إلى الفقراء حظوظهم لا لحظ نفسه.

الثالث: إنما قال ذلك عند من لا يعرفه، فأراد التعريف بنفسه، وصار ذلك مستثنى من قوله: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾[3].

الرابع: أنه رأى ذلك فرضا متعينا عليه؛ لأنه لم يكن هنالك غيره.

فإن قيل: كيف استجاز أن يقبلها بتولية كافر، وهو مؤمن نبي؟

قلنا: لم يكن سؤال ولاية؛ إنما كان سؤال تَخَلٍّ وتركٍ، لينتقل إليه؛ فإن الله لو شاء لمكنه منها بالقتل والموت والغلبة والظهور والسلطان والقهر، لكن الله أجرى سنته على ما ذكر في الأنبياء والأمم، فبعضهم عاملهم الأنبياء بالقهر -والسلطان- والاستعلاء، وبعضهم عاملهم الأنبياء بالسياسة والابتلاء، يدل على ذلك قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُۚ نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُۖ وَلَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[4]»[5].

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢١٨/٨).

(٢) صحيح البخاري،كتاب تفسير القرآن، رقم(٣٣٩٠).

(٣) سورة النجم: ٣٢.

(٤) سورة يوسف: ٥٦.

(٥) أحكام القرآن لابن العربي (٥٩/٣).

وقال الإمام القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في توجيه هذه المسألة عند تفسيره لقول الله – تعالى–:** ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾: «.. ودلت الآية أيضا على جواز أن يخطب الإنسان عملا يكون له أهلا، فإن قيل: فقد روى مسلم عن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة**»(١) الحديث.

فالجواب: أن يوسف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ إنما طلب الولاية لأنه علم أنه لا أحد يقوم مقامه في العدل والإصلاح وتوصيل الفقراء إلى حقوقهم، فرأى أن ذلك فرض متعين عليه فإنه لم يكن هناك غيره، وهكذا الحكم اليوم، لو علم إنسان من نفسه أنه يقوم بالحق في القضاء أو الحسبة ولم يكن هناك من يصلح ولا يقوم مقامه لتعين ذلك عليه، ووجب أن يتولاها ويسأل ذلك، ويخبر بصفاته التي يستحقها به من العلم والكفاية وغير ذلك، كما قال يوسف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

فأما لو كان هناك من يقوم بها ويصلح لها وعلم بذلك فالأولى ألا يطلب، لقول عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ لعبد الرحمن: «**لا تسأل الإمارة**»، وأيضا، فإن في سؤالها والحرص عليها مع العلم بكثرة آفاتها وصعوبة التخلص منها دليل على أنه يطلبها لنفسه ولأغراضه، ومن كان هكذا يوشك أن تغلب عليه نفسه فيهلك، وهذا معنى قوله عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: «**وكل إليها**» ومن أبَاها لعلمه بآفاتها، ولخوفه من التقصير في حقوقها فر منها، ثم إن ابتلي بها فيرجى له التخلص منها، وهو معنى قوله: «**أعين عليها**»(٢).

هذه بعض ما جاء عن علماء المالكية في التوفيق بين ما جاء في سؤال يوسف النبي ﷺ الإمارة، وما جاء في بعض النصوص من منع سؤالها، ولا شك أن ألفاظهم في ذلك متقاربة جدًا.

وحاصلها: أن يوسف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ علم أنه اتصف بصفتين يعسر حصول إحداهما في الناس بله كلتيهما، وهما: الحفظ لما يليه، والعلم بتدبير ما يتولاه، ليعلم الملك أن مكانته لديه وائتمانه إياه قد صادفا محلهما وأهلهما، وأنه حقيق بهما لأنه متصف بما

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تفسير القرطبي (٩/٢١٥)، وما بعدها.

يفي بواجبهما، وذلك صفة الحفظ المحقق للائتمان، وصفة العلم المحقق للمكانة. وفي هذا تعريف بفضله ليهتدي الناس إلى اتباعه وهذا من قبيل الحسبة.

والآية أصل لوجوب عرض المرء نفسه لولاية عمل من أمور الأمة إذا علم أنه لا يصلح له غيره لأن ذلك من النصح للأمة، وخاصة إذا لم يكن ممن يتهم على إيثار منفعة نفسه على مصلحة الأمة. وقد علم يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنه أفضل الناس هنالك لأنه كان المؤمن الوحيد في ذلك القطر، فهو لإيمانه بالله يبث أصول الفضائل التي تقتضيها شريعة آبائه إبراهيم وإسحاق ويعقوب عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ فلا يعارض هذا ما في حديث عبد الرحمان بن سمرة من منعه أن يسأل الإمارة، لأن عبد الرحمان بن سمرة لم يكن منفردا بالفضل من بين أمثاله ولا راجحا على جميعهم.

ومن هذه الآية أخذ فقهاء المذهب جواز طلب القضاء لمن يعلم أنه أهل وأنه إن لم يول ضاعت الحقوق، قال المازري: «يجب على من هو أهل الاجتهاد والعدالة السعي في طلب القضاء إن علم أنه إن لم يله ضاعت الحقوق، أو وليه من لا يحل أن يولى. وكذلك إن كان وليه من لا تحل توليته ولا سبيل لعزله إلا بطلب أهله»[(١)].

۞ الخلاصة:

١- أن حب الرياسة والسعي في طلبه بأي وسيلة ممكنة يؤدي إلى العداوة والبغضاء والفرقة.

٢- إن حب الشهرة والظهور فيه من المفاسد ما لا يعلمه إلا الله تعالى من البغي والظلم والحسد والانتقام للنفس والعداوة والبغضاء والفرقة.

٣- أن الواجب على المسلم اتباع الكتاب والسنة والاعتصام بهما وبذل الخير للناس والرفق بهم.

٤- جواز عرض المرء نفسه لولاية عمل من أمور الأمة إذا علم أنه لا يصلح له غيره لأن ذلك من النصح للأمة.

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير (٩/١٣)، وينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢٥٣/٢).

المبحث الثالث

الجدال بغير حق وأثره في التفرق والاختلاف

من الأمور المهمة التي قررها علماء المالكية بناء على الأدلة الشرعية أن الجدال إذا لم يكن القصد منه البحث عن الحق للعمل به وإعلاء كلمة الله فهو جدال بغير حق وبغير علم قد نهى عنه الشارع، كالجدال بآيات الله ومعارضة نصوص الشرع بالعقل للتشكيك، وإلقاء الشبه التي تورث الريب في القلوب والعداوة والبغضاء والتفرق والاختلاف.

وقد أشار علماء المالكية في عدة مواضع من كتبهم وبينوا الحق والباطل منه، ووضحوا أن المراء في الدين والمجادلة بغير حق وبغير علم سمة من سمات أهل البدع وهدفهم إما رد النصوص الصحيحة وإما التشويش والتشكيك أو طلب العلو والفساد وتفريق الكلمة لا طلب العلم والعمل به، فكان جدالهم بغير علم وبغير حق وجدال بالباطل ليدحضوا به الحق.

ولخطورة الجدال في الدين بغير حقٍ والخصومة فيه وضرره على المجادل وأثره السيء على تلاحم المسلمين واجتماعهم وما يورثه من ضغائن وفرقةٍ واختلافٍ وتشاحنٍ وتحزبٍ وتعصبٍ بوَّب ابن عبد البر في كتابه القيِّم «جامع بيان العلم وفضله» بـ«**باب ما تكره فيه المناظرة والجدال والمراء**» وضمَّن فيه من الآيات والآثار وأقوال السلف ما لا يدع مجالاً للشَّكِّ في إدراك خطورة الجدال بغير حقٍّ وأثره السيّء على الفرد والجماعة، وسيأتي بسط ذلك في موضعه.

وهذا كلُّه في المخاصمة المذمومة، التي تنشأ عنها المفاسِدُ، حتى تتلاشى المصلحة في جنبها، وأما المجادلة بالتي هي أحسن، وهي: ما كان الحق فيها هدفاً للطرفين، ولم تشتمل على ما يخرجها عن هذا المقصد: فَنِعِمَّا هي، تُبيْنَ الحقَّ، وتهدي السبيل، وترشد إلى مواطن الصواب.

وإذا حصلتِ المناظرة فحذارِ أن تكون سبباً للشقاق والنزاع، والعداوة بين الإخوان، وقلَّ أن تخلو مناظرة من هذا، نسأل الله العافية والسلامة.

قال يونس الصَّدفي: «ما رأيتُ أعقلَ من الشافعيّ، ناظرتُهُ يوماً في مسألةٍ ثم

افترقنا، ولقيني فأخَذَ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإنْ لم نَتَّفِق في مسألةٍ؟»، **قال الذهبي معلقاً على هذه الحادثة:** «قلتُ: هذا يدلُّ على كمال عقلِ هذا الإمام، وفقهِ نَفْسِهِ، فما زال النُّظَراءُ يختلفون»[(١)].

وقد نعى شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أولئك الذين يتعصبون لما يرونه من السنن الاجتهادية ويعادون مَنْ خالفهم فيها، فقال: «وأما التعصُّب لهذه المسائل ونحوها فمن شعائر الفرقة والاختلاف الذي نهينا عنه؛ إذ الداعي لذلك هو ترجيحُ الشعائِرِ المفترقةِ بين الأمة، وإلا فهذه المسائل من أخفّ مسائل الخلاف جداً، لولا ما يدعو إليه الشيطان من إظهار شعار الفرقة»[(٢)].

وإليك نماذج من توضيح علماء المالكية لبعض الأحكام المتعلقة بالجدال:

١- قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾[(٣)].

قال مكي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: لا تجادلوا أيها المؤمنون اليهود والنصارى إلا بالجميل من القول، وهو الدعاء إلى الله والتنبيه على حججه»[(٤)].

فقد جاء النهي في هذه الآية الكريمة عن مجادلة أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن، وأمر الله تعالى المؤمنين أن يقولوا الحقَّ الذي أوجبه الله عليهم، وعلى جميع الخلق ليرضوا به الله، تقوم به الحجة على المخالفين، فإن هذا من الجدال بالتي هي أحسن، وهو أن تقول كلاماً حقاً يلزمك، ويلزم المنازع لك أن يقوله، فإن وافقك وإلا ظهر عناده وظلمه، كما قال تعالى: ﴿قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ﴾[(٥)]، وأغلب الفتن التي وقعت بين الأمة ولُبِّس

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/١٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/٤٠٥).

(٣) سورة العنكبوت: ٤٦.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية (٩/٥٦٣٥).

(٥) سورة البقرة: ١٣٩.

فيها الحق بالباطل وتأثرت بها العقول الضعيفة من الطوائف المنتسبة إلى هذه الأمة قد جاءتْ مِن هذا الباب المراء في الدين والجدال بغير علم وحق والمناظرات الباطلة، إذ أورث العداوة والبغضاء والاختلاف والفرقة والتشكيك في نصوص الشرع إما جهلاً وتفريطاً أو قصدا، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[(١)].

فأخبر سبحانه أن ما كثُر فيه الاختلاف فليس من عنده. وهذا من أدلِّ الدليل على أن مذاهب المتكلمين مذاهب فاسدة، لكثرة ما يوجد فيها من الاختلاف المفضي بهم إلى التكفير والتَّضليل، وكذلك صفة الباطل الذي أخبر الله عنه. ثم قال سبحانه في صفة الحق: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾[(٢)(٣)].

٢–وقال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾[(٤)].

قال ابن عجيبة في توضيح المراد بالجدال في هذه الآية: «﴿وَجَٰدِلْهُم﴾، أي: جادل معاندتهم بالتي هي أحسن بالطرق التي هي أحسن طرق المجادلة من الرفق واللين، وإيثار الوجه الأيسر، والمقدمات التي هي أشهر فإن ذلك أنفع في تليين لهبهم، وتبيين شغبهم.

فالأولى: لدعوة خواص الأمة الطالبين للحق.

والثانية: لدعوة عوامهم.

والثالثة: لدعوة معاندهم[(٥)].

وقد توسع **ابن باديس** رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأطال النفس في بيان ما اشتملت عليه هذه الآية الكريمة من الأحكام الدعوية المتعلقة بالجدال عند الحاجة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا بد أن يجد

---

(١) سورة النساء: ٨٢.

(٢) سورة الأنبياء: ١٨.

(٣) رسالة الغنية (١/١٤٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/٣١٣.٣١٥).

(٤) سورة النحل: ١٢٥.

(٥) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٣/١٧٤).

داعية الحق معارضة من دعاة الباطل، وأن يلقى منهم مشاغبة بالتشبهات، واستطالة بالأذى والسفاهة؛ فيضطر إلى رد باطلهم وإبطال شغبهم، ودحض شبههم، وهذا هو جدالهم ومدافعتهم الذي أمر به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: ﴿وَجَٰدِلْهُم﴾.

ولما كان أهل الباطل لا يجدون في تأييد باطلهم إلا الكلمات الباطلة يموّهون بها، والكلمات البذيئة القبيحة يتخذون سلاحا منها، ولا يسلكون في مجادلتهم إلا الطرق الملتوية المتناقضة، فيتعسفون فيها ويهربون إليها؛ لما كان هذا شأنهم، أمر الله نبيه–صلى الله عليه وآله وسلم–أن يجتنب كلماتهم الباطلة والقبيحة، وطرائقهم المتناقضة والملتوية، وأن يلتزم في جدالهم كلمة الحق والكلمات الطيبة البريئة، وأن يسلك في مدافعتهم طريق الرفق والرجاحة والوقار، دون فحش ولا طيش ولا فظاظة.

وهذه الطريقة في الجدال هي التي هي أحسن من غيرها، في لفظها ومعناها، ومظهرها وتأثيرها، وإفضائها للمقصود من إفحام المبطل وجلبه، ورد شره عن الناس، واطلاعهم على نقصه، وسوء قصده.

وهذه هي الطريقة التي أمر الله نبيه–صلى الله عليه وآله وسلم– بالجدال بها في قوله: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾.

وقد استنبط ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذه الآية الفوائد والأحكام التالية:

الأول: إهتداء واقتداء:

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هدتنا الآية الكريمة إلى الطريقة المحمودة المشروعة في الجدال.

وفي آيات القرآن بيان لهذه الطريقة البيان التام، فإنه كما لم يترك القرآن عقيدة من عقائد الإسلام إلا بينها وأوضح دليلها، ولا أصلا من أصول أحكامه أو أصول آدابه إلا بينه واحتج له وذكر حكمته وثمرته، كذلك لم يترك شبهة من شبه الباطل إلا ردها بالطريقة الحسنة التي أمر بها، وجاءت السنة النبوية الكريمة، والسيرة المحمدية الشريفة، مطبقة لذلك ومنفذة له.

فالكتاب والسنة، فيهما البيان الكافي الشافي للجدال بالتي هي أحسن، كما فيهما البيان الشافي الكافي للحكمة والموعظة الحسنة.

فعلينا أن نطلب هذا كله من الكتاب والسنة، ونجهد في تتبعه وأخذه واستنباطه منهما، وندأب على العمل بما نجده، والتحلي به، والالتزام له، من هذه الأصول الثلاثة في الدعوة والدفاع عنها.

الثاني: أحكام وتنزيل:

أمر الله بالدعوة وبالجدال على الوجه المذكور، فكلاهما واجب على المسلمين أن يقوموا به.

فكما يجب لسبيل الرب جل جلاله، أن تعرف بالبيان بالحكمة، وأن تحب بالترغيب بالموعظة الحسنة؛ كذلك يجب أن يدافع من يصدون عنها بالتي هي أحسن، إذ لا قيام لشيء من الحق إلا بهذه الثلاث.

غير أن الدعوة بوجهيها والجدال ليستا في منزلة واحدة في القصد والدوام: فإن المقصود بالذات هو الدعوة، وأما الجدال فإنه غير مقصود بالذات، وإنما يجب عند وجود المعارض بالشبهة، والصاد بالباطل عن سبيل الله؛ فالدعوة بوجهيها أصل قائم دائم، والجدال يكون عند وجود ما يقتضيه، ولهذا كانت الدعوة بوجهيها محمودة على كل حال، وكان الجدال مذموما في بعض الأحوال؛ وذلك فيما إذا استعمل عند عدم الحاجة إليه، فيكون حينئذ شاغلا عن الدعوة ومؤديا -في الأكثر- إلى الفساد والفتنة.

فإذا كان جدالا لمجرد الغلبة والظهور، فهو شر كله، وأشد شرًّا منه إذا كان لمدافعة الحق بالباطل.

وفي هذه الأقسام الممنوعة جاء مثل قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآ ﴾[1]، ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾[2] وقوله ﷺ: «**ما ضلَّ قومٌ بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**»[3]، ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ

(١) سورة فصلت: ٤٠.

(٢) سورة الكهف: ٥٦.

(٣) أخرجه الترمذي، رقم (٣٢٥٣)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». والحديث حسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٦٣٣).

لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ﴾[(١)].

الثالث: التحذير:

المدافعة والمغالبة من فطرة الإنسان، ولهذا كان الإنسان أكثر شيء جدلا. غير أن التربية الدينية هي التي تضبط خلقه، وتُقوِّم فطرته، فتجعل جداله بالحق عن الحق.

فلنحذر من أن يطغى علينا خلق المدافعة والمغالبة، فنذهب في الجدل شرَّ مذاهبِه، وتصير الخصومة لنا خلقا، ومن صارت الخصومة له خلقا أصبح يندفع معها في كل شيء، ولأدنى شيء، ولا يبالي بحق ولا باطل، وإنما يريد الغلب بأي وجه كان، وهذا هو الذي قال فيه النبي -صلى اله عليه وآله وسلم-: «**إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم**»[(٢)].

ومن ضبط نفسه وراقب ربه، لا يجادل إذا جادل إلا عن الحق وبالتي هي أحسن»[(٣)]. انتهى كلام ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢-وقال تعالى عن اليهود: ﴿وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[(٤)].

نقل الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في تفسير هذه الآية ما نصه: «روى ابن وهب عن إبراهيم النخعي أنه قال: هي الجدال والخصومات في الدين»[(٥)].

هذه بعض النصوص التي جاء فيها بيان حكم الجدال في الدين، والتفريق بين المحمود منه والمذموم، والحاصل هو أن كل جدال في الدين منهيٌّ عنه إلا أن يقصد به الوصول إلى الحق فهذا مأمور به، ومأجور عليه.

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجدال في الدين ينشئ المِراءَ، ويذهب بنور العلم من

---

(١) سورة الزخرف: ٥٨.

(٢) الجامع لابن وهب (ص: ٥٤٧)، صحيح البخاري (١٣١/٣)، صحيح مسلم (٢٠٥٤/٤).

(٣) تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير (ص:٣٢٤).

(٤) سورة المائدة: ٦٤.

(٥) الاعتصام (١٦٧/٣).

القلب، ويُقَسِّي، ويورث الضَّغْنَ»[١].

وقال الزهري رأيت مالكاً وقوماً يتجادلون عنده فقام ونفض رداءه وقال: «إنما أنتم حرب»[٢].

وعن معن بن عيسى: انصرف مالك يوما إلى المسجد وهو متكئ على يدي، فلحقه رجل يقال له: أبو الجويرة، يتهم بالإرجاء، فقال: يا أبا عبد الله! اسمع مني شيئًا أكلمك به، وأحاجك، وأخبرك برأيي. فقال له: احذر أن أشهد عليك! قال: والله! ما أريد إلا الحق، اسمع مني، فإن كان صوابًا فقل به، أو فتكلم. قال: فإن غلبتني؟ قال: اتبعني. قال: فإن غلبتك؟ قال اتبعتك. قال: فإن جاء رجل فكلمناه فغلبنا؟ قال: اتبعناه. فقال له مالك: يا عبد الله! بعث الله محمدا بدين واحد، وأراك تنتقل»[٣].

وقال الهيثم بن جميل، قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، الرجل يكون عالماً بالسُّنَّة؛ أيجادل عنها؟ قال: «لا، ولكن يخبر بالسنَّة، فإن قبلتْ منه وإلا سكت»[٤].

وقال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في موضع آخر**: «ليس الجدال في الدين بشيء»[٥].

وقد استشهد ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» على نهي السلف عن الجدال والمراء في الدين بكلام عبد الله بن حسن بن حسن: «المراء يفسد الصداقة القديمة ويحل العقدة الوثيقة، وأقل ما فيه أن تكون المغالبة، والمغالبة أمتن أسباب القطيعة»[٦].

وقال ابن عبد البر أيضا: «وتناظر القوم وتجادلوا في الفقه ونهوا عن الجدال في

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/١٠٦)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/٣٩).

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/٣٩).

(٣) (٢/٤٦٦).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٣٦)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/٣٩).

(٥) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٣٤)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/٣٩).

(٦) (٢/٩٥٢).

الاعتقاد؛ لأنه يؤول إلى الانسلاخ من الدين، ولا شك أن الانسلاخ في الدين من الظلم والبغي التي تحصل بسببها الفرقة والشقاق والتنازع كما دلت على ذلك الآيات الكثيرة ومنها الواردة في المبحث الأول: الظلم وبغي البعض وأثره في الفرقة»[(١)].

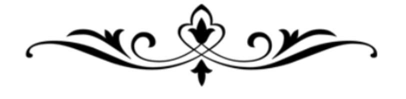
وقال الشاطبي في «الاعتصام». «فقد جعل العلماء من عقائد الإسلام: ترك المراء والجدال في الدين، وهو الكلام فيما لم يؤذن في الكلام فيه»[(٢)].

❁ الخلاصة:

تبين مما سبق:

١- أنه لا يجوز الجدال بغير حق وبغير علم، لما يترتب على ذلك من معارضة الكتاب والسنة بالبدعة والرأي، وتقديمها عليهما، ولاشك أن هذا من فعل أهل البدعة والأهواء الذين جانبوا هدي الكتاب والسنة وتمسكوا بالباطل والمتشابهات لتضليل الناس وتشكيكهم في دينهم وعلمهم، فكل من اتبع المتشابه على هذا الوجه فهو مذموم وهو حال من يريد أن يشكك الناس فيما علموه من الحق المنزل من عند الله، وهذا أصل الفتنة التي تورث الشبهات والقدح في نصوص الكتاب والسنة وتؤدي إلى التفرق والاختلاف.

٢- وأنه يجب أن تحرس هذه النصوص بالحق وأن يتكلم فيها بعلم وصدق وتصان من الآراء والأقيسة الفاسدة.



---

(١) (٢/٩٤٨)

(٢) (٢/٤٥٨)

الفصل الرابع

جهود علماء المالكية في بيان الأسباب الخارجية في الفرقة والاختلاف

وفيه ثلاثة مباحث:

- ۞ المبحث الأول: تأثير اليهود والنصارى في تفريق الأمة.
- ۞ المبحث الثاني: تأثير علم الكلام والفلسفة في تفريق الأمة.
- ۞ المبحث الثالث: تأثيرات كيد أعداء الأمة (بعض الفرق المنحرفة المنتسبة للإسلام).

المبحث الأول

تأثير اليهود والنصارى في تفريق الأمة

بيّن علماء المالكية أن من الأسباب الخارجية التي فرقت الأمة حتى صارت فرقا وأحزاباً شتى تأثير أديان اليهود والنصارى المحرفة، وقد شهد له التاريخ وصدقه الواقع في حقدهم على الإسلام وعداوتهم وكيدهم للمسلمين، حسدا من عند أنفسهم لِما رأوا في المسلمين من الخير والعزة والائتلاف والألفة والمحبة فيما بينهم وغير ذلك من النعم ما لم يحصل لهم مثلها فقاموا بإثارة الفتن والحروب والعصبية والنعرات الجاهلية بين المسلمين حسدًا من عند أنفسهم ولن يزالوا كذلك في التمني على المسلمين الشر والفرقة والاختلاف والضعف والذلة والهوان[١].

وهذا كله يعود إلى:

- **عداوتهم المتأصلة للمسلمين**، منذ هجرة النبي ﷺ إلى المدينة كما قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾[٢]. هذه الآية فيها إخبار عن شدة عداوة اليهود للمسلمين وذلك أنهم مرنوا على تكذيب الأنبياء وقتلهم ودربوا العتو والمعاصي ومردوا على استشعار اللعنة وضرب الذلة والمسكنة، فهم قد لجت عداواتهم وكثر حسدهم، فهم أشد الناس عداوة للمؤمنين[٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[٤].

فالآية تشير إلى أن اليهودَ والنصارى لهم أهواءٌ وسبلٌ، يسعون لإيقاعِ أمة الإسلامِ في شباكها؛ وذلك منهم حسداً على أمة محمد ﷺ وطمعاً في تفريق كلمتهم.

---

(١) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٨٣٩).

(٢) سورة المائدة: ٨٢.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية (٢/٢٢٥)، وتفسير ابن جزي (١/٢٤٠).

(٤) سورة البقرة: ١٢٠.

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذَكَرَالله -تعالى- كفارَ اليهودِ والنصارَى في أول الآية وحذر رسوله من اتباع أهوائهم، وأعلمه بأن هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدى الذي أعطاه وبعثه به، ثم ذكر له أن المؤمنين التالين لكتاب الله هم المؤمنون بذاك الهدى المقتدون بأنواره»[1].

وطبيعة الغدر والحسد المتمكنة فيهم والملازمة لهم في اغتيالهم الأنبياء والصالحين المصلحين، وحب الفوضى وبغض الاتفاق واجتماع الكلمة بين الناس والاستقرار لهم خاصة هذه الأمة المحمدية، كما قال تعالى في محكم تنزيله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه:

﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾[2].

قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي أعرضوا عن الإسلام، وصمموا على البقاء على دينهم، وودوا لو يردونكم إلى الشرك أو إلى متابعة دينهم حسدًا على ما جاءكم من الهدى بعد أن تبين لهم أنه الحق.

فتبين من ذلك أن أهل الكتاب حسدوا المسلمين على الإسلام، وأن أكثر الفتن والفرقة التي وقعت بين المسلمين قديماً وحديثاً كان لليهود أو النصارى دور فيها وفي إشعال نارها أو نفخها، بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد:

١- حاولوا التأثير في الصحابة في عهد النبي ﷺ ففشلوا وخاب ظنهم وانقلبوا.

٢- مؤامرات ومحاولات كعب بن الأشرف اليهودي الفاشلة[3].

فقد نزل فيه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ

---

(١) تفسير ابن عطية (١/٢٠٥).

(٢) سورة البقرة: (١٠٩).

(٣) كعب بن الأشرف اليهودي كان شاعرا، وكان يهجو رسول الله ويحرض عليه كفار قريش في شعره فأمر النبي ﷺ بقتله فقتله الصحابي الجليل رضي الله عنه محمد بن مسلمة في سرية. ينظر: تاريخ الإسلام (٢/١٦١).

بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴾[(١)].

وسبب نزولها أن كعب بن الأشرف وحيي بن أخطب وجماعة معهما وردوا مكة يحالفون قريشا على محاربة رسول الله ﷺ[(٢)].

وكعب بن الأشرف كان من رؤوس اليهود وكان شاعراً فاجراً، وقد كان يؤذي النبي ﷺ والمسلمين بشعره ويؤذي نساء المؤمنين، قد خرج إلى مكة ليوطد علاقة اليهود بمشركي قريش للوقوف ضد المسلمين، وجعل يحرض على النبي ﷺ بالشعر ويبكي أصحاب القليب من قريش الذين أصيبوا ببدر، ثم رجع وشبب بنساء المسلمين، وكان هدفه القضاء على الإسلام بالتعاون مع مشركي قريش آن ذاك فأمر الرسول ﷺ بقتله.

ثم استمر اليهود في مؤامرتهم ضدَّ الإسلام والمسلمين وحاولوا أن يدسوا للرسول السم فلم ينجحوا.

٣- اللجوء إلى بناء مسجد الضرار للتأثير على الصحابة فانهارت بهم سقفهم في النار وتصدعت بيانهم وتقطعت قلوبهم فلم ينالوا خيرا.

فقد تعاون النصارى مع المنافقين في بناء مسجد الضرار لإحداث الفرقة في صفوف المسلمين، وقد صار من ضمن خططهم تفريق المسلمين ببناء هذا المسجد، فاستجاب لهم بعض المنافقين فنهى الله نبيه عن الصلاة والقيام فيه.

قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٩﴾ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ

---

(١) سورة النساء: ٥١.

(٢) البحر المحيط (٣/٦٧٥).

أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[1].

وكان مسجد الضرار قد بني لأبي عامر الفاسق، الذي يُقال له: أبو عامر الراهب، وكان قد تنصر في الجاهلية، وكان المشركون يعظمونه، فلما جاء الإسلام حصل له من الحسد ما أوجب مخالفته للنبي ﷺ، فقام طائفة من المنافقين يبنون هذا المسجد، وقصدوا أن يبنوه لأبي عامر هذا، فلم يبنوه لأجل فعل ما أمر الله به ورسوله، بل لغير ذلك.

٤- تأثير اليهود في مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فقد كان لعبد الله بن سبأ اليهودي دور في فتنة مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ.

فقد نشط هذا الخبيث في حبك خيوط المؤامرة متعاوناً مع الناقمين في تكوين جمعية ومنظمة سرية مجهولة لإحداث الفرقة والفتنة في صفوف المسلمين واستعمل أصحاب القلوب المرضى من الأمصار فشقوا عصى المسلمين.

عبد الله بن سبأ كان يهودياً دخل في الإسلام نفاقاً فأراد بذلك فساد دين المسلمين، كما فعل بولص صاحب الرسائل التي بأيدي النصارى، حيث ابتدع لهم بدعاً أفسد بها دينهم، وكان يهودياً فأظهر النصرانية لقصد إفسادها.

وكذلك كان ابن سبأ يهودياً فقصد ذلك وسعى في الفتنة لقصد إفساد الملة فلم يتمكن، لكن حصل بين المؤمنين تحريشٌ وفتنة قُتل فيها عثمان ﷺ وجرى من الفتنة.

وكما كان مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أعظم الأسباب التي أوجبت الفتن بين الناس، وبسببه تفرقت الأمة إلى اليوم.

وعبد الله بن سبأ يهودي من يهود صنعاء وأمه أَمَةٌ سوداء، فسمي بابن السوداء، تظاهر بالإسلام في أول خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مبطناً الكفر وأخذ يتنقل في بلدان المسلمين، فبدأ باليمن موطنه، ثم بالحجاز فالبصرة والكوفة والشام يريد امتلاك الناس، فلم يقدر منهم ذلك، فأخرجه أهل الأمصار فأتى مصر فأقام بها.

---

(١) سورة التوبة: ١٠٧-١١٠.

وكان الرجل على غاية من الذكاء والنظر البعيد والحيلة الواسعة، والنفاذ إلى نفسية الجماهير، فمكنته هذه الصفات أن يكون أحد أبطال جمعية سرية غايتها تقويض الدولة الإسلامية، والقضاء على الإسلام، تعمل لمصلحة اليهودية متعاوناً مع القوى الأخرى، سعوا في الفتنة حتى قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان وكان لمقتله أثر كبير في تفرق المسلمين واختلافهم وظهور الفتن بين المسلمين.

«ومن الثابت أن ابن سبأ كان مع ثوار مصر عند مجيئهم إلى المدينة، وهو في كل الأدوار التي مثلها كان شديد الحرص على أن يعمل من وراء ستار، فلعل (الموت الأسود) اسم له أراد أن يرمز به إليه، ليتمكن من مواصلة دسائسه لهدم الإسلام»[(١)].

والحاصل أن هذا اليهودي عبد الله بن سبأ ومن معه استطاعوا بمؤامراتهم الخبيثة قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان وقد كان لقتله تأثير كبير على تفرق القلوب ونشوب الحروب وظهور الفتن بين المسلمين إلى يومنا هذا كما ذكر شيخ الإسلام وهو كذلك.

❁ الخلاصة:

تبين من كلام علماء المالكية خطورة هذا الاعتقاد المستورد من اليهود والنصارى ومدى تأثيره في الأمة وما آل إليه أهله من الخروج على جماعة المسلمين وما جاء به الكتاب والسنة.

فكثير من الفرق الإسلامية قد تلوثت مقالاتهم وتأثرت بمقالات اليهود والنصارى بتجاورهم معهم وكان من أسباب زيادة تفرق هذه الأمة وبعدها عن كتاب ربها وسنة نبيها ﷺ والعداوة والبغضاء كل هذا بسبب ترك الاعتصام بالكتاب والسنة، باتباع شهوات النفوس فتفرقت الأمة[(٢)].

---

(١) العواصم من القواصم (ص: ١٤١).

(٢) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على الجماعة والتحذير من الفرقة: (ص: ٨٦١).

المبحث الثاني
تأثير علم الكلام والفلسفة في تفريق الأمة

من القضايا التاريخية والأمور البدَهية التي لا تخفى على العلماء والباحثين وطلبة العلم الذين لديهم اهتمام بقراءة تاريخ الأمم، وأسباب ظهور الفرق والمقالات، أن سبب تأثُّرِ كثيرٍ من المسلمين بآراءٍ وثقافاتِ الفلاسفة اليونانية القديمة وغيرها، حصل بمجاورتهم والاتصال بهم، فدخلت تلك الثقافات والتأويلات الباطلة عليهم، وتأثَّرَ بعضُ من ينتسب إلى الإسلام بتلك الثقافات، كان هذا من الأسباب الرئيسة، والعوامل الحقيقة في ظهور بعض المقالات الباطلة المخالفة لكتاب الله -تعالى- وسنة رسول الله ﷺ، وما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين، كظهور التجهم في صفات الله، والشرك في عبادة الله، والسلوك المبتدع.

فالثقافات تنتشر وتسري بسرعة نتيجة الاحتكاك بين جماعات وأخرى، سواء بالاتصال المباشر أو غير المباشر، وتتطور عناصرها من مجتمع لآخر بين الأفراد والجماعات، وهذا يدل على خطر انتقالها إن كانت فاسدة، حيثُ يؤدِّي إلى تأثير بعضهم البعض نتيجةً لذلك الاتصال.

ومن المعلوم أن لكل قوم ومجتمع ثقافاتهم الخاصة بهم، وأمة الإسلام يجمعهم كتاب الله وسنة رسوله، حيثما كانوا، وهو الرابط الأساسي الذي يربط بين قلوبهم، فبالتمسك بهما تُصان المجتمعات، وتُحفظ المعتقدات والعقول من الهدم والدمار، ومتى تركوهما والْتمسوا الهدى من غيرهما تفرقوا بل ضلوا وأضلوا.

وهذا ما سيتجلّى من خلال تقرير علماء المالكية لهذه المسألة.

يقول الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **في معرض ذمه لمنهج المتكلمين:** «الكلام في الدِّين أكرهه وكان أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه نحو الكلام في رأي جهم والقدر وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في الدين وفي الله عَزَّوَجَلَّ فالسكوت أحب إلي؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين

إلا ما تحته عمل»[١].

وجاء أيضًا عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق بن خوازمنداد المصري المالكي في كتاب الإجارات من كتابه في الخلاف، قال مالك: «لا تجوز الإجارة في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع والتنجيم»، وذكر كتبا، ثم قال: «وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك، وكذلك كتب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك»، وقال في كتاب الشهادات في تأويل قول مالك: «لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء» قال: أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلمٍ فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريا كان أو غير أشعري ولا تقبل له شهادة في الإسلام ويهجر ويؤدَّبُ على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها»[٢]، فلا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلهم[٣].

وسئل الإمام أبو بكر الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما يقول سيدنا الفقيه في مذهب الصوفية؟ وأعلم- حرس الله مدته- أنه اجتمع جماعة من رجال، فيكثرون من ذكر الله تعالى، وذكر محمد ﷺ، ثم إنهم يوقعون بالقضيب على شيء من الأديم، ويقوم بعضهم يرقص ويتواجد حتى يقع مغشيا عليه، ويحضرون شيئا يأكلونه. هل الحضور معهم جائز أم لا؟ أفتونا مأجورين، -يرحمكم الله- وهذا القول الذي يذكرونه:

يا شيخ كف عن الذنوب ... قبل التفرق والزلل

واعمل لنفسك صالحا ... ما دام ينفعك العمل

أما الشباب فقد مضى ... ومشيب رأسك قد نزل

ثم أجاب الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: وفي مثل هذا ونحوه الجواب: -يرحمك الله- مذهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسوله، وأما

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٣٨).

(٢) المصدر السابق (٢/٩٤٣).

(٣) المصدر السابق (٢/٩٤٢).

الرقص والتواجد فأول من أحدثه أصحاب السامري، لما اتخذ لهم عجلا جسدا له خوار قاموا يرقصون حواليه ويتواجدون، فهو دين الكفار وعباد العجل،... وإنما كان يجلس النبي ﷺ مع أصحابه كأنما على رؤوسهم الطير من الوقار، فينبغي للسلطان ونوابه أن يمنعهم من الحضور في المساجد وغيرها، ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحضر معهم، ولا يعينهم على باطلهم، هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة المسلمين وبالله التوفيق»(١).

فالمقصود من سرد هذه القصة هو للإشارة إلى ثلاثة أمور مهمة:

الأمر الأول: أن مذهب الصوفية مخالف لمذهب السلف الصالح، كما قال الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مذهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة».

الأمر الثاني: يدلُّ بعضُ ما يمارسه الصوفية من الرقص والتواجد باسم الديانة على تأثرهم ببعض الفلاسفة القدامى كأصحاب السامري وبعض الزنادقة الكفار، ويدل عليه قول الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ «.. فأول من أحدثه أصحاب السامري، إلى أن قال: فهو دين الكفار وعباد العجل، وأما القضيب: فأول من اتخذه الزنادقة ليشغلوا به المسلمين عن كتاب الله تعالى».

الأمر الثالث: اتفاق أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم من الأئمة الإسلامية على إنكار هذه الأمور المحدثة البعيدة عن منهج السلف الصالح، كما في قوله: «هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة المسلمين».

وقال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الاعتصام» في معرض توضيحه الفرقَ بين منهج الصحابة –رضوان الله عليهم– المستمد من الوحيين، ومنهج المتكلمين المستمد من الفلاسفة اليونانية وغيرهم من أهل الضلال، البعيد عن المنهج الإلهي ما نصه:

«...قال بعض العلماء: صاروا فرقا لاتباع أهوائهم، وبمفارقة الدين تشتتت أهواؤهم فافترقوا، وهو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا** ﴾ ثم برأه –أي:

---

(١) تفسير القرطبي (١١/٢٣٧).

نبيه- الله منهم بقوله: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾[(١)]، وهم أصحاب البدع وأصحاب الضلالات، والكلام فيما لم يأذن الله فيه ولا رسوله.

فأصحاب رسول الله ﷺ قد اختلفوا من بعده في أحكام الدين ولم يتفرقوا، ولا صاروا شيعا، لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا فيما أذن لهم من اجتهاد الرأي، والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا فيه نصا واختلفت في ذلك أقوالهم فصاروا محمودين، لأنهم اجتهدوا فيما أمروا به كاختلاف أبي بكر وعمر وعلي وزيد في الجد مع الأم، وقول عمر وعلي في أمهات الأولاد، وخلافهم في الفريضة المشتركة، وخلافهم في الطلاق قبل النكاح، وفي البيوع وغير ذلك، مما اختلفوا فيه وكانوا مع هذا أهل مودة وتناصح، وأخوة الإسلام فيما بينهم قائمة، فلما حدثت الأهواء المردية، التي حذر منها رسول الله ﷺ، وظهرت العداوات وتحزب أهلها فصاروا شيعا، دلَّ على أنه إنما حدث ذلك من المسائل المحدثة التي ألقاها الشيطان على أفواه أوليائه.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كلُّ مسألة حدثت في الإسلام واختلف الناس فيها ولم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء ولا فرقة، علمنا أنها من مسائل الإسلام، وكل مسألة حدثت وطرأت فأوجبت العداوة والبغضاء والتدابر والقطيعة علمنا أنها ليست من أمر الدين في شيء، وأنها التي عنى رسول الله ﷺ بتفسير الآية.

وذلك ما روي عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «يا عائشة، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾، من هم؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: **هم أصحاب الأهواء وأصحاب البدع وأصحاب الضلالة من هذه الأمة**»[(٢)] الحديث...

فيجب على كل ذي عقل ودين أن يجتنبها.. فإذا اختلفوا وتقاطعوا كان ذلك لحدث أحدثوه من اتباع الهوى.

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٩.

(٢) رواه الطبراني في الصغير (٢٠٣/١)، وأبو نعيم في الحلية (١٣٧/٤)، والبيهقي في الشعب (٤٤٩/٥)، وإسناده ضعيف.

هذا ما قاله، وهو ظاهر في أن الإسلام يدعو إلى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف، فكل رأي أدَّى إلى خلاف ذلك فخارج عن الدين، وهذه الخاصية قد دل عليها الحديث المتكلم عليه، وهي موجودة في كل فرقة من الفرق المتضمنة في الحديث.

ألا ترى كيف كانت ظاهرة في الخوارج الذين أخبر بهم النبي ﷺ في قوله: «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**»(١)، وأي فرقة توازي هذه إلا الفرقة التي بين أهل الإسلام وأهل الكفر؟ وهي موجودة في سائر من عرف من الفرق أو من ادعي ذلك فيهم، إلا أن الفرقة لا تعتبر على أي وجه كانت، لأنها تختلف بالقوة والضعف(٢).

ويقول الشيخ الميلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أنكر العلماء الفحول إيثار أساليب اليونان على بيان القرآن، ولكن شيوع التقليد وذيوع الجمود أضاعا حجتهم وبرهانهم.

فقد ألف محمد بن إبراهيم الصنعاني من أئمة القرن التاسع رسالة سماها: «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان».

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفتح»: «وقد توسّع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك، حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلا يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولو كان مستكرها، ثم لم يكتفوا بذلك، حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه؛ فهو عامي جاهل، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف، واجتنب ما أحدثه الخلف، وإن لم يكن له منه بد؛ فليكتف منه بقدر الحاجة، ويجعل الأول المقصود بالأصالة، والله الموفق»(٣).

وفي «الفتاوى الحديثية» للهيتمي المكي: «فيتعين على الولاة منع من يشهر علم

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٤).

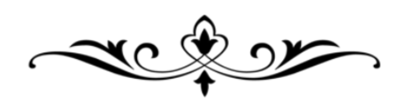
(٢) الاعتصام للشاطبي ت الهلالي (٢/٧٣٣)، وما بعدها.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٣/٢٥٣).

الكلام بين العامة؛ لقصور أفهامهم عنه، ولأنه يؤدي بهم إلى الزيغ والضلال، وأمر الناس بفهم الأدلة على ما نطق به القرآن ونبه عليه؛ إذ هو بين واضح، يدرك ببداهة العقل»[(١)][(٢)].

۞ الخلاصة:

أن تأثير علم الكلام والفلسفة والثقافات الدخيلة على المسلمين قد أسهمت كثيرا في إضعاف الأمة وتفرقها وتشتيت شملها، وأفسدوا بها عقول كثير من العوام وضعاف الإيمان فيجب التحذير منها.



(١) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (ص: ١٤٦).

(٢) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٤٨).

المبحث الثالث
تأثيرات كيد أعداء الأمة
(بعض الفرق المنحرفة المنتسبة للإسلام)

قد سبق أن بيّن علماء المالكية الأسبابَ التي أدت إلى تفرق هذه الأمة، وأن من تلك الأسباب ما هو داخلية، وما هو خارجية، وأن من الأسباب الخارجية تأثير أصحاب الأديان السماوية المحرفة مما كان له أثر كبير في تفرق الأمة.

وقد جاء هذا المبحث في بيان أثر كيد بعض أعداء هذه الأمة في تمزيق الجماعة، وهم بعض من يَنْسِبُ نفسه إلى الإسلام زورًا وكذبًا وبهتانًا، وهم الباطنية وجميع فرقهم، كالنصيرية(١)، والإسماعيلية، والدروز(٢) وبعض فرقة الروافض، وهم كفرة باتفاق أئمة المسلمين.

وقد صنَّف القاضي أبو بكر الباقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه المشهور في كشف أسرارهم وهتك أستارهم، وذكر أنهم من ذرية المجوس، وذكر من مذاهبهم ما بين فيه أن مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى؛ بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون إلهية علي أو نبوته، فهم أكفر من هؤلاء(٣).

---

(١) **النصيرية**: إحدى فرق الباطنية، تنسب إلى نصير مولى علي بن أبي طالب، وقيل: إلى ابن نصير، وقيل: إلى أبي شعيب محمد بن نصير مولى الحسن العسكري، لهم بدع كثيرة منها: القول بالباطن، والقول بحلول الإله في علي وبنيه، وهي من الطوائف التي لا تزال موجودة. انظر في شأنها: الفصل، لابن حزم (ص: ٥٠)، الملل والنحل (١/١٨٨).

(٢) **الدروز**: من الطوائف الباطنية، وتنسب إلى الحاكم العبيدي المتسمى «الحاكم بأمر الله»، لهم بدع كثيرة، منها: القول بتأليه الحاكم، وأن للشريعة باطنا وظاهرا، والأخذ بدين المجوس، يقولون بقدم العالم وإنكار المعاد وإنكار واجبات الإسلام ومحرماته وهم من القرامطة الباطنية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب وغايتهم أن يكونوا فلاسفة على مذهب أرسطو وأمثاله أو مجوسا وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس ويظهرون التشيع نفاقا، وهي من الطوائف التي لا تزال موجودة. انظر في شأنها: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٥/١٦١)، وما بعدها.

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/٤٩٣)، مجموع الفتاوى (٣٥/١٢٩).

وللباطنية ألقاب معروفة عند المسلمين تارة يسمون «الملاحدة»، وتارة يسمون «القرامطة»، وتارة يسمون «الباطنية»، وتارة يسمون «الإسماعيلية»، وتارة يسمون «النصيرية»، ... وهذه الأسماء منها ما يعمهم ومنها ما يخص بعض أصنافهم كما أن الإسلام والإيمان يعم المسلمين ولبعضهم اسم يخصه: إما لنسب وإما لمذهب وإما لبلد وإما لغير ذلك.

وشرح مقاصدهم يطول وهم كما قال العلماء فيهم: ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض.

وحقيقة أمرهم أنهم لا يؤمنون بنبي من الأنبياء والمرسلين؛ لا بنوح ولا إبراهيم ولا موسى ولا عيسى ولا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ولا بشيء من كتب الله المنزلة؛ لا التوراة ولا الإنجيل ولا القرآن. ولا يقرون بأن للعالم خالقا خلقه؛ ولا بأن له دينا أمر به ولا أن له دارا يجزي الناس فيها على أعمالهم غير هذه الدار[1].

وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أحدهم: «القدّاح جدّ عبيد الله كان مجوسيا، ودخل عبيد الله المغرب وادّعى أنه علويّ ولم يعرفه أحد من علماء النسب، وكان باطنيا خبيثا حريصا على إزالة ملّة الإسلام؛ أعدم الفقه والعلم ليتمكّن من إغراء الخلق؛ وجاء أولاده أسلوبه وأباحوا الخمر والفروج وأشاعوا الرّفض، وبثّوا دعاة فأفسدوا عقائد جبال الشام، كالنّصيرية والدّروزيّة، وكان القدّاح كاذبا مخترقا، وهو أصل دعاة القرامطة». انتهى[2].

وعن أبي بكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن من تعاليم الروافض وما يوصون به الدعاة قولهم: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلما أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعلي وقتلهم الحسين، والتبري من تيم وعدي وبني أمية وبني العباس، وأن عليا يعلم الغيب، يفوض إليه خلق العالم، وما أشبه ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥٢/٣٥).

(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٧٥/٤).

من أعاجيب الشيعة»[١].

ويقول الإمام ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الباطنية: «ومن جملة كلامنا فيها أنهم يقولون: إن لله في عبيده أسرارا وله فيهم أحكاما، والعقل لا يستقل بدركها، ولا يقوى على نيل الحقيقة من رين ارتباك الشبه، فلا يعرف ذلك إلا من قبل إمام معصوم، وهذا مما ينبغي أن تعلموا أنه راجع إلى القول بالحلول، وإنما عرجوا عنه ليبعدوا منه، وهم عليه محلقون، وإليه راجعون.. إلخ»[٢].

وذكر الشيخ حسين بن غنام الأحسائي[٣] **المالكي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض فرق الباطنية ومعتقداتهم فقال: «ومنهم النصيرية: قالوا: حل الله في علي، والذمية يقولون علي هو الإله، وقد بعث محمدا يدعو له، فدعى لنفسه.

ومنهم الإسماعيلية: ويلقبون بالقرامطة، لأن رأسهم حمدان قرمط، وقيل عبيد الله بن ميمون القداح، وهؤلاء هدموا الشريعة وأركانها جملة.

وباقي فرق الشيعة وروافضهم كثيرة، ومقالاتهم الفاسدة شهيرة[٤].

وخلاصة القول في الباطنية كما نقله **الزرقاني** أنهم من الملحدة سموا بذلك لعدولهم عن ظواهر الشريعة وتأويلها بأمور سخيفة، ويسمون باطنية، وهم الإسماعيلية المنسوبون إلى إمامة إسماعيل بن جعفر الصادق، وغرضهم إبطال الشرع؛ لأنهم في الأصل يهود ومجوس، و«المعطلة» الذين نفوا الصانع، وتستروا بزي الإسلام خوفًا من القتل، وسعوا في نقض الدين وتزيين ما يروج على بعض العقول القاصرة، سيما

---

(١) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٤١٦).

(٢) العواصم من القواصم (ص: ٤٦).

(٣) هو حسين بن غنّام النجدي الأحسائي المالكي، مؤرخ شاعر، عالم الأحساء في عصره. ولد ونشأ في المبرّز بالأحساء وأقام بالدرعية عاصمة آل سعود الأولى وتوفي بها. له مصنفات، منها العقد الثمين في شرح أصول الدين، وروضة الأفكار والأفهام، لمرتاد حال الإمام. توفي سنة: ١٢٢٥هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٢/٢٥١).

(٤) العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين (ص: ٢٢٧).

«القرامطة» طائفة من الملحدين[1].

وكذلك ذكر بعض المالكية أيضا، من دور كيد أعداء هذه الأمة «إلباس الحق بالباطل».

يقول البشير الابراهيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّنا عَلِمْنا حقَّ العلم بعد التروِّي والتثبُّت، ودراسة أحوال الأمَّة ومنشئ أمراضها أنَّ هذه الطرق المبتدعة في الإسلام هي سبب تفرُّق المسلمين، لا يستطيع عاقلٌ سَلِم منها ولم يُبْتَل بأهوائها أن يكابر في هذا أو يدفعه، وعَلِمْنا أنها هي السبب الأكبر في ضلالهم في الدين والدنيا، ونعلم أنَّ آثارها تختلف في القوَّة والضعف اختلافًا يسيرًا باختلاف الأقطار، ونعلم أنها أظهر آثارًا وأعراضًا وأشنع صورًا ومظاهر... إلخ»[2].

نسأل الله السلامة والعافية، وأن يعصمنا من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن.

هذا ما تيسر ذكره في هذا المبحث والحمد لله أولًا وآخرًا.

اللهم تقبل منا إنك أنت السميع العليم، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم، واغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولجميع المسلمين.



(١) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٢٠٧/٧).

(٢) آثار الإمام محمَّد البشير الإبراهيمي (١٩٠/١)

الخاتمة

أحمد الله جل جلاله وأشكره كثيراً على ما منَّ به علي من النعم الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى إذ وفقني لدراسة هذا الموضوع الذي هو: «**جهود علماء المالكية في الحث على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة**» وعلى توفيقه لإتمام هذا البحث وإكماله، فله الشكر والحمد أولاً وآخرًا، بكرةً وعشيًّا، وفي ختام هذا الجهد القليل أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها وهي كما يلي:

۞ أن هذه الأمة فلاحها وعزتها وكرامتها في تمسكها بالعقيدة التي بها أعزَّ الله أوَّلها وبها يعز آخرَها لا بغيرها من الشعارات والطقوس والتعددية الحزبية، والتَّحزُّباتِ والاتفاقيات التي على البدع والأهواء، كما قال الإمام مالك رحمه الله لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها.

۞ أن من أعظم ما أمر الله تعالى به هذه الأمة هي الجماعة والائتلاف والتناصر والتراحم والتعاون على البر والتقوى، ومن أعظم ما نهاهم عنه هو التفرق والاختلاف.

۞ أن في الجماعة والائتلاف المأمور به تحقيق صلاح العباد في المعاش والمعاد، وأن ما نهى الله عنه من التفرق فيه فساد المعاش والمعاد.

۞ أن هذه الأمة لا تجتمع إلا على الحق، وأن الحق الذي يجمع بين أبنائها ويؤلف قلوبهم هو الاعتقاد الصحيح الذي جاء به النبي ﷺ وهو عبادة الله الخالصة من جميع شوائب الشرك والبدع والآراء الفاسدة.

۞ أن البدعة مقرونة بالفرقة والاختلاف، وأن السنة مقرونة بالجماعة والرحمة. وأن أهل السنة هم أهل الجماعة والرحمة والائتلاف وأهل البدع هم أهل الفرقة والشدة والاختلاف.

۞ أن السبب الرئيس في تفرق هذه الأمة ترك الاعتصام بالكتاب والسنة مطلقاً بالإيمان ببعض النصوص دون بعض، والانحراف عن التوحيد.

۞ أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يختلفوا في أصل من أصول الدين الكبار ولا تفرقوا فيه، وهذا ينبغي أن يحرر ويوضح.

۞ وأنهم قد تنازعوا في بعض المسائل العلمية والعملية وتناظروا فيها مناظرة مشاورة ومناصحةٍ، ومع بقاء الألفة والمحبة والعصمة وأخوة الدين.

۞ أنّ الكتاب والسنة قد دلا على وجوب متابعة الصحابة والتمسك بهديهم وعدم مخالفتهم في هديهم، وأن سنة الخلفاء الراشدين سنة معصومة.

۞ خطورة تكفير المسلم وتفسيقه بذنب أو تبديعه بلا برهان واضح والتبرؤ منه اتباعا لهوى النفس، سبب للشرور والفتن والفرقة.

۞ رحمة الإسلام وصحة اعتقاد مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وامتيازهم بالجماعة فهم أرحم الخلق بالخلق وأنفعهم لهم.

۞ وجوب طاعة ولاة الأمر والأئمة والحكام في المعروف بررة كانوا أو ظلمةً،:

أ- والأمراء والملوك والحكام ونوابهم. ب- العلماء.

۞ فكل واحد من هؤلاء يجب طاعته فيما يأمر وينهى موافقاً لدين الله وسنة رسوله ﷺ، وأن كل من كان متبوعاً يجب طاعته فهو من أولي الأمر، ويجب عليه أن يأمر بما أمر الله به ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله ﷺ.

۞ أن الإفتاء بالخروج على أئمة الجور ونقد بيعتهم خطأ كبير وسبب للفتنة، وترك لأمر الله ورسوله، واتباع لغير سبيل المؤمنين.

۞ أن الخروج على الحُكَّام وأئمة الجور وقتالهم مفسدته أعظم وأشد من مفسدة ظلمهم.

۞ ضرورة الالتفاف حول علماء الكتاب والسنة ذوي العلم والبصيرة والفقه في الدين خاصة عند حلول الفتن والشبهات وفي قضايا الأمة المصيرية.

۞ أن المؤمنين كلهم إخوة في الدين ويجب موالاة جميع المؤمنين وحبهم والإحسان إليهم، كلٌّ بحسب، وأنهم في الإيمان درجات.

۞ أن من أخطر الأمراض التي تعاني منها الأمة وتهدد وحدة صفّها داء العصبية

والعنصرية القومية البغيضة والتحالف والتناصر عليها.

۞ أن الاختلاف المذموم هو الذي يؤدي إلى التهاجر والتباغض والتقاتل والتفرق.

۞ أن كثيراً من الفرق والطوائف المنتسبة إلى الأمة قد تأثروا تأثيرا قوياً بالفلسفة اليونانية وخرافات أهل الكتاب من اليهود والنصارى والأديان الوثنية، كالقول بوحدة الوجود والحلول والاتحاد، وتناسخ الأرواح والشرك بأهل القبور واتخاذ القبور مساجد، وتقديم الآراء والمنامات والكشوفات على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

۞ أن قول النبي ﷺ في حديث الافتراق: «**كلها في النار**» لا يدل على خروجهم من الإسلام ولا فيه تخليدهم في النار، لم يخرجهم النبي ﷺ من الإسلام ولم يقل إنهم يُخلّدون في النار، فمن كفّرهم كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة.

۞ فلا يشهد لمعَيَّنٍ بالنار لإمكان أنه قد تاب أو كانت له حسنات محتْ سيئاته أو كفَّر الله عنه بمصائب أو غير ذلك.

۞ أن ما وقع بين هذه الأمة من الاختلاف والقتال والذنوب لم يكن دليلاً على نقصها؛ بل هي أفضل الأمم وخيرها وأقلها فرقة واختلافاً.

۞ أن أحق الناس بوصف الفرقة الناجية هم أهل الحديث والسنة الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ في أي قطر وفي زمان ومكان كانوا.

۞ أن نتيجة الجماعة الرحمة ورضوان الله ونتيجة الفرقة الهلاك والضعف والهوان.

۞ بطلان القول: «اختلاف أمتي رحمة» والاستدلال به في تجويز الاختلاف في الأصول.

۞ إن حب الشهرة والظهور فيه من المفاسد ما لا يعلمه إلا الله تعالى من البغي والظلم والحسد والانتقام للنفس والعداوة والبغضاء والفرقة.

۞ أنه لا يجوز الجدال بغير حق وبغير علم، لما يترتب على ذلك من معارضة الكتاب والسنة بالبدعة والرأي، وتقديمها عليهما، ولاشك أن هذا من فعل أهل البدعة والأهواء الذين جانبوا هدي الكتاب والسنة وتمسكوا بالباطل والمتشابهات لتضليل الناس وتشكيكهم في دينهم وعلمهم.

۞ توصيات البحث

۞ الاهتمام بإبراز جهود ومنهج السلف الصالح، وإيضاحه للأمة، وتوجيهه الباحثين في الدراسات العليا للعناية بذلك.

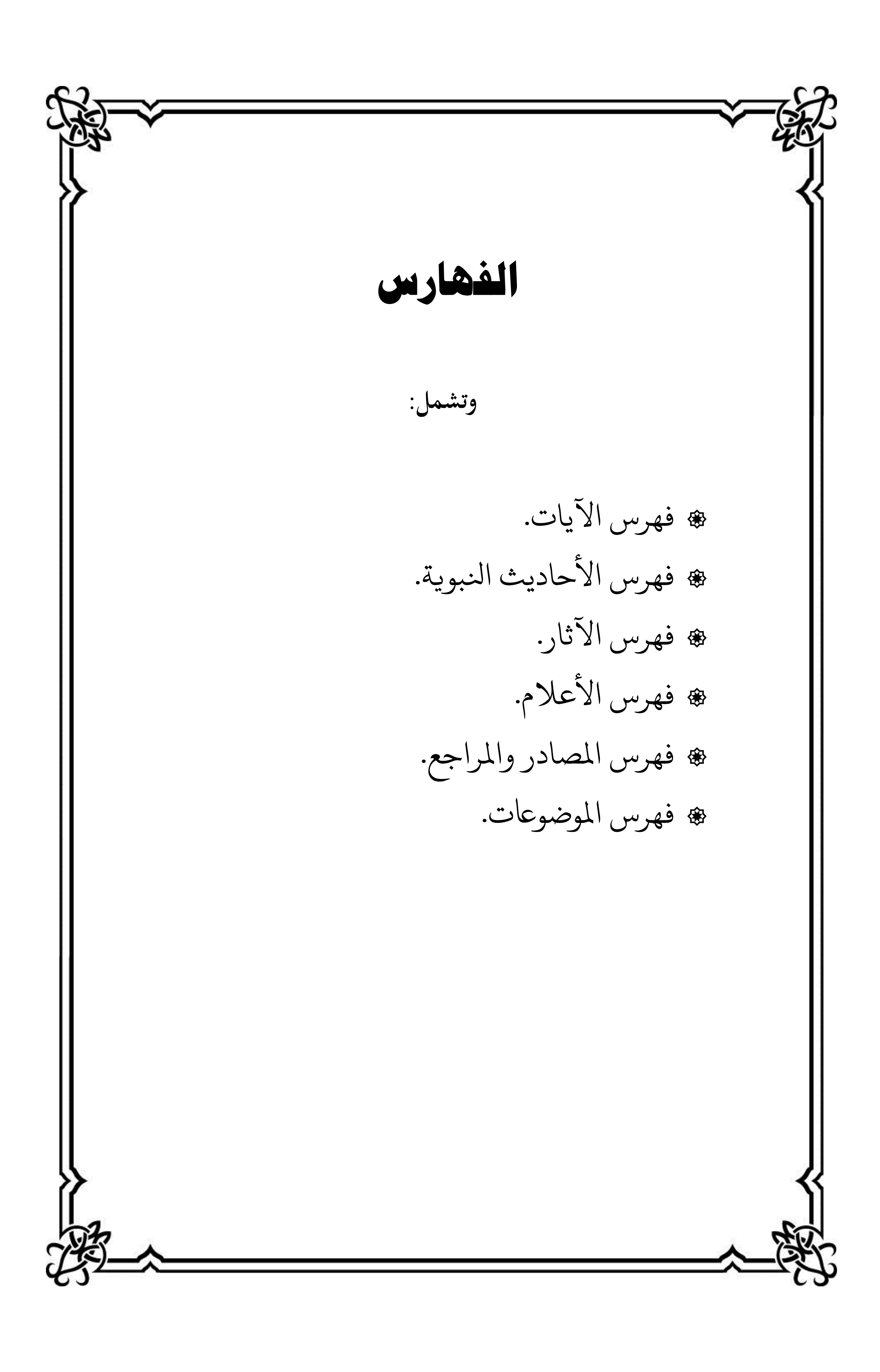
۞ العناية والاهتمام بتراث علماء المالكية، من حيث جمعُها، وحصرُها، وفهرستُها، وتبويبُها، وتقريبُها للناس.

۞ العناية بتحقيق الكتب المخطوطة لعلماء المالكية، لا سيما كتب العقيدة، وكتب التفسير، وشروحات الحديث، وغيرها، فإنّ فيها خيرًا عظيمًا[1]، هذا وصلى الله وسلّم وبارك على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.



---

(١) ينظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة (ص: ٩٠٥)، وجهود علماء المالكية في تقرير عقيدة الإيمان باليوم الآخر والرد على المخالفين (ص: ٦٥٩) وهي رسالة علمية «ماجستير» بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ لمؤلفه: مرتضى يعقوب.



الفهارس

وتشمل:

- ❁ فهرس الآيات.
- ❁ فهرس الأحاديث النبوية.
- ❁ فهرس الآثار.
- ❁ فهرس الأعلام.
- ❁ فهرس المصادر والمراجع.
- ❁ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة آل عمران		
﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ... ﴾	٧	١٦٨، ٢٢٧، ٢٤٣
﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾	٢٩	٢٢٧
﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ... ﴾	٣١	٧٤
﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ... ﴾	٦٤	٣٨
﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ ... ﴾	٦٦	٢٦٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ... ﴾	١٠٢	٣
﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ... ﴾	١٠٣	٢٦، ٣٣، ٣٤، ٤٧، ٩٩، ١٠٦، ١٣٩، ٢٠٢
﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ ﴾	١٠٤	٢٠٤
﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ... ﴾	١٠٥	٣٥، ١٢٨، ١٦٨، ٢٠٣
﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ... ﴾	١٠٦	١٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾	١٣٢	٧٤
﴿ وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾	١٣٩	٣٤٦
سورة النساء		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ... ﴾	١	٣
﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾	٣٦	٢٣٤، ٢٣٦
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾	٤٨	٢٣٦
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ... ﴾	٥١	٣٦١
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ... ﴾	٥٩	٤٩، ٧٤، ٨٩، ١١١، ١٧١، ٢٢٩
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ... ﴾	٦٥	٧٤، ٢٣٠
﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾	٨٢	٣٥٣
﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ ... ﴾	٨٣	٢٩٦
﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ ... ﴾	١١٥	٨١، ٢٩٧
﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾	١١٦	٢٣٦
﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ... ﴾	١٤٥	٢٤١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾	١٧١	١٨٢
﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ...﴾	١٧٥	٣٥
سورة المائدة		
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي...﴾	٣	٢٧٧، ٢٩٣
﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ...﴾	٦	١١٦
﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾	٩	٢٣١
﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ﴾	٢٧	٣٣٩
﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾	٣٣	٦٥
﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾	٤٨	١٣٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ...﴾	٥٤-٥٦	٥٠
﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	٦٤	٣٥٦
﴿مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾	٧٢	٢٣٦
﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾	٨٢	٣٦٠
سورة الأنعام		
﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾	٣٨	٢٩٢، ٢٩٦
﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ...﴾	٥٩	٢٦٠
﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ...﴾	١٢٥	١١٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾	٣١	٣١٦، ٣٢٥
﴿وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ ﴾	٦٠	٢٦
﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ ﴾	٧١	٥٠
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ... ﴾	١٠٠	٨٢، ٣٣١
﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا ﴾... ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾	١٠٧-١١٠	٣٦٢
سورة يونس		
﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَٱخۡتَلَفُواْ ... ﴾	١٩	١٠٩
﴿ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ... ﴾	٢٣	٣٣٩
سورة هود		
﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ ﴾... ﴿ وَمَا نَرَىٰ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلِۭ بَلۡ نَظُنُّكُمۡ كَٰذِبِينَ ﴾	٢٥ – ٢٧	٢٣٧
﴿ قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا ... ﴾	٣٢	٢٣٨
﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ ... ﴾	٣٤	١١٥
﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ ﴾	١١٤	٢٣٠
﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ... ﴾	١١٨-١١٩	١١٥، ١٢٩، ١٥٦
سورة يوسف		
﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ﴾	٥٥	٣٤٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ... ﴾	٥٦	٣٤٨
﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾	١٠٦	٢٣٧
﴿ قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ... ﴾	١٠٨	٨٢، ٢٠٥
سورة النحل		
﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ... ﴾	٣٦	٣٨، ٦٩
﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾	٤٤	٢٢٩، ٢٩٦
﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ... ﴾	٥١	٢٣٦
﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾	٨٩	٢٩٥، ٢٩٦
﴿ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ﴾	٩٠	٣٤٠
﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ... ﴾	١١٦	١٨٢، ٢٦٥
﴿ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾	١٢٥	٢٦٥، ٣٥٣
سورة الإسراء		
﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ... ﴾	١٦	٣٣٨
﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾	٢٣	٢٣٦
﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾	٣٦	٢٦٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الكهف		
﴿ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾	٥٦	٣٥٥
سورة مريم		
﴿ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ ﴾	٣٧	٩٨
سورة طه		
﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾	٥	١٨
﴿ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ﴾... ﴿ وَلَمۡ تَرۡقُبۡ قَوۡلِي ﴾	٩٢ – ٩٤	٣٩
﴿ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾	١١٠	٣١٣
سورة الأنبياء		
﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞ ﴾	١٨	٣٥٣
﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴾	٢٥	٦٩
﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ ﴾ ... ﴿ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴾	٩٣ – ٩٦	١٦٢
سورة الحج		
﴿ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ ﴾	٣١	٢٣٥
سورة المؤمنون		
﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ۝٥٢ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗا ... ﴾	٥٢ – ٥٣	٥٠



الآية	رقمها	الصفحة
سورة النور		
﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ... ﴾	٥٤	٧٤، ٣١٥
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾	٦٣	١٧٥، ٢٢٠
سورة الفرقان		
﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً ﴾	٦٢	٩٧
﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾	٢٥٥	٩٧
سورة النمل		
﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ... ﴾	٦٥	٢٦٠، ٢٦١
سورة القصص		
﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾	٨٣	٣٤٦
سورة العنكبوت		
﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ... ﴾	٤٦	٣٥٢
سورة الروم		
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ... ﴾	٣١-٣٢	٣٧، ٤٠، ١٣٨، ١٤٧، ٢٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحديد		
﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ...﴾	١	٨٣
سورة المجادلة		
﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ...﴾	٧	١٩
سورة الحشر		
﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾... ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾	٨-١٠	١٩
﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا...﴾	١٠	٨٣، ٣٣٣
﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾	٧	٧٤، ٢٢٩، ٢٩٧
سورة القلم		
﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾	٤	١٤٩
﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٨﴾ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾	٨-٩	١٧٨
سورة نوح		
﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا ...﴾	٢٣	٢٣٨
سورة الجن		
﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾	١٨	٢٣٦
﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ...﴾	٢٦ – ٢٧	٢٦٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القيامة		
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٢-٢٣	١٩
سورة المطففين		
﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾	١٥	١٩
سورة العلق		
﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب﴾	١٩	٢٥٨
سورة البينة		
﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾	٤	٣٣٨



فهرس الأحاديث النبوية

وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب لله، وأنتم تسألون عني، فما أنتم قائلون؟... اللهم اشهد، اللهم اشهد	٢٠٧
يا أيها الناس! إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ	٧٥، ٢٠٧
يا عائشة، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا﴾، من هم؟...هم أصحاب الأهواء وأصحاب البدع وأصحاب الضلالة من هذه الأمة	٣٦٨
يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة	٣٤٩
يا عدي! ألق هذا الوثن من عنقك	٣١٦
يا معاذ، هل تدري حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟...	٢٣٦
يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان	٣٦٩
يمرقون من الدين	١٩٥
ينزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا	١٤٥

فهرس الآثار

الأثر	القائل	الصفحة
أبكاني أنه اسْتُفْتِيَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ	ربيعة الرأي	٢٦٨
اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم	عبد الله بن مسعود	٧٦
اتقوا الله يا معشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم، فلعمري لئن اتبعتموه لقد سبقتم سبقا بعيدا، ولئن تركتموه يمينا أو شمالا لقد ضللتم ضلالا بعيدا	حذيفة بن اليمان	٢١٤
أجسر الناس على الفتيا أقلهم علمًا باختلاف العلماء، وأمسك الناس عن الفتيا أعلمهم باختلاف العلماء	أيوب السختياني	١٨٣
أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد	الإمام الشافعي	٣٢٤
أدركت أهل هذا البلد وما عندهم علم غير الكتاب والسنة، فإذا نزلت نازلة جمع لها الأمير من حضر من العلماء، فما اتفقوا عليه من شيء، أنفذه...	الإمام مالك	٧٦
أدركت صدر هذه الأمة يقولون: اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ حتى تألف عليهم القلوب، ولا تذكروا ما شجر بينهم فتجسروا الناس عليهم	العوام بن حوشب	٣٣٤
إذا جاءك الحديث عن مالكٍ، فشُدَّ به يديك	الإمام الشافعي	٢٠
إذا جاءك الخبرُ، فمالكٌ النجمُ	الإمام الشافعي	٢٠

إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، لأن الرسول ﷺ عندنا حقٌ، والقرآن حقٌ...	أبو زرعة الرازي	٣٣٢
إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى أو الاسم المسمى فاشهد عليه أنه من أهل الكلام ولا دين له	الإمام الشافعي	٣١٠
أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا	الإمام مالك	١٩١
أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم، أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت	عبد الله بن عباس	٢٣٩
اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم	الإمام الأوزاعي	٨٥
أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع	الإمام أحمد	٧٦
أعفِني من هذا (يعني تكفير الخوارج)، وقل كما جاء فيهم الحديث	الإمام أحمد	١٩٦
اعهد إليّ؛ فقال له: ألم يأتك اليقين! قال: بلى وعزة ربي	عبد الله بن مسعود	١٧٩
أما بعد، أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به سنته، وكُفُوا مُؤنَتَه...	عمر بن عبد العزيز	٧٦
أُمِرُوا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم	عائشة أم المؤمنين	٣٣٣
أمروها كما جاءت	جمع من الأئمة	٣١٠

إن الله جعل طريقا صراطا مستقيما طرفه محمد عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وشرعه ونهايته الجنة، وتتشعب منه طرق فمن سلك الجادة نجا ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار	عبد الله بن مسعود	٢١٥
إن الله خلقهم ليكونوا فريقًا في الجنة وفريقًا في السعير	الإمام مالك	١١٥
إن الله قد كره إليكم الفرقة، وقدم إليكم فيها وحذركموها، ونهاكم عنها، ورضي لكم بالسمع والطاعة، والألفة والجماعة، فارضوا لأنفسكم بما رضي الله لكم	قتادة	٦٥
إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي ﷺ، كانوا يومئذ يسرون، واليوم يجهرون	حذيفة بن اليمان	٦٢
إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استَبْقَوا الرأي وأخذوا فيه	ابن شهاب الزهري	٢١٧
إن هذا العلم دِينٌ؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركتُ سبعين ممن يقول: قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ فما أخذت عنهم شيئًا	الإمام مالك	١٧
إنا قد بايعنا هذا الرجل على بيعة الله ورسوله، وإني لا أعلم غدرا أعظم من أن يبايع رجل على بيعة الله ورسوله، ثم ينصب له القتال، وإني لا أعلم أحدا منكم خلعه، ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفصل بيني وبينه	عبد الله بن عمر	٦٢
إنَّك إن ظننت ذلك بنفسك خفت أن تزل أو تهلك، لا يردُّ عليهم إلاَّ من كان ضابطًا عارفًا بما يقول لهم، ليس يقدرون أن يعرجوا عليه، فإنَّ هذا لا بأس به، وأمَّا غير هذا فإنِّي أخاف أن يكلِّمهم فيخطئ فيمضوا على خطئه	الإمام مالك	٢٨٢
إنك لأحمق، أَوَجَدْتَ في القرآن صلاة الظهر أربعَ ركعات، والعصر أربع ركعات، لا يجهر في شيء منهما والمغرب بثلاثٍ يجهر بالقراءة في ركعتين...	عمران بن حصين	٢٣٠

إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه	الإمام مالك	٤٧
إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوامٌ يقرؤون القرآن ولا يدرون فيما نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإن كان لهم فيه رأي اختلفوا	عبد الله بن عباس	١٥٩
إنما سموا أصحاب الأهواء لأنهم يهوون في النار	الشعبي	٢١٨
إنه سيكون قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة...	عمر بن الخطاب	١٩٠
إنه لن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها	الإمام مالك	٣٣٣
إنهم عمدوا إلى آيات في الكفار فجعلوها في المؤمنين	عبد الله بن عمر	١٩٢
إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك	عمر بن الخطاب	٧٥
أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لاجهمي، ولا قدري، ولا رافضي	الإمام مالك	٢١٧
أوكلما جاء رجل أجدل من الآخر رد ما أنزل جبريل على محمد ﷺ؟!	الإمام مالك	٢٢٠، ٢٤٤، ٣١٠
أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق، يقال له: سوسن كان نصرانيا، فأسلم، ثم تنصر وأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد	الأوزاعي	٢٤٢
إياكم والاستنان بالرجال، فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار...	علي بن أبي طالب	١٦٠

إيَّاكم والبدع... أهل البدع الَّذين يتكلَّمون في أسمائه وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، لا يسكتون عمَّا سكت عنه الصَّحابة والتَّابعون لهم بإحسان	الإمام مالك	٢٨٠
الإيمان قول وعمل، يَزيد وينقص	الإمام مالك	١٨
أيها الناس اتقوا الله وعليكم بالطاعة والجماعة فإنهما حبل الله الذي أمر به وإن ما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة	عبد الله بن مسعود	٢١٥
بالغ جهم في نفي التشبيه حتى قال إن الله ليس بشيء	الإمام أبو حنيفة	٢٥٤
البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، المعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها	سفيان الثوري	٢١٩
تفاضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلة، سئلت اليهود: من خير أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب موسى، ... وسئلت الرافضة من شر أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد	الشعبي	٣٣٤
تقول لهم: قال مالك: لا أدري	الإمام مالك	٢٦٨
ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية...	عائشة أم المؤمنين	٢٦١
الجدال في الدين ينشئ المِراءَ، ويذهب بنور العلم من القلب، ويُقَسِّي، ويورث الضَّغْنَ	الإمام مالك	٣٥٠
جنة العالم لا أدرى، فإذا أخطأها أصيبت مقاتله	الإمام مالك	٢٦٤
حبل الله الجماعة	عبد الله بن مسعود	٦٣
حسبكم! من أكثر أخطأ	الإمام مالك	١٨٤
حق على من طلب العلم أن يكون عليه وقار وسكينة، ويكون متبعا لآثار من مضى	الإمام مالك	٨٦

حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في العشائر والقبائل، هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام	الإمام الشافعي	٣١٠
الداء العُضال: التنقّل في الدين	الإمام مالك	١٧٩
الرأي فيهم أن يستتابوا فإن تابوا وإلا عرضوا على السيف وضربت رقابهم، ومن قتل منهم على ذلك فميراثه لورثته لأنهم مسلمون إلا أنهم قتلوا لرأيهم رأي السوء	عمر بن عبد العزيز	١٩١
سل عما يكون، ودع ما لا يكون	الإمام مالك	١٨٤
سنَّ رسول الله، وولاة الأمر بعده سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد من خلق الله تعالى تغييرها، ولا النظر في شيء خالفها من اهتدى بها فهو مهتد...	الإمام مالك	٨٦
سنَّ رسول الله، وولاة الأمر بعده سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد من خلق الله تعالى تغييرها، ولا النظر في شيء خالفها من اهتدى بها فهو مهتد...	عمر بن عبد العزيز	٦٧، ٢٢٠، ٢٢٥
صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعدُ، أما ود كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهذيل...	عبد الله بن عباس	٢٣٩
صلاة السفر ركعتان، من خالف السنة كفر	عبد الله بن عمر	٢٣١
عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان والله تعالى يقول: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك	الإمام أحمد	٣٢٤

علامة محبة الله؛ إيثار طاعته، ومتابعة نبيه	أبو إسحاق الرقي	٧٩
عليك بآثار السلف، وإن رفضك الناس، وإياك ورأي الرجال، وإن زخرفوه لك بالقول، فإن الأمر ينجلي، وأنت منه على طريقٍ مستقيم	الإمام الأوزاعي	٨٦
عليكم بالاستفاضة والأثر، وإياكم والبدع	عبد الله بن عباس	٢٣١
عليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يفترقوا	أبو العالية	٢١٨
فاعلم أن الضلالة حق الضلالة أن تعرف ما كنت تنكره، وأن تنكر ما كنت تعرفه، وإياك والتلون فإن دين الله واحد	حذيفة بن اليمان	١٧٩
قُبض رسول الله ﷺ، وقد تم هذا الأمر واستكمل، فإنما ينبغي أن نتبع آثار رسول الله ﷺ وأصحابه، ولا نتبع الرأي، وإنه من اتبع الرأي جاء رجل أقوى منك في الرأي فاتبعته، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته، أرى هذا الأمر لا يتم	الإمام مالك	٧٧
قد علمت متى يهلك الناس: إذا جاء الفقه من قبل الصغير؛ استعصى عليه الكبير، وإذا جاء الفقه من قبل الكبير؛ تابعه الصغير، فاهتديا	عمر بن الخطاب	٢٦٦
القرآن كلام الله، وكلام الله من الله، وليس مِن الله شيء مخلوق	الإمام مالك	١٨
كان الناس وقت آدم على دين واحدٍ، ثم اختلفوا إذ قتل أحدهم ابْنَيْ آدم أخاه	مجاهد	١٠٩
كان سليمان بن يسار أفقه رجل كان ببلدنا بعد سعيد بن المسيب، والكثير ما كانا يتفقان في القول، فكان إذا ارتفع الصوت في مجلسه، أو كان مراء أخذ نعليه ثم قام	الإمام مالك	٢٦٨

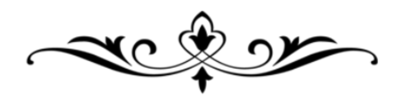
كان مالك يقول: كلم الله موسى ﷺ، ويقول: القرآن كلام الله ويستفظع قول من يقول: القرآن مخلوق، وقال: ويوجع ضربا ويحبس حتى يتوب	عبد الله بن نافع	١٨
كان يقال: خمس كان عليها أصحاب محمد ﷺ، والتابعون لهم بإحسان؛ لزوم الجماعة، واتباع السنة، وعمارة المساجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله	الأوزاعي	٦٥
الكلام في الدِّين أكرهه، وكان أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهم والقدر وكلّ ما أشبه ذلك، ولا أحبُّ الكلام إلاَّ فيما تحته عمل	الإمام مالك	٢٨٠، ٣٦٦
كنت آتي نافعًا -مولى عبدالله بن عمر- وأنا غلام حديث السن، مع غلامٍ لي، فينزل من درجه، فيقف معي، ويحدثني...	الإمام مالك	١٥
كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد، وقبلتها واحدة، وكتابها واحد؟	عمر بن الخطاب	١٥٩
الكيف منه غير معقولٍ، والاستواء منه غير مجهولٍ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنُّك صاحبَ بدعةٍ،	الإمام مالك	١٨
لا أدري، إنما هو الرأي وأنا أخطئ وأرجع، وكل ما أقول يكتب	الإمام مالك	١٨٣
لا تجوز الإجارة في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع والتنجيم	الإمام مالك	٣٦٦
لا تجوز الفتيا إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه؛ ... اختلاف أصحاب محمد ﷺ، وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن ومن حديث الرسول الله ﷺ	الإمام مالك	١٨٣
لا تفعل، فإني أخشى عليك الفتنة... وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قَصُرَ عنها رسول الله ﷺ؟	الإمام مالك	١٧٥

لا تكتبها؛ فإني لا أدري أثبت عليها أم لا	الإمام مالك	١٨٤
لا يأتي عليكم عام إلا الذي بعده شر منه، لا أعني عاما أخصب من عام ولا أمطر من عام، ولكن ذهاب علمائكم وخياركم...	عبد الله بن مسعود	٢١٤
لا يأخذ العلم من أربعةٍ، ويؤخذ ممن سواهم؛ لا يؤخذ من سفيهٍ، ولا يؤخذ من صاحب هوًى يدعو إلى بدعتِه، ولا من كذابٍ يكذِب في أحاديث الناس...	الإمام مالك	١٧
لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم؛ هلكوا	عبد الله بن مسعود	٢٦٦
لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالما باختلاف الناس؛ فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه	عطاء	١٨٢
لا ينبغي لمن لا يعرف الاختلاف أن يفتي، ولا يجوز لمن لا يعلم الأقاويل أن يقول هذا أحب إلي	يحيى بن سلام	١٨٣
لا، ولا كرامة! هم كفار، كيف يؤمن من يقول: القرآن مخلوق، ولا جنة مخلوقة ولا نار مخلوقة، ولا لله صراط ولا شفاعة	سهل بن عبد الله التستري	٢١٨
لا، ولكن يخبر بالسُّنَّة؛ فإن قُبِلت منه وإلاَّ سكت (جوابًا لمن سأله عن الجدال عن السنة)	الإمام مالك	٢٨١، ٣٥٧
لا؛ وإنَّ الَّذين خرجوا إنَّما عابوا المعاصي وهؤلاء تكلَّموا في أمر الله (جوابًا لمن سأله عن جدال الزنادقة والإباضية والقدرية)	الإمام مالك	٢٨١
لعلَّك من أصحاب عمرو بن عُبيد، لعن الله عمرًا فإنَّه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علمًا لتكلَّم فيه الصَّحابة والتَّابعون كما تكلَّموا في الأحكام والشَّرائع، ولكنَّه باطل يدلُّ على باطل	الإمام مالك	٢٨٠

المداهنة هي المهاودة فيما لا يحل	عبد الله بن عباس	١٨٠
المراء يفسد الصداقة القديمة ويحل العقدة الوثيقة، وأقل ما فيه أن تكون المغالبة، والمغالبة أمتن أسباب القطيعة	عبد الله بن حسن	٣٥٧
مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة	الإمام أبو حنيفة	٣٠٩
من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، زعم أن محمدا ﷺ خان الرسالة	الإمام مالك	٢٩٣
من أحب الرياسة فليعد رأسه للنطاح	سفيان الثوري	٣٤٤
من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله، وأخرج نور الإسلام من قلبه	الفضيل بن عياض	٢١٩
من أحدث رأيا ليس في كتاب الله، ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ، لم يدر ما هو عليه إذا لقي الله	عبد الله بن عباس	٢٣١
من أراد النجاة فعليه بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ	الإمام مالك	٧٧
من سبَّ أحدًا من الأنبياء والرُّسُل من المسلمين قُتل ولم يُستتَب، وهو بمنزلة الزنديق الذي لا يعرف له توبة	ابن القاسم	١٩١
من فارق الجماعة خلع طاعة الله، والاستسلام لأمره، وللرسول، ولأولي الأمر، قال: ولا أعلم أحدًا عوقب بأشد من عقوبتهم، ثمّ قال: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴾، هذا في أهل الإسلام	سفيان بن عيينة	٦٥
من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما وأقلها تكلفا...	عبد الله بن مسعود	٨٥، ٢١٥
نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول في ثلاثة وثلاثين موضعا	الإمام أحمد	٣٢٤

نَعم؛ يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾، وقال لقومٍ آخرين ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ (لمن سأله: أيُرى اللهُ يوم القيامة؟)	الإمام مالك	١٩
هذا الإكثار وهذا السماع الذي لا يستقيم أن يحدث به	الإمام مالك	١٨٤
والله ما هلك من هلك إلا بحب الرئاسة	أبو نعيم	٣٤٤
وكان الصديق يسأل فيقول: لا أدرى، وأحدهم اليوم يأنف أن يقول: لا أدرى	الإمام مالك	٢٦٥
ولا أدري أي النعمتين علي أعظم أن هداني للإسلام، أو عافاني من هذه الأهواء	مجاهد	٢١٨
وما نحن عند مالك بن أنسٍ؟! إنما كنا نتَّبع آثار مالكٍ وننظر الشيخ، إذا كان كتب عنه مالك كتبنا عنه	سفيان بن عيينة	٢٠
يا أبا عبد الرحمن، إني رأيت في المسجد آنفا شيئًا أنكرته ولم أر والحمد لله إلا خيرًا، قال: فما هو؟ قال: إن عشت فستراه، قال: رأيت في المسجد قوما حِلقًا حِلقًا جلوسًا ينتظرون الصلاة	أبو موسى الأشعري	٢١٣
يا ابن قعنب، إنا لله على ما فرط مني، ليتني جلدت بكل كلمة تكلمت بها في هذا الأمر بسوط، ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لي سعة فيما سبقت إليه	الإمام مالك	٣٢٣
يا أيها الناس عليكم بالطاعة والجماعة، فإنهما حبل الله الذي أمر به، وإن مما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة	عبد الله بن مسعود	٦٣
يا حنفي! الجماعة الجماعة؛ فإنما هلكت الأمم الخالية لتفرقها، أما سمعت الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾	عبد الله بن عباس	٦٣
يا عبد الله! بعث الله محمدا بدين واحد، وأراك تنتقل	الإمام مالك	٣٥٧

يرحم اللهُ أبا عبدالله، لقد كان من الدِّين بمكانٍ	حماد بن سلمة	٢٠
ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده لا أدرى، حتى يكون أصلا في أيديهم	ابن هرمز	٢٦٥
يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول: قال رسول الله ﷺ وتقولون: قال أبو بكر وعمر	عبد الله بن عباس	٣٢٤



فهرس الأعلام



فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**.

- **الإبانة الكبرى لابن بطة**، تأليف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

- **آثار ابن باديس**، تأليف: عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، تحقق: طالبي، الناشر: دار ومكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة: الأولى، عام ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.

- **آثار الإمام محمَّد البشير الإبراهيمي**، تأليف: محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي (ت: ١٣٨٥هـ)، جمع وتقديم: نجله الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

- **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، تأليف: محمد بن علي بن وهب، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٢هـ)، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- **أحكام القرآن**، تأليف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

- **إحياء علوم الدين**، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

- **آداب البحث والمناظرة**، تأليف: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، إشراف: الشيخ بكر أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع، الطبعة: ١٤٣٦هـ.

– **إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين، تأليف:** الشيخ سيدي الشنقيطي المالكي.

– **أساس التقديس،** تأليف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ابن خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، ط الحلبي.

– **الاستذكار،** تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١–٢٠٠٠م.

– **الإصابة في تمييز الصحابة،** تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ.

– **أصل صفة صلاة النبي ﷺ،** تأليف: محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

– **أصول الإيمان،** تأليف: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (ت: ١٢٠٦هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري وغيره، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

– **الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية،** تأليف: عبد القادر بن محمد عطا صوفي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، رقم الإصدار: (١٧٤)، عام الطباعة: ١٤٣٣هـ.

– **أصول السنة،** تأليف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، الناشر: دار المنار – الخرج – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

– **أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة،** تأليف: أبو عبد الله

محمد بن عبد الله بن عيسى الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق: عبد الله البخاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

– **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن،** تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

– **الاعتصام**: تأليف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

– **إعلام الموقعين عن رب العالمين،** تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

– **الأعلام،** تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الساسة عشر، ٢٠٠٥م.

– **الافتراق –مفهومه – أسبابه – سبل الوقاية منه،** تأليف: ناصر بن عبدالكريم العقل. موجود على الشبكة العنكبوتية.

– **إكمال إكمال المعلم للأبي المالكي،** تحقيق: محمد سالم هاشم، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

– **إكمال المعْلم بفوائد مسلم،** تأليف القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي: (٣٩٢/٨)، تحقيق: حسن إسماعيل، وأحمد فريد، الناشر: دار الكتاب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، السنة: ٢٠٠٦م.

– **الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية،** تأليف: آمال بنت عبد العزيز العمرو.

– **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار،** تأليف: أبو الحسين يحيى بن

أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- **الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية**، تأليف: سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: سالم بن محمد القرني، الناشر: مكتبة العبيكان — الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

- **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

- **الأنوار الرحمانية لهداية الفرقة التيجانية**، تأليف: عبد الرحمن بن يوسف الأفريقي (ت: ١٣٧٧هـ)، تحقيق: أحمد فهمي أحمد، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

- **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، تأليف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر — مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد الفاسي ابن عجيبة الصوفي (ت: ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي — القاهرة، الطبعة: ١٤١٩ هـ.

- **البداية والنهاية**، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.

- **البدع والنهي عنها**، تأليف: أبو عبد الله محمد بن وضاح القرطبي (ت: ٢٨٦هـ)، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة — السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

- **بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير** (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، تأليف: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: ١٢٤١هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- **بيان تلبيس الجهمية**، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

- **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تأليف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، تأليف: محمّد بن محمّد، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

- **تاريخ بغداد**، تأليف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

- **تاريخ دمشق**، تأليف: أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

- **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام** لابن فرحون اليعمري، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- **التحرير والتنوير = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، تأليف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

- **تراث أبي الحسن الحَرَالِّيُّ**، تأليف: أبو الحسن علي بن أحمد التُّجِيْبِيُّ الأندلسِيُّ (ت: ٦٣٨هـ)، مستخرجة من: تفسير البقاعي «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، تصدير: محمد بن شريفة، عضو أكادمية المملكة المغربية، تقديم وتحقيق: محمادي بن عبد السلام الخياطي، الناشر: منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي –الرباط، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تأليف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

- **تسهيل العقيدة الإسلامية**، تأليف: عبد الله بن عبد العزيز بن حمادة الجبرين، الناشر: دار العصيمي للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية.

- **التعريفات**، تأليف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

- **تفسير ابن أبي حاتم**، تأليف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ.

- **تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير**، تأليف: عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (ت: ١٣٥٩هـ)، تحقيق: علق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- **تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل**، تأليف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم — بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

- **تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تأليف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

- **تفسير القرآن العزيز**، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت: ٣٩٩هـ). تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- **تفسير القرآن من الجامع لابن وهب**، تأليف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت: ١٩٧هـ)، تحقيق: ميكلوش موراني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

- **تفسير القرطبي المسمى**: **الجامع لأحكام القرآن**، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية — القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

- **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل جامعة الشارقة، بإشراف أ.د. الشاهد البوشيخي، الناشر: جامعة الشارقة، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- **التفسير من سنن سعيد بن منصور**، تأليف: أبو عثمان سعيد بن منصور الخراساني الجوزجاني (ت: ٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- **تكملة المعاجم العربية**، تأليف: رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت: ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ - ٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠م.

- **تمهيد الأوائل للباقلاني تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، تأليف: محمد بن الطيب بن محمد القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد

الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

– **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تأليف: أبو عمر ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية — المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

– **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين المَلَطي العسقلاني (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – مصر.

– **التوحيد لابن عبد الوهاب**، تأليف: محمد بن عبد الوهاب، المحقق: أبو مالك الرياشي، الناشر: مكتبة عباد الرحمن – مكتبة العلوم والحكم، سنة النشر: ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م.

– **تيسير العزيز الحميد تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد**، تأليف: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٣٣هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الاسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

– **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م.

– **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، تأليف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.

– **جامع البيان في تأويل القرآن** = تفسير الطبري، تأليف: محمد بن جرير، أبو جعفر لطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: لأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

- **جامع بيان العلم وفضله**، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تأليف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

- **جمهرة اللغة**، تأليف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

- **جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في الحث على لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة**، وهي رسالة علمية «دكتوراه» بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تأليف: أبو بكر صار.

- **جهود علماء المالكية في تقرير عقيدة الإيمان باليوم الآخر والرد على المخالفين**، وهي رسالة علمية «ماجستير» بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تأليف: مرتضى يعقوب.

- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** = تفسير الثعالبي المالكي، تأليف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.

- **حادي الأرواح حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.

- **حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني**، تأليف: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفلوط) (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر – بيروت،

الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تأليف: زكريا بن محمد السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- **الحوادث والبدع**، تأليف: محمد بن الوليد أبو بكر الطرطوشى المالكي (ت: ٥٢٠هـ)، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- **درء تعارض العقل والنقل**، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

- **الديباج المُذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون اليعمري، (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

- **الذخيرة للقرافي**، تأليف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، ، تحقيق: جزء ١، ٨، ١٣: محمد حجي، جزء ٢، ٦: سعيد أعراب، جزء ٣ - ٥، ٧، ٩ - ١٢: محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.

- **ذم الكلام وأهله**، تأليف: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

- **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**، تأليف: جار الله الزمخشري (ت: ٥٨٣ هـ)، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

- **الرد على المنطقيين**، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: - الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: -

- **رسالة الشرك ومظاهره**، تأليف: مبارك بن محمد الميلي الجزائري (ت: ١٣٦٤هـ)، تحقيق وتعليق: أبو عبد الرحمن محمود، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- **الرسالة القشيرية**، تأليف: تأليف: عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، الناشر: دار المعارف، القاهرة.

- **الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني**، تحقق: دغش بن شبيب العجمي، الناشر: دار الإمام أحمد — الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- **الرسالة للقيرواني**، تأليف: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (ت: ٣٨٦هـ)، الناشر: دار الفكر.

- **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وأفريقية**، تأليف: أبي بكر عبدالله بن محمد المالكي، حققه: بشير البكوش، دار المغرب ١٤١٤هـ.

- **الزهد والرقائق يليه «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»**، تأليف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (ت: ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت.

- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، تأليف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

- **السنة**، تأليف: أبو بكر أحمد بن محمد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (ت:

٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

– **السنة**، تأليف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (ت: ٢٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم – الدمام الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

– **السنن الصغرى للنسائي = المجتبى من السنن**، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ. – ١٩٨٦م.

– **السنن الكبرى**، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

– **السنن الكبرى**، تأليف: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

– **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**، تأليف: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

– **سنن سعيد بن منصور**، تأليف: أبو عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ –١٩٨٢م.

– **السنن**، تأليف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا –

بيروت.

- **السنن**، تأليف: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، الشهير بابن ماجه، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

- **السنن**، تأليف: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

- **سير أعلام النبلاء**، تأليف: الإمام الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.

- **سيرة الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف: صالح بن احمد بن حنبل (ت: ٢٦٥هـ)، تحقيق وتعليق: فؤاد بن عبد المنعم أحمد، الناشر: دار السلف الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تأليف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

- **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية**، تأليف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة: السادسة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

- **شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، الناشر: مكتب وهبة، الطبعة: الأولى، سنة١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

- **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف، الزرقاني المالكي (ت: ١١٢٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- **شرح الزرقاني على الموطأ**، تأليف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني

المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- **شرح السنة**، تأليف: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- **شرح الطحاوية**، تأليف: صدر الدين محمد بن علاء الدينبن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- **شرح صحيح البخاري لابن بطال**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- **شرح عقيدة مالك الصغير**، للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ). تحقيق: محمد بو خبزة وبدر العمراني، الناشر: مركز أبي الحسن الأشعري- المغرب، ط: الأولى، سنة: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م.

- **الشريعة**، تأليف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، تأليف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمنى (ت: ٨٧٣هـ)، الناشر: دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

- **الشفاء في بديع الاكتفاء**، تأليف: محمد بن حسن بن علي شمس الدين (ت: ٨٥٩هـ)، تحقيق ومراجعة: الدكتور محمود حسن أبو ناجي، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- **صحيح البخاري، المسمى**: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، تأليف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) تحقيق: محمد زهير بن ناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- **صحيح الجامع الصغير**، تأليف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.

- **صحيح مسلم، المسمى**: «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»، تأليف الإمام مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ) تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها**، تأليف: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- **الصفات الإلهية**، تأليف: الشيخ محمد أمان الجامي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

- **طبقات المفسرين**، تأليف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

- **عارضة الأحوذي (شرح الترمذي)**، تأليف: القاضي أبوبكر ابن العربي، المحشي: الشيخ جمال مَرْعَشْلِي، ناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- **العرش**، تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين**، تأليف: حسين بن غنّام (أو ابن أبي بكر بن غنام) النجدي الإحسائي المالكي (ت: ١٢٢٥هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله الهبدان، الناشر: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

- **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، تأليف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، قدم له وعلق عليه: محب الدين الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

- **العين**، تأليف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

- **غريب الحديث**، تأليف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

- **الفتاوى الحديثية**، تأليف: أحمد بن محمد، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، تحقيق: لا يوجد، الناشر: دار الفكر، الطبعة: لا يوجد، لا يوجد.

- **الفتاوى الكبرى**، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

- **فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق العفيفي**، تأليف: عبد الرزاق عفيفي (ت: ١٤١٥هـ).

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان،

وغيره من العلماء، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (تك٨٥٢هـ) تحقيق: نظر الفريابي. دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

- **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، تأليف: عبد الرحمن بن حسن التميمي (ت: ١٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر.

- **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، تأليف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م.

- **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**، تأليف: د. غالب بن علي عواجي (ت: ١٤٣٨هـ)، الناشر: المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- **الفروق للقرافي** = أنوار البروق في أنواء الفروق، تأليف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- **فضائح الصوفية**، تأليف: عبد الرحمن بن عبد الخالق، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- **الفقيه والمتفقه والمتفقه**، تأليف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي — السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

- **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، تأليف: أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (ت: ١١٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، تأليف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦م.

- **القاموس المحيط**، تأليف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- **القدر**، تأليف: أبو بكر جعفر بن محمد الفِرْيابِي (ت: ٣٠١هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م

- **القوانين الفقهية**، تأليف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي(ت: ٧٤١هـ).

- **كتاب الجامع في السنن والآداب والحِكم والمغازي والتاريخ وغير ذلك**، تأليف: محمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت: ٣٨٦ هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الثانية، عام: ١٩٩٠م.

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، تأليف أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

- **الكفاية في علم الرواية**، تأليف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

- **لسان العرب**، تأليف: محمد بن مكرم الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

- **المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم**، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / لمؤلفه: أحمد سردار محمد، الناشر: عمادة البحث العلمي-

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى-١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- **متن الأخضري في العبادات على مذهب الإمام مالك**، تأليف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الصغير الأخضري (ت: ٩٨٣هـ)، الناشر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر.

- **مجمل اللغة**، تأليف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

- **مجموع الفتاوى**، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- **مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية**، تأليف: أبو مُحمَّدٍ، صالحُ بنُ مُحمَّدٍ، القحْطانيُّ، اعتنى بإخراجها: متعب بن مسعود الجعيد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- **المحكم والمحيط الأعظم**، تأليف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

- **مختار الصحاح**، تأليف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- **المختار في الرد على النصارى**، تأليف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: د / محمد عبد الله الشرقاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

- **مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي**، تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر:

المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

- **مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول**، تأليف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة الصحوة الإسلامية — الكويت، سنة النشر: ١٤٠٣ هـ.

- **مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية**، تأليف: د عثمان جمعة ضميرية، تقديم: الدكتور/ عبد الله بن عبد الكريم العبادي، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- **المدخل**، تأليف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (ت: ٧٣٧هـ)، الناشر: دار التراث.

- **المستدرك على مجموع الفتاوى**، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (ت: ١٤٢١هـ)، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

- **المسند**- أحمد بن حنبل- أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة، بيروت- الطبعة: الأولى.

- **مصطلحات في كتب العقائد**، تأليف: محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، الناشر: درا بن خزيمة، الطبعة: الأولى.

- **المصنف**، تأليف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

- **المصنف**، تأليف: أبوبكر ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

- **المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد**، تأليف: عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، دار الهداية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ — ١٩٩١م.

- **المعجم الأوسط**، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي

الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

- **المعجم الكبير**، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

- **معجم ديوان الأدب**، تأليف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- **معجم مقاييس اللغة**، تأليف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- **المعرفة والتاريخ**، تأليف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت: ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

- **المعيار المعرب**، والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تأليف: أحمد الونشريسي، الناشر: وزارة الأوقاف المغرب، عام: ١٤٠١هـ – ١٩٨٢م.

- **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- **مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي- دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت- الطبعة: الثانية-١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم**، تأليف: أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي(ت: ٦٥٦هـ) تحقيق: محي الدين مستو وجماعة، دار ابن كثير، دمشق-بيروت،

الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.

- **المفيد في مهمات التوحيد**، تأليف: الدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي، الناشر: دار الاعلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ- ١٤٢٣هـ.

- **المقدمات الممهدات**، تأليف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

- **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**، تأليف: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت: ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.

- **الملل والنحل**، تأليف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.

- **مناقب الإمام مالك**، تأليف: عيسى ببن مسعود الزواوي، طبع في مقدمة المدونة الكبرى للامام سحنون في دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى ١٤١٥هـ.تنبيه: للكتاب طبعة مفردة في دار ابن حزم بيروت.

- **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب.

- **منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز**، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي-جدة، بإشراف الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، وقف مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية.

- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن

تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- **منهج الإمام مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إثبات العقيدة، تأليف: سعود بن عبد العزيز الدعجان، الناشر: دار التوحيد – المملكة المغربية، الطبعة: الأولى، عام: ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

- **المنهج الشرعي في مناصحة ولي الأمر للفوزان**، كلمة توجهية حول الطريقة الشرعية في مناصحة ولي الأمر، تاريخ النشر: ١٤٣٢/١١/٦هـ، موقع معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وفقه الله.

.http://www.alfawzan.af.org.sa

- **المنهج المبين في شرح الأربعين**، للفاكهاني المالكي. تحقيق: شوكت بن رفقي شوكت، ناشر: دار الصميعي- القصيم- عنيزة- الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- **منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات**، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

- **الموافقات**، تأليف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله**، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب

- **موطأ الإمام مالك**، تأليف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

- **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، تأليف: عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- **موقف الصحابة من الفرقة والفرق أسماء السويلم**

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تأليف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تأليف: مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية -بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- **وسطية أهل السنة بين الفرق**، تأليف: محمد باكريم محمد با عبد الله، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.



فهرس الموضوعات

